

مجلة الطفولة والتنمية

دورية - علمية - متخصصة - محكمة
يصدرها المجلس العربى للطفولة والتنمية
العدد 8 مجلد 2 شتاء 2002

عدد ممتاز

مجلة الطفولة والتنمية

مجلة الطفولة والتنمية

دورية علمية - متخصصة - محكمة

العدد (8) المجلد الثاني - خريف 2002

يصدرها المجلس العربي للطفولة والتنمية

مع الإشراف العلمي لمعهد البحوث والدراسات العربية

✿

حقوق الطبع محفوظة

المجلس العربي للطفولة والتنمية

الترقيم الدولي

ISSN 1110-8681

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية .

2001 / 6942

تصميم الغلاف والخطوط الداخلية

حامد العويضي

تُعبِّر البحوث والدراسات والمقالات التي تُنشر في المجلة عن آراء كاتبيها ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي المجلة ، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث

✿

سعر النسخة :

جمهورية مصر العربية : 15 جنيهات مصرية
البلدان العربية : 8 دولارات أمريكية
البلدان الأجنبية : 15 دولارات أمريكية

✿

الاشتراكات السنوية شاملة مصاريف البريد :

جمهورية مصر العربية :	48 جنيهاً مصرياً
البلدان العربية :	30 دولاراً أمريكياً
البلدان الأجنبية :	50 دولاراً أمريكياً
اشتراك تشجيعي للراغبين في دعم المجلة :	75 دولاراً أمريكياً

✿

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي :

مجلة الطفولة والتنمية

المجلس العربي للطفولة والتنمية

ص.ب (15) الأورمان – جيزة – مصر

هاتف : 7358011 (202 +) – فاكس : 7358013 (202 +)

E-mail: accd@arabccd.org ✿ www.accd.org.eg

يصدر هذا العدد بدعم من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

الهيئة الاستشارية

د. أمل حمدي دكاك

خبيرة في شئون الإعلام والطفولة – رئيس دائرة برامج الأطفال في الإذاعة – دمشق

أ. د. آمنة عبد الرحمن حسن

أستاذ علم النفس التربوي – الجمعية الإفريقية العالمية – السودان

أ. د. باقر سليمان النجار

أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة البحرين

أ. د. حاتم قطران

أستاذ القانون الخاص – كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية – تونس

أ. د. عزة محمد عبده غانم

أستاذ علم النفس التربوي – كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن

أ. د. علي الهادي الحوات

أستاذ علم الاجتماع – جامعة الفاتح – ليبيا

أ. د. علي عجوة

أستاذ العلاقات العامة – عميد كلية الإعلام – جامعة القاهرة – مصر

أ. د. عمر عبد الرحمن المفدى

أستاذ علم نفس النمو – رئيس قسم علم النفس – جامعة الملك سعود – الرياض

أ. د. كافية رمضان

أستاذ أدب الأطفال – كلية التربية – جامعة الكويت

أ. د. محمد عباس نور الدين

أستاذ التعليم العالي – كلية علوم التربية – جامعة محمد الخامس بالرباط– المغرب

أ. د. مؤمن الحديدي

أستاذ الطب الشرعي – رئيس المركز الوطني للطب الشرعي – عمان – الأردن

أ. د. هادي نعمان الهيتي

أستاذ الإعلام – كلية الآداب – جامعة بغداد

تم ترتيب أعضاء الهيئة الاستشارية طبقا للترتيب الهجائي

مجلة الطفولة والتنمية

دورية علمية - متخصصة - محكمة
يصدرها المجلس العربي للطفولة والتنمية

✿

نائب رئيس التحرير
أ.د. قدري حفني

✿

مستشار هيئة التحرير
أ.د. ثروت إسحاق عبد الملك

✿

مدير التحرير
محمد عبده الزغير

✿

سكرتير التحرير
غادة موسى

✿

المشرف الفني
محمد أمين إبراهيم

المحتـــويـــــات

مقـــــالات

تجارب قطرية

عرض كتب ورسائل جامعية

ندوات ومؤتمرات

تقارير ووثائق

الافتتاحية

يصدر هذا العدد وقد غادرنا للعمل في موقع جديد رئيس التحرير السابق الدكتور حمد عقلا العقلا الذي سعدنا بالعمل معه طوال الفترة السابقة ، وجد أنه أكثر حاجة لعطائه ، وإذا كنا نتمنى له التوفيق في موقعه الجيد ، فإننا نأمل ألا ينقطع تواصله معنا ، واهتمامه بقضايا الطفل العربي .

هذا العدد تستهل به مجلتكم مشارف عام جديد، عام 2003 . لقد كان أبناء الجيل السابق حين يتحدثون عن عام 2000 باعتباره بداية لقرن جديد، يبدو لهم الأمر كما لو كانوا يستشرفون أفقاً بعيداً ، وها نحن نقطع الأعوام الأولى من ذلك القرن . وسوف تمضي الأعوام إن شاء الله ، ويكبر صغارنا من الأطفال العرب ، ويتحملون أعباء استكمال المسيرة ، وهكذا تستمر دورة الزمن ، ويظل السؤال التقليدي قائماً : ترى كيف أعددناهم للمستقبل؟ وكيف أعددنا لهم ذلك المستقبل؟ ولعل مواد هذا العدد تتلمس بعض ملامح الإجابة على ذلك السؤال .

تتضمن مواد العدد الحالي محاولة لاستشراف الرؤية العالمية لمستقبل أطفال العالم . ولعل أهم ملمحين في هذا الصدد يتمثلان في الدعوة إلى السلام، والدعوة إلى كفالة حقوق الطفل . ومن هذا المنطلق كانت أولى دراسات العدد للأستاذ الدكتور عاطف العبد تتعرض لأهم ملامح العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم .

أما فيما يتعلق بالملمح الثاني من ملامح الرؤية العالمية لمستقبل أطفال العالم المتعلقة بضمان حقوق الطفل ، فقد تناولت الدراسة الثانية للأستاذ الدكتور هادي نعمان الهيتي موضوع ثقافة حقوق الطفل : الدلالة

والضرورة، حاول فيها الكاتب إسقاط موضوع الدعوة العالمية لضمان حقوق الطفل على الثقافة العربية السائدة ، كما تناولت إسهامات الأستاذ الدكتور حاتم قطران ، والأستاذة ليلى خلف الله ، والأستاذ خالد محمود ، والأستاذ عبد الرحمن عبد الوهاب أوجهاً مختلفة للموضوع ، كما تضمنت مواد العدد تقريراً عن اللقاء الأورومتوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني ، وكذلك وثيقة للجامعة العربية عن الإطار العربي لحقوق الطفل .

وتطرقت مواد العدد إلى تناول انعكاسات ذلك التوجه العالمي على واقع الطفل العربي ؛ حيث يعرض الأستاذ أشرف عبد العزيز يوسف للحماية الدولية للطفل في قانون النزاعات المسلحة ، ودور التشريع المصري في تفعيلها.

وتتضمن مواد العدد كذلك تقريراً حول انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين ، وعرض لتقرير عن التمييز ضد الأطفال العرب الفلسطينيين في المدارس الإسرائيلية .

وينتهي هذا العدد بعرض نتائج استبيان عن المجلة ، بهدف إطلاع القراء على الآراء والملاحظات التي وردت عن أعداد المجلة ، فضلاً عن توثيق ما صدر من موضوعات في الأعداد السابقة بكشاف شامل للمحتويات والموضوعات والكتَّاب ، على أمل فائدة الباحثين والاختصاصين.

وكل عام وأنتم بخير .

د. قدري حفني

نائب رئيس التحرير



– العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم

د. عـــــاطـف الـعـــــبـــــد

– ثقافة حقوق الطفل : الدلالة والضرورة

د. هـادي نعـــمـــان الهـــيـــتي

– مهارات القراءة والكتابة وتنمية التفكير

د. عـــزيزة مـــحـــمـــد الســـيـــد

د. يحـــــيى فــــــرغـلي

– إعادة لتقييم أدب الأطفال المقارن (دراسة بين حكايات هذا الزمان)

د. أنـوار عـــــبـــــد الخـــالق

العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم 2001 - 2010م

(من واقع وثائق وتقارير الأمم المتحدة ومنظماتها)

د. عاطف عدلي العبد*

بدأ الاهتمام العالمي بالطفولة منذ إعلان جنيف لحماية الأطفال عام 1924، ثم تطور ليصبح نواة لإعلان حقوق الطفل عام 1959.

وجاءت تلبية احتياجات الطفل مجسدة في العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية، وتمثلت بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وإعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاع المسلح (1974)، وفي سياق العهود الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وفي النظم الأساسية والصكوك ذات الصلة للوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية بالطفولة، التي بلغت أكثر من 80 اتفاقية دولية ذات صبغة إلزامية تسعى لتحسين أوضاع الأطفال بشكل أو آخر.

وتم تخصيص عام 1979 ليكون عاماً دولياً للطفل ، بهدف تكريس كل الجهود من أجل وضع الطفولة في مقدمة الأولويات، ثم جاءت اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 لتعزز الاهتمام العالمي بقضايا الطفل واحتياجاته ورعايته وحقوقه، ولتحظى بمصادقة كل دول العالم عدا الولايات المتحدة الأمريكية .

وشكل مؤتمر القمة العالمي للطفولة عام 1990 ذروة الاهتمام بالطفولة، واتفق المجتمع

* مدير مركز بحوث الرأي العام ، جامعة القاهرة ، مصر .

الدولي – وللمرة الأولى – على أعلى المستويات السياسية على أهداف دولية إنمائية لتحسين حياة الأطفال، وتم في هذا المؤتمر إقرار الإعلان الخاص ببقاء الطفل وحمايته ونمائه.

وعزز هذا الاقتناع برعاية الطفولة وتنميتها ما صدر عن العديد من المؤتمرات الدولية، منها: قمة الأرض (1992)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)، وقمة التنمية الاجتماعية (1995)، وقمة المرأة (1995).

وتعتبر الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفولة – التي كان مقرراً عقدها 19- 21 سبتمبر 2001، وحالت أحداث 11 سبتمبر الشهيرة دون ذلك، والتي عقدت من 8-10 مايو 2002 – قمة الاهتمام بالأطفال ورعايتهم في جميع النواحي في إطار العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف للأطفال 2001 – 2010، فلقد أعلنت الأمم المتحدة بالقرار 15/52 في 20 نوفمبر 1997 سنة 2000 **السنة الدولية لثقافة السلام**، وأعلنت بالقرار 25/53 في 10 نوفمبر 1998 الفترة من 2001 – 2010 العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

ودعمت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك بالقرار 5/56 في الدورة السادسة والخمسين في 5 نوفمبر 2001 بإعادة تأكيد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، استناداً إلى ميثاقها، وميثاق اليونسكو الذي ينص على ما يلي: لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام، إذ تدرك الأمم المتحدة أن السلام لا يعني غياب الصراعات فحسب، وإنما يتطلب أيضاً عملية مشاركة إيجابية يُشجع فيها الحوار، وتُحل الصراعات بروح التفاهم والتعاون.

أولاً : تعريف ثقافة السلام:

اعتمدت الجمعية العامة في 13 سبتمبر 1999 إعلان ثقافة السلام الذي نقف أمامه بالتفصيل:

تحدد الأمم المتحدة في المادة الأولى من إعلان ثقافة السلام أن ثقافة السلام هي: مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تستند إلى تسعة عناصر هي:

1- احترام الحياة وإنهاء العنف وترويج وممارسة اللاعنف ، من خلال التعليم والحوار والتعاون.

2- الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في المسائل التي تُعد أساساً ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

3- الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها.

4- الالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية.

5- بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة.

6- احترام وتعزيز الحق في التنمية.

7- احترام وتعزيز المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل.

8- الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.

9- التمسك بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية، والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي، والحوار والتفاهم على مستويات المجتمع كافة وفيما بين الأمم، وتدعمها بيئة وطنية ودولية تمكينية تفضي إلى السلام.

ثانياً: المتطلبات العامة لتحقيق تنمية أوفي لثقافة السلام:

إن إحراز تقدم في تحقيق تنمية أوفي لثقافة السلام إنما يتأتى - كما تنص المادة الثانية من إعلان ثقافة السلام - من خلال القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تفضي إلى تعزيز السلام بين الأفراد والجماعات والأمم، وترى الأمم المتحدة أن تحقيق تنمية أوفي لثقافة السلام **يرتبط ارتباطاً عضوياً بأربعة عشر متطلباً على النحو الآتي**:

1- **تشجيع** تسوية الصراعات بالوسائل السلمية والاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون على الصعيد الدولي.

2- **الامتثال** للالتزامات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

3- **تعزيز** الديمقراطية والتنمية والاحترام العام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيد بها.

4- **تمكين** الناس على جميع المستويات من اكتساب مهارات الحوار والتفاوض وبناء

توافق في الآراء، وحل الخلافات بالوسائل السلمية.

5- **تعزيز** المؤسسات الديمقراطية وكفالة المشاركة الكاملة في عملية التنمية.

6- **القضاء** على الفقر والأمية وتقليل الفوارق داخل الأمم وفيما بينها.

7- **العمل** على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

8- **القضاء** على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تمكينها وتمثيلها على قدم المساواة في جميع مستويات صنع القرارات.

9- **كفالة** احترام حقوق الطفل وتعزيزها وحمايتها.

10- **كفالة** حرية تدفق المعلومات على جميع المستويات وتعزيز الوصول إليها.

11- **زيادة** الشفافية والمساءلة في شؤون الحكم.

12- **القضاء** على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصرى وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

13- **تعزيز** التفاهم والتسامح والتضامن بين جميع الحضارات والشعوب والثقافات، مع الاهتمام بوجه خاص بالأقليات الدينية واللغوية.

14- **الإعمال الكامل** لحق جميع الشعوب، بما فيها تلك التي تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والمجسَّد في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، وفي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة 1514 (د – 15) المؤرخ 14 ديسمبر 1960.

ثالثاً: الوسائل والأساليب الرئيسية لبناء ثقافة السلام:

تنص المادة الرابعة من إعلان ثقافة السلام على أن **التثقيف** على جميع المستويات هو أحد الوسائل الرئيسية لبناء ثقافة السلام وفي هذا السياق يحظى التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأهمية خاصة ، ولذلك:

- على **الحكومات** أن تضطلع بدور أساسي في الترويج لثقافة السلام وتعزيزها.
- وينبغي أن يشارك **المجتمع المدني** مشاركة كاملة في تنمية ثقافة السلام تنمية أوفي.

- وتسهم **وسائل الإعلام** – لما تضطلع به من دور تثقيفي وإعلامي – في ترويج ثقافة السلام.
- وثمة دور أساسي في ترويج ثقافة السلام يجب أن يضطلع به **الآباء، والمدرسون، والسياسيون، والصحفيون، والهيئات والجماعات الدينية، والمثقفون، والعاملون في المجالات العلمية والفلسفية والإبداعية والفنية، والعاملون في المجالات الصحية والإنسانية، والاخصائيون الاجتماعيون، والمديرون على مختلف المستويات، وكذلك المنظمات غير الحكومية.**

رابعاً: دور الأمم المتحدة في الترويج لثقافة السلام واللاعنف وتعزيزها: نظرة عامة:

(أ) إصدار برنامج عمل بشأن ثقافة السلام:

تنفيذاً للمادة التاسعة من الإعلان المتعلق بثقافة السلام الذي اعتمد في 13 سبتمبر 1999 التي تنص على ما يلي:

"وعلى الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في الترويج لثقافة السلام وتعزيزها في جميع أنحاء العالم"، أصدرت الجمعية العامة برنامج عمل بشأن ثقافة السلام تضمن الأهداف والاستراتيجيات والجهات الفاعلة الرئيسية من ناحية، والأنشطة الداعمة التي ينبغى أن تتخذها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على كل من الصعيد الوطنى والإقليمى والدولي على النحو الآتي:

1 – **الأهداف والاستراتيجيات والجهات الفاعلة الرئيسية في برنامج العمل بشأن ثقافة السلام:**

- ينبغي أن يكون برنامج العمل أساساً للسنة الدولية لثقافة السلام (عام ألفين) والعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (2001 – 2010).
- إن الدول الأعضاء مدعوة إلى اتخاذ إجراءات من أجل **الترويج لثقافة السلام** على الصعيد الوطني، وذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ينبغى إشراك المجتمع المدني على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والوطني في توسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بثقافة السلام.

- على الأمم المتحدة أن تعزز جُهُودَهَا الجارية الرامية إلى الترويج لثقافة السلام.
- ينبغى أن تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم دورها الهام في الترويج لثقافة السلام وأن تسهم إسهاماً كبيراً في ذلك.
- ينبغي تشجيع وتعزيز إقامة تعاون بين مختلف الجهات الفاعلة وفيما بينها على نحو ما ورد في الإعلان في سبيل تشجيع قيام حركة عالمية مناصرة لثقافة السلام.
- يمكن الترويج لثقافة السلام من خلال **تبادل المعلومات** فيما بين الجهات الفاعلة بشأن ما تقوم به من مبادرات في هذا الصدد.
- ينبغي أن تعمل الحكومات والمنظمات المهتمة ويعمل الأفراد المهتمون على تعبئة الموارد بما في ذلك الموارد المالية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

2- الأنشطة والإجراءات الداعمة التي ينبغى أن تتخذها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل نشر ثقافة للسلام في المجالات الثمانية من برنامج العمل المعتمد في القرار **A/Res/53/342** وتكون كما يلى:

1/2- أنشطة ترمي إلى نشر ثقافة السلام من خلال التعليم:

- إنعاش الجهود الوطنية والتعاون الدولي من أجل تحقيق أهداف **توفير التعليم للجميع**، عملاً على تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ، وبغية إشاعة ثقافة السلام.
- كفالة استفادة الأطفال، في سن مبكرة، من التعليم في مجال القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة، لتمكينهم من حل أي نزا ع بالوسائل السلمية وبروح تتحلى باحترام كرامة الإنسان والتسامح وعدم التمييز.
- إشراك الأطفال في أنشطة تغرس فيهم قيم ثقافة السلام وأهدافها.
- كفالة تحقيق المساواة للمرأة، وخاصة الفتاة، في الحصول على التعليم.
- التشجيع على تنقيح المناهج الدراسية، بما في ذلك الكتب المدرسية، مع مراعاة الإعلان وإطار العمل المتكامل الصادرين عام 1995 **بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية** ، وهو ما ينبغي أن تقدم منظمة الأمم

المتحدة للتربية والثقافة والعلوم التعاون التقني بشأنه عند طلبه.

- تشجيع وتعزيز الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة التي يحددها الإعلان، وبوجه خاص منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، وهي الجهود التي تهدف إلى تنمية قيم ومهارات تفضي إلى ثقافة السلام، **ومن ذلك التعليم والتدريب على إقامة حوار وبناء توافق في الآراء.**
- تعزيز الجهود الجارية التي تبذلها الكيانات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى توفير التدريب والتثقيف، عند الاقتضاء، في مجالات منع اندلاع الصراعات وإدارة الأزمات، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، فضلاً عن بناء الثقة بعد انتهاء حالات الصراع.
- التوسع في المبادرات التي تروج لثقافة السلام وتضطلع بها مؤسسات التعليم العالي في مختلف أرجاء العالم، ومنها جامعة الأمم المتحدة وجامعة السلام، ومشروع توأمة الجامعات وبرنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم للكراسي الجامعية.

2/2- أنشطة ترمي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة :

- اتخاذ إجراءات شاملة تستند إلى استراتيجيات ملائمة وأهداف متفق عليها **للقضاء على الفقر** ببذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي ومن خلال التعاون الدولي.
- تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى **الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل الأمم**، من خلال جملة أمور منها التعاون الدولي.
- العمل من أجل التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وذات توجه إنمائي ومستديمة **لمشاكل الديون الخارجية** وخدمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية، وذلك من خلال جملة أمور منها تخفيف عبء هذه الديون.
- تعزيز الإجراءات التي تُتخذ على جميع الأصعدة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة **بتحقيق الأمن الغذائي** الدائم، بما في ذلك وضع إجراءات لتعبئة الموارد من جميع المصادر وتحسين توزيعها والإفادة منها، وبما يشمل التعاون الدولي، ومن ذلك مثلاً الموارد التي تتحقق من تخفيف عبء الديون.

- بذل المزيد من الجهود لكفالة أن تقوم عملية التنمية على **المشاركة**، وأن تنطوي مشاريع التنمية على مشاركة الجميع فيها مشاركة كاملة.
- ينبغي أن يكون **إدماج وتمكين المرأة** والفتاة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية.
- ينبغي أن تشمل استراتيجيات التنمية تدابير خاصة تركز على **احتياجات المرأة والأطفال ، فضلاً عن الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.**
- ينبغي أن تعزز المساعدة الإنمائية في حالات ما بعد انتهاء الصراع عمليات **إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والمصالحة بمشاركة جميع الأطراف المنخرطة في الصراع.**
- إدراج بناء القدرات في استراتيجيات ومشاريع التنمية بغية كفالة الإصحاح البيئى، بما في ذلك حفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتجديدها.
- إزالة العقبات التي تعترض إعمال **حق الشعوب في تقرير المصير**، ولاسيما الشعوب التي تعيش تحت السيطرة الاستعمارية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، والتي تؤثر تأثيراً ضاراً على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

3/2- إجراءات لتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان:

- التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا.
- تشجيع وضع خطط عمل وطنية لإعلاء شأن جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
- تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان، وبصفة خاصة من خلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- إعمال وتنفيذ **الحق في التنمية**، على النحو المحدد في إعلان الحق في التنمية وإعلان برنامج عمل فيينا.
- تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995 - 2004).
- نشر وترويج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على جميع المستويات.
- مواصلة الدعم المقدم للأنشطة التي يقوم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أثناء أدائه - أو أدائها - لولايته - أو لولايتها - على النحو

المحدد في قرار الجمعية العامة 141/48 المؤرخ 20 ديسمبر 1993، فضلاً عن المسؤوليات المحددة بموجب القرارات والمقررات اللاحقة.

4/2- إجراءات ترمي إلى كفالة المساواة بين المرأة والرجل:

- مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تشجع تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.
- تنفيذ منهاج عمل المؤتمر الرابع المعني بالمرأة 4 - 1995/9/15، من خلال توفير الموارد الكافية والتحلي بالإرادة السياسية، ومن خلال أمور ، منها وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية ومتابعتها.
- إشاعة المساواة بين المرأة والرجل في عملية صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- مواصلة تعزيز الجهود التي تقوم بها الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.
- توفير الدعم والمساعدة للنساء اللائي يكن ضحايا لأي شكل من أشكال العنف، بما في ذلك أعمال العنف التي **تقع في المنزل ومكان العمل وخلال الصراعات المسلحة.**

5/2- إجراءات ترمي إلى تعزيز المشاركة الديمقراطية:

- تعزيز كامل للإجراءات الرامية إلى إشاعة المبادئ والممارسات الديمقراطية.
- التأكيد بوجه خاص على المبادئ والممارسات الديمقراطية على **جميع مستويات التعليم الرسمي وغير الرسمي والتعليم غير النظامي.**
- **بناء مؤسسات وعمليات وطنية** وتعزيزها بهدف إشاعة الديمقراطية وإدامتها ، من خلال أمور منها التدريب وبناء قدرات المسؤولين العامين.
- تعزيز **المشاركة الديمقراطية** ، من خلال أمور منها: توفير المساعدة الانتخابية عندما تطلبها الدول المعنية ، وبناء على المبادئ التوجيهية ذات الصلة للأمم المتحدة.
- محاربة **الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد**، فضلاً عن إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها وغسل الأموال، لأنها تقوض الديمقراطيات وتعرقل تنمية ثقافة السلام .

6/2- إجراءات ترمي إلى نشر التفاهم والتسامح والتضامن:

- تنفيذ إعلان مبادئ بشأن التسامح ومتابعة **خطة عمل سنة الأمم المتحدة للتسامح** (1995).
- تقديم الدعم للأنشطة التي يُضطلع بها في سياق **سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.**
- التعمق في دراسة الممارسات والتقاليد المحلية أو الأهلية لتسوية النزاعات وإشاعة التسامح ، بهدف التعلم منها.
- دعم الإجراءات التي ترمي إلى إشاعة التفاهم والتسامح والتضامن في المجتمع بأسره، ولا سيما في أوساط الفئات المعرضة للتأثر.
- دعم الإجراءات التي تنشر التسامح والتضامن مع اللاجئين والمشردين، مع مراعاة هدف تيسير عودتهم واندماجهم الاجتماعي طوعاً.
- دعم الإجراءات التي تنشر التسامح والتضامن مع المهاجرين.
- تشجيع زيادة التفاهم والتسامح والتعاون فيما بين جميع الشعوب، من خلال أمور منها الاستخدام الملائم للتقنيات الجديدة ونشر المعلومات.
- دعم الإجراءات التي ترمي إلى إشاعة التفاهم والتسامح والتضامن والتعاون فيما بين الشعوب وداخل الأمم وفيما بينها.

7/2- الاتصال القائم على المشاركة وحرية تدفق المعلومات والمعرفة.

8/2- السلم والأمن الدوليان.

كما جاء في تقرير الأمين العام المقدم في 9 سبتمبر 2001 الذي يتضمن جميع الإسهامات التي وردت من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة - أن برنامج عمل العقد بشأن ثقافة السلام واللاعنف للأطفال 2001 - 2010 يدعو إلى القيام بحركة عالمية من أجل ثقافة السلام ، وحدد مجالات عمل لثقافة السلام وللعقد الدولي، ويُعتبر كل واحد من مجالات العمل الثمانية هذه من أولويات الأمم المتحدة منذ إنشائها، أما الجديد فهو صلتها ببعضها البعض، في إطار مفهوم متكامل وحيد، تجسده ثقافة السلام واللاعنف. وكثيراً ما ربط البعض هذه العناصر ببعضها (مثلاً، الديمقراطية بالتنمية والسلام؛ والمساواة بين

الرجل والمرأة بالتنمية والسلام، إلى غير ذلك). بيد أن هذه هي المرة الأولى التي ربطت فيها جميع هذه المجالات ببعضها ليتسنى تحقيق تكاملها وتضافرها.

خامساً: لماذا الأطفال محوراً للعقد الدولي للسلام وثقافة اللاعنف؟

ينبغي أن يكون الأطفال محور العقد ، لأنهم – مثلما ذكر القرار المنشئ للعقد (قرار الجمعية العامة 25/53 في 10 نوفمبر 1998) موضع ضرر ومعاناة هائلين ، من خلال أشكال العنف المختلفة على جميع أصعدة المجتمع في أنحاء العالم كافة. **والتخفيف** من هذا العنف **والقضاء** عليه هو أحسن هدية نعطيها لأطفالنا. والنهجان لازمان في الوقت نفسه. وينبغي مواصلة وتعزيز الحركة العالمية لثقافة السلام، التي بدأت خلال السنة الدولية لثقافة السلام، ليتسنى إشراك الجميع، **في الانتقال من ثقافة حرب وعنف إلى ثقافة سلام ولا عنف. ويمكن في الوقت نفسه أن تتركز الإجراءات المحددة خلال العقد على الجوانب التي تمس الأطفال مباشرة، لاسيما التعليم. وفي هذا الصدد**، يعترف قرار الجمعية العامة 25/53 تحديداً بدور التعليم في بناء ثقافة السلام واللاعنف، ولاسيما عن طريق تعليم الأطفال ممارسة السلام واللاعنف.

سادساً: كيف يكون الأطفال محوراً للعقد الدولي للسلام وثقافة اللاعنف؟

ليكون الأطفال محوراً للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، ينبغي للأعمال البرنامجية التي سبق توخيها في القرار 243/53 كأساس للعقد أن توجه تحديداً لتلبية احتياجاتهم وتحقيق مشاركتهم على النحو التالي:

(أ) توظيف التعليم:

1- ينبغى إعطاء الأولوية للتعليم، بما في ذلك تعليم الأطفال ممارسة السلام واللاعنف . وينبغي لجميع مجالات العمل الأخرى من أجل ثقافة السلام أن تولي الأطفال أهمية خاصة. ولذلك وعلى سبيل المثال: (ينبغي تعليم الأطفال المبادئ والممارسات الديمقراطية) عن طريق ممارستها في البيئتين النظامية وغير النظامية، وعن طريق إتاحة فرص حقيقية لاشتراكهم في المجتمع المدني. وينبغي أيضاً أن تقاس نتائج العمل

في مجالات أخرى ، لا سيما التنمية والاتصال من حيث أثرها على الأطفال. وينبغي إشراك الأطفال قدر الإمكان كمشاركين فاعلين، في التعاون ونظم الاتصالات التي ستوضع في إطار العقد.

2- وينبغي للتعليم من أجل ثقافة السلام واللاعنف **أن يتبع النهج الذي ينص عليه إعلان حقوق الطفل. واتفاقية حقوق الطفل**، أي النهج الداعي إلى "إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الوطنية والدينية" (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 29، الفقرة 1 (د)، **مع عدم اقتصار المسؤولية في ذلك على المدارس وغيرها من الجهات التعليمية ، وإنما أيضاً وسائط الإعلام** (المرجع نفسه، المادة 17(أ)).

ويذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بولاية اليونسكو التأسيسية الذي يقترح "الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم أجمع للاضطلاع بمسؤوليات الإنسان الحر. وقد ورد هذا النهج مؤخراً في استنتاجات إطار عمل داكار: توفير التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم (داكار، أبريل 2000)، ودعا إلى **أنه "ينبغي أن يكون لجميع الأطفال والشبان والكبار الحق الإنساني في الاستفادة من تعليم يلبي احتياجاتهم من المعرفية الأساسية، كأحسن وأكمل ما يكون، وأن يتضمن ذلك التعليم تلقي المعرفة والدراية والتعلم والعيش والتعايش**".

3- ويطالب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره للجمعية العامة بأنه ينبغي **تقديم التعليم بأوسع ما في هذه الكلمة** من معنى، وليس فقط التعليم النظامي في المدارس وإنما أيضاً التعليم خارج المدارس **والتعليم غير النظامي في جميع المؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك الأسرة ووسائط الإعلام**. وينبغي للتعليم أن يشمل إسهام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني إسهاماً كاملاً. وينبغي أن **تُتّبع الاستراتيجية التي اعتمدها وزراء التعليم في العالم في مجال التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية**. وينبغي أن يكون النهج شاملاً وكلياً، يشرك جميع الشركاء التربويين ومختلف عناصر الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك المنظمات

غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في عملية مشاركة ديمقراطية. وينبغي أن تشمل هذه العملية تدبر القيم والمواقف والممارسات السائدة لهؤلاء الشركاء والعناصر فيما يتصل بحل المنازعات بالوسائل السلمية، اعترافاً بأثرهم كنموذج يقتدي به الشباب. وينبغي للثقافة من أجل السلام أن تقوم على مبادئ عالمية ، وأن تستند في الوقت نفسه إلى ما ينفرد به كل مجتمع من تقاليد وخبرات فريدة.

4- ويطالب الأمين العام للأمم المتحدة أن تعزز **مضامين تعليم ثقافة السلام واللاعنف المعرفة والمهارات والقيم والمواقف والتصرفات المطابقة للتعريف الذي وضعه قرار الجمعية العامة المنشئ للعقد (قرار الجمعية العامة 25/53، الفقرة الخامسة من الديباجة)، أي المعرفة والمهارات والقيم والمواقف والتصرفات الآتية :**

- التي تعبر عن **التفاعل والتكافل الاجتماعيين** وتستوحيهما على أساس مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية، وحقوق الإنسان والعدل الاجتماعي، والتسامح والتضامن .
- والتي **تنبذ العنف وتسعى إلى منع نشوب المنازعات** ، عن طريق معالجة أسبابها الجذرية لحل المشاكل عن طريق الحوار والتفاوض .
- والتي **تضمن الممارسة الكاملة لجميع الحقوق** وسبل المشاركة التامة في عملية التنمية لمجتمعاتها.

1- أساليب تعزيز ثقافة السلام واللاعنف في التعليم الرسمي :

تشمل طرق العمل لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف وعلى صعيد التعليم الرسمي وغير الرسمي الأساليب والوسائل الآتية:

- تدريب موظفي وزارة التعليم ومدربي معلميها ومديري المدارس التابعة لها، والمنظمات غير الحكومية والمعلمين، وقادة الشباب، على المضامين وطرق التدريس والمهارات اللازمة لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، على أن يتيح هذا التدريب للكبار إيجاد البيئة التي لا تُعلم السلام فحسب ، بل أيضاً تجعلها نموذجاً في السياسات والممارسات المعتمدة داخل صفوف الدراسة والمدارس وغيرها من أوساط التعلم.

- **تنقيح مواد المناهج الدراسية، لاسيما كتب التاريخ المدرسية**، وذلك من أجل تعزيز التفاهم المتبادل وتقوية الوئام الاجتماعى ومحو الأفكار المسبقة أو الأفكار النمطية ضد بعض الفئات .
- **وضع مواد جديدة في المناهج الدراسية تتناول السلام واللاعنف وحقوق الإنسان**، حيثما كان ذلك مناسباً للثقافة وبيئة التعلم .
- **إنتاج ونشر المواد التعليمية والكتب المدرسية عن ثقافة السلام وحقوق الإنسان** بهدف إيجاد مبادئ توجيهية للمدرسين والعاملين في مجال التعليم .
- **إتاحة الفرص لجميع أفراد الأوساط المدرسية أو غيرها من أوساط التعلم** (الأطفال، الآباء، المدرسين، المديرين) للمشاركة في العمليات الديمقراطية لاتخاذ القرار وتسيير شؤون الحكم بحسب ما يكون مناسباً .
- **تعزيز التعدد اللغوي وتشجيع التعددية اللغوية**، بما في ذلك محو الأمية والتعليم باللغة الأم واللغات المحلية للأقليات كأحد الحقوق الأساسية من حقوق الإنسان؛
- **إنشاء شبكة تربط المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمتخصصين في تعليم التربية الوطنية**، وذلك بغية إدماج مختلف الجهود المستخدمة في التعليم بثقافة السلام داخل إطار نظري مشترك .
- **تعزيز المشاريع الرائدة كإحدى سبل التنسيق** وتشجيع الأنشطة التجريبية التي تعزز التثقيف من أجل التفاهم والتعاون الدوليين .
- **تشجيع تقييم المشاريع المتعلقة بثقافة السلام؛ لتقييم أثرها الفعلي على المعرفة والمهارات** والمواقف والقيم والتصرفات لدى المستفيدين منها .
- **وضع طرق التسوية السلمية للمنازعات والعنف في السياقات التعليمية الرسمية وغير الرسمية**، فضلاً عن المجتمع ككل، بحيث تشمل النهج التقليدية لحل المنازعات، والطرق التي تأخذ في الاعتبار المناخ السياسى الحالى، وتقنيات المعلومات الجديدة، حيثما كان ذلك مناسباً .
- **تعزيز الدور الفعال للأسرة والمجتمع المحلى في إطار** تعاوني لتحديد معنى ثقافة السلام وكيفية تعزيزها في السياق المحلي .
- **إنتاج برامج تعليمية خاصة للأطفال ضحايا الصراعات العنيفة**، مثل اليتامى

واللاجئين والمشردين وحتى الأطفال المجندين، فضلاً عن برامج خاصة للأطفال ضحايا التهميش والتشرد والذين يعانون من مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أرجاء عديدة من العالم، وحتى في البلدان المتقدمة .

- **الاعتراف بأن مناهج تعزيز ثقافة السلام واللاعنف قد تختلف في مجتمعات لا تمر بصراعات مسلحة**، ومجتمعات ينتشر فيها التعصب أو الاضطراب المدني على نطاق واسع، وفي سياقات الصراعات المسلحة، وفي مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع.

2- أساليب تعزيز ثقافة السلام واللاعنف في التعليم غير الرسمي:

يمكن على صعيد التعليم غير الرسمي (خارج المدرسة)، عمل الكثير لتعزيز ثقافة السلام ، فعن طريق المشاركة بفعالية في الألعاب الرياضية والرقص والمسرح وغيرها من الأنشطة الرياضية أو الفنية، يتعلم الأطفال النزاهة والمشاطرة وغيرها من القيم والمواقف والتصرفات التي هي قوام ثقافة السلام. وفي الوقت نفسه، يتعلمون ثقافة السلام واللاعنف كمراقبين أو مستهلكين لمجموعات واسعة من منتجات الاتصال والمنتجات الفنية : أي الكتب والأفلام والصور والمسرح والرقص والمناسبات الرياضية والموسيقى والألعاب، على سبيل المثال لا الحصر ، كما ورد في إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام، ويطالب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أولئك الذين يشتركون في صناعة هذه المنتجات أن يعززوا فيها القيم والمواقف والتصرفات التي هي قوام ثقافة السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تثنيهم عن الترويج للعنف والتعصب والعنصرية والاستغلال الجنسي .

3- دور وسائل الإعلام في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف:

وتكسب وسائل الإعلام العامة أهمية خاصة ، فالتطورات التي حصلت في تكنولوجيا الاتصالات زادت بصورة كبيرة من مقدار الوقت الذي يتعامل فيه كل شخص مع وسائل الإعلام العامة وفعالية الرسائل المتلقاة. وهذا الأمر حاسم خصوصاً فيما يتعلق بالأطفال بصفة خاصة، لأنه ليس لديهم التجربة الكافية التي يستطيعون على أساسها تقييم الرسائل الموجهة إليهم. وأوضح الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن عقد السلام

واللاعنف المقدم للجمعية العامة أن الأطفال يتعرضون كل يوم إلى قدر مفرط من العنف في الصحافة والتليفزيون والسينما وألعاب الفيديو وشبكة الإنترنت، ويتأثرون بها ولا يشمل ذلك الأفلام فقط ، بل أيضاً الرسوم المتحركة والأفلام الكوميدية وحتى البرامج الإخبارية. وقد أصبح موضوع الاستغلال الجنسي، بما في ذلك إيذاء الأطفال جنسياً، موضوعاً متفشياً في معظم وسائط الاتصال، لاسيما شبكة الإنترنت.

ولمعالجة هذه الحالة ولضمان إسهام جميع وسائط الاتصال العامة في تعليم يعزز ثقافة السلام ، يحدد التقرير المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة ما يلي :

- **الأطفال والشباب** هم أهم فئة مستهدفة بالنسة لمعظم وسائل الإعلام العامة. ومن الضروري **أن يتعلموا كيفية التمييز بين منتجات وسائط الإعلام وتقييمها**، سواء من حيث محتوياتها الأخلاقية، أم من حيث صدقها (مثلاً في حالة الصور التي تعبّر عن العنف). واستناداً إلى هذه المعرفة، يمكن أن يكون لهم تأثير قوي على وسائط الإعلام. ومن الناحية الإيجابية، يمكنهم أن يقدموا طلبات جماعية كمستهلكين إلى وسائط الإعلام يطالبون فيها بمنتجات تكون مفيدة بالنسبة إليهم. ومن الناحية السلبية؛ يمكنهم أن يتجاهلوا أو يرفضوا المنتجات التي تروج للعنف والتعصب والاستغلال .
- **تشكل الأسرة** – التي هي مصدر للدعم العاطفي والقيم – عنصراً أساسياً لتمكين الأطفال والشباب من التمييز بين منتجات وسائط الإعلام وتقييمها والتأثير عليها. وينبغي تقديم الدعم إلى الأسرة، مثل منحها الوسائل التعليمية، والقيام بحملات في وسائط الإعلام وغيرها .
- **للمدرسين** في جميع التخصصات أهمية خاصة بالنسبة لتعليم الأطفال كيفية التمييز بين منتجات وسائط الإعلام وتقييمها، وينبغي أن يلقوا تشجيعاً ودعماً خاصين في مهمتهم هذه .
- **يمكن للمدارس ومجالس الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية** أن تقوم بدور هام من خلال تأثيرها على الأطفال والأسرة والمجتمع ككل ، وذلك عن طريق مساعدتها على تلقين القيم الأساسية ومهارات التمييز من أجل نقل الخبرات فيما يتعلق باتخاذ إجراءات جماعية كمستهلكين .

- **يمكن لمنظمات ومؤسسات حماية المستهلكين أن تقوم بدور هام من خلال مراقبة وسائط الإعلام وتحليل آثارها**، وتقديم المعلومات والمواد التعليمية ومساعدة المستهلكين على تنظيم أنفسهم وممارسة الضغط الجماعي على من ينتج الإعلام ويروجه .
- **ينبغي للسلطات المحلية والبرلمانات والحكومات الوطنية أن تشجع وسائط الإعلام على ترويج ثقافة السلام واللاعنف** فضلاً عن مراقبة وتقنين وسائط الإعلام من أجل القضاء على التعصب والاستغلال الجنسي والعنف المفرط .
- **للمنظمات الحكومية الدولية دور خاص** يتعين أن تقوم به، لا كجهات مناصرة فحسب بل أيضاً كجهات تستشيرها السلطات المحلية والبرلمانات والحكومات الوطنية، لأن الكثير من وسائط الإعلام يتعدى الحدود الوطنية، كشبكة الإنترنت على سبيل المثال .
- **إن الكتاب ومصممي البرامج والمديرين والمنتجين والموزعين ومنظمي الأعمال والملاك وأصحاب الأسهم وشركات وسائط الإعلام بصورة عامة** مسؤولون في نهاية الأمر عن مضمون وسائط الإعلام وآثارها. ولذلك، فهم يتحملون المسؤولية الأساسية الأكبر لتفادي التعصب والإساءة الجنسية والعنف المفرط، ولتشجيع القيم والمواقف والتصرفات المتعلقة بثقافة قوامها السلام واللاعنف. وينبغي إيجاد مبادرات للتوعية بثقافة السلام والتدرب عليها ومناصرتها بين منتجي مواد وسائط الإعلام، لكي تعالج هموم هذه الفئات، بما فيها قوى السوق التي تؤثر على مضمون وسائط الإعلام.
- ويتوقف استمرار الحركة العالمية لثقافة السلام ومواصلة تطويرها على النشاط المتصل الذي تقوم به أكثر من 200 **من اللجان الوطنية ومراكز التنسيق، والآلاف من المنظمات، وعشرات الملايين من الأفراد المنخرطين بالفعل في العمل خلال السنة الدولية لثقافة السلام**، فضلاً عمن سينضم إليهم في السنوات القادمة من البلدان والمنظمات والأفراد.

4- دور الأمم المتحدة ومنظماتها في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف:

يرى الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى الجمعية العامة حول العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف أن الأمر يتطلب من الأمم المتحدة أن تستمر في تنسيق هذه الحركة من جانبين :

* **الأول** هو أن توفر الأمم المتحدة مصدراً للشرعية من خلال اعترافها بمراكز التنسيق الوطنية وبتأسيس الشراكات التنظيمية، وبذا تساعد على ضمان عالمية الحركة وضمان أن يؤدي المشاركون الرئيسيون دورهم في انسجام مع مبادئ ثقافة السلام.
* **والجانب الثاني** هو أنها توفر إطاراً للاتصالات يمكن من خلاله للعناصر الفاعلة أن تتبادل المعلومات عما تقوم به من أنشطة، ويمكن من خلاله أن يعي المشاركون بأن ما يقومون به من أعمال على الصعيد المحلي إنما هو جزء من حركة عالمية النطاق.

5- دور اللجان الوطنية في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف:

1/5- **يحدد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن** نظام تأسيس اللجان الوطنية الخاصة بالعقد في الدول الأعضاء يستند إلى نظام مراكز التنسيق الوطنية واللجان الوطنية التي تباشر بالفعل أعمال التنسيق الخاصة بالسنة الدولية لثقافة السلام. وهذه المراكز واللجان الوطنية، التي بدأت **بالفعل تمارس نشاطها في أكثر من 160 دولة من الدول الأعضاء بحلول ربيع عام 2000، تستند في تكوينها إلى لجان اليونسكو الوطنية ومكاتب اليونسكو الميدانية في البلدان المعنية وكذلك إلى منسقي الأمم المتحدة في كل بلد**. وفي أغلبية هذه البلدان تشارك الحكومات الوطنية بالفعل مشاركة فعالة في هذا الصدد، وينضم إليها رئيس الدولة في كثير من الأحيان، كما أن نطاق المشاركة يشمل في كثير من البلدان **البرلمانات الوطنية والإقليمية**. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضم وإشراك الشباب في اللجان.

2/5- ويرى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنه سوف يتخذ من نظام الاتفاقات، الذي وضع بالفعل من أجل السنة الدولية لثقافة السلام، أساساً لبناء تعاون مع المجتمع

المدني من أجل القيام بأعمال تسهم في إرساء ثقافة السلام. **وعصب هذه الشبكة من الشركاء المتعاونين مؤلف من المنظمات غير الحكومية الدولية المرتبطة باليونسكو** التي تمثل عشرات الملايين من الأعضاء ، وكذلك من المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى التي لا ترتبط إلا بإدارة شئون الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الصعيد الوطني والمحلي، **أسست مراكز التنسيق الوطنية، بالتوازي مع هذه الأشكال من التعاون، درويا من الشراكة مع عدد كبير من الجمعيات والجامعات والمدارس والمنظمات الإعلامية والشركات، وينبغي المضي قدماً في تنمية هذه الأشكال من التعاون.** ويجب الاهتمام بخاصة في هذا المقام بإقامة تعاون مع المدن الكبرى والصغرى والبرلمانات الوطنية التي يمكن تشجيعها على وضع خطط عمل وسن تشريعات ، من أجل إرساء ثقافة السلام واللاعنف، وكذلك ينبغي الاهتمام بإقامة تعاون مع منظمات الشباب.

6- دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف:

1/6- قرر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى الجمعية العامة استمرار نظم الاتصالات التي أنشئت خلال السنة الدولية لثقافة السلام، **وسوف يفتح باب الاستفادة منها أمام كل المشاركين في الأعمال الخاصة بالعقد. وتشمل هذه النظم موقعين على شبكة الإنترنت مخصصين للسنة الدولية لثقافة السلام، أحدهما يقتصر استخدامه على الشركاء والآخر للاستخدام العام.** وتنقل إلى الموقع العام تلقائياً المعلومات التي يضعها الشركاء على الموقع المخصص لاستخدامهم وأنباء أنشطتهم ومقالاتهم الإخبارية والتوقيعات التي يجمعونها تأييداً لبيان عام 2000 من أجل تقديم متابعة شاملة لحظة بلحظة لحالة الحركة العالمية لثقافة السلام.

2/6- أمكن للشبكة العالمية للشركاء الدوليين ومراكز التوثيق الوطنية والشركاء، بفضل الاستفادة الكاملة من تقنيات المعلومات الجديدة، **جمع ملايين التوقيعات من الأفراد على بيان عام 2000، الذي يملي على كل من يوقع عليه أن يمارس ثقافة السلام واللاعنف في دائرة الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي.** وقد توافرت نخبة من الحائزين على جائزة نوبل للسلام على كتابة النقاط الست التي يتألف منها **بيان**

عام 2000 **(احترام حياة كل إنسان، ونبذ العنف، والمشاركة مع الغير، والإصغاء ابتغاء الفهم، والحفاظ على كوكبنا، وإعادة اكتشاف التضامن)** لتحويل مجالات العمل من أجل ثقافة السلام، وهي المجالات التي حددتها الجمعية العامة، إلى منهج تربوي للحياة اليومية. وكانت **المدارس وتلاميذها** على رأس من بادروا إلى إقرار البيان وتوزيعه. كما تسهم **شبكة الإنترنت** بنسبة متزايدة من التوقيعات، ويسجل عنوان كل من يوقع ، بحيث يمكن إبلاغه بالأنشطة التي تمارس على الأصعدة المحلية ، وهو في ذات الوقت مرتبط بالحركة العالمية.

3/6 – **شبكة الاتصالات الخاصة بالمشروعات المحلية**: قرر الأمين العام للأمم المتحدة أنه ستوجه الدعوة، قدر الإمكان، إلى كل شخص يوقع على البيان لكي يشارك في تنفيذ المشروعات المحلية الرامية إلى تعزيز واحد أو أكثر من **مجالات العمل الثمانية لثقافة السلام واللاعنف**. ويتأتى هذا عن طريق نظام اتصالات على شبكة الإنترنت يزودهم بمعلومات عن المشروعات المحلية التي ينهض بها الشركاء الموقعون على الاتفاقات الخاصة بالسنة الدولية لثقافة السلام. وهو نظام قائم على المشاركة حيث إن كل مشروع من مشروعات الشركاء مسؤول عن إدخال المعلومات الخاصة به مباشرة مع تقديم وصف موجز للعمل ومعلومات عن الأمور التي يمكن أن يقدمها، وتلك التي يود الحصول عليها بالمقابل من المشروعات الأخرى- أي باختصار أنه سوق "**إلكتروني للمبادرات المحلية**".

4/6- **شبكة لتنظيم عملية تبادل المعلومات :**

- علاوة عن ذلك يقول الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره أنه ستوجه الدعوة إلى كل من وقعوا على البيان لكي يسهموا بكتابة التقارير **(ويمارسوا عملية تنظيم تبادل المعلومات إذا كانوا يرغبون في التدريب)** في إطار شبكة عالمية تتألف من مجموعة من مواقع الإنترنت متعددة اللغات تقدم معلومات عن الأنشطة والأحداث الإعلامية التي تروج لمجال أو أكثر من مجالات العمل الثمانية الخاصة بثقافة السلام. **وقد أسست شراكات لمواقع باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والعربية والروسية والصينية حتى الآن**، ولا توجد قيود تحد من عدد اللغات التي يمكن استخدامها. ويستند هذا النظام المبتكر إلى شبكة قابلة

للتوسع ، مؤلفة من مواقع للشركاء على شبكة الإنترنت تلتزم بالمبادئ الأساسية لثقافة السلام وينظم مادتها متطوعون في كل موقع يساعدون كتّاب تقاريرهم بما يجعلها متوافقة مع المعايير المستخدمة (أي "قواعد اللعبة") قبل نشرها على شبكة الإنترنت. **ومن بين الآثار الأخرى لهذه الشبكة أنها سوف تساعد بلا ريب على توسيع دائرة الطلب العام على الأفلام وبرامج الفيديو والألعاب التي تعزز مبادئ ثقافة السلام مع إعطاء الأولوية لتقارير المدارس والتلاميذ.**

5/6- **الدروس المستمدة من التجارب التفاعلية على الإنترنت:** (http://www.unicef.org/ovy/) ومشروع «المعلمون يتحدثون عن التعلم» Teachers Talking About Learning (http://www.unicef.org/teachers) الموجه للكبار، لنشر ثقافة الإنترنت.

سابعاً: نماذج من الإجراءات المتخذة من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في مجال تعزيز ثقافة السلام واللاعنف:

أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنه في غضون قيام اليونسكو بوضع استراتيجية متوسطة الأجل جديدة (2002 - 2007) سينصب اهتمامها على إسهام المنظمة في تنفيذ برنامج العمل بشأن ثقافة السلام الذي اعتمدته الجمعية العامة على النحو الآتي:

(أ) القيام بحملة توعية الجمهور ببيان عام السلام (سنة ألفين) الذي وقعه خلال السنة نفسها 1٪ من سكان العالم وتولى صياغة البيان الحائزون على جائزة نوبل للسلام لعام 1999 بعناصره الستة، التي تتواكب في معظمها مع القيم الست التي تُعد أساسية بالنسبة للعلاقات الدولية في القرن الحادى والعشرين وهي: الحرية، المساواة، التضامن، التسامح، احترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة على النحو الذي اعتمدت به في إعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة الوارد في قرار الجمعية العامة 2/55 المؤرخ 8 سبتمبر 2000. ويترجم بيان سنة 2000 المبادئ الأساسية لثقافة السلام من لغة الدبلوماسية الدولية واهتمامها إلى لغة وسلوكيات الحياة اليومية على النحو الآتي :

- "**احترام الحياة بكل أنواعها**" أن أحترم حياة وكرامة كل كائن بشري بلا تمييز ولا تحيّز .
- "**نبذ العنف**" أن أمارس اللاعنف الإيجابي رافضاً **العنف بكل أشكاله**: العنف البدني والجنسي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي، لاسيما تجاه أضعف الناس وأشدهم حرماناً كالأطفال والمراهقين .
- "**التشاطر والعطاء**" أن أشاطر الوقت والمال وأمارس الكرم والسخاء ، لوضع حد للاستعباد والظلم والطغيان السياسي والاقتصادي .
- "**الإصغاء سبيل التفاهم**" أن أدافع عن حرية التعبير والتنوع الثقافي ، مؤثراً الإصغاء والحوار دائماً ، ولا أنساق أبداً إلى التعصب والتشهير ونبذ الغير .
- "**صون كوكبنا**" أن أدعو إلى سلوك استهلاكي مسؤول وإلى نمط إنمائي يراعيان أهمية الحياة بكل أنواعها ويصونان توازن الموارد الطبيعية للكوكب".
- "**تضامن متجدد**" أن أسهم في تنمية المجتمع، بمشاركة النساء الكاملة، في ظل احترام المبادئ الديمقراطية، لكي نبتكر معاً أشكالاً جديدة للتضامن.
- وقد ترجم "بيان عام 2000 " إلى أكثر من 50 لغة ووزع في كل أنحاء العالم ووقع عليه كثير من رؤساء الدول والحكومات، كما دُعي الناس إلى التوقيع عليه والالتزام بمبادئه والعمل بها في حياتهم اليومية.(*)

وقامت اليونسكو بما يلي :

- إنتاج **مجموعة كبيرة من المواد الإعلامية** وزعت أو أذيعت بمناسبة السنة الدولية للسلام منها إعلان تليفزيوني تظهر فيه النقاط الست لبيان السلام وإعلانات إذاعية وصفحات الصحف والمجلات وملصقات وقمصان وأعلام وبطاقات بريدية من خلال شعار يعبر عن أحد نداءات الحملة: **السلام بين أيدينا** Peace is in our hands وتم بث هذه المواد – وغيرها – في وسائل الإعلام الوطنية في أكثر من مائة دولة مع بدء السنة الدولية للسلام في 19 سبتمبر 2000 (في فرنسا قدرت تكلفة المساحة التي أفسحتها وسائل الإعلام بما يعادل ستة ملايين فرنك فرنسي).

- وفي اليوم الدولي للسلم الموافق 19 سبتمبر 2000 قدمت التوقيعات على بيان عام 2000 إلى رئيس الجمعية العامة من جانب لفيف من شباب العالم.
- **تولت اليونسكو خلال السنة الدولية تطوير أدوات الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت ، مما شعر معه الأفراد والمنظمات بأن الأنشطة التي يبذلونها لها دور هام في تنفيذ حملة عالمية فعالة وطويلة الأجل من أجل نشر ثقافة السلام. كما ظل الموقع الجماهيري على الشبكة (http://www.unesco.org/iycp) يقدم معلومات مستكملة بشأن الشركاء والفعاليات والمشاريع التي يضطلعون بها بالإضافة إلى المقالات الإخبارية الصادرة عن تلك الأنشطة. ويتم إدخال المعلومات مباشرة بواسطة مراكز التنسيق الوطنية والشركاء الدوليين من المنظمات غير الحكوميين إلى موقع "خاص" على شبكة الإنترنت (http://www.unesco.org/iycptec) ، والذي يتاح لهم سبل الوصول إليه عن طريق رموزهم الشخصية ويتم عن طريقه نقل المعلومات تلقائياً إلى موقع الجمهور. وعلى مدار العقد سوف يستمر هذا النظام القائم على شبكة الإنترنت، الذي يتيح للجمهور تقارير كبيرة من المعلومات الموثوقة التي تخضع للحد الأدنى من أعمال التحرير التي تتم في مقر اليونسكو،** ويجري توسيع **شبكة الأخبار المتعلقة بثقافة السلام (CPNN)** كشبكة عالمية تتألف من مجموعة من مواقع الانترنت المتعددة اللغات تقدم معلومات عن الأنشطة الإيجابية والمنتجات الإعلامية التي تروج لمجال أو أكثر من مجالات ثقافة السلام.
- **وعلى الصعيد الوطني**: تم إشراك الدول الأعضاء ومجتمعاتها المدنية بواسطة شبكة لمراكز التنسيق الوطنية التي تضم 160 لجنة وطنية لليونسكو، وما يزيد على 50 من مكاتب اليونسكو الميدانية. وتوجد أسماء ما يزيد على 1500 من هؤلاء الشركاء الوطنيين والمحليين مسجلة على موقع السنة الدولية لثقافة السلام على شبكة الانترنت ، من بينهم 488 من المنظمات غير الحكومية أو الرابطات الوطنية، و266 مدرسة (بما في ذلك مدارس منتسبة لليونسكو)، و250 منظمة غير حكومية أو رابطة على المستوى المحلي (بما في ذلك أندية اليونسكو)، و185 جامعة، و109 من الهيئات التجارية، و87 من وكالات الأمم المتحدة و72 منظمة

إعلامية، و62 هيئة أو وكالة وطنية أو إقليمية، و48 من المدن والسلطات المحلية.

- **وفي إطار الإسهام في السنة الدولية لثقافة السلام :**

* أنتجت **منظمات غير حكومية** ونشرت مواد في مجال التربية من أجل ثقافة السلام: كالكتب والألعاب والمواد السمعية والبصرية ومواقع على الأنترنت وأدلة تدريبية للمعلمين ، وأنتج الشباب أنفسهم مواد تعليمية من خلال المسابقات في التصوير الفوتوغرافي وتحرير موضوعات التعبير... إلخ .

- وشكل **موضوع المرأة وثقافة السلام** محوراً لكثير من المطبوعات والمؤتمرات ، منها – على سبيل المثال – مؤتمر نساء عموم أفريقيا من أجل ثقافة السلام واللاعنف الذي عقد في زنزبار في مايو 1999، ومؤتمر نساء آسيا من أجل ثقافة السلام في ديسمبر 2000 بمشاركة 35 بلداً .

- ونجح المشروع الرائد: **ثقافة السلام في روسيا** عام 2000، وأثار اهتماماً كبيراً في كافة الأنحاء . وأهم ما في الأمر أن هذا المشروع أرسى الأسس اللازمة للبرنامج الاتحادي بشأن التسامح ومنع التطرف في المجتمع الروسي .

- **تخصيص كل سنة من سنوات النصف الأول للعقد لموضوع ذي أولوية على النحو الآتي :**

عام 2001 السنة الدولية للحوار بين الحضارات.

عام 2002 السنة الدولية للسياحة غير الضارة بالبيئة.

عام 2003 السنة الدولية للاتصالات القائمة على المشاركة والتدفق الحر للمعلومات والمعرفة.

عام 2004 مراعاة حقوق الانسان في إطار اختتام عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

عام 2005 المساواة بين المرأة والرجل.

- وأسهمت اليونسكو **بوجه خاص** بدور رائد في **تعزيز تعليم ثقافة السلام ضمن إطار عمل المنتدى العالمي للتعليم** (داكار، 2000)، وفي إطار سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات (2001)، وعملية متابعة سنة الأمم المتحدة للتسامح (1995). ومن أجل معالجة أوجه العنف التي يعاني منها الأطفال في المقام

الأول، قدمت اليونسكو الدعم للمبادرات التعليمية في حالات ما بعد انتهاء الصراع، ولوسائط الإعلام المستقلة التي تتيح مجالات للحوار والتفاهم المتبادل في المناطق التي يدور فيها الصراع ويشوبها التوتر، وللتدابير المتخذة في مجال الدعوة التي تعالج مسألة العنف في وسائط الإعلام.

- وتواصل اليونسكو دورها التنسيقي الهام للحركة العالمية المناصرة لثقافة السلام، انطلاقاً مما تحقق من إنجازات في السنة الدولية لثقافة السلام التي اضطلعت اليونسكو بتنسيقها، **ولذلك تُعد اليونسكو الوكالة الرائدة للعقد ومسؤولة عن الجوانب المشتركة بين المنظمات لبرامج وأنشطة منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية. وسيشمل ذلك تنظيم استعراضات وتقييمات لتنفيذ برنامج عمل العقد في منتصف المدة في عام 2005 وحتى نهاية العقد في عام 2010**. وتواصل اليونسكو مهمة تنسيق شبكة اللجان الوطنية ومراكز التنسيق الوطنية المنشأة خلال السنة الدولية ، حتى تشكل هذه اللجان والمراكز الأساس الذي يستند إليه في التعبئة الوطنية خلال العقد.

ثامناً: نماذج من الإجراءات المتخذة من جانب منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسف) في مجال تعزيز ثقافة السلام واللاعنف:

تؤمن اليونيسيف بأن التعليم هو استراتيجية أساسية لمنع الصراعات والتعصب، وتأمين الشروط المؤدية إلى السلام. ولذلك وضعت مجموعة واسعة من البرامج التثقيفية في مجال السلام ترمي إلى:

- **إكساب الأطفال المهارات اللازمة لحل الخلافات اليومية** : مثل المهارات في مجالي التواصل وحل المشاكل.
- **إتاحة الفرصة للأطفال لكي يعيشوا تجارب إيجابية غنية تعزز إحساسهم باحترام الذات والثقة بالنفس.**
- **تمكين الأطفال من فهم الشعوب والثقافات الأخرى فهماً أفضل** : من أجل التخفيف من المواقف التقليدية السلبية وتعزيز التنوع والقيم العالمية.
- واهتدى عمل اليونيسف في هذا المجال بالمادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل، وكما أعلنت

اليونيسيف في برنامج عملها لمناهضة الحرب، "قد لا تكون الخلافات من الأمور التي يمكن تفاديها، أما العنف فلا يمكن أن يكون كذلك. ومن أجل منع استمرار حلقات العنف، يجب أن يسعى التثقيف إلى الترويج للسلام والتسامح، لا أن يشجع على الكراهية والشك".

ومن بين المبادرات العديدة التي قامت بها اليونيسف ، يمكن الإشارة كنماذج إلى ما يلي:

(أ) **مشروع "التثقيف بهدف حل الصراعات" في سرى لانكا**: الذي أدخل أساليب حل المشاكل بالطرق السلمية واكتساب المهارات في مجال التواصل إلى المدارس الابتدائية ، بهدف المساعدة على المصالحة ضمن المجتمعات المنقسمة على نفسها، والحيلولة دون حدوث صراعات في المستقبل. وقد استفاد من هذا البرنامج أكثر من مليون طفل في المدارس الابتدائية، ويجرى حالياً إدخال هذا النهج إلى المدارس الثانوية. وقد وضعت أدلة وكتيبات تدريب للمدرسين، ونظمت حلقات عمل من أجل زيادة اهتمام المنتجين في وسائط الإعلام بالمسائل المتصلة بالعنف وتشجيع وسائط الإعلام الموجهة للأطفال التي تروج لقيم ومواقف سلمية .

(ب) **مشروع "قيم للحياة" في مصر**: نتج عنه وضع مواد تفاعلية لمساعدة الأطفال، في سياق مواقف تربوية غير رسمية، على اكتساب مهارات في مجالات: التعاون والتواصل واحترام الجنس الآخر والاختلافات بين الأديان .

(ج) **"حركة الأطفال المناصرين للسلام في كولومبيا"** التي بدأت كحملة تعبئة اجتماعية لتشجيع الأطفال في جميع أنحاء الدولة على التصويت لصالح أهم الحقوق بالنسبة لهم: وقد أدت زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بالسلام والعدالة الاجتماعية لدى الشباب إلى مشاركتهم في المسيرات السلمية، ومشاريع "من الطفل إلى الطفل" لصالح الأطفال المشردين داخلياً، والمشاريع الرامية إلى تعزيز فكرة السلام في المدارس .

(د) **مشروع "التربية من أجل السلام في رواندا"**: الذي يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، وتعاونت فيه كل من اليونيسيف والحكومة الرواندية. وقد أدرجت المعارف والمهارات والمواقف الضرورية من أجل التعاون وحل الصراعات في المنهاج الدراسى للمدارس الابتدائية. وقد ضمت مخيمات تضامن الشباب شباباً من كلتا المجموعتين الاثنتين الرئيسيتين بهدف وضع مبادئ التربية من أجل السلام موضع التطبيق من خلال مشاريع

خاصة تضطلع بها المجتمعات المحلية ترمي إلى الإسهام في الإعمار الوطني. كما تضمنت البرامج غير الرسمية لمحو الأمية نهجاً للتربية من أجل السلام، ولا سيما البرامج الموجهة نحو البنات والنساء.

تاسعاً: نماذج من دور جامعة السلام في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف:

- أنشئت جامعة السلام في **ديسمبر 1980 عملاً بقرار الجمعية العامة 55/35 لكي توفر للبشرية مؤسسة دولية للتعليم العالي لأغراض السلام**، وبهدف أن تعزز روح التفاهم والتسامح والتعايش السلمي بين البشر كافة، وتستحث التعاون فيما بين الشعوب، وتساعد على تذليل العقبات وتقليل الأخطار التي تعترض سبيل السلام والتقدم في العالم، بما يتفق والأماني النبيلة المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي إطار هذه المهمة، تُعد جامعة السلام مجالات واسعة للدراسة والتدريس والبحث تتراوح ما بين حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ والسلام والتنمية؛ والأمن الإنساني؛ **وأثر الصراعات المسلحة على الأطفال**؛ ووسائل الإعلام والسلام؛ والصراعات وتدهور البيئة؛ والتأهيل لبناء السلام بما في ذلك تجريد المحاربين من أسلحتهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ **والمجال الشامل لعدة مجالات المتمثل في جعل التعليم وسيلة أفضل لتحقيق السلام**، بما في ذلك تثقيف المعلمين.
- **ومن الإجراءات المحددة التي اتخذتها جامعة السلام في هذا العقد لتعزيز ثقافة السلام في المجالات الثمانية التي يضمها برنامج العمل ما يلي :**

(أ) تلقين ثقافة السلام من خلال التعليم:

- دعماً لتطوير مجالات الدراسة المذكورة أعلاه، أجرت جامعة السلام مشاورات مستفيضة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والحكومات والمجتمع الدولي ومؤسسات أخرى. فعلى سبيل المثال عقدت جامعة السلام أول اجتماع استشاري في بانكوك لرؤساء الجامعات والعمداء من 35 جامعة في 20 بلداً في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتبادلوا الخبرات المكتسبة من البرامج الوطنية المتعلقة بالسلام وحل الصراعات واستكشاف سبل واستراتيجيات للتعاون في مجال الأبحاث والتربية والتدريس والتدريب فيما يتصل بالصراعات وبناء السلام وتوالى عقد اجتماعات مماثلة وتوقيع مذكرات تفاهم حول **موضوع وضع برامج أكاديمية للجامعة في**

المستقبل ، وخاصة فيما يتعلق بالطريقة التي تتيح لجامعة السلام أن تكون مصدراً عالمياً فعالاً للمعلومات لتدريس موضوع اتقاء الصراعات وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. ومن أجل تعزيز وتنسيق عملها وتقوية التعاون، لاسيما البرامج التي تشجع التعليم والتفهم الأوسع للمسائل التي تمت بصلة إلى السلام وقعت جامعة السلام وجامعة الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 على مذكرة تفاهم. كما تعمل جامعة السلام واليونسكو على تعزيز تعاونهما، ويتم ذلك أيضاً من خلال إنشاء كرسي لليونسكو في جامعة السلام.

(ب) التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية:

- يتعاون مجلس الأرض – وهو منظمة غير حكومية مستقلة – وجامعة السلام في عدد من الأنشطة المتصلة بالبيئة والموارد الطبيعية. ويتنامى التعاون مع عدة جامعات ومنظمات في هذا المجال . وبدأ في سبتمبر 2001 برنامج مزدوج للحصول على درجة الماجستير في مجال الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة مع إحدى الجامعات الأمريكية.

(ج) احترام حقوق الإنسان:

- تم تنظيم حلقة دراسية للخبراء حول حقوق الإنسان والسلام في چنيف. وفي ديسمبر2000 عرضت الأفكار والاقتراحات التي قدمها 30 خبيراً وباحثاً دولياً، ركزوا علي إسهام حقوق الإنسان في تعزيز تطوير ثقافة السلام، على منتدي حكومي دولي معني بالاحتفال بيوم حقوق الإنسان، وفي مارس 2001 تم عرضها على لجنة حقوق الإنسان.

(د) المساواة بين الرجل والمرأة:

- تم تنظيم دورة دراسية قصيرة في الدراسات المتصلة بالمساواة بين المرأة والرجل وعلاقتها بالصراعات.

(هـ) المشاركة في الديمقراطية:

- تعهدت حكومة إيطاليا بتقديم أموال لبرنامج جامعة السلام بغية تعزيز السلام واتقاء الصراعات في منطقة أمريكا الوسطى ، دون الإقليمية. ووقعت جامعة السلام والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مذكرة تفاهم في أغسطس 2001 لوضع

الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في اقتراح وتعزيز وتنفيذ المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف التي تنطوي على تبادل المعلومات، والمشاورات، والتعاون الفني، والمساعدة التقنية التي يتعين على الأطراف أن تشارك فيها، إضافة إلى معالجة المسائل المتصلة بتنمية السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

(و) التفاهم والتسامح والتضامن:

- أعدت جامعة السلام مشروع محدد للشروع في أنشطة تعليمية وبحثية في مجال السلام في بلدان آسيا الوسطى - وهي منطقة معرضة لتهديدات تعرض الاستقرار والسلام للخطر - وتمثل الدراسات والأنشطة التي تم التفكير فيها وبدؤها خطوة أولى في عملية وضع برنامج تعليمي وبحثي في مجال السلام في آسيا الوسطى. وقد قدمت حكومات ألمانيا والدانمرك وفنلندا الدعم للاجتما ع.

(ز) الاتصالات القائمة على المشاركة والتدفق الحر للمعلومات والمعارف:

- وافق مجلس جامعة السلام على إنشاء معهد لوسائل الإعلام والسلام. وعقد اجتما ع تحضيرى في أبريل 2001 حضره مسؤولون كبار في وسائل الإعلام، وخبراء في مجال بناء السلام وإعادة التأهيل، ومتخصصون في مجال التدريب، وباحثون وعلماء من مختلف أنحاء العالم. وقد أسدوا المشورة فيما يتعلق بخطة إنمائية مدتها ثلاث سنوات للمعهد. وهناك حملة رئيسة لجمع الأموال اللازمة لكي يبدأ المعهد عمله ، علماً بأن مقره سيكون في أوروبا.

(ح) السلام والأمن الدوليان:

- تقوم جامعة السلام بمبادرة مشتركة لإنشاء مركز عالمي للأبحاث والتدريب في مجال حل الصراعات. ويهدف المركز إلى : (أ) توفير الدعم الدولي والخبرة الدولية لتطوير التدريب والأبحاث دعماً لبناء السلام وحل الصراعات في كولومبيا؛ (ب) إتاحة منتدى لتبادل الدروس المستخلصة وتطوير نهج جديدة لبناء السلام وحل الصراعات؛ (ج) نشر تجربة كولومبيا في بناء السلام وحل الصراعات وتسهيل استمرار تبادل الآراء مع راسمي السياسات والحكومات والمجتمع المدني في بلدان أخرى تعاني من صراعات مطولة وعنيفة.

أولاً: المصادر

(أ) من مواقع الأمم المتحدة ومنظماتها والجامعة العربية والجهات المهتمة بالطفولة على شبكة الانترنت ، ومنها:

(1) www.un.org/ga/children/index.html.
(2) www.un.org/ga/children/protocol.html.
(3) www.unesco.org/iycp. - www.unesco.org/iycptec.
(4) www.nccm.org.
(5) www.unicef.org.
(6) www.gmfc.org
(7) www.atfal.org.
(8) www.savethechildren.org.
(9) www.nationalgeographic.com/kids.
(10) www.kidcrosswords.com.
(11) www.wicked4kids.com.au.
(12) www.crayola.com/kids.
(13) www.silversurfers.net/family-chidren.html.
(14) www.cyberkids.com.

(ب) من وثائق الأمم المتحدة:

(15) *الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون.* «البند 28 من جدول الأعمال: قرار اتخذته الجمعية العامة دون الإحالة إلى لجنة رئيسية: العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم 13 نوفمبر 2001» 4ص.

(16) *الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون.* «البند 39 من جدول الأعمال المؤقت: تقرير الأمين العام في 13 سبتمبر 2001» 23ص.

(17) *الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون.* «البند 33 من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام في 9 سبتمبر 2000» 12ص.

(18) *الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون.* «البند 23 من جدول الأعمال: قرار اتخذته الجمعية العامة دون الإحالة إلى لجنة رئيسية 282/55: اليوم العالمي للسلام الثلاثاء الثالث من سبتمبر» 2ص.

(19) *الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون.* «البند 42 من جدول الأعمال: عقد دورة استثنائية

للجمعية العامة في عام 2001 لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل 28 سبتمبر 2000» 2ص.

(20) ***الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون.*** «البند 8 من جدول الأعمال المؤقت: استعراض المنجزات في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينيات: نحن الأطفال : استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل 4 مايو 2001م» 196ص.

(21) ***الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.*** «حول الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل: تحديد موعد جديد للدورة الاستثنائية للطفل 8 – 10 مايو 2002» 2ص .

(22) ***U.N. General Assembly***. "Declartion on a Culture of Peace and Programme of Action on a culture of Peace".

(ج) من مصادر منظمة الأمم المتحدة للأطفال:

(23) يونيسيف. ***الأطفال أولاً الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ، وخطة العمل كما أقرها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واتفاقية حقوق الطفل*** (عَمَّانَ: المؤسسة الصحفية الأردنية: الرأي، د.ت) 98ص.

(24) يونيسيف. ***وضع الأطفال في العالم*** 2002 (د.م: اليونيسيف، 2002) 104ص.

(25) يونيسيف والمركز القومي المصري لثقافة الطفل: «قيم الحياة: التعامل مع الاختلاف: أنشطة تربوية للأطفال». **غير منشور** (القاهرة: اليونيسيف، مايو 2000) متعدد الترقيم مع شريط ڤيديو.

(د) من مصادر جامعة الدول العربية:

(26) ***جامعة الدول العربية: الأمانة العامة.*** «الإطار العربي لحقوق الطفل المصادق عليه من مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة عَمَّانَ 27– 28 مارس 2001». **غير منشور** (القاهرة: إدارة الطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2001) 25ص.

(27) ***جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. جامعة الدول العربية وحقوق الطفل العربي***. (القاهرة: إدارة الطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية) يونيه 2001) 38ص.

(28) ***جامعة الدول العربية، الأمانة العامة.*** «الدليل التشريعي النموذجي لحقوق الطفل العربي المعتمد من قبل مجلس وزراء العدل العرب في 6 نوفمبر 2000». **غير منشور** (القاهرة: إدارة الطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، نوفمبر 2000) 65ص.

(29) ***جامعة الدول العربية، الأمانة العامة.*** «مشروع الدليل التشريعي النموذجي لحقوق الطفل العربي» **غير منشور**. (القاهرة: إدارة الطفولة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، د.ت) 56ص.

(30) ***جامعة الدول العربية، الأمانة العامة.*** «المؤتمر العربي رفيع المستوي لحقوق الطفل برعاية السيدة سوزان مبارك بالقاهرة 2 – 4 يولية 2001 : الوثائق الختامية والقرارات». **غير منشور**

(القاهرة: جامعة الدول العربية، يولية 2001م) 97ص.

(31) جامعة الدول العربية. ***منبحة أطفال فلسطين بأيدي الصهاينة: أين حقوق الطفل الفلسطيني؟*** (القاهرة: مطابع جامعة الدول العربية، يونية 2001) 20ص.

ثانياً: مراجع :

(أ) الكتب:

(34) رابطة المرأة العربية. ***العنف ضد الطفلة*** (القاهرة: رابطة المرأة العربية والحكومة الهولندية، د.ت).

(35) سناء عبد اللطيف صبري. ***ثقافة السلام لدي الأطفال الإسرائيليين: دراسة تحليلية لديوان: سلامي وأمني***. (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999) 170ص.

(36) عاطف عدلي العبد. ***العنف المتلفز ضد الأطفال في كتابه: نظريات الاتصال والرأي العام: الأسس النظرية والإسهامات العربية***. (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002) 327ص.

(37) عصام علي (محرر). ***إشكاليات تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في الواقع المصري***. (القاهرة: دار القبس للطباعة، 1999) 222ص.

(38) فارما، فيد (محرر). ***العنف عند الأطفال والمراهقين***. **ترجمة**: محسوب عبد الصادق. بنها (مصر): مكتبة شباب 2000، 2001) 314ص.

(39) المجلس القومي للطفولة والأمومة. ***الطفلة والعنف*** (القاهرة: المجلس، د.ت).

(40) ميلاد حنا. ***قبول الآخر: من أجل تواصل حوار الحضارات***. ط٤. (القاهرة: الإعلامية للنشر، 2002) 312ص.

(ب) الدوريات:

(41) أحمد صالح صياد. برنامج اليونسكو للسلام. **في**. ***رسالة اليونسكو***، نوفمبر 1995. ص ص14-16.

(42) ***رسالة اليونسكو***: عدد خاص: سنة 2000 العام الدولي للسلام، يناير 2000.

(43) ***رسالة اليونسكو***: عدد خاص: العنف. فبراير 1993.

(44) ويلتشير، وينثروب. التعليم من أجل تعزيز التماسك وثقافة اللاعنف. **ترجمة**: أحمد عطية أحمد **في**: **مستقبليات**. المجلد 31، العدد 3، سبتمبر 2001، ص ص403 - 411.

(ج) مطويات صادرة عن اليونسكو:

- ***اليونسكو. بيان 2000 السلام بين أيدينا: من أجل ثقافة السلام واللاعنف.***
- ***اليونسكو. السنة الدولية لثقافة السلام: لماذا؟، الأهداف، التحضير.***

ثقافة "حقوق الطفل" الدلالة ... والضرورة

د. هادي نعمان الهيتي ✪

يمكن أن تكون قد تبلورت لدى الكبار من الآباء والأمهات ، منذ فترة مبكرة من بدء الحياة الإنسانية عادات وأفكار وقيم وأساليب حول العناية بالأطفال ، ورعايتهم ، ومجمل طرائق التعامل معهم . ويقود هذا الافتراض إلى القول : أن ثقافة فرعية Subculture إلى جانب ثقافات فرعية أخرى قد تشكلت منذ البدء ، غير أن هذه الثقافات الفرعية قد أخذت طريقها إلى التطور ، شيئا فشيئا ، وأسهمت في إثرائها الآداب والفلسفات ، حتى ظهر الفكر العلمي، فأحدثت هذه المجالات الفكرية تطورات واسعة فيها.

وهذا يعني أن ثقافة الكبار حول التعامل مع الأطفال قد تشكلت منذ عصر مبكر في حياة الإنسانية ، وكانت وليدة أساليب في التعامل ، في مقدمتها أسلوب المحاولة والخطأ ، وهذه الثقافة الفرعية اليوم ، مع أنها لا تستغني عن التجارب ، لكنها تحتكم ، بقدر ما ، في كثير من المواقف ، إلى منطق العلم ، بفضل ما له من قواعد وقوانين ونظريات وتطبيقات أمدت الإنسان بأن يحدث تطويرات في ثقافته في التعامل مع الأطفال ويدخل في هذه الثقافة روحاً علمية، ذلك أن التعامل مع الأطفال هو من المسائل الخطيرة، سواء أكان ذلك على مستويات التنشئة ، أم التعليم ، أم التنمية الاجتماعية والعقلية ، واللغوية والنفسية . ومن هنا كانت علوم التربية ، وعلم النفس ، والطب ، والاجتماع ، والاتصال ، والقانون قد تناولت جوانب مهمة من العناية بالطفولة ورعايتها ، وتنميتها .

✪ أستاذ علم الاتصال بكلية الإعلام ، جامعة بغداد .

وإلى جانب إسهام المحاولات والتجارب والاجتهادات والأفكار العلمية في بناء طرائق التعامل مع الأطفال كانت للفنون والآداب إسهامات، حيث كونت هذه الإبداعات جزئيات من الزاد الثقافي الذي أريد له أن يشبع أذواق الأطفال وأخيلتهم وتصوراتهم .

ومن خلال ذلك كله تبلورت للآباء والأمهات ، في كل بيئة، أساليب في تنشئة الأطفال وإكسابهم القيم ، مثلما تبلورت للمدرسة أساليبها ، وللهيئات الأخرى طرائقها .

مفهوم ثقافة حقوق الأطفال :

واستناداً إلى هذا .. يمكن الإقرار بوجود ثقافة للكبار حول التعامل مع الطفولة، مادامت الثقافة كلاً مركباً من القيم والعادات والأساليب التي تشترك فيها الجماعة أو المجموعة الاجتماعية [1]، ومادامت في الثقافة الواحدة ثقافات فرعية متعددة ،وما دامت لكل ثقافة فرعية موضوع ، لذا أمكن الافتراض بوجود ثقافة فرعية يتركز موضوعها حول حقوق الطفل .

واعتماداً على التجارب والجهود الفنية والأدبية والحصائل العلمية خرج الإنسان بأن هناك حقوقاً للأطفال ، وقد أقر المجتمع الدولي تلك الحقوق عبر وثائق دولية منذ فترة مبكرة من تاريخ قيام المنظمات الدولية ، منذ العشرينيات من القرن العشرين ، ابتداء بإعلان اتحاد غوث الأطفال لحقوق الطفل عام 1923، مروراً بإعلان جنيف لحقوق الطفل عام 1924 ، وإعلان الاتحاد الدولي لرعاية الأطفال عام 1948 وإعلان حقوق الطفل عام 1959، واتفاقية حقوق الطفل عام 1989 ، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ، وخطة العمل كما أقرها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام 1990 ، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال عام 1999 ، ووثيقة نحو "عالم مناسب للأطفال " عام 2002 .

ثقافة حقوق الطفل في الوثائق الدولية :

وقد حرصت أكثر تلك الوثائق الدولية على ألا تظل مجرد أدبيات فكرية بل أن تشكل ، إضافة إلى ذلك ، أساليب تنفيذ ، أي أن تكوّن "ثقافة" مادامت الثقافة أسلوب حياة يستند إلى أساس فكري .

وعلى هذا .. نص إعلان حقوق الطفل – الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة،

وأذاعته عام 1959 - على وجوب نشر الإعلان من خلال النص الآتي :

"لما كان إعلان حقوق الطفل يقتضي الوالدين وكافة أفراد رجالاً ونساء والهيئات التي تعنى طواعية برعاية الطفولة وكذلك السلطات المحلية والحكومات القومية ، أن تعترف بالحقوق الواردة في ذلك الإعلان وتعمل على مراعاتها :

1 - توصي الجمعية العامة حكومات الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة بأن تتوسع في نشر نص هذا الإعلان إلى أقصى مدى مستطاع .

2 - ترجو من الأمين العام أن يعمل أيضاً ، على التوسع في إذاعته وتوزيعه ، بعد بذل كل ما يستطاع من جهود لنقله إلى كافة اللغات[2].

كما أهاب الإعلان بالآباء وبالرجال والنساء والأفراد وبالهيئات التي تعنى طواعية برعاية الطفولة وبالسلطات المحلية والحكومات القومية ، أن تعترف بهذه الحقوق وتعمل على مراعاتها بما تقوم بها من إجراءات تشريعية وغيرها ، على أن يتم ذلك تدريجياً وفقاً للمبادئ المثبتة [3].

أما اتفاقية حقوق الطفل ، فقد أوجبت تعهد الدول الأطراف بأن تنشر مبادئ الاتفاقيات وأحكامها على نطاق واسع ، وبالوسائل الملائمة والفعالة بين الكبار والأطفال على السواء [4].

وهذا يعني أن اللوائح والاتفاقيات الدولية قد أكدت على نشر أفكار عامة حول مضمون تلك الاتفاقيات ، أي هي أرادت نشر العموميات التي تتفق عليها الثقافات المختلفة، ويظل لكل ثقافة خصوصياتها الأخرى من السمات الثقافية .

ولهذا .. في الوقت الذي صدرت فيه لوائح واتفاقيات دولية حول حقوق الطفل، وأقرتها الأقطار العربية أو صادقت عليها فإن مواثيق عربية قد صدرت حول حقوق الطفل العربي، منها ميثاق حقوق الطفل العربي ، عام 1984 ، والدليل التشريعي النموذجي لحقوق الطفل العربي الذي اعتمده مجلس وزراء العمل عام 2000 ، والإطار العربي لحقوق الطفل عام 2001 .

وقد تضمنت اتفاقية حقوق الطفل الدولية ، الأخذ في الاعتبار تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية الطفل وترعرعه [5].

مضمون ثقافة حقوق الطفل

قد يوحي مفهوم ثقافة حقوق الطفل بأساس قانوني ، الأمر الذي يدفع بالبعض إلى التصور أن مجرد إجراء تعديلات في القوانين يكفل حقوقا للأطفال ،غير أن توفير هذه الحقوق يتطلب عمليات اجتماعية وثقافية واتصالية واقتصادية قبل كل شيء .

ومع أن المواقف التشريعية ذات صلة بهذه العمليات ، إلا أنها لا تستغني عنها حيث يظل للثقافة السائدة في المجتمع موقعها البارز والأساسي .

ومن جانب آخر فإن مضمون ثقافة حقوق الأطفال لا ينطوي على نصوص اللوائح والاتفاقيات الدولة ،أو الإقليمية ،أو الوطنية ، بشأن حقوق الأطفال ، في حد ذاتها ، ذلك أن ما يشكل ثقافة في هذا المجال يتركز فيما ينجم عن استيحاء دلالات تلك النصوص من القيم والأفكار والاتجاهات وأساليب التنفيذ ، لأن الثقافة سلوك يستند إلى أساسيات فكرية. غير أن النصوص القانونية الدولية والإقليمية والوطنية تظل قواماً عاما لمضمون هذه الثقافة إذا لم تتضافر معها العناصر الثقافية وطرائق الأخذ بها سلوكياً .

ولكي يأخذ المجتمع بحقوق الأطفال، يترتب أن يكون لتلك الحقوق ثقافة بدلاً من أن تظل مجرد نصوص تشريعية . وقد وجد على مستوى الآخذ بحقوق الإنسان أن كثيراً من الدول تنص دساتيرها وقوانينها على توفير تلك الحقوق ، دون أن تجد تلك الحقوق تطبيقاً واقعياً.

ومن جانب آخر ، فإن الاقتصار على اللوائح والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل والنظر إليها وكأنها وحدها قوام ثقافة حقوق الطفل يتناقض مع طبيعة الثقافة نفسها ، تلك الطبيعة التي تتميز بصفة أساسية هي محليتها أو وطنيتها ، أي خصائصها الذاتية . ومن هنا أمكن النظر إلى تداعيات اللوائح والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل . إنها جزء أساسي من عموميات ثقافات الأطفال في البيئات المختلفة .

وهذا يعني أن ثقافات حقوق الطفل تستمد كثيراً من عناصرها العامة من منطلقات اللوائح والإعلانات والاتفاقيات الدولية ، إلى جانب منطلقات أخرى يكسبها وجودها الواقعي في الصعيد الداخلي ، إذ إنه ليس هناك ثقافة عالمية لحقوق الطفل ، بل هناك ثقافات لحقوق الطفل في العالم ، تلتقي في نقاط وتفترق في نقاط أخرى . وترجع الاختلافات إلى تباين في بعض العناصر الثقافية وفي موقع كل عنصر على سلالم قوام الثقافة.

ومن هنا فإن ثقافة حقوق الأطفال تشتمل في مضمونها على جوانب قانونية وصحية واقتصادية مرتبطة بالطفولة وحقوقها ومشكلاتها وآمالها ومجمل أساليب الكبار في التعامل مع الأطفال في الظروف المختلفة .

ويراد لهذه الثقافة ، في نمطها المستنير ، ألا تكون موضع اهتمام النخبة وحدها ، بل يراد أن تشيع في المجتمع كله ، ذلك أن من خصائص الثقافة أن يشترك الأفراد فيها .

كما يراد تفعيل دور النخبة ومؤسسات الاتصال في الإسهام في نشر هذه الثقافة على نطاق واسع ، مادام التعامل مع الأطفال يهم الكبار جميعاً ، دون أن يقتصر على الأم والأب والمعلم . ومن هنا تظل هناك ضرورة أن تدخل ثقافة حقوق الأطفال في ثقافة المجتمع ، بما فيها الثقافات الشعبية .

ولا تتشكل لقضية من القضايا ثقافة فرعية قائمة بذاتها ، إلا إذا أحس المجتمع أن تلك القضية تؤلف حاجة لشريحة أو قطاع من المجتمع ، حيث إن ثقافة حقوق الطفل تمثل ترجمة لكل ما يرتبط بهذه الحاجة .

ويبدو مصطلح "حقوق الأطفال" وكأنه دخيل أو مستورد ، مما يجعل من غير اليسير شيوعه في التداول اليومي ، وقد بدا عند ظهوره كمفهوم وكأنه حركة مطلبية ، بالرغم من أن ذلك المفهوم يشكل في الواقع العربي وجوداً قائما تحت مسميات شتى .

وبسبب غربة مصطلح "حقوق الأطفال " عن الاستخدام اليومي ، راح الكثيرون يشيرون إلى اهتمام التراث الإسلامي والتراث العربي بحقوق الطفل وبحقوق الإنسان أيضاً ، وتظل هذه الإشارة مقبولة إذا لم يكن يراد بها مواجهة تيار حقوق الطفل ، وحقوق الإنسان عموماً، ذلك أن في فكرنا المعاصر تيارات وجدت في تقليب بعض صفحات الماضي ما يسوغ التهرب من الجديد ، كما وجدت ، من الجانب الآخر، في مقاومة بعض الاتجاهات الفكرية الوافدة ما يبرر لها التصدي للوافد عموماً ، وما يبرر لها في الوقت نفسه ، التمسك بالقديم ، حتى إن كان من بين الرواسب الثقافية.

ويضاعف من الشعور بغربة مصطلح حقوق الطفل "عن الاستخدام الشائع ، أن مصطلح "حقوق الإنسان" كان قد ظهر ، هو الآخر ، في الأدبيات العربية الجديدة وكأنه مقحم ، ذلك أن ثقافة حقوق الإنسان في الغرب كانت وليدة تطورات اجتماعية مختلفة عن تطورات مجتمعنا العربي .

ومع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أول وفاق عالمي ، وهو الوفاق الوحيد حالياً للحضارات المختلفة والنظم السياسية المتنافسة حول مفهوم "الإنسان " وهو أول مشروع جماعي للإنسان ، وهو نقطة الانطلاق لمئات الإعلانات والمواثيق والمعاهدات المنظمة "نظرياً"[6] على الأقل ، إلا أن تلك الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال تختلف في مضمونها اختلافاً واسعاً عن الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان "أي الراشد"، ويرجع ذلك لاعتبارات ، أهمها : ما بين الأطفال والراشدين من فروق ، بما في ذلك ظروف النشاط، حيث إن الفوارق بين الأطفال وبين الراشدين هي نوعية أكثر من كونها في الدرجة.

فاعلية ثقافة حقوق الطفل

وحضور ثقافة حقوق الطفل في المجتمع يعني اقتناع المجتمع بمنطلقات تلك الثقافة على الصعيدين الفكري والإجرائي ، وهي حين تكون مستنيرة تدفع بالمجتمع إلى توفير ظروف حياة مناسبة للأطفال ، لأن تلك الثقافة تهيئ للمجتمع القيام بدوره في التنشئة السليمة للأطفال وفي توفير أجواء مناسبة لهم للنمو الجسمي ، والعقلي ، والعاطفي ، واللغوي ، والاجتماعي .

وتظل ثقافة حقوق الطفل في المجتمع في حاجة مستمرة إلى التهذيب والتطوير مادام المضمون الثقافي متغيراً في منطلقاته ، وبيئته ، والمشاركين فيه.. لذا تتابع بعض المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية أوضاع الأطفال المختلفة ، كي يكون الكبار أكثر إحاطة بالطفولة وأدق إحساسا بمستقبلها وأعمق وعياً بحاجاتها ومتطلبات نموها ، كما تتوالى الدراسات والبحوث الميدانية حول حدود تمتع الأطفال بحقوقهم في مناطق العالم المختلفة .

وتعد الجهود التي تبذلها الهيئات المتخصصة من أجل الوقوف على حقوق الطفل في العالم بصورة مستمرة معيناً لثقافة حقوق الطفل ، حيث تعمل وسائل الاتصال الجماهيري على توفير أدبيات مناسبة حول الطفولة ، اعتماداً على جهود تلك الهيئات المتخصصة ، ذلك لان الجهود المتخصصة لا تقود بالضرورة ، إلى تكوين ثقافة ، ما لم تسهم وسائل الاتصال في تكوين أرضية فكرية جماهيرية ، وإبراز تطبيقاتها العملية قدر الإمكان .

تزايد الاهتمام بثقافة حقوق الطفل :

وتتوزع أسباب تزايد الاهتمام بثقافة حقوق الطفل على جوانب تتعلق بالأطفال من جهة وبظروف حياة الراشدين ، بما فيها ظروف التغيير على الأصعدة الوطنية ، والإقليمية ، والدولية، ومن بين أبرز تلك الأسباب :

1 - معاناة نسبة عالية من الأطفال في مناطق مختلفة في العالم من مشكلات اجتماعية ونفسية وتعليمية وصحية بسبب عوامل عدة ، من بينها ضعف ثقافة الكبار في طرق التعامل مع الأطفال ، أي ضعف ثقافة حقوق الأطفال . وتنسحب تلك المشكلات إلى ما يهدد حياة الأطفال ، ليس من خلال وقوعهم ضحايا النزاعات وأعمال العنف وإشراكهم قبل الأوان في المعارك فحسب ، بل وقوعهم ضحايا أساليب خاطئة في التنشئة.

2 - تبلورت أسس عامة مشتركة في العالم لبعض جوانب طرق التعامل مع الأطفال ، مما يقتضي نشر تلك الجوانب على نطاق واسع ، إذ لم يعد التعامل مع الأطفال يقتصر على ما هو سائد في البيئة المحلية، كما لم تعد حقوق الطفل قضية فردية تعالج من خلال قوانين وأنظمة داخلية ، بل امتد الأمر إلى النطاق العالمي وأصبحت حقوق الطفل واحدة من القضايا الإنسانية التي لها أبعاد محلية أو داخلية ، بقدر مالها من أبعاد عالمية.

3 - زيادة الاهتمام بالمستقبل ،وتفرد دراسات للوقوف على مآلات الظواهر في المستقبل وزيادة التنافس بين الدول لتحقيق تقدم أوسع فرض وضع الطفولة في موضع اهتمام أكبر ، مادام المستقبل يرتبط بحدود تهيئة الأطفال للغد .

4 - تحقيق العلوم المختلفة لإنجازات جديدة حول الطفولة وقضاياها المختلفة وطرق التعامل معها فضلاً على أن التجارب الإنسانية وعمليات الاتصال الإنساني تواصل التزايد ، مما يجعل ثقافة حقوق الإنسان في تجدد مستمر ، الأمر الذي يقتضي التواصل مع المستجدات ، إثراءً لثقافة حقوق الطفل .

5 - أن الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية التي يحيا الأطفال فيها، في تغير مستمر، الأمر الذي تنتهي فيه تلك الظروف إلى متغيرات جديدة تتطلب حسن التعامل مع الأطفال تجاوزاً للمشكلات أو حسماً لها ، كي لا تبدو المشكلات وكأنها

نوازل أو مفاجآت ، ذلك أن الثقافة المتغيرة يمكن لها أن تجس الظواهر وتتحسس المشكلات وتقرر أساليب التعامل معها.

6 - غرس الآباء في أطفالهم بذور التعصب لولاءات غير متوافقة مع مقتضيات التقدم ، ومنها ما يقود إلى نزاعات لم تكتسب منها الإنسانية غير الدمار والقتل والتقهقر ، لذا فإن هناك ضرورة ملحة لأن تعتمد ثقافة حقوق الأطفال المرونة أساساً بدل التصلب والتطرف .

إن مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي يتحدد بفعل عدد من العوامل ، بعضها له سمات عالمية والبعض الآخر له سمات إقليمية . وهناك مد عالمي متزايد يسير لصالح حقوق الإنسان في كل مكان بما فيها الوطن العربي[7] ، لذلك فإن هناك ضرورة ملحة لأن تكون ثقافة حقوق الإنسان حصيلة تفاعلية لثقافة حقوق الطفل دون أن تكون امتداداً خطياً لها ، الأمر الذي يجعل الثقافتين تتكاملان معاً ، دون أن تختلط إحداهما في الأخرى.

الهوامش :

1 - انظر د. هادي نعمان الهيتي ، ثقافة الأطفال ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، 1988 .

2 - إعلان حقوق الطفل ، 1959 .

3 - إعلان حقوق الطفل ، 1959 ، الديباجة .

4 - اتفاقية حقوق الطفل ، 1989 ، المادة 42 .

5 - اتفاقية حقوق الطفل ، 1989 ، الديباجة .

6 - د. منصف المرزوقي ، حقوق الإنسان : الرؤية الجديدة ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 1996 ، ص 5 .

7 - د. أماني قنديل ، حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مجلة الفكري العربي ، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية ، صيف 1991 ، العدد 65 السنة 12 صفحة 63 .

مهارات القراءة والكتابة وتنمية التفكير ✪

أ.د. عزيزة محمد السيد ✪✪
د. يحيى فرغلي ✪✪✪

مقدمة في أهمية الجمع بين اللغة وبين التفكير

اللغة هي الملكة التي تميز الإنسان عن غيره من الكائنات. ولا يختلف الطبري عن تشومسكي في اعتبار اللغة كمميز أساسي للبشر، إذ يقول الطبري :

"إن من عظيم نعم الله على عباده، وجسيم مننه على خلقه، ما منحهم من فضل البيان، الذي به عن ضمائر صدورهم يبينون، وبه على عزائم نفوسهم يدلون، فذلل به منهم الألسن، وسهل عليهم المستصعب، فيه إياه يوحدون، وإياه به يسبحون ويقدسون، وإلى حاجاتهم به يتوصلون، وبه بينهم يتحاورون فيتعارفون ويتعاملون" .

(الطبري نقلا عن سيزا قاسم، 1995 ص 252)

ويشير النص السابق إلى تميز البشر بقدرتهم على استخدام اللغة، وإلى الوظائف التي تستخدم فيها اللغة للتعبير عن مكنون الصدور، وعلاقات التفاعل بين الناس بعضهم وبعض، والتعبير عن الفكر، وعن العلاقة بالخالق ، ويوضح بدر نشأت علاقة اللغة بالتفكير، وارتباطهما الوثيق في النشاط العقلي للإنسان. فقد بدأ تاريخ هذه العلاقة بوجود الإنسان على الأرض، فكان يصدر صيحاته التي يعبر بها عن انفعاله وأفعاله، كصيحات الخوف وصيحات الجوع، وصيحات الغضب ومن هذه الصيحات تكونت الألفاظ "التي تشير إلى

✪ قدمت هذه الدراسة فى المؤتمر السنوي الثامن لجمعية لسان العرب عام 2001 م.

✪✪ أستاذ ورئيس قسم علم النفس - كلية البنات - جامعة عين شمس ، القاهرة .

✪✪✪ مدرس بقسم اللغة العربية - كلية البنات - جامعة عين شمس ، القاهرة .

هذا الفعل أو ذلك. ثم كان تطور الإنسان في التعبير عن رغباته، الذي ارتبط بشدة بتطور البيئة التي يعيش فيها الإنسان، خاصة بيئة العمل وعلاقات العمل التي خلقت لدى الفرد واقعاً يفرض ضرورة التواصل والتفاعل والتعبير . وما كان لهذا أن يحدث دون وجود اللغة التي تعين على تشكيل الأفكار بالكلمات وبعلاقات الكلمات بعضها ببعض ، الأمر الذي يصبح معه ترتيب الكلمات في جمله، ومدلولها، عاملاً هاماً في وضوح معني الفكرة التي يراد توصيلها إلى الآخر . (بدر نشأت - 1996 ص 14) .

* **ويقدم سامي عبدالقوي تلخيصاً لوظائف اللغة ، يحددها فيما يلي :**

أ- الوظيفة النفعية للغة .. التي يمكن من خلالها تحقيق رغبات الفرد وإشباعها .

ب- الوظيفة التنظيمية للغة .. حيث يستطيع الفرد أن يتحكم في سلوك الآخرين بالأوامر والنواهي .

ج- الوظيفة التفاعلية للغة .. إذ يتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض من خلال اللغة .

د- الوظيفة الشخصية .. حيث يستخدمها الفرد في التعبير عن أفكاره ومشاعره واتجاهاته وتسجيل هذه الأفكار .

هـ- الوظيفة التخيلية .. حيث تعين اللغة على تحقيق الخيال كما يحدث في كتابة الشعر والإنتاجات الأدبية .

و- الوظيفة الرمزية .. لأن اللغة تعتبر مجموعة من الرموز التي يمكن التعبير بها عن الأشياء .. فهي تتألف من مجموعة من الرموز لها دلالة على المعاني، وعلاقات منطقية تربط بينها تفرض على المخ الذي يستقبلها .

ز- الوظيفة الإعلامية .. فعن طريق اللغة يقوم الفرد بنقل ما يريد من معارف إلى الآخرين سواء المعاصرين ، أم مَنْ هم من الأجيال التالية .. ومن هذه الوظائف السابقة، يتضح لنا أن الإنسان يستخدم اللغة للتعبير عن نفسه وعن الأشياء معا، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار الصورة التي تصا غ بها الأفكار، والعلاقة بين هذه الأفكار لتحقيق اللغة لأي من الوظائف السابقة ... فما كان للفكرة أن تخرج إلى حيز الواقع إلا من خلال أداة تعبر عنها وهي الجملة التي يعرفها فندريس بأنها صورة لفظية، يعدها العقل بقصد التعبير الكلامي، كما أنها صورة مزدوجة، تنظر

بإحدى ناصيتيها في أعماق الفكرة، وتنعكس بالأخرى في الآلية المنتجة للصوت .

(فندريس، ترجمه عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاصي ص 39) (بدر نشأت 1996 ص 14) .

ولقد تناولت جهود الأوائل هذه العلاقة بين التفكير وبين اللغة مما لا يتسع المقام لذكره هنا، لكن الجدير بالذكر هو أنه مع بدايات القرن العشرين، برزت إلى الوجود جهود الفلاسفة والعلماء لدراسة نشأة اللغة وأسرارها دراسة علمية، معتمدين في ذلك على دراسة مراحل نمو اللغة عند الطفل، ودراسة اللغة لدى الشعوب البدائية .

ولقد أسفرت هذه المحاولات عن توصل العلماء إلى دراسة اللغة من خلال محاور ثلاثة هي :

اللغة Language واللغة كشكل Morphologie اللغة كأصوات Phonetiques. وتعكس هذه المحاور الثلاثة في دراسة اللغة Syntaxe كتركيب اهتمام عدد من التخصصات بها، مثل الفلسفة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع ، ثم علم اللغة والدراسات الانثروبولوجية .

• أهمية الدراسة

تعنى هذه الدراسة بالجمع بين اللغة من ناحية وبين مهارات التفكير من ناحية أخرى. وتخص من اللغة في هذه الدراسة مهارتي القراءة والكتابة في ارتباطهما بالمهارات العليا للتفكير لدى الإنسان، وذلك بهدف فهم طبيعة هذه العلاقة من أجل توظيف لها بين المهارتين لصالح الفرد . أولاً – لصالح المجال التربوي، ثانياً – ثم لصالح المجتمع ككل في نهاية المطاف. فقد تسهم معرفة العلاقة بين طرفي الدراسة في إلقاء الضوء على أهمية مهارتي القراءة والكتابة، هاتان المهارتان رغم كونهما حجر الأساس في تعلم اللغة وفنونها، إلا أن ما يشهده الآن هو تهوين لأمرهما وإهمال في العناية بهما، حتى تقهقرت اللغة على الأقلام كما تقهقرت وتراجعت على الألسنة .

وفي دراسته مع زملائه على عينة من طلبة الجامعة قسم تيرنى Tierney العينة إلى اثنتى عشرة مجموعة، طلب إليها كتابة "خطاب إلى المؤلف "تحلل فيه العمل المكتوب. وكشفت الدراسة عن أن الجمع بين مهارتي القراءة والكتابة كان أكثر تأثيراً في رفع مستوى التفكير فكلتاهما – أي القراءة والكتابة – تمثلان (Tierney et al- 1989) نقطة

على طريق ديالكتيكية – صنع المعنى للمحتوي. فالقراء يقرأون ما يكتب، والكتاب يكتبون ما يقرأ.. فهناك روابط عديدة بين المهارتين، بعضها سهل يمكن تمييزه والبعض الآخر معقد وعلى مستوى نظري عالٍ لا يدرك بالسهولة السابقة. وعلى الرغم من التكامل بينهما في صنع المعني، إلا أنه قد ثبت لدى الباحثين عادة الفصل بينهما في التعليم . ولقد أكد هذا الارتباط عدد من الأبحاث في هذا الصدد عني بعضها بدراسة أهمية الجمع بينهما في التدريس وبين الناتج كما يبدو في رفع مستويات التفكير العليا لدى التلاميذ ؛ حيث قدم ما يقرب من تسعة عشر بحثاً ودراسة نظرية في هذا الصدد (Jensen, j. 1984) .

كذلك الأمر، قدم سالفا توري M.Salvatori عام **1985** جهوداً تكشف عن العلاقة الوثيقة بين التدريب على مهارتي القراءة والكتابة وبين ارتقاء مستوى التفكير ونمو المهارات العليا فيه (Salvatori, M. 1985) .. ومن قبلهما كانت دراسات شانكلين Shanklin عام **1981** في مراجعة العديد من أبحاث علم النفس اللغوي وعلم الاجتماع اللغوي، وخلص منها إلى التأكيد على التكامل في مهارتي القراءة والكتابة وأهميتهما في بناء المعنى (Shanklin, N., 1981) أما تيرني R. Tierney ، فقد أضاف بأبحاثه التجريبية المتقدمة إلى المساندة المتبادلة بين مهارتي القراءة والكتابة، فالقراءة تضيف إلى أداء الكتابة، والكتابة تضيف إلى أداء القراءة (Tierney, 1986) .. ومن قبل هذه الإضافات إلى أهمية القراءة والكتابة وظيفة العلاقة بينهما، قدم هاياكاوا Hayakawa كتابه **1964** عن دور اللغة في الفكر والفعل. ومن أهم القضايا التي ناقشها هذا الكتاب هي كيف أن اللغة يمكن أن تكون مصدراً لحل مشكلات المنطق والقدرة على الاستدلال .

ويقدم هاياكاوا منظوره عن اللغة بقوله : إننا نعيش داخلها وإن عالمنا بين المعرفة والتفاعل مع الآخرين هي في جزء كبير منها تعتمد على الأبنية اللغوية ، والتعامل الجيد مع الحياة يتطلب تملك مهارات اللغة ، إذ إن الحياة واللغة هما أبنية تقوم على الرمزية، وقد يأتي الكثير من صعوبات القدرة الاستدلالية من اضطراب استخدام اللغة، والقراءة والكتابة هما من المهارات التي تدل على مدى استخدام اللغة (Nickerson, R.S. 1985 - P.249) .

بناءً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة ، في محاولة الإجابة على التساؤلين الآتيين :

س1- إلى أي مدى ترتبط مهارة الكتابة بمستويات التفكير العليا لدى الفرد ؟

س2 - إلى أي مدى ترتبط مهارة القراءة بمستويات التفكير العليا لدى الفرد ؟

أولاً : مهارة الكتابة ومستويات التفكير

توصف الكتابة بأنها الكلام المتجمد Frozen Speech وهي تقوم بدور الحفظ والتسجيل. لكن لا يعني ذلك أنها طريقة لتمثيل الأفكار من أجل النقل فقط، لكنها وسيلة للتفكير في حد ذاته، فهي تتطلب من الكاتب أكثر مما يتطلبه مجرد التسجيل .

ويشير هاياكاوا في كتابه السابق إلى العلاقة الوثيقة بين الكتابة وبين التفكير .

* لأن الكتابة تتطلب التفكير .
* لأن الكتابة هي أداة للتفكير .

وعلى هذه العلاقة يؤكد أيضاً بوير Boyer حيث يتناول العلاقة بين الكتابة وبين وضوح التفكير، إذ يعتبر أن الكتابة الواضحة تدل على التفكير الواضح، وأن التفكير الواضح هو أساس الكتابة الواضحة ، ولهذا عبر مانزو Manzo عن أهم مميزات الكتابة.

1- الكتابة تستثير الخلفية المعرفية للقارئ .

2- الكتابة تبني توقعات بأي الأحداث التعليمية يتوقع لها النجاح .

3- الكتابة ترفع مستوى النشاط العقلي .

4- الكتابة تشجع على المقارنات المشحونة بالمعنى بين الكاتب وبين الطالب .

5- الكتابة تشجع الطلبة على عمل صياغة أفضل لنظرياتهم في الحياة .

7- الكتابة تبني القدرات المعرفية وما وراء المعرفية ، لأن الكتابة تقوي وتدفع بقوة مستويات الاستبطان والتحليل والتركيب أكثر من أي عملية وسيطة أخرى (Manzo, A. 1995) .

ويبدو أن الاهتمام بالكتابة يشهد عجزاً على المستوى العالمي أيضاً ، إذ قدمت دراسة على 100,000 طفل ما بين 9 - 13 عاماً في أمريكا بعنوان "القراءة، التفكير والكتابة" عام 1981 ، وتوصلت إلى نتيجة مؤداها أن معظم أفراد العينة يفتقدون مهارات حل المشكلات، والتفكير الناقد ، وخاصة مهارة التعبير عن الأفكار وكتابة تقرير بذلك .

ويذكر لانجر Langer أن الأطفال الأمريكيين لا يمارسون الكتابة بتواتر كافٍ وأن

المهام التي يكلفون بها في هذا الشأن لا تتطلب التفكير بقدر كافٍ، فضلاً عن أن الاختبارات الموضوعية التي تتبع في عملية التقويم قد تسهم في إحداث هذا النقص لدى الطلاب، حيث تقوم على الصواب والخطأ، والاختيار من متعدد، والأسئلة ذات الإجابات القصيرة .

ويصف فلاور وهايز Flower & Hys 1982 عملية الكتابة من خلال وصف المراحل التي تتبع حتى يكون هناك ناتج مكتوب. فالكتابة هي من أكثر الأنشطة العقلية تعقيداً، ولكي يكتب الكاتب موضوعاً، عليه أن يفيد من إمكانات ذاكرته لكي يتحقق مما يعرف، وأن يراجع المعلومات التي ولدها، وأن يترجمها إلى كلام داخلي أو مطبوع، ثم ينظم الأفكار الرئيسية ويعيد النظر في الكل لكي يتوصل إلى محور أو بؤرة، وأن يكون إطاراً مرجعياً بنائياً لتوصيل رسالة مكتوبة ثم يقوم الناتج (في جابر عبدالحميد 1997- ص 22) .

وتكشف المراحل السابقة للكتابة عن نوعية النشاط العقلي الذي تتطلبه وهو نشاط عقلي يتدرج في مستواه تدرج مراحل الكتابة .. ويشبه هايز وفلاور الكاتب في عمله بعامل التليفون الذي يعمل على لوحة مفاتيح مثقلة بالاتصالات فهو يستخدم التباديل والتوافيق في حدود اللوحة وإمكانياتها وفي ضوء عبء العمل المعرفي والاتصالات .

(في جابر عبدالحميد 1997 - ص 22) .

ولأن الكتابة تمثل عملاً يتطلب البراعة، فيقول بيركنز Perkins 1981 أنه حتى على الموهوبين أن يعملوا ويعملوا للوصول إلى ما ينتجون ، إذ إنه يمكن أن تدل الكتابة على النضج العقلي لدى الفرد وتعتبر مؤشراً على التفكير الجيد لديه .

ويشبهها نيكرسون بأنها أشبه بألعاب السحر، لكي تحدث عدداً من الأحداث في وقت واحد، ويحافظ عليها جميعاً، الأمر الذي يمثل تحدياً أمام المبتدئ (Nickerson, 1985 P 253) ،ويقدم فلاور وهايز نموذجاً يعكس مراحل الكتابة والعمليات المتضمنة فيها من تخطيط، وتوليد وخلق ثم أنشطة التنظيم . وخلاصة ذلك النموذج أن المفاهيم التربوية التي تتمثل في مراحل الكتابة الثلاث : قبل الكتابة - الكتابة - ثم بعد الكتابة ، لا ترقى إلى الطبيعة الداخلية التفاعلية للتخطيط وتوليد الكلمات وتنظيم الأنشطة .

ويحدد لنا بيريتر 1980Bereiter عدداً من مراحل مهارة الكتابة .

فالمرحلة الأولى .. تتمثل في وضع الكاتب لعدد من أفكاره على الورق وهو ما يسمى

بالكتابة عن طريق التداعي Associative أي ما يتبادر إلى ذهنه محاولاً الوصول إلى فكر آخر، وقد يكون الناتج معالجة أخرى حافلة بالتكرار حول الفكرة الرئيسية ويصفها سكارد ماليا Scardamalia بمرحلة رواية المعرفية knowledge telling وهي استراتيجية عامة، وهو ذاته ما تعتمد عليه التدريبات المدرسية حيث تتطلب استجابة محددة للمواقف المدرسية.. ويمثل هذا في نظر بيريتر مشكلة المعرفة الجامدة، أو المعرفة غير الفعالة .

أما المرحلة الثانية .. فهي الكتابة الأدائية Performative writing وهي تشابه الكتابة بالتداعي ، غير أنها محكمة بالقواعد، والتهجي، والكثير من الفنيات .

أما الكتابة الثالثة فهي الكتابة الاتصالية Communicative writing وهي الكتابة الموجهة إلى السامعين أو القراء، والتي تضع في الاعتبار نقاط القوة والضعف في المعرفة، ويستخدم الكاتب نفسه باعتباره أحد القراء الناقدين .

والمرحلة الأخيرة فهي الكتابة المعرفية Epistemic writing وهي الكتابة التي توظف كوسيلة للبحث والتنقيب عن المعرفة .

ويذكر بريتر أن مهارات الكتابة تنمو في نظام يبدو طبيعياً فالكتابة الاتصالية تعتمد على مدى ضمور التمركز على الذات ونمو القدرة على الإدراك الاجتماعي. ومن ثم فلا يستطيع الفرد أن يتوقع من الطفل أن يبدأ كتابته بهذا النوع .

غير أن التقدم التكنولوجي الآن قد يستخدم لمساعدة الأطفال على تعلم الكتابة، فالبريد الالكتروني مثلاً يساعد الطفل على تعلم الجوانب المعرفية في عملية الكتابة ، مثل التخطيط والتأليف والنسخ .

أما المهتمون بالتربية فيشيرون إلى الكتابة باعتبارها حالة تتجلى فيها التفكير، إذ إن تعلم الأفراد الكتابة بصورة أفضل يعني تعلمهم أن يفكروا بصورة أفضل .. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن فن التنظيم الذي يؤدي إلى تحسين الكتابة وتجديدها قد يؤدي إلى التحسن في أنواع التفكير الأخرى، ومن المهم أن نشير في هذا الصدد إلى جهد بسانين وايسترلنج Pasanen & Easterling عام 1969 ، والتعبير عن ذلك في جزئين بعنوان "واجه، ابنِ ثم أكمل Confront, Construct and Complete ، بالتفصيل كيفية مساعدة طلبة الثانوي على الكتابة، بدءاً من جملة البداية وحتى الانتهاء من الموضوع .

ومن الجهود في هذا الصدد أيضاً كتاب سكاردا ماليا 1979 The little red

لمساعدة الطفل على الكتابة من خلال تدريبات لتنمية هذه المهارة .

وفي عام 1981 طور بريتر وسكاردا ماليا معا اتجاهاً آخر لتنمية القدرة على كتابة موضوعات الإنشاء ، وذلك لمعالجة ما تم تسميته بالمعرفة الجامدة وقدما بعض التعليمات الخاصة بكتابة الكلمات التي يمكن استخدامها في موضوع ما ، ولقد أسفرت هذه المحاولات عن مضاعفة طول الوقت المطلوب، وزيادة عدد الكلمات غير المألوفة إلى ثلاثة أضعافها (Nickerson, r. 1985,245) .

وخلاصة الجهود السابقة هو أن الكتابة ليست فرصة لعرض الأفكار فقط، بل هي وسيلة لتجويد التفكير أي أنها ليست تتبعاً وتعبيراً عن الأفكار التي تكونت ونمت بالفعل، بل إنها أحياناً تزودنا بمناخ أو وسط medium تعمل فيه الأفكار. وليس من الصعب ملاحظة كيف تقوم الكتابة بهذه الوظيفة فالمثل الواضح على هذا الكاتب الذي يكتب كثيراً، فهو يحتاج فقط إلى تخيل كيف يمكن التعامل مع مثل هذه الموضوعات ، فالفرد الذي يملي موضوعاً على سكرتيرة، لا يجد وقتاً للتخطيط أو لإعادة ترتيب النقاط أو الفقرات، لأنه يعالج هذه الأمور عقلياً ، الأمر الذي يلقي بالضوء على مشكلات التذكر والذاكرة .. فقد تساعد الكتابة على تحسين نمو الذاكرة قصيرة المدى وطويلة المدى ، وتخلص الكاتب من الحاجة إلى الاحتفاظ بكل شيء في رأسه ؛ لهذا فإن الكاتب يستطيع أن يضع خطوط فكره على درجة من التعقيد لكي يحافظ على الاتجاه بدون كتابة .

ويطرح نيكرسون رؤيته حول تحسين الكتابة للتفكير ، حتى في حالة عدم الكتابة على غرار ما عرضه فيجوتسكي في تعلم الطفل للتفكير باعتباره جزءاً من الكلام ، فالصغير يتعلم الكلام مع نفسه من خلال كلامه مع الآخرين ، وعلى نفس المنهج، قد يتعلم الطفل من خلال الكتابة الصريحة أن يكتب لنفسه، وعليه فإنه في حالة قبول هذا التوجه فإن ذلك يضيف إلى أهمية الكتابة المعرفية التي ذكرها بريتر باعتباره الكتابة بحثاً عن المعرفة وهناك توجهات عديدة لتحقيق هذا الهدف يقدمها يونج Young وزملاؤه عام 1970 لطلبة المرحلة الثانوية .

وفي محاولة للتطبيق يثور التساؤل .

إن كتابة الكلمة صحيحة هي أولى مراحل تعلم الكتابة، أليس في الكتابة الصحيحة، ومراعاة حسنها وجمالها أثره الإيجابي على وضوح التفكير وصحته ؟

ولعل هذه القضية تمثل قلب الخط العربي ، فقد زخر التراث العربي باهتمام كبير في مجال الخط العربي ، فتكلم ابن النديم "ت 385 هـ" في كتابه "الفهرست" عن أنواع الأقلام وخطوط المصاحف وفضائل الخط .

وعد ابن خلدون "ت 808 هـ" الخط العربي من الصنائع الإنسانية، فعرف هذا العلم، ثم تتبع تاريخه ومراحل تجويده (ابن خلدون ص 356) .

ثم وقف القلقشندي "ت 811 هـ" في صبح الأعشى على كل الجوانب التي تتصل بالخط العربي، فقرن بين الخط الجيد والقراءة الجيدة. كما ذكر أن الخط قسيم اللفظ في البيان عما في النفس من الكلام .

وفي محاولة لتقديم الخط وحروف الكلمة في علاقتها بعمليات التفكير ، نعرض للفكرة على النحو التالي :

1- مطابقة رسم الحروف لنوع الخط .

وتتنوع لدينا الخطوط . فهناك خط الثلث ، وخط الرقعة ، والفارسي ، وتختلف بالطبع كتابة الحروف تبعاً لنوع الخط المطلوب .

2- مكونات الحروف

ويمكن تقسيم حروف الهجاء إلى وحدات لا ترتبط بالترتيب الهجائي، ويراعى في كل وحدة الأجزاء المتشابهة التي تشترك في تكوينها. ويمكن تطبيق هذا المستوى على خط الرقعة .

3- خصائص الحروف بين الانفصال والاتصال

إذ يراعى في كل نوع بين أنواع الخط العربي جملة من القواعد التي تخص الحروف المنفصلة وكذلك المتصلة .

ففي كل خط توجد الحروف التي يكتب بعضها تحت السطر، وتكتب سائر الحروف على مستوى السطر . كما أن طريقة كتابة الحرف تختلف وفقاً لنوع الحرف الذي بعده .

(ناجي زين – 1980)، (هاشم محمد 1961) .

4- تشبيه الحروف بالحسي

ويعود ارتباط الكتابة بالموجودات الحسية إلى العصر الحجري، حيث اعتبرت الكتابة التصويرية وسيلة مهمة للتعبير، ثم جاءت الكتابة الرمزية التي يرمز فيها الشيء لكلمة

كاملة، ثم عرفت الكتابة المقطعية التي يعبر فيها الرمز عن مقطع من الكلمة وليس عن كلمة كاملة .. (عبدالعزيز السويعي ص 25) .

ولكن ما شكل العلاقة بين بعض حروف الخط العربي في العصر الحديث وبين الحسيات ؟

في الكتابة التصويرية، تدل الصورة على اسمها غالباً، أو يكون اسم الصورة عنصراً أساسيّاً في المعني .

أما في الخطوط العربية الحديثة، فإن وجه الشبه بين الحروف وبين الحسيات يقف عند حدود الشكل فقط ، ولا تتعدى ذلك إلى الدلالة ، كما في الكتابة الرمزية .

فالراء مثلاً (ر في خط الرقعة) تشبه بنصف ورقة الشجر، كما أن كاسة الأشكال العين والجيم واللام والسين والصاد في الخط الفارسى تشبه بالبيضة .

5- ما يتولد من الحروف

من مستويات التفكير في هذا المجال أن يتولد حرف من حرف . ويعد هذا المستوى من الناحية الفنية ، أهم ما يتصوره الخطاط ويعمل فيه فكره ، ويثور السؤال ماذا تطرح الأفكار الخمس السابقة الخاصة بالخط من عمليات مقابلة لها في التفكير الإنساني، أو ماذا تتضمن هذه الأفكار الخاصة بالخط من عمليات تفكير إنساني ؟

لا شك أن الأفكار السابقة الخاصة بكتابة الحروف، ومراعاة الشكل الجمالي لها، وارتباطها بالمحسوسات، إنما تطرح العلاقة بين كتابة الحروف وبين اللفظة الحسية لدى الفرد Sensory Acumen ومدى حساسيتها للجمال الكائن في الأشياء المرئية أو المسموعة أو الملموسة إلى آخر ما تأتي به الحواس على اختلاف أنواعها .

وكما يذكر ارثر كوستا A. costa أن الجماليات هي البداية الحساسة للتفكير العقلاني الذي يؤدي إلى تفكير مستنير . والتعليم الجيد المتكامل هو الذي يستهدف تنمية الحسي الجمالي إلى جانب تنمية الجوانب المعرفية ، فضلاً عن أن المخ هو قبلة كل ما يصله عن طريق الحواس وازدياد ، وتنوع ما يصل إلى المخ هو القاعدة الأساسية لكل العمليات العقلية التي تتم بعد ذلك . ولذلك يؤكد كوستا على أن التوجه الجمالي في تعلم الأشياء، وتفسير الظواهر قد يكون هو الأكثر تأثيراً في استثارة دافعية الفرد نحو مزيد من المعرفة. (ارثر كوستا في جابر عبد الحميد 1997 ص 71) .

ولعل في هذا ما يدل على مبلغ أثر الحس الجمالي بالحروف المكتوبة وأهمية كتابة الحروف في إثراء التفكير وتنشيط عملياته المختلفة، وأثر كل هذه في تنمية الدافع لدى الفرد لتعلم الكتابة، ومن ثم تعلم اللغة .

ويقدم بيركنز رؤيته عن التذوق الفني والفن كمدخل لتنمية التفكير والذكاء .. ويهمنا هنا من هذه الرؤية ما يؤكده بيركنز من أهمية للوجود الحسي للعمل الفني في تنمية التفكير لدى الفرد ويعرض لهذه الرؤية في كتابة عن العين الذكية Intelligent eye .

(في صفاء الأعسر 1999 ص 89) .

ويقدم انتوني مانزو مجموعة من النصائح والاقتراحات في مجال استخدام الكتابة لرفع مستوى قدرات التفكير العليا ، وهي :

1- الكتابة يومياً أو دائماً أكثر من الكتابة المتقطعة .

2- اكتب لمستمعين حقيقيين ولأغراض حقيقية .

3- خصص وقتاً كافياً لمراحل التفكير وللكتابة لكي تتعلم التحديد .

4- شجع مراجعة الأقران لبعضهم البعض .

5- اكتب مع تأكيد أساسي على التفكير أكثر من التأكيد على مجرد الكتابة "إعداد كتابات الآخرين" أو يصحح الطباعة . (انتوني مانزو 1995) .

ولعل ما كشفت عنه دراسة مصري حنورة عن التذوق الفني لدى الأطفال، من وجود التذوق الفني لدى عينة من الأطفال للحروف العربية. ومثل ذلك من حيث الترتيب على التحليل العاملي، العامل الرابع الذي حظي بتشبعات عالية على بنوده المكونة له ، وهي خاصة بالحروف العربية . (مصري حنورة - 1985 - ص 123) .

وتكشف لنا هذه النتيجة عن تذوق كتابة الحروف العربية ، الأمر الذي يشير إلى أهمية الشكل الجمالي لهذه الحروف في التأثير على الأطفال، وهو ما يدعو إلى استثمارها بصورة أفضل فاعلية في تعلمهم في المدارس ، من أجل مستقبل لغتنا العربية، ومن أجل مستقبل تنمية تفكير أبنائنا كذلك .

ثانياً : القراءة ومهارات التفكير

يعرف مصطفى ناصف القراءة بأنها فن اليقظة إلى الكلمات ، وهي التجربة الخاصة

التي نعيد فيها تركيب الكلمات المألوفة بوجه خاص لنتبين فيها بعض الغرابة ونستبقي قدراً من الدهشة التي عفا عليها الزمان . (مصطفى ناصف – 1995 – 41) .

فالقراءة لا تقف عند حدود فك القارئ لرموز الكلمات لتحديد معناها، بل إن القراءة تتطلب تفاعل القارئ مع المعلومات التي يقترحها النص مع خصائص السياق. وبذا يتحول الهدف في القراءة ليكون "إنشاء المعنى وتكوينه" من النص (بن فلاي جونز – 1997 ص 35) .

ولقد اتفق العديد من الباحثين في مجال القراءة على أن فقر مهارات فك شفرات الكلمات (Phological coding skills) هي عنق الزجاجة للأطفال الذين يعانون من صعوبات القراءة (Stanovich, 1988) و (Martnussen 1995) .

فقد أورد شيروستانوفيش في دراسة حديثة لهما Share, Stanovich عام 1995، أن هناك حقيقة واقعية هي " أن ضعف قدرة الأطفال ضعيفي القراءة كمجموعة تعزى إلى حد كبير إلى ضعف المهام المعرفية في مجال فك الشفرات الكلامية" .

وذلك يعني أن عدم القدرة على المشاركة في فك شفرة الرموز الكلامية تمثل العامل الأكبر في حدوث صعوبات القراءة .

ونتساءل، ما هي هذه العمليات المعرفية التي تدعم عملية القراءة؟

يقدم لنا داس الإجابة على هذا السؤال بقوله إن الاتجاهات الحديثة في التعليم العلاجي وصعوبات القراءة غالباً ما كانت تركز على تحسين مستوى التذكر، والعمليات الضابطة لذلك ، مثل إعادة السرد .

كما كشفت عدد من الدراسات الأخيرة في هذا الصدد قام بها كل من أوكاOka وبازيس 1986، وبراون 1984، Brown وبالينسكار 1984 Palinscar ، أنه بينما يمكن تحسين الاستراتيجيات الخاصة بالقراءة لدى الأطفال ذوي صعوبات القراءة من خلال التعليمات التدخلية ، إلا أن ذلك لا يعبر إلا عن مكاسب هشة وضعيفة تحدث في قدرة الأطفال على نقل التعليم من المواقف الأصلية إلى مواقف أخرى جديدة .

والتعليم بالصدفة "العرض" Learning incidentally من خلال الخبرة وبدون تعليمات منظمة محددة، ثم نقل أثر التعليم مثل فك شفرات الكلام (Das, ei al., 1994) .

* ويحدد فيرث Firth 1986 أربع مراحل لنمو القراءة ، هي :

1- مرحلة ما قبل المدرسة Preschool .

2- مرحلة الرسوم المصورة Pictorial.

3- مرحلة الحروف الأبجدية Alphabetic .

4- مرحلة الإملاء Orthographic .

ففي المرحلة الأولى .. يهتم الطفل بالكلمات المطبوعة للوصول إلى معنى رمزي (الجمع السحري بين الدوائر، والخطوط التي ينتج عنها الكلمات التي يقرأها الناس) .

أما في المرحلة المصورة .. فإن الطفل يرى كل الحروف والكلمات كتمثيل تصويري لكل الأصوات .. وفي هذه المرحلة، فإن القراءة البصرية تبدأ .

أما المرحلة الثالثة .. وهي مرحلة الحروف الأبجدية، ففي هذه المرحلة يجب أن يطور الطفل فهماً خاصاً بلفظ الحرف المطلوب، الذي يعد هاماً لقراءة الموضوعات المطبوعة .

أما المرحلة الأخيرة ، فهي مرحلة الإملاء. ، هذه المرحلة التي تستمر خلال فترات النمو، تساعد على فهم تعقيدات الكلمات، وسماع الكلمات وتهجيها .

وبناء على رؤية، فإن مرحلة الحروف الأبجدية هي التي يعاني، منها الأطفال ذوي صعوبات التعلم في القراءة . ولقد أشار العديد من الدراسات إلى أن البرامج العلاجية للقراءة التي تركز على تعرض الطفل لقاعدة الجمع بين رؤية الحرف وطريقة نطقه أو سماع نطقه (letter - sound rules) كان لها تأثيرها المحدود على تعلم القراءة (Rashohe, Torgesen, Wagner 1994) ويعني ذلك أنه على العكس من الأطفال العاديين في القراءة أن الأطفال ذوي صعوبات القراءة لا يتعلمون استراتيجيات قراءة مناسبة من خلال القاعدة المباشرة في تعليم القراءة، أو بالصدفة. وقد يعد ذلك سبباً أولياً يفسر لماذا أن التعليم المباشر لمهارات القراءة ينجح بشكل جزئي مع الأطفال ذوي صعوبات القراءة .

(Share & Stanovich, 1995) - (Fectelson, 1988)

معنى ذلك أن قراءة الكلمة المطبوعة، لا بد من ترميزها في أحد الطرفين ..

أ- بصرياً (أو كلمة تشابه نمط) .

ب- سمعياً (ككلمة مسموعة) .

فإن العملية المعرفية التي تتأكد في عملية الترميز البصري تعمل بتلقائية، بينما في السمع أو الترميز السمعي فهي عملية التتابع "القدرة على التعامل مع الأشياء في نظام" فلكي تقول كلمة، فإن أصوات الكلمات التي تتوافق مع الكلمة المطبوعة لا بد أن تترتب في

النظام الصحيح، فنطق الكلمة المطبوعة تتأثر بعملية التتابع ، وهي من أكثر جوانب مشكلة القراءة لدى الأطفال ذوي صعوبات القراءة الذي أعده وطوره Das وزملاؤه في جامعة البرتا. وهو يقوم على نظرية باس Pass للذكاء Planning, Attention, Simultaneous and Successive Processing.. ولقد تم نشره 1998، وينشر في جنوب أفريقيا ووزع في أمريكا الشمالية .. ويهدف إلى تحسين استراتيجيات عمل المعلومات أساساً. والعمليات التلقائية والتتابعية التي تحدد القراءة، والتعليم المباشر للمهارات المباشرة لقراءة الكلمة .

ولقد قام البرنامج أيضاً على دعوى أن نقل الأساسيات يمكن أن تسهلها من خلال الاستدلال الاستقرائي inductive أكثر من الاستدلال الاستنتاجي deductive .

وبناء عليه فقد قام البرنامج على أن الاستراتيجيات المطلوبة ضمنياً تميل إلى أن تستخدم باعتبارها طرقاً مناسبة ، وبأن الانتباه والتخطيط هما جوانب من كل عمل. وبصفة خاصة فإن الانتباه مطلوب ويستخدم في صياغة وأداء كل عمل، أما التخطيط فيمكن زيادته عن طريق تشجيع الأطفال في الاشتراك في المناقشات، أثناء وبعد أداء العمل .. وكجزء مكمل لبناء أي عمل لا بد من تطوير استراتيجيات مثل تشجيع التصنيف، وإدارة الأداء، والتنبؤ ومراجعة التنبؤات، ونطقها بالصوت، وتصحيح الصوت، وهكذا يستطيع الأطفال تطوير قدرتهم على استخدام استراتيجياتهم من خلال خبرتهم بالعمل أكثر .

ثم فإن النمو في القدرة على استخدام الاستراتيجيات، والوعي بالفرص المناسبة لاستخدامها، من المتوقع أن تنمو من خلال المناهج العلاجية ولعل في هذه المعلومات ما يشير بوضوح إلى أهمية القراءة الجهرية التي تبنى على أساس صوتي، وما يترتب على ذلك من أثر في التفكير فهذا التنوع في القراءة يطرح عدداً من المهارات كما يلي :

أ- تحقيق مخارج الأصوات .

فلكل صوت، من الألف إلى الياء، مخرج محدد ينتج منه الصوت، فالهمزة حنجرية، والياء شفوية، والتاء أسنانية، والفاء ما بين الأسنان ، والجيم لثوية حنكية ، والقاف لهوية والكاف أقصى الحنك ، والهاء حنجرية .

وتتمثل مهارة التفكير هنا في ربط الصوت بمخرجه ومحاولة تذوق صحته بقياس نطقه على نموذج صحيح فصيح ، كما يستطيع أن يتبين الطالب خطأ القول في أسماء

الأصوات .. به، ته ، ثه ، جه، خه، ره، زين، طه.. والنسبة الخطأ في تسمية الأصوات تمثل 43٪ تقريباً الثاء سين والدال زايا، والظاء، زايا ليست مما بين الأسنان كما أن هناك أصواتا يميل البعض - خاصة الإناث إلى ترقيقها - كالميل بالصاد نحو السين، وبالضاد، نحو الدال، وبالطاء نحو التاء .

وتتأثر هذه الظواهر الصوتية بمؤثرات ، منها البيئة والوسط الاجتماعي والأسرة والمجاراة .. وقد تكون هذه الظواهر - أو بعضها - في أقل الأحيان بسبب عيب خلقي في النطق .

ورحم الله ابن جني "ت 392 هـ" يقول في سر صناعة الجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالسين، والطاء التي كالتاء .

2- توظيف المقاطع الصوتية

في اللغة العربية بصفة خاصة، خمسة مقاطع صوتية يمكن توظيفها في صحة القراءة .

- المقطع الأول .. قصير مفتوح ورمزه "صاح" وتدل الصاد هنا على أي صامت من حروف الهجاء كالباء والتاء والثاء. أما الحاء فتدل على الحركة القصيرة مثل الضمة والفتحة. مثلاً "كتب" تحتوي على ثلاثة مقاطع قصيرة .
- المقطع الثاني .. طويل مقفل ورمزه "ص ح ص" كما في كلمة "منْ" .
- المقطع الثالث .. طويل مفتوح ورمزه "ص ح ح" كما في كلمة "ما - لا" فالحركات الطوال "ألف المد أو واو المد أو ياء المد يقابلها ح ح .
- المقطع الرابع .. مديد مقفل صامت، ورمزه "ص ح ح ص" كما في كلمة "ضال" من الضالين .
- المقطع الخامس .. مديد مقفل بصامتين "ص ح ص ص" كما في "قول" .

وقد يمثل لهذه المقاطع أو بعضها بكلمات مستقلة ، لكن الأغلب أن تحتوي الكلمة بخاصة الكبيرة البنية على أكثر من مقطع .

ولكن كيف توظف هذه المقاطع في إجادة القراءة ؟

إن معرفة المقاطع تفسر لماذا تكون البداية بساكن أو ساكنين لها ثقلها على الأذن، وبها يستطيع القارئ أن يتخلص من صعوبة النطق في كثير من الأحيان ، خاصة في

المواضع التي تقترب فيها المخارج حيث يشبه نقل اللسان في هذه الحال مشي المقيد .

إذ يقول ابن جني "إذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قبح اجتماعهما، ولا سيما حروف الحلق" .

3- التطريز الصوتي

يعد النبر والتنغيم من أهم الظواهر الصوتية في مجال التطريز الصوتي ، ونعني "بالنبر" أن مقطعاً من بين مقاطع متتابعه يعطي فريداً من الضغط أو العلو، أو يعطي زيادة أو نقصاً في نسبة التردد، النبر يقوم على درجة الصوت .

أما التنغيم فهو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية الإيقاعية في حدوث كلامي معين (ماريو باي – 92) ويحدث النبر والتنغيم تغيراً في المعني فطريقة من يقول .. السلام عليكم "محيياً" غير الذي يقولها تاركاً مجلس القوم غاضباً. ويأتي النبر والتنغيم بوجه معين نتيجة للتفكير في طريقة الأداء الصوتي لتحقيق المناسبة بين المقام وبين المقال. وتطبيق الظواهر الصوتية يعطي للقراءة مرونة ومتعة تريح الناطق والسامع .

4- الوقوف على ما يؤدي معنى .

أهم ما يساعد على إظهار النمط الصحيح في القراءة تأثر القارئ باستماع النماذج اللغوية الصحيحة، وفي مقدمتها القرآن الكريم، وفصيح الشعر العربي الأصيل، بهدف تعلم لطف الانتقال بين جملة وأخرى وكذلك تفهم المعاني، ومواضع الوقوف المستحبة – بل الواجبه، وليس هناك تفهم للمعني دون تفكير فيه .

وفضلاً عن أهمية القراءة الجهرية لنمو عمليات التفكير لدى الفرد، فإن مهارة القراءة عامة تعد إحدى الطرق لرفع المهارات العليا في التفكير، فإن امتلاك الفرد لمهارة القراءة، يعني أن يكون الفرد قادراً على فك رموز الكلمة، وفهم معناها منفصلة ومتصلة ، والفهم وفك رموز الكلمات هو من مستويات التفكير ، غير أن قراءة ما بين السطور هي مستوى أعلى من التفكير .

ولقد طورت بعض الاستراتيجيات للتدريب على كيفية القراءة الجيدة من أجل رفع مهارات التفكير العليا لدى الأفراد. وفي هذا الصدد نذكر جهود اينيت M. G. Eandt لتحسين الكتابة والقراءة والتفكير معا. وهي الطريقة التي تطلق عليها اختصاراً "ريب Reap " لتمثل الحرف الأولى من الكلمات Ponder " Read ، Encode ، Annotate"

وتعني اقرأ ، فك الرموز، علق ثم تأمل، وتقدم هذه الطريقة نمطين للتعليق تتضمن كل منهما عدداً من المهارات لتنمية المهارات العليا في التفكير ، وهذان النمطان توضحهما كما يلي :

1- **النمط الأول** .. استجابات إعادة البناء ويضم .

- استجابة التلخيص .
- استجابة الدقة والتحديد للأفكار .
- استجابة الاستكشاف .
- استجابة الأسئلة "سؤال على ما يقرأ" .

2- **النمط الثاني** .. استجابات البناء ويضم :

- استجابة النقد "للإيجابيات والسلبيات" .
- استجابة طرح البديل .
- استجابة تحديد الهدف أو القصد "محاولة فهم رؤية الكاتب" .
- استجابة الاكتشاف .
- استجابة الإبداع .

ويقدم بوفلاني جونز نموذج التجهيز المعرفي الذي يقوم به التلميذ من أجل ناتج فكري أفضل، وهو نموذج للتفاعل بين القارئ وبين النص ويتكون من أربع مراحل هي :

1- المرحلة الأولى .. وهي قبل القراءة وتعنى بتجهيز المتعلم لعملية القراءة .

2- المرحلة الثانية .. وهي أثناء القراءة، ولذلك يلعب النص ونوعه وخصائصه وبنيته دوراً في هذه المرحلة خاصة فيما يؤديه المتعلم من سلوكيات مثل الكلمات، والاهتمام بالمفردات وتعريف الكلمات غير المألوفة والبحث عن العلاقات والمعلومات والرغبة في الفهم .

3- المرحلة الثالثة .. وهي مرحلة ما بعد القراءة، وتخص التجهيز والمعالجة العميقة للمعلومات. وتشمل هذه المرحلة سلوكيات من المدرس في مقابل سلوكيات من المتعلم ، إذ يبذل المدرس جهداً في المناقشة، وتقديم الفروض والتنبؤات ويشرح التطبيقات في مقابل جهد المتعلم لتحقيق تواصل المعرفة القديمة بالجديدة وتكوين

رؤية حول رفض أو قبول التنبؤات والاندماج في عمليات الاستنباط والتطبيق والتحليل والاستدلال .

4- المرحلة الرابعة .. وهي مرحلة ثانية بعد القراءة وتخص تجهيز أو معالجة الاستجابة وفيها يبذل المدرس جهداً في تنظيم المعرفة، ويضع محكات ويوفر نموذجاً للاستجابة، ويراقب عملية الكتابة ، أما المتعلم فهو يلخص المحتوى، ويناقش الملاحظات، ويندمج في الإعداد للكتابة ويقرأ مقالات التلاميذ .

وبعد .. فلعل التناول السابق لكل من مهارتي القراءة والكتابة في علاقتهما بنمو مهارات التفكير وتنميتها، يؤكد على الجمع بين هذه الأطراف الثلاثة في مثلث يرسي أساس المعرفة. ويفسر تلك الجهود المتعددة الحديثة في مجال تنمية مهارات التفكير التحليلي، والناقد والإبداعي من خلال القراءة والكتابة .

ونذكر على سبيل المثال جهود الاميليو Alamilio في وضع برنامجه لتنمية التفكير التحليلي من خلال القراءة والكتابة (Alamilio, y 1997) كما نذكر أيضاً جهود جينش التي أسفرت عن تسعة عشر مقالاً وبحثاً عن العلاقة بين القراءة والكتابة وبين التفكير المنطقي. وقد أضاف كل من راثر ابلبي Applebee ، وجوديث لانجر Langer ، وكارل برتير Brieter وغيرهم، جهوداً أخرى بصدد بحث العلاقة بين استفادة الطلبة من استخدام القراءة والكتابة لتنمية التفكير ووضوح الفكر .

وقد أسهم ويليز Willis كذلك بعدد من التعليمات لتحسين عملية التعلم من خلال تنمية مهارات القراءة والكتابة وممارسة المهارات العقلية المصاحبة للتعلم كالتلخيص والترميز والشرح والتفسير (Willis, c. B. 1994) .

غير أن هذه الجهود تعد بدايات على طريق بحث العلاقة بين كيفية استخدام مهارتي القراءة والكتابة لتنمية المهارات العقلية العليا، وما زال هناك الكثير الذي يحتاج إلى المزيد من الأبحاث المستقبلية التي تؤكد العلاقة وتزيدها ثراء .

أولاً: المراجع العربية

1- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا، 1954 .

2- ابن خلدون، المقدمة، طبعة الشعب .

3- الجرجاني، النكت في إعجاز القران ، ضمن ثلاث رسائل، تحقيق محمد خلف الله - وزغلول سلام .

4- النووي - رياض الصالحين، دار الفتح للإعلام العربي بالقاهرة .

5- بدر نشأت، اللغة العامية المصرية، لغة الفكر والحياة، مجلة القاهرة الهيئة العامة للكتاب 1999 .

6- جابر عبدالحميد، قراءات في تنمية الابتكار، دار النهضة العربية، 1997 .

7- جابر عبدالحميد، قراءات في تعليم التفكير والمنهج، دار النهضة العربية، 1997 .

8- خضير البورسعيدي، الثلث الحلي، دار الفضيلة 1998 .

9- سيزا قاسم، القارئ والنص، من السيميوطيقا إلى الهيرمينوطيقا، عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون 1995 .

10- سالم خميس، تجربة الوجود والكتابة عند التوحيدي، مجلة فصول العدد الثالث في المجلد الرابع عشر ، خريف 1995 .

11- صفاء الأعسر، التذوق الفني .. مدخل لتعليم التفكير المنتج وتنمية الذكاء، فكر وإبداع، مركز الحضارة العربية، العدد " 3 " 1999 .

12- عبد السلام هارون، قواعد الإملاء، الخانجي .

13- عاطف نصار، مستقبل اللغة العربية والعولمة، فكر وإبداع، مركز الحضارة العربية ن 3001 .

14- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مطبعة جامعة القاهرة، ط "1" 1977 .

15- عبد العزيز السويفي، الحرف العربي .

16- عبد العليم إبراهيم، الإملاء والترقيم، مكتبة غريب .

17- عزيزة محمد السيد، التفكير .. القياس والتنمية .. تحت الطبع .

18- كمال بشر، علم اللغة العام، دار المعارف ط "7" 1980 .

19- ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر ط "3" عالم الكتب 1983 .

20- محمد إبراهيم سليم، معلم الإملاء الحديث للطلاب والمعلمين، والإعلاميين، ابن سيناء، القاهرة، 1987 .

21- مصري عبدالحميد حنورة، سيكولوجية التذوق الفني، دار المعارف 1985 .

22- مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة 1995 .

23- ناجي زين، مصور الخط العربي، دار النهضة، بغداد 1980 .

24- يحيى فرغلى عبدالمحسن، ما تختص به الأعلام، فكر وإبداع، العدد الثامن - 2001.

25- يحيى فرغلي عبدالمحسن، أسس القراءة والكتابة، دار الشمس القاهرة 2001م

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Almaloa, Jose M., Analytical thinking, reading & writing skills, SAEP, 1996 .
2- Antony and Manzo, Approaches to teaching higher - order thinking, 1995.
3- Jensen. J. (ed) 1984, Composing and Conprehending, Urbana.
4- Manzo, Anthony, Higher order thinking strategies for classroom, Center for studies in Higher - order literacyuniversity of Missouri-kansas city, 1995.
5- Nickerson, RayMond S. et al, the teaching of thinking, Lawerence Erl Baum, Ass, Kandan, 1985.
6- Paul, Richard, Applying critical thinking to reading, 2001.
7- Salvatori, M. the lialgico nature of basic reading and writing In D. Bartholomea and A. Perosky (eds), facts artifacts and counterfacts, upper Montcalior, 1985.
8- Shanklin, N. Relating reading and writing, Developing otransactional theory of the writing process. Monographs in language and reading studies, 1981.
9- tierney, R & et al, the effect of reading and writing upon thinking critically, Reading Research, Quarterly, 1989.
10- Willis, C.B., learning how to learn, 1994.

إعـــادة تقـــيـــيم أدب الأطفـــال

د. أنـــوار عـــبـــد الخـــالق إبراهيم ✿

دراسة مقارنة بين حكايات هذا الزمان لعبد الوهاب المسيري
وهاري بوتر وحجر الفيلسوف لجوان رولنج

هذا ملخص للموضوع الرئيس والذي كتب باللغة الانجليزية
ويعرض كاملاً في ملحق المجلة بالانجليزية

على الرغم من تزايد الاهتمام بأدب الأطفال كنتيجة مباشرة لأهميته إلا أن الكثير من الباحثين والنقاد وكذلك الدوائر الأكاديمية في الشرق والغرب لم يكرسوا الجهود البحثية الكافية لتصنيفه "كأدب" . وإيماناً بأهمية أدب الأطفال فإننا نجد أن العديد من الكتاب والمفكرين لأدب الكبار قد توجهوا لخوض هذا المجال ، فعلى سبيل المثال نجد أن الدكتور عبد الوهاب المسيري – وهو كاتب ومؤرخ مرموق – قد بدأ فعلاً الكتابة للأطفال منذ عام 1970 وهو يعتقد أن أدب الأطفال في العالم العربي مازال يواجه ما أسماه بالتبعية الثقافية .

الهدف من البحث : يتناول البحث نظرية تطور تقييم أدب الأطفال في العالم العربي من خلال دراسة مقارنة بين حكايات هذا الزمان للدكتور عبد الوهاب المسيري وهاري بوتر وحجر الفيلسوف لجوان رولبنج . والدراسة تتناول إشكالية التبعية الثقافية للغرب في

✿ دكتوراه في الأدب الإنجليزي ، مصر .

العالم العربي ، وكذلك التأثر العالمي بثقافة الغرب .

في عام 1974 أغفلت دور النشر أهمية حكايات هذا الزمان للدكتور المسيري ، حتى إن أحد الناشرين رفض نشرها ، بحجة أنها قصص " خيالية جداً وغير واقعية ". وفي عام 1999 حصلت المجموعة القصصية نفسها على جائزة سوزان مبارك لأدب الطفل . وهذا لا يبدو بمحض الصدفة خاصة عندما تأخذ في الاعتبار أن هاري بوتر وحجر الفيلسوف لجوان رولبنج ، وهي قصة "خالية جداً" قد حصلت عام 1997 على جائزة الدولة للكتاب في بريطانيا ، وجائزة أفضل كتاب للطفل من مكتبة نيويورك العامة عام 1998 ، وكذلك جائزة كتاب الآباء لنفس السنة وأكثر من ذلك ؛ فإن إنتاج فيلم عن هاري بوتر في هوليود قد أدى إلى الانتشار العالمي لهذه القصة .

إن تحليل كل من حكايات هذا الزمان وهاري بوتر وحجر الفيلسوف يساعدنا على إثبات أن العملين قد تبنَّينا نفس نظرية بناء الشخصية "Building Theory" من خلال خلق عالم خيالي / واقعي للطفل . وجدير بالذكر أن نظرية بناء الشخصية قد استخدمها الدكتور المسيري منذ أكثر من ثلاثين عاماً قبل أن تكتب جوان رولبنج "هاري بوتر"، ولسوء الحظ في عام 1974 لم تقدر وسائل الإعلام وكذلك النقاد حينذاك أهمية هذه المجموعة القصصية للأطفال، وذلك لأسباب عديدة، منها :

أولاً : عدم تحديد تعريف أدب الأطفال .

ثانياً : تبني مدارس النقد الأدبي في السبعينيات أساليب مختلفة تماما عن أساليب النقد في التسعينات .

ثالثاً : أنه من الضروري إعادة تقييم نظرية أدب الطفل للكشف عن المشكلات التي تواجهه.

والبحث مقسم إلى :

1- تعريف أدب الأطفال .

2- حكايات هذا الزمان .

3- هاري بوتر وحجر الفيلسوف .

4- الخلاصة .

5- التوصيات .

يخلص البحث إلى أنه بالرغم من عدم وضوح تعريف أدب الطفل في الدوائر البحثية والأكاديمية ، إلا أنه لوحظ تغيير واضح في التقييم .

ولقد تبنى عبد الوهاب المسيري وجوان رولبنج نفس نظرية بناء الشخصية، من خلال استخدام الخيال ، وفي الواقع إن استخدام الخيال هو القيمة الكبرى وراء نجاح هذه الأعمال . ويعتقد الدكتور المسيري أن أدب الأطفال يخاطب الطفل كإنسان كامل قادر على فهم العالم إذا ما أعطيناه النماذج المعرفية الصحيحة، تلك النماذج هي الأدوات التي تساعد الطفل على إدراك المعرفة الإنسانية اللامتناهية .

إن وسائل الإعلام والدعاية الناجحة كانت وراء شعبية كتاب هاري بوتر (٤١ مليون نسخة وترجمت لأكثر من 33 لغة مختلفة) .

ولقد اتخذت في مصر والعالم العربي العديد من الإجراءات الإيجابية التي تشجع تطوير الطفولة وأدب الطفل . فعلي سبيل المثال ، تأسس المجلس العالمي لكتب الأطفال وكذلك المجلس العربي للطفولة والتنمية .

وفي حديث مع الدكتور المسيري بخصوص التبعية الثقافية ، قال أنه لا ينفي وجود تبعية ثقافية ولكن لا بد أن نعترف أن هناك جهوداً ضخمة مبذولة في العقد الأخير لتشجيع تطور الطفولة وأدب الطفل .

التوصيات :

1- لا يزال أدب الطفل العربي ينتظر الباحثين والطلاب لكي يتناولوه كـصنف من " صنوف الأدب".

2- النماذج الدعائية الناجحة ضرورية لأدب الطفل العربي مثل الكروت – مطبوعات الملابس T.Shirts حيث إنها تشكل الارتباط العاطفي الذي يحتاجه الطفل العربي .

3- لا بد للآباء والمعلمين والباحثين أن يشاركوا في العملية الهامة لبناء شخصية الطفل (رفض عزل الطفل أو معاملته كإنسان غير متكامل).

ملف العدد

- تقديم ملف العدد

محمد عبده الزغير

- آليات إعمال اتفاقية حقوق الطفل في ضوء الأولويات الدولية المطروحة من أجل عالم صالح للأطفال

د. حاتم قطران

- رؤية المنظمات غير الحكوميّة للإعداد للدورة الخاصة للأمم المتحدة

ليلى خلف الله

- تقرير حول انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين

مركز غزة للحقوق والقانون

- قواعد وتنظيمات وزارة المعارف لحماية حقوق الطفل

خالد بن محمد بن سعد الحمود

- اتفاقيات حقوق الطفل والتمييز في التعليم

عبد الرحمن عبد الوهاب

ملف العدد : حقوق الطفل العربي

تقديم : محمد عبده الزغير*

ارتأت هيئة التحرير أن تتوج مجلدها الثاني بموضوع حقوق الطفل العربي؛ ليكون ملفاً للعدد الثامن ، ومتزامناً مع ما تمخضت عنه من نتائج للأنشطة التي شهدتها وتشهدها الحركة العالمية والعربية لحقوق الطفل ، والتي تجسدت في إصدار وثيقة عالم صالح للأطفال "عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 مايو 2002 ، ومواكباً أيضاً للتحضيرات الجارية لإعداد الخطة العربية العشرية للطفولة (2003 - 2012) ، والتي ستتم مناقشتها في المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى حول حقوق الطفل في تونس ، خلال الفترة من 25 - 27 فبراير 2003 ، حيث ستتم - أيضاً - مناقشة وثيقة منظمات المجتمع المدني لتحقيق الخطة العربية ، وهي ثمرة جهود فريق عمل من الخبراء العرب وإسهامات لمنظمات المجتمع المدني العربي المعنية بحقوق الطفل ، حيث إن العمل جارٍ على إقرارها في اجتماع تحضيري موسع بمقر المجلس العربي للطفولة والتنمية بالقاهرة خلال الفترة من 20 ، 22 يناير 2003 .

إن ما تحقق على صعيد الدول العربية بشأن حقوق الطفل ؛ يدعونا اليوم إلى فتح هذا الملف دوماً ، وخاصة أن عدة دول عربية تواجه صعوبات في تنفيذ بعض الحقوق ، بسبب ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والتنموية إجمالاً .

لقد شهد واقع الطفل العربي تطوراً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وأخذت أجندة حقوق الطفل اهتماماً متصاعداً في جميع الدول العربية ، ليس فقط من قبل الحكومات ، وإنما أيضاً من الجمعيات الأهلية والأفراد وغيرها من منظمات

* مدير تحرير المجلة .

المجتمع المدني، ويمكننا هنا إبراز بعض المؤشرات الأولية لمدى التزام الدول العربية في تنفيذ الاتفاقية وبعض الإجراءات المتخذة في سبيل حماية ورعاية ونماء الطفل العربي .

مؤشرات تبين إقرار الاتفاقية والبروتوكلات الإضافية لها :

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل بقرارها رقم 25/44 بتاريخ 20 نوفمبر 1989 ، وفتح باب التوقيع على الاتفاقية في نيويورك منذ 26 يناير 1990 ، وفقاً للمادة (45) من الاتفاقية ، والتي تقرر بدء نفاذها في 2 سبتمبر 1990 ، ويبدأ الالتزام بالاتفاقية منذ توقيع الدول عليها ، ومن ثم المصادقة عليها، أو الانضمام إليها لتدخل حيز التنفيذ .

وقد أبدت أغلب الدول العربية التزامها القانوني من خلال التوقيع وكذا التصديق عليها ، وأيضاً إصدارها بقوانين داخلية في إطار المراسيم الرسمية لتصبح قابلة للتنفيذ.

وفي هذا الاتجاه وقعت وصادقت كل الدول العربية على اتفاقية حقوق الطفل ، ودخلت بذلك حيز التنفيذ ، **عدا الصومال** ، التي بسبب غياب برلمان لها لم تتمكن من المصادقة على الاتفاقية ، أما فيما يخص دولة فلسطين باعتبارها مراقباً ، فإن السلطة الفلسطينية أقرت الاتفاقية وصادقت عليها في 1995/4/1 ، وباشرت العمل على نفاذها .

ولمتابعة الدول حول مدى تنفيذها للاتفاقية ، أنشأت الأمم المتحدة لجنة دولية لحقوق الطفل ؛ مهمتها مناقشة التقارير المقدمة من الدول بشأن التدابير التي اتخذتها لتحقيق الاتفاقية ، وأكدت الاتفاقية في مادتها (44) على تقديم التقارير الأولية في غضون سنتين من بدء نفاذ الاتفاقية ، وبعد ذلك تقديم تقرير مرة كل خمس سنوات ، وفي ضوء مصادقة الدول العربية على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ ، مطلوب منها أن تكون قد استكملت إعداد تقارير أولية ، وبدأت الإعداد للتقارير الدورية .

والجدول المرفق يبين أهم المعلومات بشأن التوقيع والمصادقة على الاتفاقية وتاريخ دخولها حيز التنفيذ ، والتاريخ المرتقب لتقديم التقارير ، وتواريخ تقديمها فعلياً حتى 2 مايو 2002 .

جدول يبين أهم المعلومات بشأن التوقيع وتصديق الدول العربية ، وتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتاريخ المرتقب لتقديم التقارير ، وتواريخ تقديمها فعلياً حتى مايو 2002

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ الدخول حيز التنفيذ	التاريخ المرتقب لتقديم التقارير الوطنية (الأول والثاني)	تاريخ تقديم التقارير الوطنية
الأردن	1990/8/29	1990/5/24	1991/6/23	1993/6/22 (الأول) 1998/6/22 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1993/5/25 قدمت التقرير الثاني في 1998/8/5
الإمارات	–	1997/1/3	1997/2/2	1999/2/1 (الأول)	قدمت التقرير الأول في 2000/4/15
البحرين	1991/9/3	1991/9/13	1992/2/14	1994/3/14 (الأول) 1999/3/14 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 2000/8/3 لا تتوافر معلومات
تونس	1990/2/26	1992/2/13	1992/2/29	1994/2/28 (الأول) 1999/2/28 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1994/5/16 قدمت التقرير الثاني في 1999/3/16
الجزائر	1990/1/26	1993/4/16	1991/5/16	1995/5/15 (الأول) 2000/5/15 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1995/11/16 قدمت التقرير الثاني في 2000/11/16
جيبوتي	1990/9/30	1990/12/6	1991/1/5	1993/1/4 (الأول) 1998/1/4 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1998/2/17 لا تتوافر معلومات
السعودية	–	1996/1/26	1996/2/25	1998/2/24 (الأول)	قدمت التقرير الأول في 1999/10/21
السودان	1990/7/24	1990/8/3	1992/9/2	1992/9/1 (الأول) 1997/9/1 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1992/9/29 قدمت التقرير الثاني في 1999/7/7
سوريا	1990/9/18	1991/7/15	1993/8/14	1995/8/13 (الأول) 2000/8/13 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1995/9/22 قدمت التقرير الثاني في 2000/8/15
الصومال	–	–	–	–	وقعت ولم تصادق على الاتفاقية
العراق	–	1994/6/15	1994/7/15	1996/7/15 (الأول) 2001/7/15 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1996/8/6 لاتتوافر معلومات

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ الدخول حيز التنفيذ	التاريخ المرتقب لتقديم التقارير الوطنية (الأول والثاني)	تاريخ تقديم التقارير الوطنية
عمان	–	1996/12/9	1997/1/8	199/1/7 (الأول)	قدمت التقرير الأول في 1999/7/5
قطر	1992/12/8	1995/4/3	1995/5/3	1997/5/2 (الأول)	قدمت التقرير الأول في 1999/10/29
القمر	1990/9/30	1993/6/22	1993/7/22	1995/7/21 (الأول) 2000/7/21 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1998/3/24 لا تتوافر معلومات
الكويت	1990/6/7	1991/10/21	1991/11/20	1993/11/19 (الأول) 1998/11/19 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1996/8/23 لا تتوافر معلومات
لبنان	1990/1/26	1991/5/14	1991/6/13	1993/6/12 (الأول) 1998/6/12 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1994/12/21 قدمت التقرير الثاني في 1998/12/4
ليبيا	–	1993/4/15	1993/5/15	1995/5/14 (الأول) 2000/5/14 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1996/5/23 قدمت التقرير الثاني في 2000/8/8
مصر	1990/2/5	1990/7/6	1990/9/2	1992/9/1 (الأول) 1997/9/1 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1992/10/23 قدمت التقرير الثاني في 1998/9/18
المغرب	1990/1/26	1993/6/21	1993/7/21	1995/7/20 (الأول) 2000/7/20 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1995/7/27 قدمت التقرير الثاني في 2000/10/13
موريتانيا	1990/1/26	1991/5/16	1991/6/15	1993/6/14 (الأول) 1998/6/14 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 2000/1/18 لا تتوافر معلومات
اليمن	1990/2/13	1991/5/1	1991/5/31	1995/5/30 (الأول) 2000/5/30 (الثاني)	قدمت التقرير الأول في 1994/11/14 قدمت التقرير الثاني في 1998/2/3

إلحاقاً باتفاقية حقوق الطفل ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة البرتوكولين الاختياريين في قرارها 54 / 263 المؤرخ في 25 يناير 2001 ، الأول بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ، والآخر حول بيع الأطفال ، وبغائهم والمواد الإباحية عن الأطفال ، وتم فتح باب التوقيع أو التصديق عليهما أو الانضمام إليهما في نيويورك في 5 يونيو 2000 ، وقد وقعت على البرتوكولين 94 دولة حتى مايو 2002 ، منها 4 دول عربية هي : الأردن ، وقطر ، ولبنان ،والمغرب .

وبمراجعة الجدول السابق يتبين الآتي :

- قدمت 20 دولة عربية تقاريرها الأولية .
- قدمت كل من الأردن ، تونس ،السودان ، سوريا ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب، واليمن ، التقارير الدورية الثانية ، وتعد كل من البحرين والجزائر وجيبوتي ، والعراق ، والقمر ، الكويت وموريتانيا متأخرة عن المواعيد المحددة .
- تعد اليمن الدولة العربية التي قدمت فيها المنظمات الأهلية تقارير مقابلة للتقارير الحكومية (الأول والثاني) ، كما أرست كل من الأردن ولبنان ، ومصر التقليد نفسه عند مناقشة التقرير الثاني ، واعتبرت كل من سوريا ، السودان والمغرب أن تقاريرها مشتركة مع المنظمات الأهلية ، لكونها تتمثل في هيئات اللجان الوطنية .

ولأن إعداد التقارير ليس هو الغاية بحد ذاتها ، وإنما هو بداية لاتخاذ خطوات فعلية وإجرائية لتنفيذها ، فإنه يمكننا القول أن إجراءات عديدة قد اتخذت لصالح رعاية وحماية ونماء الطفل العربي ، وإنما بشكل متفاوت في مختلف المجالات المرتبطة بصحة وتعليم ورفاه الأطفال ، وفي هذا الشأن تم إعداد تقارير وطنية عن مدى ما تحقق لصالح الطفولة خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وكان ذلك بمثابة تقييم لما تم تنفيذه من الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ، والذي أقر في اجتماع نيويورك في عام 1990 .

وبمراجعة نصوص مواد الاتفاقية ، يلاحظ أن أهم آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية تمركزت في مسألة تجسيدها في القوانين والتشريعات المحلية للدول الأعضاء ، وهذا ما تم فعلاً في العديد من الدول العربية – بأشكال مختلفة – فقد أصدرت تونس ، ومصر ، واليمن ،

قوانين خاصة بالطفل ، وتراجع ليبيا إصدار قانون جديد يتم الإعداد له ، وكذا الاستعدادات لإصدار قوانين مماثلة في كل من الأردن ولبنان .

وهناك العديد من الدول قامت بمراجعة تشريعاتها وملاءمتها مع الاتفاقية الدولية، مثل السودان ، سوريا ، العراق ، والمغرب .

ولأن حقوق الطفل تتطلب تحقيق إنجازات لصالح الطفولة صحياً وغذائياً وتربوياً وثقافياً وترفيهياً ، إلخ ، فإن أغلب الدول العربية سعت إلى تحقيق مؤشرات متقدمة على هذه الأصعدة ، وبهذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات للدول العربية ، تأتي في مقدمتها دول الخليج ، تونس ، الأردن ، وهي الدول التي حققت الأهداف المطلوب إنجازها بحلول عام 2000 ، ثم تليها ليبيا وسوريا ومصر والمغرب ولبنان ، والجزائر ، أما الدول التي لا تزال مستوياتها متدنية فهي الصومال ، جيبوتي ، السودان ، فلسطين ، القمر ، اليمن ، موريتانيا ، والعراق .

يتضح مما سبق أن الاهتمام بتحسين أوضاع الطفولة تزايد في العقدين الأخيرين من الألفية الثانية في أغلب الدول العربية ، وسعت الإرادات السياسية لإيلاء خطط وبرامج التنمية وتحسين أوضاع الطفولة والأمومة الأولوية القصوى ، كما تزايدت أدوار مؤسسات المجتمع المدني بحقوق الطفل وتشكلت في السنوات الأخيرة منظمات وهيئات وجمعيات تعنى بحقوق الطفل ، وهذا يعبر عن ارتقاء ثقافة حقوق الطفل لمستويات أفضل . وما يهمنا في عرض هذه الرابطة أو العلاقة للدور الحكومي والأهلي هو الإشارة إلى الانتقال التدريجي من ظاهرة الاختلاف إلى تنسيق الجهود بين الدولة ومؤسسات المجتمع المختلفة.

وحرصت هيئة التحرير ، وهي تحاول عرض أوضاع حقوق الطفل في الدول العربية أن تناقش في ملفها لهذا العدد جوانب مختلفة للحقوق تمثلت في الأوراق التالية :

- ورقة عن "آليات إعمال اتفاقية حقوق الطفل في ضوء الأولويات المطروحة من أجل عالم صالح للأطفال" ، مقدمة من الأستاذ الدكتور حاتم قطران ، الخبير الدولي في مجالات حقوق الإنسان والطفل .
- ورقة حول رؤية المنظمات غير الحكومية للأولويات الدولية المطروحة ودورها في الإعداد للدورة الخاصة للأمم المتحدة حول الطفولة ، مقدمة من المحامية / ليلى خلف الله .

- رصد انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين ، مقدمة من مركز غزة للحقوق والقانون .
- ورقة عن قواعد وتنظيمات وزارة المعارف لحماية حقوق الطفل مقدمة من أ. خالد بن محمد بن سعد ، عضو لجنة حماية حقوق الطفل بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض .
- ورقة عن اتفاقية حقوق الطفل ومظاهر التمييز في التعليم مقدمة من أ. عبد الرحمن عبد الوهاب علي ، عضو سكرتارية هيئة تنسيق المنظمات غير الحكومية لحقوق الطفل في اليمن .

أشارت هذه الأوراق ، كما جاء في ورقة الخبير وأستاذ العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية الأستاذ الدكتور حاتم قطران ، إلى تصور بالأفكار الاستراتيجية للتحرك من أجل عالم صالح للأطفال مركزاً على أبعاد ثلاثة هي :

- تأمين بداية طيبة في الحياة لكل طفل .
- وجود توفير تعليم أساسي جيد لكل طفل .
- تنمية قدرات المراهقين وتمكينهم من المشاركة .

وتعرضت الخبيرة في مجال حقوق الطفل ، **الأستاذة ليلى خلف الله** ، إلى رؤية المنظمات غير الحكومية العالمية للأولويات الدولية المطروحة ، كما تعرضت لإسهامات المنظمات غير الحكومية في صياغة الوثيقة النهائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالأطفال ، وقدمت تصوراً بشأن التنسيق والتشبيك والتعاون بين المنظمات غير الحكومية العالمية والعربية .

وعرض **تقرير مركز غزة للحقوق والقانون** ، الانتهاكات التي يواجهها الأطفال الفلسطينيين مستشهداً بالأرقام لانتهاك هذه الحقوق في المجالات المختلفة ، كما تعرض للأساليب التي تتبعها قوات الاحتلال في سياستها المستهدفة للأطفال ، وهدفت **هيئة التحرير** إلى توثيق هذا التقرير ، في عددها الخاص هذا ، ليكون شهادة لبعض صور الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان والطفل الفلسطيني .

وأشارت ورقة **أ. خالد المحمود** ، عضو لجنة حقوق الطفل في الرياض ، إلى مقدمة حول حقوق الطفل في الإسلام ، كما ركزت على مناقشة وضع حقوق الطفل في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية ، وقدمت معلومات عن الجهود المبذولة لتحقيق اتفاقية

حقوق الطفل بالمملكة بشكل عام ، ومجموعة توصيات لتعزيز هذه الحقوق .

أما الورقة المقدمة من **أ. عبد الرحمن عبد الوهاب** الإخصائي النفسي بجامعة عدن، حول التمييز في التعليم باليمن ، فقد أشارت إلى التمييز بين الجنسين في التعليم العام ، وهي مناقشة لأحد أهم المبادئ التي تعتمدها اتفاقية حقوق الطفل، وهو عدم التمييز .

بهذه الجهود نأمل أن يكون ملف العدد قد قدم إسهامات مختلفة في مجالات متعددة من حقوق الطفل. وهي فرصة لدعوة جميع الاختصاصين والمهتمين بحقوق الطفل العربي إلى إعداد دراسات وأبحاث في مختلف القضايا المرتبطة بهذا الموضوع ، والتواصل معنا لنشرها تباعاً في أعداد المجلة القادمة .

"آليات إعمال اتفاقية حقوق الطفل في ضوء الأولويات الدولية المطروحة" من أجل عالم صالح بالأطفال *

د. حاتم قطران **

يبدأ احترام حقوق الإنسان بالطريقة التي يعامل بها المجتمع أطفاله. فالمجتمع الذي يحب أطفاله يمنحهم الحرية والكرامة، ويوفر لهم الظروف والأسباب التي تسمح بتنمية قدراتهم وصقل مواهبهم إلى أقصى إمكاناتها بما يهيئهم ليعيشوا حياة حرة وكريمة.

إن هذه القيم هي التي تقف - بدون شك - وراء الاهتمام والعناية المتزايدة التي أضحت توجه للطفل، خاصة منذ إقرار اتفاقية حقوق الطفل من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والأربعين يوم 20 نوفمبر 1989 .

وتعتبر الاتفاقية بمثابة الشرعة الدولية لحقوق الطفل وهي تتميز بشموليتها ودعوتها الدول الأطراف إلى اتخاذ التدابير والآليات الكفيلة بتلبية مختلف حاجيات الطفل في مختلف مراحل نموه البدني والفكري، مع العمل على حمايته من شتى أشكال إساءة المعاملة والاستغلال التي قد يتعرض لها داخل الأسرة أو في المجتمع وتأمين مشاركته الفاعلة في شتى مجالات الحياة الأسرية والمجتمعية وفي شتى القرارات الخاصة بوضعه. كما توصي الاتفاقية بوجه خاص باتخاذ التدابير الملائمة لرفع مختلف أشكال التمييز بين الأطفال وتحقيق أقصى قدر من المساواة بينهم في الانتفاع بالحقوق المتضمنة فيها والإسراع في تعديل النماذج الاجتماعية والثقافية التي تكرس التمييز .

---

* قدمت هذه المساهمة كمحاضرة رئيسية في ندوة "آليات إعمال اتفاقية حقوق الطفل" التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس خلال الفترة من 7 - 10 أبريل 2002 .

** أستاذ بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس ، والمستشار القانوني والعلمي للمعهد العربي لحقوق الإنسان.

وما من شك أن الانخراط في اتفاقية حقوق الطفل يمثل بالنسبة للدول الأطراف التزاماً نحو المستقبل. وقد تمت صياغة الاتفاقية بقدر من المرونة بحيث أنها لم تعتمد تنظيم حقوق الطفل في شتى مجالات الحياة الخاصة والعامة بصفة محددة، بقدر ما هي تدعو الدول الأطراف إلى اتخاذ التدابير والوسائل المناسبة لأوضاعها، بما في ذلك عند الاقتضاء اللجوء إلى التعاون الدولي، بهدف تلبية مختلف حاجيات الطفل في البقاء والنماء والحماية ورفع مختلف العراقيل التي تحول دون تمتع جميع الأطفال الخاضعين لولاية الدولة بالحقوق والمنافع المقررة فيها .

ومن ثم، يصنف فقهاء القانون العام عادة اتفاقية حقوق الطفل، تماما مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ضمن المعاهدات الدولية المرنة التي تحتاج من أجل إعمالها الكامل وإدماجها ضمن القوانين والأنظمة الوطنية إلى تدخل السلطات المختصة في الدول الأطراف، بما يملي عليها اتخاذ المناسب من السياسات والبرامج والتدابير التشريعية وغيرها، من أجل تفعيلها في القانون وعلى أرض الواقع .

وما من شك أيضاً أن انعقاد القمة العالمية من أجل الأطفال في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 1990 وهو أكبر تجمع لقادة العالم في التاريخ قد ساعد على تنسيق الرؤى بشأن الأولويات والبرامج اللازم اعتمادها في شتى ربوع العالم من أجل تحقيق الأهداف المرسومة في هذه القمة والتي تم ضبطها بصلب الإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل التفصيلية المتممة له والتي اعتبرت قابلة للتحقيق بحلول عام 2000 .

ولكن ومع كل هذا الاهتمام المركز بالطفل في جميع الدول والأنظمة تقريباً بصفة متفاوتة – بلا ريب – والذي لم يشهد له مثيلاً في الماضي، فإنه يجب الإقرار في ذات الوقت بأنه لم يسبق أن شاهدنا الطفل معرضاً لمثل المخاطر المحدقة به اليوم، نتيجة تزايد مظاهر إساءة المعاملة والاستغلال في شتى ربوع العالم، تدخل فيها الإساءة البدنية والجنسية للطفل بصور وطرق شائنة، واستغلاله الفاحش في العمل وفي الحروب المسلحة وتعريضه لتحمل أعباء النزاعات الدولية، وما يتبعها من نماذج جديدة لفض هذه النزاعات، كما في الحصار والتدمير الموجهين لشعبي العراق وفلسطين، وأطفالهما العزل تحت أنظار العالم وباسم الشرعية الدولية المزيفة .

وهنا موضع الإشارة إلى أن ما يتعرض له الأطفال الفلسطينيون طوال كامل هذه الأشهر والأسابيع والأيام الأخيرة أمام أنظار العالم قاطبة من دمار ورعب من صنع الاحتلال الصهيوني الغادر إنما يشكل بحق أكبر انتهاك لحقوق الإنسان وأفضح جريمة ترتكب ضد الإنسانية حسب التعريف النوعي الذي يعرفه أي محلل لهذه المسرحية المأساوية ما يزال عنده ضمير يشاهد ويقول للذين يكثفون احتفالاتهم بموسم عذابات المسيح : لا تذهبوا بعيداً في التاريخ ففي قلب بيت لحم، وبيت جالا ورام الله يُقتل الأبرياء يومياً بدم بارد، وتصلب الحقيقة ويتم تزييفها علنا بمباركة الدولة التي لا يتشدق أحد مثلها بحقوق الإنسان والديمقراطية .

وإن كان هناك ضمير عالمي، فهذا وقته، وكل من عنده جرس في أية زاوية مسموعة أو مرئية أو مكتوبة، فليدقه فورا مناجياً كل أحرار العالم وقائلا لهم : اقرعوا جميع الأجراس في كل مكان في الدنيا لنقول معا إن ما يحدث في فلسطين جريمة صهيونية شنعاء يجب وقفها فورا ومساءلة مرتكبيها كمجرمي حرب وعدوان ضد الإنسانية. لا تقعوا في وهم الخلط بين الضحية وجلادها .

إن انخراط الكيان الإنساني العالمي كله في معركة الضمير ضرورة أولية للدفاع عن القيم والمبادئ الكونية وواجب وفرض عين على كل صاحب ضمير، وإن سكتنا اليوم فهل يستطيع أحدنا أن يواصل كلامه في المستقبل عن حقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل خاصة ويدعي القدرة على حمل شرف الكلمة وأمانتها ... ؟

وعلى صعيد آخر، فقد بدأ يحصل الاقتناع تدريجياً بأن الدول الأقرب إلى تأمين رفاهة أطفالها هي تلك التي اختارت توجيه جهودها إلى تحقيق تنمية مستديمة تقوم على فكرة أن هذا النموذج من التنمية هو الكفيل وحده بالرفع من شأن الإنسان عامة وبوقاية المجتمع من ظاهرة التمييز الاجتماعي وما يصحبها من أشكال متنوعة من الإقصاء والتهميش. وهذا النموذج من التنمية هو الذي وقع الدفاع عنه بقوة أثناء انعقاد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن وحشد منذ سنة تقريباً الأعداد الكبيرة من الأنصار في "سياتل"، ممن يرفضون الأمر المقضي والحلول الاقتصادية الجاهزة لدى مديري السياسات والبرامج التابعة للمنظمة العالمية للتجارة .

ويقوم نموذج التنمية المستديمة على عدة محاور، من أهمها :

- السيطرة على نسبة النمو الديمغرافي .
- تحسين التغطية الصحية الأساسية في المدن والأرياف وإتاحتها للجميع بدون تمييز على أساس الجنس أو الوضع الاجتماعي أو غيره .
- تطوير نظام التعليم وكفالة مجانيته وإلزاميته لفائدة جميع الأطفال بدون تمييز على أساس الجنس أو الوضع الاجتماعي أو غيره، خاصة التعليم الأساسي منه.
- تنشيط سياسات التدريب المهني والاستخدام وخلق موارد الرزق عن طريق تشجيع وتنمية العمل المستقل والمؤسسات الصغرى والمتوسطة .
- جعل المدن مدنا يطيب فيها العيش في إطار سياسة تحمي البيئة وتكفل حقوق الأجيال القادمة .
- رفع مختلف أشكال التمييز ضد المرأة وتأمين مشاركتها الفاعلة ، لتكون على قدم المساواة مع الرجل في شتى مجالات الحياة الخاصة أو العامة، حيث اتضح أكثر من ذي قبل أن عدم التكافؤ في العلاقات بين الجنسين ووجود فجوات واسعة بين الرجال والنساء في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية لا يشكل انتهاكا لحقوق المرأة الفردية فحسب، وإنما ذلك من شأنه أن يحد أيضاً من القدرات البشرية ككل ، بما في ذلك القدرة على الرفع من أوضاع الأجيال القادمة.

من كل هذه المنطلقات، يحتل الطفل موقع الصدارة في خضم التحولات السريعة التي تشهدها البشرية بأسرها، بل وفي صميم إشكالية التنمية بمفهومها الحديث، والمرتبطة بدرجة هامة بما يشهده العالم اليوم من متغيرات سياسية واقتصادية، أدت في عدد من التجارب إلى تفاقم الأزمات التي غالباً ما تذهب ضحيتها الفئات الضعيفة والمهمشة .

ومن الجدير – وقد مضت أكثر من عشر سنوات على سريان مفعول اتفاقية حقوق الطفل وانعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل– أن نتساءل عن وضع أطفالنا في الدول العربية وعن آفاق تطوره في المستقبل في ضوء الأولويات الدولية المطروحة. والأمر يتعلق بالضرورة بتحديد المستوى الذي بلغته هذه الدول باعتبارها أحد المفاتيح الأساسية للنفاذ إلى عمق نسيج النظام الاجتماعي والسياسي، لارتباطه الوثيق بكل العناصر والخصائص المؤسسة للهوية ولكونها من المعادلات الرئيسية في استقرار النظام الاجتماعي ككل.

فالثابت أن كافة الدول العربية ما عدا الصومال قامت بالمصادقة على اتفاقية حقوق الطفل من ضمن 191 دولة في العالم، وهي أعلى نسبة تحصل عليها واحدة من اتفاقيات ومعايير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، تليها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بـ 154 دولة مصادقة. وهذا الأمر لا يمنع في الوقت ذاته هاتين الوثيقتين من احتلال المرتبة الأولى في الدول العربية من حيث خضوعها إلى تحفظات أكثر من أي معاهدة أخرى حول حقوق الإنسان .

كما اعتمدت أغلب الدول خطتها الوطنية بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه ووضعت للغرض عدداً من البرامج والآليات المناسبة لأوضاعها .

وإن تعميق النظر في تجارب الدول العربية، والمقاربة التي انطلقت منها، يفترض اتباع منهج تحليلي يبرز أهم الإنجازات الحاصلة في هذه الدول لفائدة الأطفال والصعوبات التي لا تزال تعترضها بصفة متفاوتة - بلا ريب - في مجال تلبية مختلف حاجيات الطفل وتأمين الغد الأفضل لهذه الشريحة الأساسية، بما يضعها في موقع مركزي من منظومة حقوق الإنسان في شموليتها وترابطها وتناسقها .

وبالرجوع إلى التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في مايو 2002، والمحاور ذات الأولوية المتضمنة فيه، يتبين بجلاء وجوب اعتماد استراتيجية للتحرك الشمولي لفائدة أجيال المستقبل تمكن هذه الدول من رفع التحدي الكبير الذي يواجهها بالدخول إلى القرن الواحد والعشرين بأسس اجتماعية واقتصادية وثقافية متينة ، تواكب تطلع كافة المجتمعات البشرية إلى العدالة والديمقراطية والمساواة في أنبل معانيها .

وتهدف هذه الاستراتيجية للتحرك الشمولي لفائدة الأطفال، طبقاً للأولويات الدولية المطروحة، إلى تحقيق غايات متنوعة ومتكاملة يمكن ردها إلى ثلاثة أصناف من الاعتبارات الأساسية المتصلة بمختلف الفئات العمرية للأطفال :

- تأمين بداية طيبة في الحياة لكل طفل، مما يستوجب بوجه خاص إعادة النظر في دور مختلف الأطراف بهدف تفعيل المسئولية الأساسية والمشتركة للوالدين ، وتجسيد مبدأ عدم التمييز بين الأطفال على أرض الواقع .
- وجوب توفير تعليم أساسي جيد لكل طفل، مما يستوجب بوجه خاص الارتقاء

بالفضاء المدرسي وجعله أداة مثلي من أجل نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان .

- تمكين كل مراهق من تنمية قدراته ومن المشاركة في مجتمعه، مما يستوجب بوجه خاص اتخاذ جملة من التدابير الفعالة بهدف إعداد الأجيال القادمة لحياة تسودها قيم الديمقراطية والمواطنة المسئولة .

تأمين بداية طيبة في الحياة لكل طفل

تبدأ حقوق الطفل بالطريقة التي يعامل بها في السنوات القليلة الأولى من عمره ، لما لذلك من أثر عميق على نموه بدنياً وعاطفياً وعلى تأمين حقه الأصلي في البقاء. والأمر يقتضي اتخاذ جملة من التدابير الفعالة بهدف توفير بيئة أسرية ترعى الطفل الرعاية الكاملة وتوفر له أسباب النمو بمختلف أبعادها الصحية والعاطفية والاجتماعية والفكرية .

على أن دور الأسرة والوالدين يجب ألا ينسينا الدور المنوط بالدولة والمجتمع بشكل عام من أجل تأمين بداية طيبة في الحياة لكل طفل .

أ - تأمين بداية طيبة في الحياة لكل طفل ، والمسئولية الأساسية والمشتركة للوالدين .

تمثل الأسرة بدون شك أهم خلية في المجتمع ، وذلك مهما اختلفت مفاهيمها بين النظم. وقد اعتنت اتفاقية حقوق الطفل بهذه البيئة الأساسية في حياة الطفل وأولتها اهتماماً بالغ الوقع وذلك بإقرار جملة من المبادئ المحورية تبقى في حاجة ملحة إلى تجسيمها إلى حد الآن، ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات رئيسية :

- وجوب تجاوز منطق السلطة على الطفل وإقرار مبدأ المسئولية المشتركة للوالدين في تأمين رعايته على الوجه الكامل .
- إلغاء جميع أشكال التمييز بين الأطفال .
- تجاوز منطق السلطة على الطفل وإقرار مبدأ المسئولية المشتركة للوالدين تجاه الطفل .

ويجد هذا الاتجاه أساسه في أن رعاية الطفل من صميم اهتمامات القانون ، إلا أن

الطفل يبقى قبل ذلك عنصراً حميماً في حياة والديه الذين يريان فيه ثمرة علاقة مصيرية ويلتزمان عن طيب خاطر بتحمل شرف أبوته وأمومته بما تتضمنانه من واجبات الرعاية والحماية لكائن ضعيف البنية - بدنيا وعاطفياً وذهنياً - سهل الانجراف، لا أمل له في البقاء والنمو إلا إذا اضطلعا بمسئولية رعايته وحمايته وصيانته من المخاطر .

واللافت للانتباه عند دراسة وضع الطفل القانوني في محيطه العائلي أن أغلب التشريعات الوطنية القائمة لم تضع دائماً مصلحة الطفل الفضلى في صدارة اهتمامها. فالطفل يبرز بمثابة المعيار الذي يعتمده التشريع من بين عدة معايير لتنظيم الأسرة على أساس فكرة تقسيم السلطة وتوزيعها داخلها .

أما اعتبار مصلحة الطفل الفضلى فهو يقتضي تحقيق نقلة ثقافية لا تقتصر على مجرد إحلال السلطة أو الوصاية العائلية محل سلطة الأب في سعي إلى تحقيق أكثر مساواة بين الزوجين - كما اتجهت إلى ذلك معظم التشريعات الغربية - ضرورة أن مثل هذا الاتجاه يبقى منقوصاً طالما انحصر الأمر في إحلال سلطة محل سلطة أخرى وفي مجرد تغيير لموازين القوى داخل هذا الهيكل الاجتماعي الذي تمثله الأسرة ، بل إن الأمر يقتضي بالدرجة الأولى تجاوز منطق التفريق بين السلطات وإحلال منطق تسوده فكرة المسئولية المشتركة للوالدين تجاه الطفل .

وليس ذلك مجرد تهذيب في الألفاظ والمفاهيم وإنما هو أمر يفرضه الواقع وتؤكده الضرورة الملحة لإيجاد الحلول والتدابير الملائمة لأوضاع دقيقة قد يتعرض لها الطفل في أسرته أو خارجها فتحدث له من الضرر ما قد يهدد سلامته البدنية أو النفسية ويرمي به في عالم اليأس والانحلال. وأمثلة ذلك معروفة وهي تخص الطفولة المشردة أو المهملة والمعرضة لشتى أنواع العنف وسوء المعاملة من قبل أسرها التي تمارس سلطتها على الطفل دون أن تعير واجباتها نحوه أي اهتمام .

وفي هذا الصدد بالذات، ندرك التحول المنهجي الذي جاءت به اتفاقية حقوق الطفل بهدف تحسين وضعه داخل الأسرة، وذلك بدعوتها الدول الأطراف إلى الاعتراف بالمبدأ القائل بأن "كلا الوالدين يتحمل مسئوليات مشتركة في تربية الطفل ونموه" (انظر المادة 18 من نص الاتفاقية) .

فالآباء وكافة فئات ومكونات المجتمع المدني من أشخاص ومؤسسات عمومية وخاصة

ومتدخلين اجتماعيين وجمعيات وغيرهم، أصبحوا كلهم مدعوين إلى تنسيق جهودهم وتفعيل أدوات العمل اللازمة واستنباط البرامج والطرق الوقائية الملائمة والفعالة مما يمكن – في الوقت المناسب وفي ظل احترام مصالح الطفل الفضلى – من تقديم الحلول الناجعة لعديد من الأطفال الذين قد يعيشون في بعض الأحيان أوضاع صعبة من شأنها أن تهدد سلامتهم ونماءهم البدني والفكري .

– إلغاء جميع أشكال التمييز بين الأطفال .

على صعيد آخر وبصرف النظر عن هذا التحول اللازم في معالجة علاقة الطفل بوالديه والمتمثل في إحلال منطق المسئولية محل منطق السلطة والوصاية، فإن تأمين بداية طيبة في الحياة لكل طفل يقضي برفع مختلف أشكال التمييز بين الأطفال وبتأمين حق كل الأطفال في النمو في بيئة أسرية ملائمة "بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره، أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر" (المادة 2 من نص الاتفاقية) .

ويعنينا في هذا المجال أن نهتم بوجه خاص بمسألة عدم التمييز بين الأطفال بسبب أصل الولادة. وقد سبق أن أقرت مختلف الأدوات الدولية لحقوق الإنسان بضرورة إلغاء جميع طرق التمييز في هذا الشأن، فنشير من بينها مثلاً إلى :

- مقتضيات المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحجر صراحة التمييز المبني على الولادة وغيرها .
- مقتضيات الفقرة الثانية من المادة الخامسة والعشرين من نفس الإعلان التي تقضي – بوضوح أكثر – بوجوب أن "يتمتع الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية إن ولدوا عن طريق الزواج أو خارجه" .
- مقتضيات الفقرة الأولى من المادة الثانية وإلى المادة الرابعة والعشرين من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث أشير صراحة من بين أنواع التمييز التي تتعهد الدول الأطراف بإلغائها إلى التمييز المبني على أصل الولادة .
- مقتضيات الفقرة الثانية من المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يمنع أيضاً صراحة هذا الشكل من التمييز بسبب أصل الولادة .

أما ما تضيفه اتفاقية حقوق الطفل في هذا الصدد فهو جدير بالاهتمام من حيث أنها لم تقتصر على مجرد حظر التمييز القائم على أصل الولادة، وإنما أقرت في ذات الوقت جملة من التدابير الإيجابية التي تتعهد الدول الأطراف باتخاذها من أجل تحقيق المساواة الفعلية بين جميع الأطفال بصفة ملموسة وفعالة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى مقتضيات المادة السابعة من نص الاتفاقية التي تقضي بوجوب أن "يسجل كل طفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق في اسم، والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما" .

ومن أهم التدابير الإيجابية الأخرى التي حرصت الاتفاقية على كفالتها حق الطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئة عائلية في رعاية بديلة يمكن أن تتخذ، حسب ما ورد في المادة العشرين من نص الاتفاقية "شكل الحضانة أو الكفالة الواردة في التشريع الإسلامي، أو التبني أو عند الاقتضاء، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال" .

والثابت أن أغلب الدول العربية قد قامت بتحفظ إزاء هذه المادة لكونها تجيز نظام التبني بالرغم من أنها صيغت بطريقة مرنة للغاية بالنص على أشكال مختلفة من الرعاية الأسرية البديلة بما يشمل صراحة "الكفالة الواردة في التشريع الإسلامي"، وفي ذلك اعتراف دولي بالحق في الخصوصية الثقافية لم يسبق له مثيل في شتى المعاهدات الدولية ذات الصلة. ومهما يكن من أمر، فإن ذلك لم يمنع عديداً من الدول العربية من اتخاذ تدابير متفاوتة – بدون ريب – بهدف تقديم قدر من الرعاية والحماية لهذه الشريحة من الأطفال، غالباً ما تأخذ على أرض الواقع شكل الإقامة في مؤسسات حكومية أو خاصة لرعاية الأطفال. والدراسات تبين أنه بالرغم مما تبذله هذه المؤسسات من جهود بهدف تحسين أوضاع الأطفال وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية التي حرموا منها، فهي تبقى عاجزة لا محالة عن الاضطلاع بدور الأسرة .

وبالرجوع إلى التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في مايو 2002، والمحاور ذات الأولوية المتضمنة فيه، يبرز بجلاء الحرص، وبغض النظر عن شكل الرعاية الأسرية البديلة التي يجيزها القانون، على الإسراع باتخاذ جملة من التدابير الإيجابية الناجعة، وخاصة منها :

- نشر الوعي بالطرق الفعالة والمناسبة بوضع الأطفال المهملين ومجهولي النسب واتخاذ ما يلزم من التدابير بهدف تفعيل قيم التضامن المتأصلة وتشجيع العائلات على احتضانهم ورعايتهم .
- اتخاذ ما يلزم من التدابير بهدف تيسير إثبات النسب .
- رفع مختلف أشكال التمييز ضد الأم العازب وتقديم ما يلزم من الإحاطة الاجتماعية والنفسية والدعم المنزلي أثناء الحمل والولادة والرضاعة، وغير ذلك من أشكال المساعدة بهدف حملها قدر الإمكان على القيام بواجباتها إزاء طفلها .
- الإقرار صراحة بحق الطفل مجهول النسب في اسم ولقب عائلي وفي الحصول على مختلف وثائق الحالة المدنية وغيرها من الوثائق الرسمية، وذلك بدون أي سهو أو إشارة من شأنها أن تدل على أصل الولادة وظروفها .

ب- تأمين بداية طيبة في الحياة لكل طفل والمسئولية الراجعة للدولة

إن الدور الرئيسي الذي تقوم به الأسرة في مجال تربية الطفل وحمايته يجب ألا ينسينا دور الدولة والمجتمع عامة. فالطفل ضعيف البنية من الناحيتين البدنية والمعنوية مما يمنحه وضعاً خاصاً ويعطيه حقاً مطلقاً في الحماية والرعاية يواجه به المجتمع بأسره .

ومن أول واجبات الدولة في هذا الشأن تقديم المساعدة والإرشاد اللازمين للأسرة وذلك اعتباراً لقيمة العمل الوقائي وحفاظاً على دور الأسرة الأساسي ، وتأكيداً للمسئولية التي يتحملها الوالدان قبل غيرهما في تربية الأطفال ورعايتهم .

على أن واجبات الدولة قد تتضاعف وتزداد وزنا في بعض الحالات المتأكدة حيث يتبين أن الطفل مهدّد في صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية. فيكون من اللازم توفير الآليات الوقائية المناسبة، ذات الصبغة التعليمية والاجتماعية وغيرها من التدابير الكفيلة بحماية الطفل ووقايته من شتى أشكال العنف أو الضرر أو الإهمال أو إساءة المعاملة أو الاستغلال .

كما تزداد واجبات الدولة فتجد نفسها معنية بالدرجة الأولى في مجال تقديم شتى الخدمات الصحية والغذائية الكفيلة بتأمين حق كل طفل في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وفقاً لمقتضيات المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل .

وما من شك أن عديداً من الدول العربية أولى في السنوات العشر الأخيرة اهتماماً

كبيراً - بصحة متفاوتة بلا ريب - بقطاع الخدمات الصحية لفائدة الطفل والأم. ويتجسم ذلك أساساً في خفض نسبة وفيات الرضع والأطفال الأقل من خمس سنوات في جميع الدول تقريباً وفي خفض نسبة الأطفال ذوي الوزن المنخفض عند الولادة. كما وضعت أنظمة لرصد ومتابعة النتائج المحرزة في مجال الصحة والخدمات الصحية وارتفعت الاعتمادات المخصصة للغرض وتحسنت طرق توزيعها بين المناطق الحضرية والريفية . ولكن يبقى وضع الأطفال متردياً في عدد من الدول العربية الأخرى .

وفي ما يلي بعض المؤشرات الأساسية في مجال الصحة والخدمات الصحية والتغذية كما وردت في الدورية الصادرة عن منظمة اليونيسيف "وضع الأطفال في العالم 2001" .

جدول (1) الصحة

ترتيب الدول حسب معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 1960 / 1999		معدل وفيات 1999	٪ الأطفال المحصنون تحصينا كاملاً 1997 / 1999				٪ لقاح الكزاز للنساء الحوامل 1997/1999
	1960	1999		السل	الثلاثي	شلل	الحصبة	
الإمارات العربية المتحدة	223	9	8	98	94	94	95	-
الكويت	128	12	11	-	94	94	96	70
البحرين	160	16	13	72	98	98	100	80.
سلطنة عمان	280	16	14	98	99	100	99	97
قطر	140	16	12	100	94	94	90	-
ليبيا	270	22	19	100	97	95	92	-
السعودية	250	25	20	92	93	93	92	66
سوريا	201	30	25	100	97	95	97	94
تونس	254	30	24	99	100	100	93	80
لبنان	85	32	28	-	94	94	81	-
الأردن	139	35	29	-	85	85	83	18
الجزائر	255	41	32	97	83	83	75	52
مصر	282	52	41	99	94	95	97	66
المغرب	211	53	45	90	94	94	93	36
السودان	258	109	67	88	87	88	100	62
اليمن	340	119	86	34	78	72	72	26
العراق	171	128	154	85	90	89	94	51
موريتانيا	310	183	-	72	19	19	52	13

جدول (2) التغذية

ترتيب الدول حسب معدل وفيات الأطفال	٪ للرضع بوزن منخفض	٪ الأطفال دون الخامسة بوزن منخفض (معتدل وحاد)	٪ الأطفال يرضعون: (مازالوا يرضعون رضاعة طبيعية فقط)		(رضاعة مع أغذية مكملة)
			(0 – 3 شهور)	(6 – 9 ش)	(20 – 23 ش)
الإمارات العربية المتحدة	6	14	-	52	29
الكويت	7	6	-	-	-
البحرين	6	9	32	69	-
سلطنة عمان	8	23	31	-	-
قطر	-	6	-	-	-
ليبيا	7	5	-	-	13
السعودية	7	14	31	60	30
سوريا	7	13	-	50	-
تونس	8	4	12	-	16
لبنان	10	3	41	47	5
الأردن	10	5	15	68	12
الجزائر	9	13	48	29	21
مصر	10	12	60	-	-
المغرب	9	9	31	33	20
السودان	15	34	14	45	44
اليمن	19	46	19	25	79
العراق	15	23	-	-	25
موريتانيا	11	23	60	64	59

وغني عن البيان أن الجهود المبذولة في مجال صحة الأم والطفل لا تزال تحتاج في عدد من الدول إلى مزيد من الدعم، بما يقتضي بوجه خاص، حسب التوجهات المبينة في التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في مايو 2002 :

– العمل على تطوير الرعاية الصحية الوقائية، وذلك بـ :

* تحسين نسبة توزيع البرامج وانتشارها بحسب المناطق الحضرية / الريفية .

* تجنب الحمل في سن مبكرة ووضع البرامج والحملات التثقيفية للغرض .

* مساعدة الأمهات وتقديم مزيد من الرعاية الصحية ذات النوعية العالية والتغذية والدعم المنزلي أثناء الحمل والولادة والرضاعة .
* نشر الوعي لدى الرجال لمساعدة الأمهات وتحمل أعباء المسئولية في المنزل وفي الحياة العائلية .
* تدعيم الطب المدرسي ودعوته ليلعب دوره الكامل في مجال الوقاية والإرشاد الصحي لفائدة الذكور والإناث على حد السواء .
* دعوة وسائل الإعلام للمشاركة الفعالة في مجال الوقاية والإرشاد الصحي، خاصة فيما يتصل بصحة الطفل وتغذيته ومزايا الرضاعة الطبيعية ومضار التدخين في الفضاءات المفتوحة للأطفال .

- تمكين كل طفل من الانتفاع ببرامج الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، وذلك بمقتضى حق مباشر له، ينتفع به بصرف النظر عن وضع والديه المهني أو من يحل محلهما، أو أصلهم القومي أو الاجتماعي، أو جنسيتهم أو أي وضع آخر، مع توجيه عناية خاصة بأطفال العمال الوافدين .
- دعم الوقاية من الإصابات بفيروس نقص المناعة المكتسب، واتخاذ التدابير الملائمة بهدف النهوض بالإعلام الصحي والتربية بشأن هذا الفيروس على صعيد السكان عامة والأطفال بوجه خاص .
- مكافحة مختلف أشكال الممارسات التقليدية المضرة بصحة الأطفال ولا سيما الفتيات.
- دعم مختلف البرامج والآليات اللازمة ، بهدف تمكين الطفل المعوق جسدياً أو عقلياً من التمتع بحياة كاملة وفي ظروف تحفظ له كرامته وتعزز اعتماده على نفسه وتهيئه للمشاركة الفعالة في المجتمع .
- دعم مختلف البرامج والتدابير في مجال الوقاية من الإعاقة بمختلف أنواعها وتوفير خدمات العلاج الطبي والنفسي للأطفال المعوقين .

تأمين تعليم أساسي جيد لكل طفل

ويشكل أحد أهم التحديات التي يجب كسبها نهائياً في السنوات القادمة في زمن أضحت فيه المعرفة، أكثر من أي وقت مضى، أهم أداة على الإطلاق لتهيئة الأجيال القادمة

لكسب أسباب المناعة والانصهار الكامل في عالم الغد .

وما من شك أن عديداً من الدول الأفريقية والعربية أولى في السنوات العشر الأخيرة - بصفة متفاوتة بلا ريب - اهتماماً خاصاً لقطاع التربية والتعليم. وفي ما يلي بعض المؤشرات الأساسية الخاصة بمستويات التربية والتعليم في الدول العربية، كما وردت في الدورية الصادرة عن منظمة اليونيسيف "وضع الأطفال في العالم 2001" .

جدول 3 : التعليم (1995 - 1999)

ترتيب الدول حسب معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	نسبة الالتحاق الصافية بالمدارس الابتدائية (صافي)		نسبة الأطفال الذين يدرسون حتى الصف الخامس		نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية 1995 - 1997 (إجمالي)		معدلات نسبة تعليم الكبار	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الإمارات العربية المتحدة	98	98	95		77	82	85	93
الكويت	89	85	97		65	65	95	83
البحرين	96	98	99		91	98	87	73
سلطنة عمان	86	86	95		68	65	79	57
قطر	96	92	88		81	79	84	81
ليبيا	97	96	-		95	95	87	67
السعودية	81	73	96		65	57	91	70
سوريا	96	92	92		45	40	91	73
تونس	97	94	92		66	63	76	53
لبنان	-	-	91		78	85	91	77
الأردن	86	86	98		52	54	93	81
الجزائر	94	91	95		65	62	73	54
مصر	94	89	92		80	70	64	38
المغرب	77	64	75		44	34	58	31
السودان	43	37	76		21	19	67	47
اليمن	79	39	74		53	14	69	32
العراق	98	88	72		51	32	71	45
موريتانيا	61	53	66		21	11	60	33

وغني عن البيان أن الجهود المبذولة في مجال التربية والتعليم لا تزال تحتاج إلى مزيد من الدعم، بما يقتضي بوجه خاص :

- تأمين تساوي الفرص لكل الأطفال في التمتع بأعلى مستوى من التعليم يمكن بلوغه .
- العمل على الارتقاء بالفضاء المدرسي وجعله أداة مثلي من أجل نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان .
- تأمين تساوي الفرص لكل الأطفال في التمتع بأعلى مستوى من التعليم يمكن بلوغه.

بالرغم من الجهود المبذولة في عدد من الدول الإفريقية والعربية من أجل تحسين خدمات التعليم ومردوديته فإن الحاجة تدعو إلى تكثيف الجهود بهدف تحسين نوعية التعليم وجعله يواكب مقتضيات الحال وما نشهده من سيطرة للتقنيات الحديثة في مجال العلوم وتكنولوجيا الاتصال، واللغات، وغير ذلك من المعارف والمهارات المتغيرة دوما .

والثابت أن المراحل الأولى للتعليم – وبشكل خاص التعليم الأساسي – تلعب دوراً حاسماً في إعداد أجيال المستقبل لمواكبة هذا التطور على جميع الأصعدة، مما يقضي باعتماد برامج مستقبلية تمكن من تحقيق أكبر قدر من المساواة في الفرص بين الأطفال في مجال الانتفاع الحقيقي بأعلى مستوى من التعليم يمكن بلوغه، ومن بين الأهداف التي يتعين العمل على تحقيقها في السنوات القادمة، حسب التوجيهات المبينة في التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في مايو 2002، ما يلي :

- دعوة جميع الدول على النص صراحة في صلب قوانينها الوطنية على مبدأ مجانية التعليم الأساسي وإلزاميته، مع العمل على إتاحة التعليم الثانوي مجاناً لجميع الأطفال .
- دعوة الدول إلى الرفع من ميزانياتها المخصصة للتعليم، مع تحسين حصة إجمالي التعليم على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي في مختلف مستويات التعليم .
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توافر عدد كافٍ من المدرسين في النظام المدرسي وتوفير مزيد من المرافق والتسهيلات التعليمية، خاصة منها ما يتصل بتكنولوجيا

المعلومات والاتصال، وجعلها في متناول جميع الأطفال .

- تحسين أداء المدرسين وتأمين إعادة تأهيلهم بصفة دورية مواكبة لتطور مناهج التعليم ومضامينه .
- العمل على خفض نسبة التسرب المبكر من التعليم ووضع ما يلزم من البرامج من أجل الرفع من مردودية التعليم بمختلف مستوياته .
- إلغاء مختلف أشكال التمييز في مجال التمتع ببرامج التعليم والعمل على تحقيق تساوي الفرص الفعلية :

* بين الذكور والإناث، مع اتخاذ ما يلزم من التدابير بهدف تحسين نسبة البنات في مختلف مراحل التعليم وفي جميع الاختصاصات، بما في ذلك الاختصاصات العلمية والتكنولوجية .
* بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية .
* بين الأطفال الميسورين والأطفال المعوزين مع تقديم المساعدة المادية والغذائية وغيرها للأطفال الفقراء مما ييسر رفع الحواجز أمامهم في المواظبة على الدراسة وتحقيق النتائج المرضية .
* بين الأطفال المواطنين والأطفال الأجانب المقيمين بصحبة والديهم الوافدين للعمل والأطفال المنتمين للأقليات .

- توفير خدمات النمو المبكر والتعليم المبكر للأطفال .
- العمل على الارتقاء بالفضاء المدرسي وجعله أداة مثلي من أجل نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان .

لا يمكن فصل الحق في التربية والتعليم عن المناداة بجعل برامجه تسهم في نشر جملة المبادئ والقيم المنصوص عليها بالمادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل، ونذكر من بينها:

- تنمية احترام شخصية الطفل ومواهبه .
- تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .
- تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه، مع وجوب احترام الحضارات المختلفة عن حضارته .

- نشر مبادئ التسامح والسلم والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب.
- إعداد الطفل لتحمل المسئولية والتكفل تدريجياً بذاته .

وقد وضعت في عدد من التجارب العربية برامج واسعة النطاق بهدف إصلاح نظام التعليم وجعله يستجيب لجملة هذه القيم والمبادئ المذكورة. وما من شك أن هذه التجارب تحتاج إلى مزيد من تعميقها بالطرق الفعالة والمناسبة، ونشرها على أوسع نطاق بهدف توسيع الاستفادة المتبادلة منها ومن غيرها من البرامج المخصصة للغرض من قبل المنظمات غير الحكومية، ونذكر من بينها بوجه خاص : المعهد العربي لحقوق الإنسان الذي وضع منذ تأسيسه في صدارة اهتماماته قضية نشر ثقافة حقوق الإنسان في الفضاء المدرسي وأعد بحوثاً ودراسات علمية متكاملة تقوم على تقييم شامل للبرامج المعتمدة في عدد من الدول العربية، وتقدم جملة من الخطط المنهجية بهدف تحسينها وجعلها تسهم بفعالية أكثر في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى التلاميذ والمدرسين على حد السواء.

ومن بين المقترحات التي يمكن الاستئناس بها في سبيل الارتقاء بالفضاء المدرسي وجعله أداة مثلي من أجل نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان، ما يلي :

- دعوة الدول لوضع نظام رصد ومتابعة لجعل برامج التعليم مستجيبة لجملة القيم والمبادئ الهادفة إلى نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان .
- وضع برامج خاصة بتدريب المدرسين لإعدادهم لتوجيه تدريسهم نحو تحقيق هذه الأهداف .
- وضع برامج متكاملة من أجل مراجعة مناهج الدراسة وجعلها متلائمة مع جملة القيم والمبادئ المبينة أعلاه، مع الاستفادة من التجارب التي تحققت في بعض الدول العربية ومن الخبرة المتوفرة للغرض لدى بعض المنظمات المختصة مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان .
- تحسين نظام إدارة المدارس وتعزيز مشاركة التلاميذ وأوليائهم في جميع القرارات الخاصة بوضعهم .
- العمل بصفة دائمة على جعل إدارة النظام في المدارس تتفق مع كرامة الطفل وتعزز شعوره بقيمته الشخصية وتهيئه لتحمل المسئولية .
- حظر كافة أشكال العنف في المدارس، مهما كان مصدره، بما في ذلك العقاب الجسدي أو المهين .

- وضع آليات محددة ومنظمة للإبلاغ والتشكي وإتاحتها للطفل ووالديه، بهدف تأمين التحقيق الفعلي في هذه الأفعال إن وجدت واتخاذ التدابير التأديبية المناسبة ضد مقترفيها.
- تمكين كل مراهق من تنمية قدراته ومن المشاركة في مجتمعه .

لا يمكن تصور أي بناء حضاري ينشد الدوام بدون تعزيز قدرات الأجيال الصاعدة في المشاركة في شتى مجالات الحياة العامة والخاصة. وقد أقرت اتفاقية حقوق الطفل مبدأ حق الطفل في المشاركة في جميع القرارات الخاصة بوضعه وحقه بوجه خاص في أن تتاح له فرصة الإفصاح عن آرائه بحرية والمشاركة في اتخاذ التدابير والإجراءات القضائية والاجتماعية والتعليمية وغيرها مما يؤثر في حياته الخاصة (المادة 12 من نص الاتفاقية) .

ويشمل حق الطفل في المشاركة في مجتمعه أيضاً حقه في حرية التعبير وفي حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون اعتبار للحدود، سواء بالقول، أم الكتابة أم الطباعة، أم الفن، أم بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل (المادة 13 من نص الاتفاقية). كما يشمل ذلك حقه في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي (المادة 14 من نص الاتفاقية) .

وتتأكد الحاجة اليوم أكثر من ذي قبل إلى تفعيل هذه المبادئ على أرض الواقع بهدف إتاحة فرص المشاركة الواسعة للمراهقين، ذكوراً وإناثاً جنباً إلى جنب، من أجل المساهمة في الحوار الإبداعي العالي وتأكيد الذاتية على امتلاك المعرفة وأدوات الخلق والابتكار؛ وكل ذلك لا يتم إلا رهن رفع القيود المكبلة للشباب والمراهقين ولطاقاتهم في المساهمة في الحوار الإبداعي مع الآخرين بما يؤهل مجتمعاتنا لتأكيد ذاتيتها كيفاً وكماً حتى تضمن لنفسها، بصفة دائمة ومستمرة، البقاء ككائن تاريخي حي. وبعبارة أخرى، فإن المنافسة الاقتصادية العالمية الجديدة إنما هي - بدرجة أولى - منافسة القيم والرموز وإن التنمية هي بالأساس عملية ثقافية بالمعنى الواسع والأصلي للكلمة، فلا بقاء دائم في المجتمعات العربية للتنمية وللقدرة التنافسية دون التفكير في الاستثمار في الموارد البشرية وفي الرفع من قيمة أجيال المستقبل، ذكوراً وإناثاً على حد السواء، وفي تأمين مشاركتهم الفعالة في نسج الاختيارات العامة في مختلف مجالات الحياة للمجتمع .

ومن بين الأهداف التي يتعين العمل على تحقيقها في السنوات القادمة، حسب التوجهات المبينة في التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت في مايو 2002، ما يلي :

- تشجيع المراهقين والشباب وحثهم على المشاركة في جميع العمليات والقرارات التي تؤثر في وضعهم، باعتبار أن الشباب هم عناصر التغيير وتبادلهم لآرائهم وتعبيرهم عنها بحرية وحصولهم على المعلومات والأفكار سيمكنهم من بناء مستقبل أفضل .
- إتاحة كل الفرص للمراهقين لكي يصبحوا مواطنين مسئولين وتشجيعهم على تنمية قدراتهم لتلبية حياة الكبار .
- منح المراهقين المحرومين أو المهمشين فرصاً ثانية للحصول على تعليم أساسي جيد.
- تقديم الدعم للأطفال والمراهقين في مجال تعليم سبل حماية أنفسهم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا، وتوفير الوسائل الطوعية والسرية لإسداء المعلومات والمشورة لهم وإجراء الاختبارات فيما يتعلق بهذا الفيروس وغيره من الإصابات الأخرى المنقولة بالاتصال الجنسي وتوفير طرق المعالجة منها .
- تعزيز حقوق المراهقين والمراهقات ومساعدتهم على التغلب على مختلف أنواع التهميش والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والاستغلال في العمل وسوء المعاملة والعنف.
- إيلاء عناية خاصة بالأطفال والمراهقين الجانحين وتعزيز البرامج الخاصة بالوقاية من الانحراف وبإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي .

تلك هي أهم المعاني التي يتعين تعميق النظر فيها بهدف استقراء آفاق تنمية حقوق الطفل في السنوات القادمة على ضوء التوجهات المبينة في التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت في مايو 2002 .

وتبقى الحاجة ملحة لمزيد من تكثيف الجهود وتنسيق الرؤى في هذا المجال والعمل بوجه خاص على تعميق النظر في مناهج عمل الدولة وأدوات تدخلها، فضلاً عن حسن توزيع الأدوار بينها وبين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني بأسره، حتى يتسنى تدريجياً تلبية الحاجيات المتزايدة للأطفال والشباب في مختلف المجالات المعنية بأقل كلفة وأكثر نجاعاً ومردوداً .

رؤية المنظمات غير الحكوميّة للأولويّات الدوليّة المطروحة

ليلى خلف الله ✿

بانتهاء القرن العشرين، وبحلول القرن الواحد والعشرين، اندثرت الإديولوجيات التي حكمت العالم في القرن السابق، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لا فقط في البلدان المتقدّمة، وإنّما كذلك في البلدان النامية ، إلى درجة أن قال بعضهم بأنّ القرن المقبل سيكون قرن المجتمع المدني أو لا يكون.

تطوّر مفهوم المجتمع المدني في الغرب إذ كان ملازماً لوجود الدّولة، ومقرّاً لحقّ المواطنة والمساواة وشرعيّة الحكم، وكان مؤمناً بوجوده المستقلّ عن الدّولة.

ولقد عرّف البعض المجتمع المدني بأنّه مجموعة من التنظيمات التطوّعية الحرّة تملأ المجال العام بين الأسرة والدّولة لتحقيق مصالح أفرادها ومصالح فئات في المجتمع، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والتنوّع والاختلاف.

يمكن القول بأنّ المجتمع المدني متكوّن أساسا من الجمعيّات المهنيّة، والأحزاب السياسيّة، والمنظمات الشعبيّة، ومراكز الشباب، وخاصّة المنظمات أو الجمعيّات غير الحكوميّة التي تخصّنا.

فإن كانت جذور المجتمع المدني أوروبيّة وغربيّة بصفة عامّة، ترعرعت في ظروف تاريخيّة وسياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة خاصّة فإنّ ظلالها أصبحت اليوم عالميّة، إذ، عبر المجتمع المدني، تمكّنت البلدان النامية من مواجهة مركزيّة الدّولة، محاولة إرساء الديمقراطيّة، أو على الأقلّ تفعيلها.

✿ محامية، خبيرة في مجال حقوق الطفل ، عضوة في لجنة الطفل للمعهد العربي لحقوق الإنسان ، تونس.

وبهبوب رياح العولمة، والتغييرات العالميّة والإقليميّة، أصبح للمجتمع المدني دور عالمي، كرّسته وثائق الأمم المتّحدة وعزّزته مؤسسات التمويل العالميّة التي ربطت بين المجتمع المدني في البلدان النامية، وإسهاماته في مواجهة قضايا التنمية، وأولت للمنظمات غير الحكوميّة الدّور الرئيسي لنشر وتدعيم المواثيق الدوليّة سواء على الصعيد المحلّي ، أم الدّولي.

فتزامن إنشاء عدد من المنظمات غير الحكوميّة العالميّة مع صدور المواثيق الدوليّة، فتوافق صدور أوّل ميثاق لحقوق الطفل وهو ميثاق جينيف، سنة 1924 بنشأة منظمة Save the Children.

كما نشأت المنظمة العالميّة للدّفاع عن الأطفال - Defense For Children International (DCI) سنة 1989 مع مصادقة المجتمع الدّولي على اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل.

ولتعريف المنظمات غير الحكوميّة العالميّة يمكن القول بأنّ القاسم المشترك بينها هو الصبغة العالميّة : إذ في العديد من الحالات يكون لها فروع في مختلف أنحاء العالم مثل منظمة DCI التي لها أكثر من 60 فرعا وعضوا في شتّى بلدان العالم خصوصا إفريقيا وأمريكا اللاتينيّة.

كما أنّ أكثر المنظمات غير الحكوميّة العالميّة - ذات الاهتمام بالطفولة - تنتهج في نشاطها الصّبغة الدفاعيّة لنشر ودعم حقوق الطفل خصوصا لدى المنظمات الأمميّة.

ولهاته المنظمات الصبغة الاستشاريّة لدى هيئات الأمم المتّحدة ، منها ECOSOC.

ولقد تنامى دور المنظمات غير الحكوميّة العالميّة بصفة لافتة للنظر ابتداء من الثمانينات إذ بعد أن قدّمت دولة بولونيا، مشروع اتفاقيّة حقوق الطفل للّجنة الأمميّة لحقوق الإنسان، رأت هاته اللّجنة أنّه من اللاّزم التمحيص والتدقيق في هذا النصّ وكلّفت لذلك، مجموعة عمل متكوّنة من خبراء في مجال حقوق الطفل مع ممثّلين عن مجموعة من المنظّمات غير الحكوميّة العالميّة.

وبدأ من هذا التاريخ الدّور الفعلي للمنظمات غير الحكوميّة العالميّة في مجال حقوق الطفل، إذ بعد عمل مضني ودؤوب دامَ عشر سنوات أمكن لهاته المجموعة تقديم وثيقة شاملة وجامعة لوفاق consensus حول الحساسيات الثقافيّة العالميّة.

ولقد كان للمنظّمات غير الحكوميّة العالميّة إسهامات فعّالة في هذا النصّ الذي وقع اعتماده من طرف الجلسة العامّة للأمم المتّحدة في 20 نوفمبر 1989، باعتباره اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطّفل.

ولم ينته دور المنظمات غير الحكوميّة العالميّة، بمصادقة جلّ بلدان العالم على هاته الاتفاقيّة، ما عدا الصومال لانعدام الدّولة المركزيّة، والولايات المتّحدة الأمريكيّة لانعدام الإرادة السياسيّة إذ إنّها أمضت عليها بدون المصادقة، وهي بالتالي لا تلزمها.

ولقد ارتأت هاته المجموعة أن تتكوّن في كتلة من 41 منظمة، وأن تواصل العمل للإسهام في نشر ودعم وتفعيل باتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل.

سنتطرّق إلى صلب هاته المداخلة التي سيطغى عليها الجانب العملي أكثر من الجانب الأكاديمي - إلى التساؤل حول رؤية المنظمات غير الحكوميّة العالميّة ضمن الأولويّات الدوليّة المطروحة (I) ومدى دورها وإسهامها في الإعداد للدّورة الخاصّة للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة المعنيّة بالطفولة التي انعقدت في نيويورك من 8 إلى 10 مايو 2002 (II) ولابدّ لنا في هذا الإطار، أن نعرّج على مدى التنسيق، الحاصل بين المنظمات غير الحكومية العالميّة، والمنظمات غير الحكوميّة العربيّة، إن وُجد.

ونظرا لكثرة عدد المنظمات غير الحكوميّة العالميّة فإنّنا سنتولّى حصر هاته المداخلة فيما يسمّى - بمجموعة أو كتلة المنظمات غير العالميّة الخاصّة بالاتفاقيّة NGO Group for the Convention, Groupe des ONG pour la Convention مع التلميح إلى تجربة المنظمة العالميّة للدّفاع عن الطفولة Defense for children-International DC Defense des Enfants - International DEI

رؤية المنظمات غير الحكوميّة العالميّة ضمن الأولويّات الدوليّة المطروحة :

تندرج أساسا رؤية المنظمات غير الحكوميّة العالميّة في دعم وتكريس اتفاقيّة حقوق الطفل باعتبارها أساسا لكلّ مطالبة بهاته الحقوق.

ولقد انتهجت الجمعيّات غير الحكوميّة العالميّة هذا المنهج، إيمانا منها، بأنّه يجب اعتبار اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل كحدّ أدنى، لا فقط للمطالبة بتكريس وتفعيل وتنفيذ هاته الحقوق، وإنّما كذلك كنقطة انطلاق للمطالبة بحقوق أخرى لم تتضمنها

الاتفاقيّة المذكورة أو ضمّنتها بصفة منقوصة. لذلك، اعتمدت المنظمات غير الحكوميّة العالميّة استراتيجيّة عمل على مرحلتين :

مرحلة أولى تتمثّل في مواصلة دعم تنفيذ اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل.

ومرحلة ثانية تتمثّل في المطالبة بتكريس بعض الحقوق لم تضمنها اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل أو ضمّنتها بصفة منقوصة : وذلك بمطالبة المجتمع الدّولي بالمصادقة على بروتوكولات إضافيّة، أو بالالتزام بذلك في المنابر الدوليّة المهمّة مثل الدّورة الخاصّة للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة المعنيّة بالطفولة (مايو 2002).

وكما سبق وأشرنا إليه سوف نتعرّض لإسهامات مجموعة المنظمات غير العالميّة الخاصّة بالاتفاقيّة (NGO group)، والمنظمة العالميّة للدّفاع عن الأطفال (DCI) بصفتها شريكا في هاته المجموعة، وذلك لنتعرّف على رؤية هاته المنظمات تجاه الأولويّات الدوليّة المطروحة.

1- المتابعة والتنفيذ والدّعم لاتفاقيّة الأمم المتحدة لحقوق الطفل :

إذا ما أردنا النظر إلى الوجه القاتم للإنسانيّة، فإنّ هاته الصورة تعكسها بدون مجاملة المشروع المؤقّت للوثيقة الختاميّة «عالم جدير بالأطفال» الذي يؤكّد بأنّه :

* لا يقلّ عن 2، 1 بليون شخص، نصفهم من الأطفال، يصارعون الآن للبقاء على قيد الحياة اعتماداً على أقلّ من دولار واحد في اليوم .
* بأنّه لا يقلّ عدد الأطفال غير المسجّلين عند الولادة عن 30 مليون طفل، وهو ما يشكّل انتهاكا لحقّهم في أن يكون لهم اسم، وحقّهم في الحصول على الجنسيّة .
* ويعاني واحد من كلّ عشرة أطفال من شكل ما من أشكال الإعاقة، ويُحرمون من الاستفادة ـ خاصّة البنات ـ من أبسط الخدمات، وغالبا ما يتعرّضون للتمييز .
* وما بَرِحَ النموّ البدني والعقلي للملايين من الأطفال يتعرقل بسبب عدم كفاية المرافق الصحيّة، وتردّي مُستوى الصحّة العامّة، ومياه الشرب غير المأمونة، والتلوّث الجوّي، والنفايات الخطرة .
* ولا يُكمّل ثلث الأطفال جميعا خمس سنوات من الدّراسة، ويزيد عدد الأطفال غير المسجّلين في المدارس في سنّ الابتدائيّة عن 115 ملايين طفل، معظمهم من الإناث.

ولا تزال آثار الصّراعات فتّاكة وواسعة الانتشار أودت بحياة أكثر من مليوني طفل. ويزيد عدد الأطفال المجنّدين للمشاركة في الصّراعات المسلّحة عن 300 .000 طفل.

* وأكثر من 100 مليون طفل يعملون في ظروف محفوفة بالخطر، فأمام هاته الصورة القاتمة التي تعكس جزءا من بشاعة الإنسانيّة، كان لا بدّ على الجمعيّات غير الحكوميّة العالميّة أن تتشبّث بتنفيذ وتفعيل اتفاقيّة الأمم المتّحدة لضمان أكثر لكلّ أطفال العالم.

• الطريقة :

لقد توخّت مجموعة المنظمات غير العالميّة NGO Group طريقة عمل مرنة الهدف منها دعم تنفيذ اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل وذلك على أصعدة مختلفة.

* على صعيد ومتابعة وحثّ الدّول على تفعيل اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل وذلك بالتعاون مع الهيئات الدبلوماسيّة الموجودة بجنيف ومؤسّسات الأمم المتّحدة، منها خاصّة UNICEF ولجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل ، وهي لجنة مكلّفة بمقتضى الاتفاقيّة بمتابعة مدى احترام وتنفيذ الدّول للاتفاقيّة المذكورة آنفاً.

ولا بدّ أن نؤكّد في هذا السياق على التعاون المثمر الذي نتج بين هاته اللّجنة والمنظمات غير الحكوميّة العالميّة، والذي انعكس بطريقة غير مباشرة على المنظمات غير الحكوميّة الوطنيّة.

* كما تعمل كذلك مجموعة المنظّمات غير الحكوميّة العالميّة NGO Group على صعيد تشريك المنظمات غير الحكوميّة الوطنيّة لتقديم التقرير البديل أو الموازي لتقرير الدولة أمام اللّجنة الأمميّة لحقوق الطفل وذلك عبر :

• التدريب:

- تسهيل عمل المنظمات غير الحكوميّة الوطنيّة مع تمكينها من تبادل التجارب فيما بينها ومع منظمات أخرى ومع مؤسسات الأمم المتّحدة.
- ولمجموعة المنظمات غير الحكوميّة العالميّة دور أساسي في المطالبة بتحسين بعض بنود اتفاقيّة حقوق الطفل وسدّ ثغراتها وذلك بالتكوين والإشراف على مجموعات عمل متخصّصة في مسائل مختلفة مثل :
- تشغيل الأطفال .

- الأطفال في النزاعات المسلّحة .
- قضاء الأحداث .
- الإعلام والتعليم .
- التبنّي .

ولقد تمخض عن أعمال هؤلاء المجموعات بالتنسيق مع مؤسسات الأمم المتّحدة وكتل المنظمات غير الحكوميّة الأخرى المتخصّصة، مصادقة الجلسة العامّة للأمم المتّحدة على بروتوكولين إضافيين لاتفاقيّة حقوق الطفل :

- بروتوكول خاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلّحة .
- البروتوكول الاختياري لاتفاقيّة حقوق الطفل المتعلّق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والموادّ الإباحيّة عن الأطفال.
- وكذلك اتفاقيّة منظمة العمل الدوليّة 182 على أسوأ أشكال عمل الأطفال .

لا يتوقّف دور مجموعة المنظمات غير الحكوميّة العالميّة بدعم وتكريس اتفاقيّة حقوق الطفل على ضوء الأولويّات الدوليّة، بل تسعى كذلك وتحرص أن تكون موجودة على الصعيد العالمي والإقليمي ، وخصوصاً في اجتماعات الأمم المتّحدة، مثل الدّورة الخاصّة للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة المعنيّة بالطفولة (نيويورك ، مايو 2002).

2 - إسهام مجموعة المنظمات غير الحكوميّة في صياغة الوثيقة النهائيّة للجمعيّة العامّة للأمم المتحدة الخاصّة بالأطفال (نيويورك، مايو 2002)

- **الأولويّات**

لقد شاركت المنظمات غير الحكوميّة العالميّة مع المنظمات الوطنيّة، بصفة فعّالة ومكثّفة في الاجتماعات التحضيريّة الثلاثة للجلسة العامّة الاستثنائيّة للأمم المتّحدة الخاصّة بالأطفال (مايو 2002).

الاجتماع التحضيري الأوّل (مايو 2000) :

انعقد الاجتماع التحضيري الأوّل بمشاركة أكثر من 1000 مشارك منهم 235 منظمة غير حكوميّة عالميّة ووطنيّة وذلك إلى جانب ممثّلين عن الدّول والهيئات الأمميّة.

وكان للمنظّمات غير الحكوميّة العالميّة الدّور الرياديّ في تنظيم أعمال المنظمات غير الحكوميّة وتسيير أعمالها، فتكوّنت مجموعة من الكتل الإقليميّة منها كتلة ـ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكتل أخرى متخصّصة، مثل كتلة الأطفال في النزاعات المسلّحة، أو الاستغلال الجنسي للأطفال، أو تشغيل الأطفال وغيرها.

كما وقع الاتّفاق على تكوين ما يُسمّى بـ caucus متكوّن من مختلف الكتل ومن مئات الجمعيّات غير الحكوميّة العالميّة والوطنيّة مع Caucus جامع لكامل Caucus de liaison وخلافا للمؤتمر العالمي للطفولة لسنة 1990 الذي ركّز أساساً على حقّ الطفل في النموّ والحياة.

فلقد ارتأى Caucus المنظمات غير الحكوميّة تركيز طلباته بالنسبة للعشريّة المقبلة على المطالبة بكامل الحقوق المضمونة باتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل. ولمزيد من التنسيق، قام Caucus باستشارة أوليّة بالبريد الإلكتروني لدى كامل المنظمات غير الحكوميّة عالميّة كانت أو وطنيّة ووقع ضبط برنامج عمل للأطفال بالنسبة للعشريّة المقبلة ordre du jour des enfants pour la decenie à venir متضمّن للمسائل الرئيسيّة المهمّة الواجب طرحها في الجلسة العامّة، وكذلك التوصيات الواجب اعتمادها لتفعيل تلك المقترحات.

ولقد توصّل المشاركون إلى اتّفاق مبدئي متكوّن من ثلاث نقاط رئيسيّة وقع دمجها في الوثيقة «عالم جدير بالأطفال» عدد A/AC.256/CRP6 وهي :

* حقّ الأطفال في بداية حياة حسنة .
* الحقّ في تعليم أساسيّ جيّد .
* نموّ اليافعين وحقّ المشاركة .

الاجتماع التحضيري الثاني (يناير 2001) :

لقد حرّر Caucus الجمعيّات غير الحكوميّة وثيقة مبدئيّة Document de principe نقد ضمنها مسودّة وثيقة ـ عالم جدير بالأطفال التي من المفروض ستكون خطّة عمل Plan d'action بالنسبة لحماية الأطفال في العشريّة المقبلة.

ولقد اعتبر رئيس caucus المنظمات العالميّة غير الحكوميّة السيّد Bill Bell في ندوة صحفيّة أنّ الوثيقة المذكورة ـ «عالم جدير بالأطفال.

* تفتقد لاستراتيجيّة واضحة وبرامج عمليّة لتحقيق الأهداف المنشودة .
* أنّ الوثيقة فشلت في بلورة أفق أوسع لحقوق الطفل .
* وأنّ الوثيقة لم تتعرّض إلى قضايا حيويّة مثل حماية الأطفال المفصولين عن عائلاتهم، وآثار تدهور البيئة، وصحّة الطفل وحقّه في المشاركة.

ولتحسين فحوى الوثيقة قام Caucus المنظمات غير الحكوميّة بتحرير وثيقة مبدئيّة أكّد ضمنها على وجوب احتواء الوثيقة النهائيّة - عالم جدير بالأطفال - لبرنامج عمل خاصّ بتفعيل وتنفيذ اتفاقيّة حقوق الطفل، مقترحا لذلك جملة من المعايير ومؤكّدا على وجوب صياغة الوثيقة المذكورة بطريقة واضحة تعتمد استراتيجية عمليّة لتحقيق الأهداف المنشودة.

ولتحديد وتوضيح استراتيجية منظمات غير حكوميّة قام Caucus الجمعيّات غير الحكوميّة بتقديم نصّ موازي لوثيقة عالم جدير بالأطفال. وخلافا لعموميّة النصّ الأوّل، فلقد ركّز النصّ الموازي النابع من مقترحات كلّ Caucus على النقاط التالية :

* محو فقر الأطفال .
* التعليم والطفولة المبكّرة .
* الحماية من العنف بكلّ أشكاله .
* المشاركة .

ولقد أكّد التقرير الموازي على وجوب وضع آليات متابعة وتنفيذ اتفاقيّة حقوق الطفل، وعلى أهميّة الرّبط بين الالتزامات التي ستصادق عليها الدّول في الدّورة الخاصّة للأمم المتّحدة المعنيّة بالطفولة (مايو 2002) وكامل بنود اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل.

ومن جهة أخرى، ولتفعيل النصّ الموازي تشكّل Caucus متابعة للضغط على ممثّلي الدّول والهيئات الديبلوماسيّة، وذلك بإجراء اتّصالات شخصيّة معهم لمعرفة الأكثر اهتماماً منهم بحقوق الطفل وتبادل المعلومات معهم والتأثير عليهم لاتّخاذ مواقف مؤيّدة لاقتراحات المنظمات غير الحكوميّة.

الاجتماع التحضيري الثالث (يونيو 2002) :

لقد استمرّ Caucus المنظمات غير الحكوميّة بالتعاون مع مختلف Caucus الأخرى

بمراجعة بعض بنود النصّ الموازي، والتنسيق فيما بينها لتبادل المعلومات والاستراتيجيات، والسعي للتأثير على ممثّلي الدّول حتّى تكون الوثيقة النهائيّة - عالم جدير بالأطفال - معبّرة عن مبادئ وأهداف اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل .

ولقد كان النقاش والمفاوضات العلنيّة وغير العلنيّة مكثّفة للوصول إلى توافق Con-census حول الوثيقة النهائيّة - عالم جدير بالأطفال .

ولقد كان النقاش حادّاً وذلك نظراً لتشعّب المصالح وتعارضها واختلاف الأهداف : فالدّول النامية كانت تحاول التفصّي من التزاماتها متعلّلة بالفقر، مطالبة بمزيد من الإعانات لتفعيل اتفاقيّة حقوق الطفل، وتخفيض المديونيّة، بينما الدّول الغنيّة تتنصّل من هاته المسؤوليّة.

كما حاولت العديد من الدّول الأطراف التراجع في التزاماتها المضمّنة في الاتفاقيّة، متعلّلة بأسباب دينيّة وأخلاقيّة. وحاولت دول أخرى مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة فرض هيمنتها ورؤاها لحقوق الطفل مثل استباحة عقوبة الإعدام ضدّ الأطفال.

لكن رغم كلّ هاته المحاولات تمكّنت المنظمات غير الحكوميّة العالميّة والوطنيّة من التأثير على صياغة النصّ النهائي وضمان أقصى حدّ ممكن من الحقوق المضمّنة صلب وثيقة «عالم جدير بالأطفال»، الذي وإن كان لا يجيب على كامل تطلّعات المنظمات غير الحكوميّة، فإنّه يضمن على الأقلّ الحقوق الأساسيّة للأطفال مع تراجع في بعض الحقوق مثل قضاء الأطفال.

وهذا من شأنه أن يؤكّد مرّة أخرى الدّور الفعّال الذي تقوم به الجمعيّات غير الحكوميّة عالميّة كانت أو وطنيّة.

إذ بتضافر الجهود والتنسيق فيما بينها، تمكّنت هاته المنظمات من فرض نفسها في المحافل الدوليّة للمشاركة في أخذ القرار بصفتها شريكا معترفًا به من طرف المجتمع الدّولي.

قبل اختتام هذه المداخلة، لا بدّ لنا أن نعرّج على مدى تواجد وتنسيق الجمعيّات غير الحكوميّة العربيّة العاملة في مجال حقوق الطفل مع الجمعيّات غير الحكوميّة العالميّة.

3 - مدى التنسيق والتشبيك والتعاون بين المنظمات غير الحكوميّة العالميّة والعربيّة :

حسب دراسة ميدانيّة حول الجمعيّات غير الحكوميّة العربيّة، أجريت سنة 2000 من طرف الشبكة العربيّة للمنظمات الأهليّة (مصر) فإنّ عدد الجمعيّات غير الحكوميّة في العالم العربي يناهز 175,000.

يمكن تصنيفها حسب مجال نشاطها :

- جمعيات خيريّة .
- جمعيّات خدميّة .
- جمعيّات الرّعاية الاجتماعيّة الشاملة .
- جمعيّات ومؤسسات دفاعيّة .
- جمعيّات التنمية المحليّة الشاملة .

إلى جانب هاته الأنواع من الجمعيّات تتواجد كذلك بعض المنظمات الإقليميّة مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان، والمجلس العربي للطّفولة، ومؤسسات تمويل عربيّة (بلدان الخليج) مع تواجد فروع لبعض المنظمات العالميّة. وظهرت في السنوات القليلة الأخيرة بعض الشبكات العربيّة للمنظمات الأهليّة (مصر، الأردن، لبنان).

أمام هذا الكمّ الهائل من المنظمات غير الحكوميّة العربيّة، والقدرات والخبرات البشريّة. هل يمكن القول بأنّ هنالك حركة عربيّة لحقوق الطفل متنافسة وقادرة على تحسين أوضاع الطفولة العربيّة وإبلاغ صوتها في المنابر العالميّة ؟ .

لقد أكّدت الدّراسات القليلة والنادرة المُجراة أنّ الجمعيّات العربيّة غير الحكوميّة تفتقر إلى نظرة شاملة لواقع الطفل العربي، وأنّها تعمل في معزل عن بعضها البعض ، إذ لا تتبادل التجارب ولا تنسّق الأدوار، ولا تُعير عمليّة التشبيك الأهميّة التي يتطلّبها في عصر أصبحت فيه وسائل الاتّصال مُتاحة للكلّ.

فما عدا بعض التجارب النادرة في بعض البلدان العربيّة (مصر، الأردن، لبنان، فلسطين) يمكن القول بأنّ الجمعيّات غير الحكوميّة العربيّة تعمل في معزل عن نفسها وعن العالم الخارجي .

لا نريد الخوض في نطاق هاته المداخلة في الأسباب والمعوقات التي كرّست هذا

الوضع، نريد فقط لفت انتباه المنظمات غير الحكوميّة العربيّة الناشطة في مجال حقوق الطفل ، وإنّه من اللاّزم والضروري أن تنسّق فيما بينها وأن تنتظم في كتلات وطنيّة وعربيّة مشتركة ، وأن تسعى إلى التواجد على الصعيد الدّولي لإبلاغ صوت أكثر من 150 مليون طفل عربي، يخضعون في أغلبيّتهم لكامل أشكال الانتهاكات لحقوق الطّفل.

أمّا على الصعيد العالمي، فهنالك تقريباً شغورا شبه تامّ للمنظمات غير الحكوميّة العربيّة سواء على صعيد التعاون مع مؤسسات الأمم المتّحدة، أو على صعيد التنسيق مع الجمعيّات غير الحكوميّة العالميّة.

فعلى سبيل المثال لا توجد منظمة عربيّة في مجموعة منظمات غير حكوميّة العالميّة NGO Group for the convention، وتوجد فقط ثلاثة فروع عربيّة للمنظمة العالميّة للدفاع عن حقوق الطفل Defense For Children-International ـ فرع فلسطين ـ لبنان، موريتانيا، أمّا فرع تونس الذي أمثّله فهو في انتظار التصريح بالنشاط منذ 1992!.

إن كانت أسباب عدم وجود المنظمات غير الحكوميّة العربيّة على الصعيد العالمي تعزى لانعدام الإرادة السياسيّة، فإنّ للجمعيّات غير الحكوميّة العربيّة مسؤولية كذلك على هذا الوضع ، فهي لا تسعى بما فيه الكفاية لفرض وجودها عالميًا في مختلف الشبكات التي تكوّنت في السنوات الأخيرة.

فمن غير الطبيعي أن توجد اليوم شبكات هائلة من الجمعيّات غير حكوميّة في البلدان الآسيويّة والإفريقيّة والأمريكولاتينيّة، وأن تنظّم وتنسّق عملها، وتتبادل التجارب، إلى درجة أنّ مؤسسات الأمم المتّحدة مثل Unicef وBIT خاصّة اعتمدت تجاربها في معالجة تشغيل الأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال وأطفال الشوارع، وأن تعتبرها شريكاً في معالجة هاته الظواهر، فيما تبقى جلّ الجمعيّات غير الحكوميّة العربيّة متقوقعة في محيطها الصغير، تعمل بمعزل عن بعضها وعن العالم.

من غير المقبول كذلك، أن ترضى الجمعيّات غير الحكوميّة العربيّة بالعمل بأساليب تقليديّة، في عصر أصبحت فيه وسائل الاتّصال عبر الإنترنت متوفّرة ومتاحة في أيّ مكان في العالم.

طبعاً، لا يجب أن نتشاءم ـ إذ إنّ العمل في مجال الطفولة يُعطينا دائماً شحنة من التفاؤل : فهنالك بعض المؤشرات في السنوات الأخيرة تشير إلى تواجد وعي جمعيّاتيّ

عربيّ بلزوم تنسيق وتعامل الجمعيّات غير الحكوميّة العربيّة فيما بينها والتواجد على الصعيد العالمي ، إذ بعد مشاركة بعض المنظمات غير الحكوميّة العربيّة في أعمال لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل بتقديم التقرير الموازي لتقرير الدّولة، انفتحت آفاق الكثير من هاته المنظمات ولقد شجّعتها مجموعة المنظمات غير الحكوميّة الخاصّة بالاتفاقيّة NGO Group في أن تنتظم في كتل وطنيّة : وهنالك تجارب رائدة في مصر، لبنان، فلسطين واليمن.

ابتدأت كذلك عمليّة التشبيك بين المنظمات العربيّة الناشطة في مجال حقوق الطفل، في مصر، الأردن ولبنان وتمكّنت فعلا المنظمات غير الحكوميّة العربيّة من أن تنتظم في كتلة عربيّة خاصّة ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووُجدت ضمن شبكة Child Rights Information Network ولقد شاركت هاته الكتلة في الاجتماعات التحضيريّة الثلاثة السّابقة للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة الخاصّة بالأطفال (مايو 2002).

لكن، رغم هذا التحرّك على الصعيد العالمي، فإنّ الجمعيّات غير الحكوميّة العربيّة لا تزال في أوّل الطريق، وإن كانت التزمت في إعلان الرّباط الذي صدر إثر انعقاد المنتدى الإقليمي العربي للمجتمع المدني حول الطفولة (الرّباط 15 ـ 19 فبراير 2001) على أنّها «ستعمل بتنسيق وشراكة فيما بينها على توظيف مجهوداتها وخبراتها وكلّ إمكانيّاتها من أجل المصالح الفضلى للطفولة عبر العالم والطفل العربي بالخصوص» ، فإنّ هاته المنظمات قد سهت مرّة أخرى على الالتزام بحتميّة الوجود على الصعيد العالمي، كطريقة من طرق النضال لصالح حقوق الطفل العربي، وذلك بإرساء علاقات مع منظمات غير حكوميّة عالميّة والوطنيّة الأخرى عبر التشبيك والتنسيق والشراكة معها بقصد جعل الطفل العربي موجوداً ضمن الحركة العالميّة للدّفاع على الأطفال : فالمصلحة الفضلى للطفل العربي تقتضي ذلك .

تقرير حول انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين

إعداد: مركز غزة للحقوق والقانون

على مدى العامين الماضيين لم تتورع سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن استهداف المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية ، منتهكة بذلك كافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب التي تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث وقعت عليها إسرائيل سنة 1951 م.

وكان الأطفال الفلسطينيون أحد أكثر الفئات تضرراً من العمليات العسكرية الإسرائيلية حيث وصل عدد الشهداء حتى نهاية أيلول الماضي 360 طفلاً، وكان ضمنهم أجنة في أحشاء أمهاتهم ومواليد على الحواجز، وقد أصيب أكثر من 7000 جريح منهم 25 ٪ إصابة خطيرة تسببت لهم في إعاقات دائمة، وكذلك تم اعتقال المئات وتشريد الآلاف من منازلهم ، حيث يعتبر انتهاكاً فاضحاً لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 التي وقعت عليها إسرائيل عام 1991 .

إن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل شملت حقهم في الحياة والصحة والتعليم والحرية والرعاية وفي العيش في كنف والديهم، وبمراجعة اتفاقية حقوق الطفل يظهر أن إسرائيل انتهكت 45 مادة من أصل 54 من مواد الاتفاقية ويمكن استعراضها على الشكل التالي :

انتهاك الحق في الحياة

سلبت إسرائيل ما يزيد عن 360 طفلاً فلسطينيا حقهم في الحياة، فقد بلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين من مجموع الشهداء الفلسطينيين 25 ٪ وهذا ما يشكل انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك الذي كفلته المادة السادسة من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، تعترف خلاله الدول الأعضاء بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة، وتكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.

وقد قتل الأطفال الفلسطينيون بعدة أساليب على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك على أيدي المستوطنين. ونتج عنها مقتل 97 طفلاً عام 2000 وهي الفترة الممتدة من 2000/9/28 لغاية 2000/12/31.

أما عام 2001 فقد قُتل فيه 105 أطفال فلسطينيين من الشهداء ، وشهد العام الحالي 2002 لغاية نهاية أيلول استشهاد 162 طفلاً فلسطينياً حيث يعتبر عاماً كارثياً على الطفولة الفلسطينية، وخاصة شهر نيسان الذي شهد مجزرة جنين والبلدة القديمة بنابلس، وشهر أيلول الماضي حيث قتل ما يزيد عن 16 طفلاً.

ومن الأساليب التي اتبعتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة استهداف الأطفال:

القتل العمد والمباشر

يتم ذلك من خلال إطلاق النار مباشرة تجاه أجساد الأطفال بهدف القتل ، في حين لم يكن الأطفال يشكلون أي خطر على حياة الجنود الإسرائيليين، وهذا ما ظهر من خلال عدة شهادات أدلى بها موظفون دوليون في الأراضي الفلسطينية، وهو ما تؤكده أماكن الإصابة لدى الشهداء التي يتركز 80٪ منها على الأجزاء العليا من الجسم، وخاصة الرأس والصدر.

قصف المنازل والسيارات المدنية

اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أسلوب الإعدام خارج نطاق القانون من أجل استهداف نشطاء المقاومة في مقاومة الاحتلال، واستهدافهم من خلال قصف الدبابات

والصواريخ الموجهة من الطائرات الحربية تجاه المباني المأهولة بالسكان والسيارات المدنية في الشوارع العامة، وكان ينتج في معظم الحالات قتل الأطفال.

ولعل أكثرها إيلاماً ما حدث في 2002/7/22 عند قصف مبنى سكني في حي الدرج وسط غزة، وأدى لاستشهاد 16 شخصاً بينهم تسعة أطفال وإصابة العشرات بجراح.

وضع العبوات الناسفة :

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بزرع العبوات الناسفة بالقرب من المنازل وعلى جنبات الشوارع لاستهداف نشطاء الانتفاضة ، مما يؤدي بطريقة مباشرة إلى قتل وإصابة الأطفال، أو ترك الجيش مخلفات العمليات العسكرية والتي يعبث بها الأطفال مما يؤدي في حالات كثيرة إلى إصابتهم أو قتلهم وهو ما حدث عندما قتل خلال العام الماضي خمسة أطفال من عائلة الأسطل وأربعة آخرون من عائلة العواودة في البريج.

هدم المنازل :

وتم ذلك من خلال استخدام قوات الاحتلال للبلدوزرات في هدم المنازل على رؤوس السكان، كما حدث في البلدة القديمة في مدينة نابلس واستشهد في ذلك الحين ستة أشخاص من عائلة واحدة بينهم أربعة أطفال.

الموت على الحواجز :

قتل ما يزيد عن 30 طفلاً فلسطينياً نتيجة منع جنود الاحتلال للأمهات الفلسطينيات من الوصول للمستشفيات لوضع المواليد، وإعاقة وصول الأطفال المرضى إلى المستشفيات ومنع سيارات الإسعاف من نقلهم مما يؤثر على وضعهم الصحي.

انتهاك الحق في الحرية

إلى جانب انتهاك قوات الاحتلال الإسرائيلي الحق الأساسي في الحياة قامت بانتهاك مبدأ الحق في الحرية من خلال الاعتقال واحتجاز الأطفال الفلسطينيين. وهذا ما نصت

عليه المادة "27"من ميثاق حقوق الطفل على أن:" يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنة". وقد انتهكت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار العامين السابقين هذا الحق من خلال اعتقال وحجز ما يزيد عن 1300 لا تتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاماً .

وكما يتعرض الأطفال لكافة أشكال الإهانة والإذلال والإرهاب في كافة مراحل الاعتقال منذ اللحظة الأولى للاعتقال من داخل المنزل مروراً بنقله إلى مكان احتجاز ثم التعرض للتعذيب والتمييز من خلال المحكمة، ومن ثم في مكان الاحتجاز والاعتقال.

ويمكن القول إن عملية الاعتقال تعتبر تهديداً مباشراً لحياة المعتقلين من الأطفال ويشمل ذلك :

- أسلوب الاعتقال

يتم اعتقال الأطفال في أغلب الأحيان من خلال اقتحام منزل الطفل وسط الليل وبصورة همجية وسط أجواء من الرعب وإطلاق النار وتكسير أثاث المنزل، ثم يتم حجز الطفل واقتياده وسط الليل على خلفية نشاطات الانتفاضة مثل رشق الحجارة أو رفع الأعلام ، ثم يتم تعصيب عيني الطفل وربط يديه ثم نقله إلى مكان احتجاز، كل ذلك مصحوباً بالضرب والإهانة والإذلال والتهديد.

- تعذيب الأطفال

يتعرض الأطفال الفلسطينيون – خلال فترة التوقيف ، وخاصة في التحقيق معهم – لمعاملة قاسية وفي ذلك مخالفة للمادة "37" من اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على: تكفل الدول الأطراف:

(ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم).

- عدم امتلاك إسرائيل لقانون محاكمة الأحداث

تفتقد إسرائيل قانون محاكمة خاص بمحاكمة الأطفال الفلسطينيين وتقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية طبقاً للأمر العسكري الإسرائيلي رقم 225 – 132" الذي يجيز اعتقال ومحاكمة الطفل الذي يبلغ 12 عاماً ، والذي يعتبر تحدياً لقرارات الأمم

المتحدة التي وضعت معايير خاصة بقضاء الأحداث وانتهاكاً للمادة(40) من اتفاقية حقوق الطفل وخاصة البند الرابع الذي ينص على: (تسعى الدول الأطراف لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطقية خصيصاً تقوم على رعاية الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك).

- الاعتقال الإداري

تقوم سلطات الاحتلال بتطبيق القانون العسكري الذي يخول القائد العسكري اعتقال أي شخص دون توجيه أي تهمة له، وهو ما يسمى بالاعتقال الإداري ويمتد ما بين 3-6 شهور وقد يجدد لعدة مرات.

- احتجاز الأطفال مع الكبار

يقضي مئات الأطفال فترة الاعتقال بين كبار السن سواء من المعتقلين الفلسطينيين أو حتى مع الجنائيين الإسرائيليين ، الذي يعرض حياتهم للخطر لطبيعة المعتقلين الإسرائيليين أصحاب السوابق في القتل وتجارة المخدرات ، والذي يعتبر مخالفة صريحة لنص المادة(76) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 م التي تدعو لاحتجاز الأحداث في أماكن للتأهيل خاصة بهم ، وفصلهم عن الكبار.

اعتقال الفتيات دون سن الثامنة عشرة

تعتقل إسرائيل ما يزيد عن 15 فتاة فلسطينية دون سن الثامنة عشرة وتتعرض لما يتعرض له الأطفال الفلسطينيون.

منع الأطفال من استقبال الأهالي للزيارة

على مدار عامين ماضيين تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي أهالي المعتقلين الفلسطينيين من زيارة أبنائهم في المعتقلات، والتي تؤثر بصورة سلبية ونفسية خطيرة على الأطفال لانقطاعهم عن أهلهم وعن مجتمعهم، ويعتبر ذلك من أخطر الأساليب التي تتبعها سلطات الاحتلال مع الأطفال للتعاون معهم.

انتهاك الحق في التعليم

كفلت كافة الأعراف والمواثيق الدولية حق الأطفال في الحصول على حقهم في التعليم

إلى درجة إلزام الدول بجعل التعليم – وخاصة في المراحل الأساسية – مجاناً لكافة الأطفال.

فقد نصت المادة "26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 إلى أن: (لكل شخص حقاً في التعليم) وكذلك المادة (28) من الاتفاقية الخاصة بالطفل أن الدول الأطراف تعترف بحق الطفل في التعليم.

وقد اتبعت قوات الاحتلال عدة وسائل لانتهاك الحق في التعليم أهمها:

إغلاق المدارس

أغلقت إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى ما يزيد عن 850 مدرسة على فترات متفاوتة.

قصف المدارس بالطائرات والدبابات

تعرض ما يزيد عن 197 مدرسة في الأراضي الفلسطينية لقصف مباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية

لجأت قوات الاحتلال إلى المدارس وحولتها إلى مراكز عسكرية تدار منها المناطق المجاورة ومنعت الطلاب من الوصول إليها ، وخاصة في محافظة الخليل، ونابلس، الأمر الذي أدى إلى حرمان 1920 طالباً وطالبة من دخولها.

تحويل المدارس إلى مراكز اعتقال

لقد حولت إسرائيل المدارس من مراكز للدراسة والعلم للطلاب إلى مراكز للاعتقال والاحتجاز وغالباً ما كانت قوات الاحتلال تدعو الأهالي عبر مكبرات الصوت إلى التوجه إلى المدارس بشكل جماعي واحتجازهم لأيام داخلها.

انتهاك الحق في الصحة

يعاني الأطفال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من سوء التغذية وذلك بسبب :

- الإغلاق المستمر للمدن الفلسطينية.
- منع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم لتوفير قوت أبنائهم .

- الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية.
- وتظهر كافة الدلائل السابقة مدى الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة على مدار العامين الماضيين ، إضافة إلى الانتهاكات التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه، والتي تنعكس بصورة مباشرة على الأطفال إضافة إلى الآثار النفسية والاجتماعية من التشريد، جراء فقد المنازل والقصف الليلي تجاه المنازل والطرقات و جراء قتل أحد الأبوين أو أحد أقاربهم.

وبناء على ما ورد سابقاً:

- يدعو مركز غزة للحقوق والقانون إلى سرعة التحرك من أجل إيقاف سياسة قتل الأطفال الفلسطينيين .
- التحرك لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل .
- إلزام إسرائيل بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل على الأطفال الفلسطينيين، ودعوة الأطراف السلمية للاجتماع لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار إسرائيل على تطبيق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية .
- ينظر المركز بخطورة إلى الاستخدام المباشر لإطلاق النار تجاه الأطفال دون أي إنذار من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي .
- يعتبر المركز سياسة هدم المنازل أسلوباً خطيراً تتبعه قوات الاحتلال الإسرائيلي لتشريد العائلات الفلسطينية وخلق جيل من الأطفال يعاني من أوضاع اجتماعية ونفسية سيئة ذات أبعاد طويلة المدى.
- يعبر المركز عن استغرابه من صمت المؤسسات الدولية على ما تقوم به قوات الاحتلال من قتل، اعتقال الأطفال وتشريد وتجويع للأطفال الفلسطينيين .

إحصاءات حول الشهداء خلال عام 2002 في الفترة من 2002/1/1 لغاية 2002/9/30 ، ومن ثم توزيع الأطفال الشهداء الـ 162

(1) التوزيع حسب المحافظة

الرقم	المحافظة	العدد
1	الخليل	12
2	القدس	3
3	بيت لحم	6
4	رام الله	11
5	غزة	71
6	طولكرم	5
7	جنين	26
8	نابلس	26
9	قلقيلية	1

(2) التوزيع حسب الأعمار

الرقم	الفئة	العدد
1	8 – 0	44
2	12 – 9	37
3	15 – 13	46
4	17 – 16	35

(3) التوزيع حسب المعتدي

الرقم	المعتدي	العدد
1	جنود الاحتلال	158
2	المستوطنون	4

(4) التوزيع حسب نوع الاعتداء

الرقم	نوع الاعتداء	العدد
1	مواجهات	20
2	قصف	52
3	ضحايا الاغتيال	35
4	اعتداء "ليس هناك داعٍ لإطلاق النار"	30
5	حصار	10
6	مخلفات جيش	15

(5) التوزيع حسب نوع مكان الإصابة

الرقم	مكان الإصابة	العدد
1	الرأس	31
2	الرقبة	5
3	الصدر	17
4	الظهر	5
5	اختناق	5
6	البطن	8
7	أكثر من موقع	66
8	الخاصرة	7
9	الحصار	10
10	العين	2
11	الأطراف السفلية	2

جدول يوضح المدارس التي تعرضت للقصف في فترات متعددة

اسم المدرسة	المحافظة	تاريخ الاعتداء
مدرسة مخيم عايدة للبنات	بيت لحم	02/3/2
مدرسة اشبيلية الأساسية للبنات	طولكرم	02/1/17
مدرسة اشبيلية الأساسية للبنات	طولكرم	02/1/26
مدرسة العدوية الثانوية للبنات	طولكرم	02/1/17
مدرسة العدوية الثانوية للبنات	طولكرم	02/1/26
مدرسة عكا الثانوية	خانيونس	02/1/24
مدرسة البيرة الجديدة الثانوية	رام الله	02/1/1
مدرسة وروضة الشهيد رائد	غزة	02/2/11
مدرسة جباليا الأساسية الدنيا للبنات	غزة	02/2/11
مدرسة بنات رقعة الثانوية	الخليل	02/3/10
مدرسة غزة الابتدائية المشتركة	رفح	02/2/20
مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية	رفح	02/2/20
مدرسة بنات الرمال الإعدادية	رفح	02/2/20
مدرسة كمال ناصر الثانوية للبنات	غزة	02/3/5
مدرسة كمال ناصر الثانوية للبنين	غزة	02/5/3
مدرسة بنات رقعة الثانوية	الخليل	02/3/12
مدرسة سيلة الظهر	جنين	02/3/5
مركز النور لتأهيل المعاقين بصرياً	غزة	02/3/5
مدرسة الأمل لتأهيل المعاقين	جنين	02/3/3
مدرسة ارطاس الثانوية	بيت لحم	02/3/10
مدرسة جباليا الأساسية الدنيا للبنات	غزة	02/3/12
مدرسة الرافعي الأساسية الدنيا للبنين	غزة	02/3/12
مدرسة بنات حواء الثانوية	الخليل	02/2/2
مدرسة بنات حواء الثانوية	الخليل	02/3/12

جدول يوضح المدارس التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي وحولها إلى ثكنات عسكرية

اسم المدرسة	المحافظة	تاريخ الاعتداء
مدرسة البيرة الجديدة للبنين	رام الله	02/3/14
مدرسة إناث مخيم طولكرم	طولكرم	02/3/10
مدرسة ذكور المعارف الأساسية	الخليل	01/9/30
مدرسة جوهر الأساسية للبنات	الخليل	01/9/30
مدرسة اسامة بن منفذ الأساسية للبنات	الخليل	01/9/30
مدرسة ذكور مخيم بلاطة الإعدادية للبنين	نابلس	02/2/20
مدرسة البيرة الجديدة للبنين	رام الله	02/3/12
مدرسة اللوثر الجديدة	بيت لحم	02/3/8
مدرسة رام الله الثانوية	رام الله	02/3/12
مدرسة بنات بيت لحم الأساسية "ب"	بيت لحم	02/4/2
مدرسة كمال ناصر الثانوية للبنات	نابلس	02/4/3
مدرسة عبد اللطيف هواش الثانوية	نابلس	02/4/3
مدرسة الحاجة رشدة الثانوية للبنات	نابلس	02/4/3
مدرسة عبد الرحيم محمود للبنات	نابلس	02/4/3
مدرسة ظافر المصري الثانوية للذكور	نابلس	02/4/20
مدرسة عبد المغيث الأنصاري	نابلس	02/4/3
مدرسة بنات بيت لحم الأساسية "أ"	بيت لحم	02/4/2
مدرسة ذكور الأمعري الأساسية	رام الله	02/3/12

قـــــواعـــــد وتـنـظـيـــــمـــــات
وزارة المعارف لحماية حقوق الطفل

خالد بن محمد بن سعد الحمود*

يعتبر الأطفال ثروة من ثروات المجتمعات الإنسانية ولقد حثت الديانات السماوية على العناية بالإنسان وحفظ حقوقه ومنها الاهتمام بحقوق الطفل .

ولقد اهتم الدين الإسلامي برعاية الأطفال ووضع الضوابط التشريعية لحمايتهم من كل سوء ، كما وجه بحفظ النفس البشرية من الإزهاق. وقد ورد ذلك في أكثر من موضوع في القرآن الكريم ولعل أقرب مثل ذكره الله سبحانه وتعالى يوضح صورة من صور الإساءة والإيذاء التي يتعرض لها الأطفال بشكل خاص ويتمثل ذلك في العادة الجاهلية السيئة وهي وأد البنات (دفن البنات وهن أحياء) قال تعالى في ذلك الشأن (وإذا المؤودة سئلت بأي ذنب قتلت) سورة التكوير. وفي موضع آخر من القرآن الكريم عن ذم الإسلام ونهيه عن قتل الأبناء وعظم ذلك الذنب قال تعالى (وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم) سورة البقرة .

مما سبق يتضح أن الإسلام قد أكد وشرع الضوابط التي تكفل حماية الإنسان والطفل بشكل خاص وقد سبق بذلك جميع الجهود التي بذلت في العصر الحديث في إيجاد آلية أو ضوابط لحماية ورعاية الطفل .

* عضو لجنة حماية حقوق الطفل بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض .

أ- حقوق الطفل في الإسلام :

1- مكانة الطفل في الإسلام :

لقد أولى التشريع الإسلامي اهتماماً كبيراً بالإنسان وكرمه أفضل تكريم قال تعالى (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات) .

وقال تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيراً) الإسراء .

وقال تعالى (ولاتقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) الإسراء .

مما سبق يتبين لنا صورة من صور التكريم والتفضيل التي منحها الله سبحانه وتعالى للإنسان طيلة بقائه على الأرض . ومن خصائص هذا الإنسان التي زوده الله بها وجعلها من طباعه وسلوكه الرحمة قال تعالى مخاطباً رسوله الكريم (فبما رحمت من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظاً القلب لانفضوا من حولك) . وقال تعالى ، واصفاً رسوله بالرحمة (وكان بالمؤمنين رحيماً) .

وقال تعالى في ميل النفس وحبها للأطفال (ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً) الفرقان .

وهذا يؤكد على أهمية الاتصاف والتخلق بصفة الرحمة ووضعها من ضوابط التعامل بين أفراد المجتمع الإنساني بكل طبقاته وجَعْلها منهجاً تربوياً يسلكه أفراد المجتمع عند وضع التشريعات التي تهتم ببرامج الطفولة .

2- عرض موجز لأبرز الحقوق العامة للطفل :

لو نظرنا إلى المنهج الإسلامي في وضع الأسس التي تقوم عليها حماية حقوق الطفل لوجدنا أنها تشتمل على خطوات تدريجية توضح التسلسل في الاهتمام والرعاية بالطفل. وهذا يتضح في حقوق الطفل التالية :

1 - الرضاعة .

2 - الأمن .

3 - الرعاية الصحية والطبية والاجتماعية والنفسية .

4 – التعليم .

5 – حقه في التربية السليمة .

6 – حقه في النفقة وتلبية احتياجاته الأساسية (الأكل ، الشرب ، الملبس ، المأوى).

7 – حقه في العدل والمساواة مع أخوته في النفقة والإرث .

8 – حقه في حفظ عرضه ودمه وماله .

9 – حقه في اختيار الاسم المناسب .

10 – حقه في الحرية (ممارسة سلوك الطفولة).

مما سبق يتضح لنا أن الإسلام قد وجه بحفظ حقوق الطفل بدءاً من اختيار الزوجة الصالحة – التي ستكون أمه – إلى أن يصبح فرداً صالحاً يخدم دينه وأمته .

3- المنهج النبوي الكريم في معاملة الطفل

لقد كان نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – أعظم الناس خلقاً وأنبلهم طبعاً وأكثرهم شفقة ورحمة . وإن الملاحظ لسيرته – صلى الله عليه وسلم – ليخيل إليه أنه لا هم له ولا شأن له إلا الأطفال مع انشغاله – صلى الله عليه وسلم – بهموم الدعوة والأمة جميعاً . يقول أنس رضي الله عنه : (ما رأيت أحداً أرحم بالعيال من رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواه مسلم .

فكان – صلى الله عليه وسلم – يوجه إلى رعاية الأطفال والعناية والرحمة بهم .

قال صلى الله عليه وسلم (ليس منا من لا يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا) صحيح الجامع الصغير .

ومن أبرز صور تعامله – صلى الله عليه وسلم – مع الأطفال نوجزها في النقاط التالية :

1– إلقاء التحية والسلام على الأطفال .

عن أنس رضي الله عنه أنه مر بصبيان فسلم عليهم وقال "كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله" متفق عليه .

2– لعبه ومداعبته لهم .

عن عمر رضي الله عنه قال "رأيت الحسن والحسين – رضي الله عنهما– على عاتقي

النبي – صلى الله عليه وسلم – فقلت نعم الفرس تحتكما ، فقال عليه الصلاة والسلام : "ونعم الفارسان هما" رواه أبو يعلى .

3- مراعاة الأطفال والاهتمام بشئونهم .

عن سهل بن سعد ، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام ، وفي رواية أصغر القوم ، وعن يساره الأشياخ ، فقال للغلام أتأذن لي أن أعطي هؤلاء ، فقال الغلام : والله يا رسول الله لا أوثر بنصيبي منك أحداً فتله رسول صلى الله عليه وسلم في يده" رواه البخاري ومسلم .

4- تأكيده صلى الله عليه وسلم على تعليم الطفل وتأديبه الآداب الحسنة .

قال صلى الله عليه وسلم (مروا أبناءكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع) حديث حسن .

وفي حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما : (يا غلام سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك . قال : فما زالت تلك طعمتي) متفق عليه .

5- المحافظة على فطرة الطفل وأخلاقه .

قال صلى الله عليه وسلم "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" متفق عليه .

6- الشفقة على الأطفال ، حتى أثناء تأدية العبادة (الصلاة) .

عن عبدالله بن زيدة عن أبيه رضي الله عنهما قال : رأيت صلى الله عليه وسلم يخطب ، فجاء الحسن والحسين رضي الله عنهما وعليهما قميصان أحمران يمشيان ويعثران ، فنزل النبي – صلى الله عليه وسلم – فحملها ووضعهما بين يديه وقال "إنما أموالكم وأولادكم فتنة" نظرت إلى هذين الصبيين يمشيان ويعثران ؛ فلم أصبر حتى قطعت حديثي ورفعتهما) رواه الترمذي .

– وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إني لأدخل في الصلاة وإني أريد إطالتها ، فأسمع بكاء الصبي ؛ فأتجوز في صلاتي مما أعلم من وجد أمه من بكائه" متفق عليه .

دروس وعبر يقدمها معلم البشرية نبينا محمد بن عبد الله – صلى الله عليه وسلم– ووصفة نبوية في التربية والتعامل وتحمل المسئولية تجاه الأطفال ، وحرصه على شئونهم .

حقوق الطفل في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

إن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لها منطلقاتها الأساسية التي تشكل البناء الهرمي للتعليم . ويعتبر التشريع الإسلامي هو الدستور الذي تستند إليه في جميع مناهج التعليم بكافة مستوياته ومراحله .

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي كان للطفل فيها مكانة عظيمة وأولته جل اهتمامها ورعايتها ، من أجل بناء فرد صالح يخدم أمته ووطنه ، وفق خطط مرسومة أسهمت في بناء أجيال متماسكة وفعالة .

وتأكيداً لهذا الاهتمام الذي توليه المملكة العربية السعودية بالأطفال ، **أنشئت اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة بتوجيه من صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء في عام 1389 هـ – 1979م . وهو العام الذي حددته الأمم المتحدة آنذاك عاماً دولياً للطفل"** وكان الهدف من إنشاء اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة هو تعزيز وتطوير النشاطات والخدمات التي تقدم للأطفال في المملكة ، والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بقضايا الطفولة الاجتماعيةوالتعليمية والتربوية والصحية والثقافية والنفسية وأوجه الحماية الكاملة للطفل .

ويمكن عرض لمحة سريعة عن أبرز الإجراءات التي قامت بها وزارة المعارف ، ممثلة في المجلس الأعلى للطفولة الذي يرأسه صاحب المعالي وزير المعارف ويضم أعضاء ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة برعاية الطفل في المملكة . ويتكون المجلس الأعلى من التشكيل التالي :

1- معالي وزير المعارف ، رئيس اللجنة .
2- أعضاء ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة برعاية الطفل .
3- لجنة التخطيط والمتابعة ، برئاسة وكيل الوزارة للشئون الثقافية ، وعضوية ممثلين لكل الجهات المعنية بالطفولة في المملكة .
4- أمانة عامة للجنة مقرها الشئون الثقافية بوزارة المعارف وتتولى الإعداد لاجتماعات المجلس الأعلى ولجنة التخطيط والمتابعة وتتابع ما يصدر عنهما من توصيات وقرارات واقتراح البرامج والمشروعات التي تساعد الجهات المعنية بالأطفال في المملكة العربية السعودية على تطوير خدماتها ومشروعاتها في مجال رعاية الطفولة .

أ- الجهود المبذولة على مستوى الوزارة :

عرض لأبرز نشاطات اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة

لقد قامت اللجنة منذ إنشائها بعدد من النشاطات في مجال رعاية الطفولة في المملكة العربية السعودية ، وخاصة في العقد الأخير . فقد شهدت اللجنة نشاطاً مكثفاً في سبيل رعاية الطفولة . ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :

* الإعداد لمشاركة المملكة في المؤتمر العالمي من أجل الطفولة الذي عقد عام 1990م.
* تنفيذ بعض الإجراءات العريفية على مستوى المجتمع من خلال وسائل الإعلام ومخاطبة الجهات المعنية بالأطفال في المملكة .
* إعداد تقرير المملكة العربية السعودية الأول حول التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل . (وقد تمت طباعة التقرير باللغتين العربية والإنجليزية ، وقد سلم إلى اللجنة المعنية بذلك في الأمم المتحدة في عام 1418 هـ) .
* تنظيم ورشة عمل خليجية بالتعاون مع منظمة الأمم للطفولة (اليونيسيف) للتعرف على الأساليب المثلى لإعداد تقارير الدول الأعضاء في الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل ، وذلك لضمان إعداد تقرير المملكة بشكل مناسب يتفق مع متطلبات الأمم المتحدة .
* دراسة العديد من الوثائق العربية والدولية ذات الصلة بقضايا الطفولة ، ومن ذلك دراسة (مشروع الإعلان العربي لحقوق الطفل والإطار العام لخطة العمل التوجيهية للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين 2000 – 20001 م الذي أعدته جامعة الدول العربية .
* الإجابة على الاستبيانات التي ترد إلى اللجنة من الجهات المحلية والدولية مما له علاقة بالطفولة .
* متابعة مشاركة المملكة في اللقاءات والمؤتمرات العربية والدولية .
* دراسة تقرير منظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف) الذي يصدر سنوياً عن وضع أطفال العالم .
* الترتيب لمشاركة وفد المملكة العربية السعودية لمناقشة تقرير المملكة الأول حول

تنفيذها للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل . وقد تمت مناقشة ذلك من قبل اللجنة الدولية لحقوق الطفل في جنيف يوم الجمعة 1421/10/14هـ الموافق 2001/1/19 م.

* المشاركة في اجتماع جامعة الدول العربية بالقاهرة "المؤتمر العربي رفيع المستوى" لتحديد موقف عربي موحد خلال المؤتمر العالمي من أجل الطفل ، الذي عقد في يوليو 2001م.
* تنظيم مشاركة الأطفال السعوديين في معارض رسوم الأطفال العربية والدولية (كمسابقة الدوحة والصين واليابان وكوريا) .
* تنظيم مشاركة الأطفال السعوديين في ملتقيات الأطفال عربياً وعالمياً .
* إصدار طوابع بريدية تذكارية لمشاركة مجلس التعاون باليوم العالمي للطفولة في المدة من 7 – 14 ديسمبر من كل عام .
* إصدار طابع تذكاري بمناسبة العام الدولي للطفل ، إسهاماً من المملكة العربية السعودية في الأهداف الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) . وقد تم تسليم ممثل اليونيسيف بالرياض 5000 طابع بريدي بهذه المناسبة .

ب- ملخص لبعض جهود الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض في مجال رعاية وخدمة برامج الطفل :

- تنفيذ برنامج وزارة المعارف بمسمى (مشروع الحد من إيذاء الطفل) وقد تم تطبيق على مدارس التعليم العام والأهلي . ويهدف المشروع إلى تقديم خطوات إجرائية لكشف حالات الإساءة القسوة في التعامل التي يتعرض لها الأطفال (الطلاب) في المرحلة الابتدائية والمتوسطة كمرحلة تجريبية على بعض مناطق المملكة .

(ولا زال المشروع يحتاج إلى إعادة صياغة حتى يتم استيعاب أهدافه وهو قيد الدراسة والمراجعة في وزارة المعارف ، حتى يتم بلورة أهدافه من أجل توفير الحماية للأطفال في المجتمع التربوي) .

- إقامة معرض بعنوان (السلوكيات الحميدة) وهو موجه للأطفال (طلاب المرحلة الابتدائية) واشتمل على سلوكيات وقيم أكد عليها التشريع الإسلامي ، بهدف تأصيلها في نفوس الأطفال ممن هم في سن التعليم حتى الصف السادس بالمرحلة الابتدائية .

- عقد اللقاءات التربوية التي تتناول موضوع الطفل :
  1- لقاء تربوي بعنوان (مشروع الحد من إيذاء الطفل - موجه لجميع منسوبي المدرسة من مدير ومعلمين ومرشدي الطلاب) .
  2- عقد لقاء تربوي بعنوان (مشكلة اضطراب الانتباه لدى الأطفال) وهو موجه (لمشرفي التوجيه والإرشاد ومرشدي الطلاب في المرحلة الابتدائية) .
- حضور الندوة الدولية بالقاهرة في الجامعة الأمريكية بعنوان (أفق التعاون العربي للتصدي لظاهرة أطفال الشوارع) وتم تقديم بعض التوصيات المفيدة حول رعاية الطفل وحمايته .
- تنفيذ برنامج موجه للأطفال المستجدين بالمرحلة الابتدائية (الصف الأول) بمسمى (الأسبوع التمهيدي) .
- تنفيذ برنامج موجه للأطفال في المرحلة الابتدائية بعنوان (مشروع الصالة الترفيهية الإرشادية) .
- تنفيذ (مشروع وجبة الطفل أو الطالب الصحية) بهدف تأمين وجبة مفيدة ومنوعة للطفل، ويتم توفيرها من خلال شركة متخصصة في هذا المجال .
- الرفع للجهات المختصة بوزارة المعارف عن مشروع إعلامي مقترح يهدف إلى توعية أفراد المجتمع بطرق التعامل الصحيح مع الأطفال .
- تنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز وتشجيع الأطفال والمحافظة على تفوقهم وتنمية مواهبهم المتنوعة بمسمى (برنامج تكريم الطلاب المتفوقين) حفل سنوي لجميع المراحل الدراسية.
- التعاون مع وزارة المعارف وكذلك الرئاسة العامة لرعاية الشباب (اتحاد السباحة) لتنفيذ برنامج (سباح المستقبل) وهو موجه للأطفال ، وقد حقق نجاحاً كبيراً .
- تنفيذ المسابقات الموجهة للأطفال في مختلف المجالات ، مثل :

(مسابقة حفظ القرآن الكريم وتجويده - مسابقة الرسم الحر - مسابقة الخط العربي - مسابقة الإلقاء والتعبير والتأليف والقصة القصيرة - مسابقات علمية / في الرياضيات - الابتكارات العلمية - مسابقات رياضية - مسابقات في التفوق الكشفي لجميع المراحل الدراسية بالإضافة إلى المهرجانات الترفيهية المتنوعة) .

- تنفيذ الزيارات والرحلات المتنوعة بهدف تعريف الطفل وربطه ببيئته المحيطة مثل (زيارة مهرجان الجنادرية للتراث والثقافة – حدائق الحيوانات – المصانع – المراكز الحضارية والثقافية المتعددة) .
- تنفيذ برامج التوعية المناسبة للطفل مثل (التوعية المرورية – الوقائية – النظافة – التوعية السلوكية) .
- تنفيذ برامج تهدف إلى توثيق علاقة الطفل ببيئته التعليمية (المدرسة) من خلال مراكز النشاط المسائية داخل الأحياء السكنية ، وفي نفس المدرسة التي يدرس فيها الطفل في الصباح .
- تشجيع أفراد المجتمع على :

أ- أهمية التحاق الأطفال – ممن هم في سن ما قبل المدرسة – برياض الأطفال وذلك لنجاح برامجها في تهيئة الطفل بشكل سليم لتلقي التعليم في المرحلة الابتدائية .

2- الالتحاق بحلقات تحفيظ القرآن الكريم التي تقام في المساجد ، والتي تجد اهتماماً ودعماً مادياً ومعنوياً من الدولة حفظها الله .

- تنفيذ حقيبة تدريبية موجهة إلى منسوبي التعليم ، وخاصة المربين (مدير المدرسة – الوكيل المعلمين – مرشدي الطلاب) والذين لهم علاقة مباشرة مع الأطفال بمختلف فئاتهم العمرية . وتحتوي الحقيبة التدريبية على أساليب التعامل مع الأطفال في المرحلة الابتدائية ، من مراعاة خصائص نموهم وحاجاتهم النفسية وغيرها .

هذا ملخص لبعض الجهود التي تقوم بها الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض ، من خلال مختلف الأقسام بأنشطتها المتنوعة بما يعود بالنفع على أطفالنا .

انضمام المملكة العربية السعودية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

المملكة العربية السعودية عضو فاعل في الأسرة الدولية ، ولها مكانة خاصة في العالمين العربي والإسلامي .

وحيث إن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تمثل إطاراً للتعاون الدولي في مجال مهم توليه المملكة عناية كبيرة ، وهو مجال الطفولة ، فقد كانت المملكة من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية ، ثم صدرت الموافقة السامية على المصادقة الرسمية على الاتفاقية

الدولية لحقوق الطفل 1416 هـ - الموافق 1996م مع التحفظ على كل ما يتعارض مع شريعتنا الإسلامية . وقد قامت اللجنة الوطنية لرعاية الطفولة بعدد من الإجراءات والتدابير بعد تصديق المملكة على الاتفاقية :

1- إعلان انضمام المملكة لاتفاقية حقوق الطفل عبر الصحف المحلية والإذاعة والتليفزيون.
2- تعميم الاتفاقية على كافة الجهات الحكومية المعنية بالطفل .
3- إعادة تشكيل اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة ... ودورها في مجال التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالطفولة في المملكة .
4- دراسة بنود الاتفاقية للتعرف على مدى تطابق الأنظمة والإجراءات في المملكة مع ما جاء في الاتفاقية .
5- إعداد تقرير المملكة الأول حول التدابير والإجراءات التي اتخذت منذ الانضمام للاتفاقية .

لمحة سريعة لأبرز جوانب الدعم لبرامج الطفل وحماية حقوقه :

يحظى الطفل في المملكة العربية السعودية برعاية خاصة وواضحة النهج الذي ينطلق من إدراك كامل بأهمية الطفل ، باعتبار أنه (إنسان المستقبل) ومن هنا كانت جميع الخطط التي تعدها وزارة المعارف تستهدف الطفل بنسبة كبيرة . ويمكن عرض موجز لأبرز صور الدعم المادي والمعنوي التي تقدم للطفل ، رعاية له وحماية لحقوقه :

1- توفير المدارس في جميع المناطق والمحافظات والقرى والهجر ، حتى يصل التعليم لكل فرد من أفراد المجتمع .
2- توفير الحوافز المالية وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو التعلم .
3- وضع القواعد والأنشطة التي تحفظ للطفل حقوقه في التعليم وحمايته من كل ما يؤذيه .
4- العمل على توفير الوسائل التي تساعد في إشباع حاجات الطفل النفسية من خلال الحفاظ على مشاعره وتقديم الأجواء الصحية المناسبة لتلقي التعليم ، ومنحه الثقة

في نفسه ، وحرية التعبير عن مشاعره بالطرق السليمة ، بالإضافة إلى إشباع حاجاته الاجتماعية ورعاية شئونه الخاصة .

5- تعاون الوزارة مع المؤسسات التي تعني برعاية الأيتام والمعاقين والمنحرفين وتوفير البرامج المناسبة التي تسهم في إعادة تأهيلهم لمواصلة التعليم ، ويتم ذلك من خلال تعاون وزارة المعارف مع بعض المؤسسات والجهات الحكومية التي تتولى إكمال الرعاية والمحافظة على مواصلة الطفل للتعليم ، رغم الظروف الطارئة على حياته . ومن أبرز هذه المؤسسات :

- وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، من خلال :

أ- دار الملاحظة .

ب- دار التوجيه الاجتماعي .

جـ- دار التربية النمودجية (حيث تتولى وزارة المعارف توفير طاقم من الإداريين والمعلمين لبعض هذه الدور ، بهدف توفير التعليم للأطفال ، كأحد حقوقهم الواجبة).

6- توفير التعليم لأبناء المبتعثين خارج المملكة ، من خلال الأكاديميات التي تشرف عليها وزارة المعارف ، بهدف توفير التعليم للطفل السعودي .

7- وضع إجراءات وضوابط تكفل حماية الطالب (الطفل) من أي أذى قد يتعرض له داخل المدرسة من أي شخص كان ، بما يكفل له حقوقه واحترام شخصيته .

8- تقديم الرعاية الكاملة للطلبة الموهوبين في جميع المراحل الدراسية . وهذا الاهتمام أدى بدوره إلى إقرار واعتماد المقام السامي لمؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين .

مما سبق يتضح لنا اهتمام الوزارة بالبرامج التي تتعلق بالطفل أياً كان موقعه في المجتمع ، ودائماً ما تكون وزارة المعارف سباقة ومبادرة لكل ما يهم شئون الطفل ، وكأنما وضعت وأنشئت له .

هذا عرض لأبرز صور الدعم التي توفرها الدولة للطفل ونهج واضح تبنته سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، كتأكيد على المكانة التي يحظى بها الطفل .

وقفة مع مظاهر إيذاء الطفل

تعتبر الإساءة للطفل في مجال التربية والتعليم مظهراً من المظاهر السلبية التي تمثل سلوكاً غير حضاري يتنافى مع القيم والمبادئ التي يدعو إليها الدين الإسلامي الحنيف .

والسيرة النبوية الكريمة مليئة بالمواقف التربوية التي تمثل مرجعاً تربوياً وتشريعاً في مجال التعامل مع الأطفال في أي زمان ومكان .

ونحن نشاهد في عصرنا الحاضر مشاهد ومواقف تبعث على الحيرة والدهشة ، تتمثل في توجيه أنواع متعددة من الإساءة والإيذاء للأطفال . ويمكن عرض صور لأبرز أنواع الإيذاء التي تمارس مع الأطفال :

1- الإيذاء الجسدي (الضرب بجميع أنواعه والحرق بالنار وغيره) .

2- الاستغلال والإيذاء الجنسي (بجميع صوره المعروفة) .

3- الإيذاء النفسي (اللفظي - الحرمان - التفرقة في التعامل ... إلخ) .

4- الإهمال (الإهمال الطبي - العاطفي - الأخطار بأنواعها ..) .

وهذا يمثل أمراً شديد الخطورة أن تنتشر مثل هذه الأساليب الخاطئة في التعامل مع الأبناء أو الأطفال ، وأمراً مخالفاً في ظل ما نعيشه من الثورة التعليمية التي شملت جميع المجتمعات ، ومع ذلك لا زلنا نسمع عن ممارسات يندى لها الجبين ، تمارس مع براءة الطفولة ، فأي ذنب اقترفه هؤلاء الأطفال .

- هل هم الذين أشعلوا الحروب وأباحوا القتل والتشريد بكل أنواع آلات الحرب الحديثة .
- هل هم الذين كتبوا الفقر والتشريد على المجتمع .
- هل هم الذين نشروا الأمراض الفتاكة وتركوها تقضي على ملايين الأطفال في العالم .
- هل هم الذين نشروا كل ما يعمل على هدم قيم المجتمع وتقاليده؟

إن المشاهد الفطن ليشاهد عبر وسائل الإعلام نماذج حية لصور الإيذاء التي ليست بحاجة إلى تدوين أرقامها لكثرتها وتتابعها يوماً بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة ، حتى أصبح الطفل الصغير يشاهد ذلك حياً على الهواء ، بل ويشارك في التعبير عن رأيه تجاه العديد من القضايا التي تتناولها وسائل الإعلام بمختلف أنواعها .

– فهذه الوقفة وقفة مراجعة ومحاسبة وإعادة النظر في أن تعيد لجان حماية حقوق الطفل النظر في تدابيرها وإجراءاتها وتشريعاتها التي تكفل للأطفال حماية حقوقهم من الضياع ، وتقييم ما قدم وما سوف يقدم في هذا المجال ، ودعوة صادقة أن يستفيد الجميع من المنهج الرباني العظيم في رعاية وحماية حقوق الإنسان .

رؤى مستقبلية

مما سبق ذكره يمكن الخروج ببعض التصورات التي تحتاج من المجتمع وقفة صادقة نحو الطفل وتقييم الخطوات والبرامج والنظم التي يتم تقديمها له في شتى المجالات، وخاصة من قبل أهل الاختصاص واللجان التي لها صلة مباشرة برعاية وحماية حقوقه ، من خلال إعداد الخطط العلمية والمبادرات الهادفة في تفعيل التوصيات العامة لهذا المؤتمر، كل في مجاله بما يعود بالفائدة على حماية حقوق الطفل .

وفيما يلي عرض موجز لأبرز التوصيات المقترحة في هذا الشأن :

1- توحيد الجهود في المملكة العربية السعودية ، وخاصة بين الجهات ذات العلاقة بشئون الطفل وتحديد نوع هذه العلاقة واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك .

2- إنشاء شبكة معلومات اتصالية بين لجان حماية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ونظرائها في دول الخليج والدول العربية وغيرها من المنظمات التي تهتم بحقوق الطفل .

3- تكثيف عقد الندوات المفتوحة والمحاضرات حول حماية حقوق الإنسان والطفل على وجه الخصوص ، وتوضيح موقف الدين الإسلامي من ذلك .

4- توسيع نشر الأبحاث والدراسات وتزويد الجهات ذات العلاقة بشئون الطفل بهذه الدراسات والأبحاث التي ستسهم بدورها في رفع مستوى الوعي .

5- تكوين أو إنشاء مجلس أعلى لرسم سياسة حقوق الطفل ، ويكون على شكل فريق استشاري ومجموعة من الخبراء والأكاديميين .

6- توفير البرامج الإعلامية المناسبة لتوعية المجتمع بأهمية حماية ورعاية حقوق الطفل .

7- إقامة معرض دولي لرعاية وحماية حقوق الطفل ، يشتمل على مجموعة من الفعاليات

والنشاطات وورشات العمل ، ويتم اختيار مرشحين من الجهات ذات العلاقة بشئون الطفل للمشاركة في هذه الورشات .

8- وضع ضوابط وإجراءات فورية للتعامل مع المتسببين في الإساءة أو انتهاك حقوق الطفل .

9- تطوير مواقع على الشبكة لراغبي الإطلاع على الجديد في برامج رعاية وحماية حقوق الطفل على مستوى العالم .

10- إعداد آلية تسهم في نجاح الرقابة على انتهاكات حقوق الطفل في العالم ، وتوفير الشواهد والأدلة وإعداد التقارير اللازمة وتوثيقها وتقديمها عند الحاجة في المؤتمرات الدولية عن حقوق الطفل .

11- إعداد المسابقات في مجال البحث العلمي على المستوى الأكاديمي في موضوعات تتناول حماية حقوق الطفل ، وتقديم الحوافز المناسبة في هذا المجال .

12- إنشاء الجمعيات التي تقدم التوعية للأسرة ، والعمل على التخفيف من آثار الإيذاء على الحالات التي يتم اكتشافها ، وتنظيم اللقاءات مع الأطفال ، ومعرفة اتجاهاتهم نحو الإيذاء والإساءة .

المراجع :

1 - علي إبراهيم الزهراني ؛ عبد الحي عمر محمد فلاتة ، النمو الإنساني ومراحله في المنهج الإسلامي، 1419 هـ .

2 - قواعد ولوائح وتنظيمات وزارة المعارف .

3 - كامل محمد محمد عويضة ، علم نفس النمو .

4 - محمد صالح عبد الله المنيف ، تربية الطفل في السنة النبوية ، 1414 هـ .

5 - محمد مصطفي محمد ، الفهرس الموضوعي لآيات القرآن الكريم ، 1413 هـ .

اتفاقية حقوق الطفل ومظاهر التمييز في التعليم

عبدالرحمن عبد الوهاب *

من خلال هذه المقالة الأولية نستعرض أهم القضايا البارزة التي بحاجة إلى التوسع في البحث والدراسة، لتحديد المشكلات ووضع المعالجات الممكنة لحلها في المستقبل، وهي قضية التمييز في التعليم .

والجمهورية اليمنية كانت قد وقعت على اتفاقية حقوق الطفل الدولية، فقد وافق عليها مجلس النواب في كانون الأول 1990 م وصدر قرار رئيس الجمهورية في كانون الثاني عام 1991 م وقدمت وثائق المصادقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في الأول من أيار عام 1991 م.

ويمكن القول أنه منذ مصادقة اليمن على الاتفاقية، بذلت جهود ملموسة بشأن حقوق الطفل اليمني التي كانت في طي النسيان .

وتعد مشكلات الطفولة متعددة ومتشعبة . ويعود ذلك إلى أن الطفل لم يكن في قائمة الأولويات للدولة إلى جانب الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت في مركز الصدارة بالنسبة للدولة، وهي ظروف لم يكن بالإمكان تجاوزها .

وجاءت الاتفاقية الدولية كتعبير جماعي عالمي وجهود حكومية وغير حكومية، وبذلك وضعت الدولة أمام مسئولياتها من أجل وضع البرامج والاستراتيجيات؛ لتنفيذ بنود الاتفاقية وتحقيق حياة أفضل للطفل .

* أخصائي نفساني – جامعة عدن .

التعليم والتمييز:

إن اهتمام الجمهورية اليمنية بحقوق الطفل انعكس بشكل ملموس على خطط وبرامج الحكومة. ونتوقع تطوراً كبيراً في مسألة تحقيق الرعاية والحماية وتنمية الطفولة، فقد قامت الدولة بجملة من الإجراءات ، منها :

1- عقد المؤتمر السكاني الأول في عام 1991 م ووضع استراتيجية تتضمن الأمومة والطفولة .
2- إنشاء مجلس الأمومة والطفولة .
3- تضمن الخطة الخمسية للأعوام 96 - 2000 جملة من المشاريع المخصصة للطفولة.
4- رفع التقرير الحكومي للجنة الدولية للأمم المتحدة في جنيف .
5- إقامة ندوة وطنية حول حقوق الطفل بالاشتراك مع هيئة التنسيق للمنظمات غير الحكومية لرعاية حقوق الطفولة .

ودستور الجمهورية اليمنية والقوانين تمنح المواطن الحرية والمساواة، وأكدت على مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص للمواطنين، وعدم التمييز بين أفراد المجتمع، وأن المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، وتعتبر الطفل صاحب حق مواد الدستور (40، 41، 6، 25، 30، 53) .

والتشريعات والقوانين تضمن :-

1- المساواة وتكافؤ الفرص .
2- رعاية الطفولة وتنميتها .
3- عدم التمييز بين أفراد المجتمع .
4- حق الطفل في التعليم .

وقانون التعليم الموحد الصادر في 1993م نص على أن الدولة تكفل حق التعليم المجاني في المرحلة الأساسية وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال دون استثناء، رغم أن التشريعات والقوانين قد عبرت بوضوح على حقوق الطفل في التعليم وعدم التمييز مازال كثير من الإشكاليات موجوداً في المجتمع .

إشكاليات التمييز:-

على صعيد الواقع نجد أن هناك تمييزاً لا زال يمارس في مجال التعليم، والتعليم في ج.ي يبدأ بين (6 – 7) حيث تتاح فرص للأطفال للالتحاق بالتعليم الأساسي، أي دخول الصف الأول الابتدائي ويستمر لمدة تسع سنوات .

ورغم أن القانون يعتبر التعليم الأساسي إلزامياً لجميع الأطفال، فإننا نجد على صعيد التطبيق العملي لا يتم التقيد بالقانون، وقد يكون لبعض الظروف تأثير في ذلك، منها شح الموارد والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، كما شكلت عودة المغتربين اليمنيين إثر حرب الخليج أعباء جديدة على الجانب الاقتصادي، عكس نفسه على مختلف المجالات. ويمكن تحديد أوجه التمييز بالآتي :

1- حسب الوسط الاجتماعي : نجد أن فرص التعليم أكبر، والظروف الدراسية أفضل لأطفال الأثرياء وأصحاب المستويات العليا، حيث تتوفر المدارس الخاصة النموذجية والتي تتوفر فيها كل المتطلبات المدرسية على العكس في المدارس الحكومية حيث تواجه التلاميذ صعوبات متعددة تتعلق بالمبنى المدرسي والكتاب ... إلخ من المشكلات.

2- عدم تمكن أطفال الأسر الفقيرة من دفع الرسوم المدرسية ومتطلبات التعليم المالية الأخرى المطلوبة من قبل المدرسة، وهذا يؤدي إلى عدم إرسال الأطفال للالتحاق بالمدارس وخاصة الفتيات .

وجاء في التقرير المقابل للمنظمات غير الحكومية المعد من قبل هيئة التنسيق، والمقدم للجنة الدولية للأمم المتحدة في نوفمبر 1995م ، أن نسبة القيد في مرحلة التعليم الإلزامي (الأساسي) من سن 6 – 15 وصلت في العام الدراسي إلى 57,5٪ من إجمالي عدد السكان في سن التعليم، وهذا يعني أن نسبة 42,5٪ من الأطفال في سن التعليم الأساسي هم خارج المدارس ولا يحصلون على التعليم .

3- إهمال فئة من المجتمع ، وهي ما تسمى (بالاخدام) حيث نجد أن أطفال هذه الفئة محرومين من التعليم، وإن وجدت بعض الحالات فهي محدودة جداً. ويعود سبب هذا الإهمال إلى :

1- اعتبار هذه الفئة من الفئات الدونية في المجتمع .

2- نجد أن هذه الفئة من أفقر فئات المجتمع وتعيش ظروفاً صعبة .

3- عدم تكافؤ الفرص : فتوزيع المدارس في المدن والمحافظات يتم وفق معايير غير عادلة حيث نظام التعليم منحاز نحو الأطفال الذكور والمناطق الحضرية .

4- وجود تمايز أيضاً بين البنين والبنات، حيث تقل نسبة المدارس الخاصة بالبنات بشكل كبير عن المدارس الخاصة بالبنين، حتى إن بعض المديريات لا توجد بها مدارس بالمرة .

5- التعامل مع الطفل المعوق حيث يعاني من :

- الحرمان من المنهج المدرسي، وخاصة الأطفال المكفوفين، وكذا من المدارس الخاصة.
- عزل المعوقين وعدم دمجهم في المجتمع المدرسي .
- عدم تناسب المدارس مع الطفل المعاق حركيًا .
- الإهمال شبه التام للطفل الأصم والأبكم والطفل المتخلف عقليًا .

6- الأطفال الذين ينتمون إلى تجمعات اللاجئين الصوماليين .

التعليم والتمييز بين الجنسين في مرحلة ما قبل المدرسة :

بالنسبة للتعليم ما قبل المدرسة رغم أهميته ، فإنه ما زال محدوداً جداً ومحصوراً في بعض المدن الرئيسية .

وقد أظهر مسح حكومي أن هناك 51 مؤسسة من مؤسسات ما قبل المدرسة في العام الدراسي 90 - 91 تعتني بـ 10,067 طفلاً ، تتراوح أعمارهم بين سنتين وست سنوات .

وفروق الجنس بين الأطفال الذين يؤتون هذه المؤسسات أقل من فروق الجنس بين أطفال المرحلة الابتدائية (5319) ولداً و(4748) بنتاً في العام الدراسي 1990 - 1991م. ويمكن تفسير ذلك بأن أغلبية مؤسسات ما قبل المدرسة توجد في المناطق الحضرية، حيث ينعم الآباء بنصيب أفضل من التعليم، أو لأن الأمهات يعملن خارج البيت .

والسنوات الثلاث الماضية شهدت توسعاً في هذا المجال، وخاصة في مجال القطاع الخاص (الأهلي) حيث تشير البيانات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم لعام 94 – 95 أن عدد رياض الأطفال وصل إلى 105 منها 43 روضة حكومية و 62 أهلية (خاصة) .

وعدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال وصل إلى 5291 ، أي بزيادة 5224 عن العام الدراسي 1990 – 1991 م.

مرحلة التعليم الأساسي :

تشير المعلومات الإحصائية المنشورة في الكتاب السنوي أن نسبة السكان من الفئة العمرية في مرحلة التعليم الأساسي تبلغ 2493017 ، عدد الذكور منها 1776273 وعدد الإناث 716744 ، كما يشير الكتاب الصادر عن منظمة اليونيسيف وحكومة الجمهورية اليمنية عن حالة الأطفال والنساء في الجمهورية اليمنية عام 1993 إلى أن التركيب الهيكلي لفئات العمر بصورة كبيرة لصالح الأصغر سناً، إذ شكل الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر حوالي 52٪ من المجموع الكلي للسكان، بينما كانت نسبتهم 50٪ عام 1986، وأن نظام التعليم منحاز نحو الأطفال الذكور والمناطق الحضرية والمرحلتين الابتدائية والمتوسطة. ويتكون حوالي 92٪ من مجموع الطلبة الملتحقين بالمدارس (2,29 مليون طالب) من طلبة السنوات التسع الأولى، وهي مرحلة التعليم الأساسي، بينما تقل نسبة طلبة المدارس الثانوية عن 5٪ من مجموع عدد الطلبة الكلي. وتكون الطالبات في مرحلة التعليم الأساسي (1 – 9) 24٪ من عدد الملتحقين بالمدارس، كما يشكل الطلبة الذكور 76٪ من هذا العدد، وتبلغ نسبة الإناث في الصف الأول الأساسي 31٪ ، بينما لا تزيد عن 11٪ في الصف التاسع. وفي الصفوف الستة الأولى تصل نسبة الإناث إلى 27٪ من مجموع الطلبة، بينما تهبط إلى 14٪ من الصفوف (7 – 12) ويقدر أن 8٪ فقط من الطلبة الذكور الذين أعمارهم ست سنوات لا يذهبون إلى المدرسة، مقابل نسبة مرتفعة جداً من البنات تبلغ 54٪ .

وهكذا فإن الأمر لا يقتصر على عدم التحاق غالبية الإناث بالمدارس، بل يتعدى ذلك إلى كون التسرب بين الإناث فيما بعد أعلى نسبة منه بين الذكور، ومحصلة هذا النظام

الدراسي الذي يغلب فيه عنصر الذكور، يؤدي إلى زيادة نسبة الأمية بين الإناث .

والإحصاء السكاني يبين أن أغلب السكان يعيشون في المناطق الريفية ، لكن مجموع عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي يقل كثيراً عن مجموع عدد الملتحقين في المناطق الحضرية. كما تبرز مشكلة التسرب من المدارس ، التي تعود لأسباب عديدة ، منها :-

- ازدحام الطلاب في الفصل الدراسي .
- محدودية الفرص المتاحة للطلاب في الريف .
- الموقف الاجتماعي تجاه تعليم البنات .

مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية

اسم المؤشر	السنة	البيان
عدد رياض الأطفال	94 / 1995 م	105
سن الالتحاق برياض الأطفال	94 / 1995 م	(2 – 6) سنوات
عدد الأطفال الملتحقين بالرياض 2 – 6	94 / 1995 م	15291
السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الأساسي	94 / 1995 م	(6 – 7)
عدد سنوات المرحلة الأساسية	94 / 1995 م	(1 – 9)
إجمالي المقيد في التعليم الأساسي بالألف		
طلاب ذكور	94 / 1995 م	1776273
طلاب إناث	94 / 1995 م	716744
نسبة الالتحاق بالمدارس في الأعمار (6 – 15) سنة،		
الإجمالي من كلا الجنسين	94 / 1995 م	٪ 41,17
نسبة الملتحقين (ذكور)	94 / 1995 م	٪ 65,31
نسبة الملتحقين (إناث)	94 / 1995 م	٪ 25,02
حضر :		
نسبة الملتحقين (ذكور)	94 / 1995 م	٪ 61,41
نسبة الملتحقين (إناث)	94 / 1995 م	٪ 49,56
نسبة الملتحقين من كلا الجنسين	94 / 1995 م	٪ 55,97
ريف :		
نسبة الملتحقين (ذكور)	94 / 1995 م	٪ 54,56
نسبة الملتحقين (إناث)	94 / 1995 م	٪ 17,63
نسبة الملتحقين من كلا الجنسين	94 / 1995 م	٪ 36,40
عدد المدارس	94 / 1995 م	9579
عدد المدرسين (ذكور)	94 / 1995 م	66589
عدد المدرسين (إناث)	94 / 1995 م	12057
جملة المدرسين	94 / 1995 م	78646
مدرسون يمنيون	94 / 1995 م	72513
مدرسون غير يمنيين	94 / 1995 م	6133

عدد المدارس والفصول والطلاب حسب الجنس في مرحلة التعليم الأساسي

مستوى المحافظة	أساسي			
	عدد المدارس	عدد الفصول	الطلاب	
			ذكور	إناث
أمانة العاصمة	81	2329	103236	75883
عدن	65	1685	43269	37441
صنعاء	2006	14656	248171	58451
لحج	385	3776	87179	34582
تعز	989	10531	288157	155801
ابين	224	2294	45714	21106
الحديدة	788	6226	163476	72302
شبوه	198	1585	36789	8798
إب	1103	9058	241286	87926
حضرموت	321	3605	86048	51739
ذمار	964	6519	116955	28017
المهرة	38	224	4941	2911
حجة	900	5999	118727	24295
البيضاء	254	2877	67179	30636
صعدة	469	2035	52876	7034
المحويت	399	2864	42381	10049
مأرب	264	1822	18696	6776
الجوف	131	705	11193	3016
إجمالي	9579	78789	1776273	716744

(المصدر : الكتاب السنوي للإحصاء) .

مؤشرات تعليم البنات للعام الدراسي 1993 - 1994 :

كل المعطيات والبيانات الإحصائية تؤكد أن هناك تمييزاً في مجال التعليم بين البنين والبنات ، فالأولوية تعطى للذكر .

جاء في كتيب البيانات الصادرة عن قطاع التعليم للإدارة العامة للتعليم الأساسي في وزارة التربية والتعليم حول مؤشرات نسب تعليم البنات في الجمهورية اليمنية للعام الدراسي 93 - 94 تؤكد انخفاض تعليم البنات في الريف للأسباب التالية :

1- عدم تخصيص مدارس للبنات أو فترات خاصة للبنات ، وخاصة في المراحل (7-9).
2- عزوف الآباء عن تعليم البنات ، نظراً للاختلاط في الصفوف العليا .
3- ظروف المواصلات من واقع السكن إلى المدرسة .
4- عدم وجود مرافق وخدمات في أغلب المدارس ، مثل الحمامات .

بيان نسبة تعليم البنات في جميع محافظات الجمهورية اليمنية للمرحلة الأساسية (1-9)

مستوى المحافظة	عدد الطلاب (1 - 6)				عدد الطلاب (7 - 9)			
	ذكور	إناث	الجملة	النسبة	ذكور	إناث	الجملة	النسبة
أمانة العاصمة	85447	71437	156884	٪ 45,5	36561	20945	57506	٪ 36
عدن	33090	27978	61068	٪ 45	7530	6115	13635	٪ 45
صنعاء	102254	28377	130631	٪ 28	49854	4034	53888	٪ 8
لحج	29817	33412	103229	٪ 32	18860	4794	23654	٪ 20
تعز	241970	137762	379732	٪ 36,2	64049	21090	85139	٪ 25
ابين	44295	25270	69565	٪ 36	11190	3771	14961	٪ 25
الحديدة	12911	49563	17867	٪ 28	29318	11317	40635	٪ 28
شبوه	30162	8015	38177	٪ 21	5413	142	5555	٪ 2,5
إب	188064	68064	256755	٪ 26	49174	7595	56769	٪ 13
حضرموت	72297	42931	115228	٪ 37	15836	6307	22143	٪ 28,5
ذمار	11435	26734	138169	٪ 19	32783	3605	36388	٪ 10
المهرة	6136	3983	10119	٪ 39	540	276	816	٪ 34
البيضاء	42306	19059	61365	٪ 31	13110	1533	14643	٪ 10
صعدة	44196	6360	50556	٪ 12,5	9868	649	10517	٪ 6
المحويت	36594	7989	44583	٪ 18	10307	738	11045	٪ 7
مأرب	19681	6546	26227	٪ 25	4628	593	5221	٪ 11
الجوف	9026	3279	12305	٪ 27	1618	178	1796	٪ 10

(المصدر : بيانات وزارة التربية والتعليم) .

جدول لبيان نسبة تواجد المدارس المخصصة للبنات بكل محافظة من المحافظات بحسب مخرجات خطة التعليم 93 – 1994 م

مستوى المحافظة	التعليم الأساسي 1–6			التعليم الأساسي 1–6			التعليم الأساسي 1–6			ملاحظات
	إجمالي عدد المدارس بنون– بنات	عدد مدارس البنات	نسبة مدارس البنات	إجمالي عدد المدارس بنون– بنات	عدد مدارس البنات	نسبة مدارس البنات	إجمالي عدد المدارس بنون– بنات	عدد مدارس البنات	نسبة مدارس البنات	
الأمانة	94	18	19%	86	21	24,4%	27	11	40,74	0
عدن	72	0	0	58	0	0	17	0	0	0
صنعاء	1982	32	1,6%	504	19	3,76%	203	4	1,97%	0
تعز	937	48	5%	385	35	9%	192	14	7,29%	0
لحج	353	0	0	344	0	0	23	0	0	بحسب خطة 92-93 إذ لم ترفع خطة 93-94
الحديدة	744	139	18,6%	169	23	13,6%	41	7	17%	
إب	1038	20	1,9%	255	19	7,45%	76	5	6,57%	
حضرموت	296	0	0	222	6	2,7%	16	0	0	بحسب خطة 92-93 بالأساسي
ذمار	818	2	24%	144	3	2%	33	1	3%	
حجة	1252	11	87%	134	7	5,22%	27	1	3,7%	
ابين	198	0	0	128	0	0	12	0	0	
البيضاء	232	15	4,6%	100	5	5%	31	2	6,45%	
شبوة	176	2	1,13%	83	2	2,4%	8	0	0	بحسب خطة 92-93
صعدة	434	31	7	76	6	7,89%	42	2	4,76%	
مأرب	243	21	8,6%	65	10	15,38%	34	2	5,88%	
المحويت	368	4	1%	70	2	2,85%	26	2	7,69%	
المهرة	41	0	0	19	0	0	2	0	0	
الجوف	126	1	79%	23	1	4%	12	0	0	
الإجمالي	9495	344	3,62%	2865	159	5,54%	822	51	6,2%	

(المصدر : بيانات وزارة التربية والتعليم) .

العوامل المؤدية لتدني نسب التحاق البنات بالمدارس (المرحلة الأساسية) :

- بُعد المدارس الموجودة في المناطق الريفية عن القرى .
- عدم الالتزام بمواعيد الدراسة بسبب قلة وعي الآباء بالنظام الدراسي .
- الاعتماد على البنات في عمل البيت والزراعة في المناطق الريفية .
- الاتجاهات المحافظة التي تعزف عن رؤية البنات يعلمهن الشباب .
- نفور بعض الآباء من المدارس المختلطة .
- الشعور بأن التعليم لا علاقة له باحتمالات المستقبل للبنات ، بسبب عدم وجود فرص للعمل أو لمواصلة الدراسة .
- الزواج المبكر للبنت .
- الظروف الصحية الرديئة في المدارس ، بسبب فقدان الماء والمراحيض .
- وجود مدارس في مناطق مزدحمة بالناس ، كالأسواق .
- الضغوط المالية التي ترغم الآباء على إنفاق مواردهم الشحيحة على الأولاد من الذكور وعدم الإنفاق على البنات .
- الاعتقاد عند بعض الآباء أن تعليم البنت لن يعود بفائدة على الأسرة أو الآباء .
- في المناطق التي تكون فيها مدارس طاقتها الاستيعابية محدودة في الريف تعطي الأولوية للذكور ، ويُقْبَل عدد قليل من البنات ، لكن الأخريات يبقين في البيوت .
- تكاليف التعليم أصبحت تشكل عائقاً بسبب ارتفاع الرسوم المدرسية والمتطلبات المالية الأخرى من كتب ولوازم أخرى، بسبب زيادة الإنفاق، وكثير من الآباء – بسبب الأعباء المالية – يقررون اقتصار الدراسة على الذكور من أولادهم .

المراجع :

1- اتفاقية حقوق الطفل الدولية .
2- إسماعيل عبد الفتاح ، التنشئة السياسية للطفل ، (مطابع الهيئة العامة للاستعلامات 1988) .
3- التقرير المقابل لهيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل لعام 1995م .
4- المرأة في الإسلام وفي الحضارة الغربية – محمد جميل بهيم – دار الطليعة – بيروت – الطبعة الأولى 1980م .

5- النداء الأول - العدد الثاني - اليونيسيف (نشرة دورية) .
6- تقرير حول الأداء والإنجاز العربي في مجال رعاية وحماية الطفولة العربية - إدارة الطفل - الجامعة العربية ، القاهرة ، 1997 .
7- حالة الأطفال والنساء في الجمهورية اليمنية 1993 - منظمة اليونيسيف - الحكومة اليمنية (منشورات منظمة اليونيسيف - صنعاء) .
8- كتاب الإحصاء السنوي لعام 1995م - وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي للإحصاء - مارس 1996م .
9- مؤشرات تعليم البنات في الجمهورية اليمنية للعام الدراسي 93 / 94 - وزارة التربية والتعليم قطاع التعليم الأساسي .



- الحماية الدولية للطفل في قانون النزاعات المسلحة
ودور التشريعي الوطني المصري في تفعيلها

أشرف عبد العزيز يوسف

- الخوف عند الأطفال

علاء الدين معصوم حسن

الحماية الدولية للطفل في قانون المنازعات المسلحة ودور التشريع الوطني المصري في تفعيلها

مقدم/ أشرف عبد العزيز يوسف ✪

استناداً إلى الدراسة التي أجرتها مؤسسة "كارينجي" للسلام حول حروب العالم في التاريخ، أشار إحصاء إلى أن البشرية شهدت منذ عام 1496 ق.م. وحتى عام 1861 ميلادية 227 سنة من السلام في مقابل 1130 سنة من الحروب على مدار فترة زمنية طولها 3357 عاماً، وإذا تم مد تلك الفترة الزمنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، يمكن القول بأن البشرية شهدت 14531 حرباً بمعدل 2,6135 حرب كل عام .

لذلك فخلافاً لطموحات المثاليين، فإن الأصل في العلاقات الدولية هو الحرب ، وليس السلام .

والإنسان هو موضوع الحرب وأداتها ، فهو الذي يخطط لها ويكابد أخطارها ويرفع صوته بالشكوى من فظائعها . وكبادئة منه للتخفيف من ويلات الحروب ، سارت محاولات من قبل المجتمع الدولي لوضع قواعد لتجنب أضرار الحروب ولحماية الفئات الأكثر تضرراً، مثل الشيوخ والنساء والأطفال، وهي التي تعرف باسم قواعد القانون الدولي الإنساني .

وفي هذا الإطار وباستعراض الحماية الدولية للطفل في قانون المنازعات المسلحة، يتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

✪ مفتش بالإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث ورئيس مباحث المؤسسة العقابية بالمرج – القاهرة .

المحور الأول : الحماية الدولية للطفل في المنازعات المسلحة .

أ- سن الأطفال المخاطبين بأحكام القانون الدولي الإنساني .

ب- حماية الأطفال في النزاعات المسلحة .

المحور الثاني : حماية الطفل في زمن النزاعات المسلحة في التشريع المصري :

أ- الحماية القانونية للطفل في التشريع المصري .

ب- الحماية القانونية للطفل في التشريع المصري وقت النزاعات المسلحة .

المحور الأول : الحماية الدولية للطفل في المنازعات المسلحة .

أدى التطور في أشكال الحروب الحديثة إلى زيادة عدد الضحايا من بين السكان المدنيين وبصفة خاصة الأطفال الذين يتضررون بشكل أكبر ، نظراً لأنهم الأكثر قابلية للإصابة . والخطير في الأمر أن مسارح العمليات العسكرية صارت مليئة بالأطفال الذين لم يجتازوا بعد مرحلة الطفولة يحملون أسلحة ويستخدمونها بدون تمييز .

ومنذ سنوات ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر منشغلة بمصير الأطفال في النزاعات المسلحة، حيث أسهمت بجهد كبير في إقرار إعلان جنيف الخاص بحقوق الطفل سنة 1924، كما وضعت مشروع اتفاقية من أجل حماية الأطفال في حالة قيام نزاع مسلح بالتعاون مع الاتحاد الدولي لإعانة الطفل سنة 1939 ، كما تابعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعمالها من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة بوضع مجموعة من الأحكام تم إدراجها في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، والتي تعترف بحماية خاصة للأطفال باعتبارهم أشخاصاً مدنيين لا يشاركون في الأعمال العدائية .

ومما لا شك فيه أن البروتوكولين الملحقين المؤرخين عام 1977 والمضافين إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949 يعبران عن التقدم الهام الحاصل على صعيد حماية الطفل في النزاعات المسلحة، حيث منحا الطفل حماية خاصة ومتزايدة ضد آثار الأعمال العدائية، بل أكثر من ذلك ، فقد نظما - ولأول مرة - مشاركتهم في هذه الأعمال .

وقد تم التأكيد على تلك الحماية الدولية الإنسانية المنصوص عليها للأطفال لاحقاً في الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل التي أقرتها الأمم المتحدة في 20 نوفمبر سنة 1989 حيث جاءت شاملة للكثير من حقوق الطفل المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

بالإضافة إلى المادة 38 التي تتعلق بحقوق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة .

وهناك إشكالية في موضوع البحث تتعلق بسن الأطفال المخاطبين بأحكام القانون الدولي الإنساني .

وفي هذا الصدد، فإنه طبقاً لاتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989، فإن المادة الأولى منها تعني بالطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه .

أما بالنسبة للقانون الدولي الإنساني، فإنه لا يعطي تعريفاً دقيقاً للطفل، ولكنه يشير في عدة مناسبات إلى سن الخامسة عشرة كأدنى حد يحق للطفل دونه أن يتمتع بحماية خاصة .

وبناءً على ما سبق جاءت المادة 2/77 من البروتوكول الإضافي الأول الصادر سنة 1977 والملحق باتفاقيات جنيف لتنص على وجوب اتخاذ أطراف النزاع كافة التدابير المستطاعة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال دون سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة ، فعلى هذه الأطراف بالتحديد أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة .

ومن النص السابق يتضح أن الدولة ملزمة بعدم تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة من عمرهم ، سواء إجباراً أو حتى في حالة تطوعهم بذلك ، كما أن هذا النص يشجع على الرفع من مستوى السن التي يجوز انطلاقاً منها تجنيد الأطفال، على أن يبدأ التجنيد بالأشخاص الأكبر سناً، مما يعزز الحماية المكفولة للأطفال .

وتنشأ إشكالية أكبر في حالة النزاع المسلح غير الدولي، رغم الأحكام الصادرة التي نصت عليها الفقرة 3 (ج) من المادة 4 من البروتوكول الثاني، حيث جاء بها أنه لا يجوز تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في القوات أو الجماعات المسلحة، ولا يجوز السماح باشتراكهم في الأعمال العدائية، فالحظر الوارد في هذا النص حظر قاطع ، سواء تعلق الأمر بالمشاركة في الأعمال العدائية بصفة مباشرة أم غير مباشرة ، كالعمل مثلاً على تجميع المعلومات ونقل الأوامر والذخيرة والمؤن ، أو القيام بأعمال تخريبية ، مع ملاحظة أنه في النزاعات المسلحة غير الدولية ليس هناك ما يوصي بعدم تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة، ولكن يجوز للجنة الدولية للصليب الأحمر أن تتدخل وفقاً لمرجعيتها كهيئة إنسانية

لدى أطراف النزا ع التي يقـاتل الأطفـال من أجلهـا . وفي هذا الإطار تجـدر الإشـارة إلى الجـهود الدولية الكبيرة التي بذلت بعد اتفـاقيات جنيف 1949 والملحقين الإضـافـيين لنقل السن الذي لا يجوز دونه للأطفال أن يشاركوا في الأعمال العدائية من سن الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة، ورغم ذلك لم تسجل اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 أي تقدم ملحوظ في هذا المجال، فجاءت المادة 38 من الاتفاقية لتكرر في الفقرة من المادة 77 من البروتوكول الأول لعام 1977 – والذي يحظر مشاركة الأطفال دون سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية. وبذلك يكون القانون الدولي الإنساني أكثر قوة من اتفاقية حقوق الطفل في هذا الصدد، إذ إن القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة غير الدولية يحظر كل مشاركة مباشرة وغير مباشرة للأطفال في الأعمال العدائية .

وفي معرض الحماية الدولية المقررة للأطفال في حالات النزا ع المسلح تم تناول تلك الحماية المقررة في عدد من النصوص الدولية على النحو التالي :

- اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، وتكفل للأطفال الحماية باعتبارهم أشخاصاً تجب معاملتهم معاملة إنسانية تشمل احترام حياتهم وسلامتهم البدنية وكرامتهم ، كما تحظر الاتفاقية التعذيب والإكراه والمعاقبة البدنية .
- المادة 24 من اتفاقية جنيف الرابعة وتحظر ترك الأطفال دون سن الخامسة عشرة الذين يتّموا أو فصلوا عن عائلاتهم بسبب الحرب – لأنفسهم، فلا بد من تسهيل إعاشتهم وممارسة عقائدهم الدينية وتعليمهم في جميع الأحوال .
- المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة وتنص على استمرار الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ، والأمهات الحوامل وأمهات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات في الاستفادة من تطبيق أية مواد تفضيلية فيما يتعلق بالغذاء والعناية الطبية والحماية من آثار الحروب .

* تطوير البروتوكول الأول في طور مبدأ الحماية الخاصة للأطفال في المادة 1/77، حيث جاء بها ضرورة أن يكون الأطفال موضع احترام خاص ، وأن تكفل لهم الحماية ضد أي صورة من صور خدش الحياء .
* المادة 8 (أ) من البروتوكول الأول وتنص على اعتبار الأطفال حديثي الولادة ضمن الجرحى والمرضى باعتبارهم فئة تحتاج إلى الحماية .

* المادة 82 من اتفاقية جنيف الرابعة، وتنص على وجوب أن يقيم أفراد العائلة الواحدة، وعلى الأخص الوالدين والأطفال معاً طوال مدة الاعتقال في معتقل واحد، وذلك سعياً لصيانة الوحدة العائلية خلال المنازعات .
* المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، ترى أنه في حالة قيام دولة الاحتلال بإخلاء جزئي لمنطقة معينة ، فعليها أن تضمن عدم التفريق بين أفراد العائلة الواحدة .
* وتقضى المادة (76 -2) من البروتوكول الأول بإعطاء الأولوية القصوى لنظر قضايا الأمهات المقبوض عليهن أو المحتجزات أو المعتقلات إن كان لديهن أطفال صغار يعتمدون عليهن، كما تنص ذات المادة على أنه ينبغي قدر المستطاع عدم إصدار حكم بالإعدام على أمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن .

ويضاف إلى المواد السابقة مواد أخرى تنص على ضرورة جمع شمل الأسرة أثناء النزاعات المسلحة واتخاذ كافة التدابير الممكنة لجمع شمل الأسر التي تشتتها المنازعات المسلحة الدولية، وهو الأمر الذي دفع إلى إضافة المادة (136) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم أطراف النزاع بإنشاء مكاتب رسمية للاستعلامات تكون مسئولة عن تلقي ونقل المعلومات الخاصة بالأشخاص المحميين تحت سلطتها، بالإضافة إلى المادة (50) من ذات الاتفاقية التي تلزم أطراف النزاع باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتمييز شخصية الأطفال الذين يوجد شك حول شخصيتهم، وتسجيل نسبهم إذا كانوا معروفي النسب ، على أن تملأ استمارة التسجيل بواسطة من قاموا بترتيب الإجلاء، والجدير بالذكر أنه وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المادة (14) يجب على أطراف النزاع أن ينشئوا في أراضيهم وفي المناطق المحتلة مستشفيات ومناطق مأمونة وأماكن منظمة لحماية الفئات الضعيفة وفي مقدمتها الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً والنساء الحوامل وأمهات الأطفال، كما تنص المادة (23) من ذات الاتفاقية على ضرورة السماح بحرية مرور جميع رسالات الإمدادات الطبية ومهمات المستشفيات المرسلة للمدنيين ، حتى ولو كانوا من الأعداء، وكذلك ضرورة مرور جميع الرسالات الضرورية من المواد الغذائية والملابس والمقويات المخصصة للأطفال.

وفي هذا الإطار، وحرصاً على حياة الأطفال الثقافية وحفاظاً على هوياتهم ومستقبلهم، نصت المادة (50) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة قيام سلطات

الإحتلال بتسهيل الإدارة الجيدة لجميع المنشآت المخصصة لتعليم الأطفال ، وكذا اتخاذ الاجراءات اللازمة لرعاية وتعليم الأطفال الذين يتّموا أو افترقوا عن والديهم بسبب الحرب، والذين لا يمكن أن تتوفر لهم العناية المناسبة بواسطة قريب أو صديق. وبالنسبة للأطفال أو الشباب المحتجزين، فتتضمن المادة 94 أنه يجب السماح لهم بالذهاب للمدارس إما في مكان الاعتقال أو خارجه .

واستطراداً لما سبق، فإن البروتوكول الثاني يتضمن في المادة 4-3 أن الأطفال يجب أن يتلقوا التعليم بما في ذلك التربية الدينية والأخلاقية وفقاً لرغبات آبائهم أو أولياء أمورهم، بالإضافة إلى ذلك فإن البروتوكول الأول في المادة (78-2) ينص على ضرورة تزويد الطفل أثناء وجوده خارج البلاد قدر الإمكان بالتعليم، بما في ذلك التعليم الديني والأخلاقي وفق رغبة والديه .

وحيث إنه يتم تناول الحماية الدولية للأطفال في النزاعات المسلحة، فإنه لابد من تناول مسألة الحماية القانونية الدولية للأطفال المحتجزين لأسباب أمنية أو لمخالفتهم لقانون العقوبات على النحو التالي :

- المادة (89) من اتفاقية جنيف الرابعة، وتتعلق بضرورة صرف حصص طعام للأطفال المعتقلين، وتتضمن ضرورة أن يتلقى الأطفال المعتقلون أغذية إضافية .
- المادة (94) وتنص على ضرورة تخصيص ملاعب للأطفال والشبان في جميع المعتقلات .
- المادة (77-4) من البروتوكول الأول، تنص على ضرورة فصل الأطفال الذين لا يحتجزون مع عائلاتهم عن الأماكن المخصصة للكبار .
- المادة (51) من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنص على عدم جواز إرغام الأشخاص المحميين على العمل ، إلا إذا كانوا فوق الثامنة عشرة من العمر .
- المادة (132) من الاتفاقية الرابعة وتنص على بذل قصارى الجهد أثناء قيام الأعمال العدائيةللإفراج عن صغار الأطفال والأمهات ، أو إعادتهم إلى أوطانهم أو إلى محال إقامتهم أو إيوائهم في بلد محايد .
- المادة (68) من الاتفاقية الرابعة، وتحظر إصدار حكم بالإعدام على شخص محمي إذا كانت سنه تقل عن ثمانية عشر عاماً وقت اقتراف الذنب، وفي نفس الإطار يحظر

البروتوكول الأول في المادة 77 – 5 تنفيذ حكم الإعدام بسبب جريمة متعلقة بالنزا ع المسلح على الأشخاص الذين لا يكونون قد بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة .

وحيث إن اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لم تعالج تورط الأطفال بين المساعدة غير المباشرة وبين حمل السلاح بالفعل كأفراد في القوات النظامية أو المتطوعة، كان لابد من إيجاد نوع جديد من الحماية لصالح هؤلاء الذين يتورطون في القتال على نحو مباشر أو غير مباشر، ولذلك نص البروتوكول الأول في المادة 77 – 2 على ضرورة اتخاذ أطراف النزا ع كافة التدابير المستطاعة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة ، وعلى هذه الأطراف بوجه خاص أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة .

أما في حالة احتمال حمل الأطفال السلاح فينص البروتوكول الأول في المادة 77 – 3 على أنه في حالة مخالفة المادة 77 – 2 السابقة لها واشتراك أطفال دون سن الخامسة عشرة في النزا ع تم وقوعهم في قبضة العدو، فإنهم يستمرون في الاستفادة من الحماية التي تكفلها المادة 77 سواء كانوا أسرى حرب ، أم لم يكونوا .

وفي هذا الصدد فإن اللجنتين الدوليتين للصليب الأحمر والهلال الأحمر تؤديان مهامهما ودورهما الإنسانيين لصالح الأطفال بصفة خاصة في وقت الحروب، حيث تتدخلان كثيراً لصالحهم حتى في ظل عدم وجود أساس قانوني، فهما كمؤسستين إنسانيتين لم تنتظرا صدور النصوص القانونية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة قبل أن تباشر عملياتها التي تهدف إلى حماية الأطفال، ففي جميع المنازعات سبقت مبادرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إقرار الحماية القانونية للأطفال ، وكانت تحاول تعويض القصور الذي قد يتضح في وسائل تطبيق القانون الدولي .

المحور الثاني : حماية الطفل في التشريعات والمواثيق المصرية

لقد أولت مصر اهتماماً بالغاً بالطفل المصري إيماناً منها بأن حدث اليوم هو رجل المستقبل الذي لا بد من إعداده وتنشئته بشكل سليم .

ولقد زاد اهتمام مصر في الآونة الأخيرة بشكل كبير بالطفل ، إيماناً منها بأن من

شأن ذلك خلق جيل قادر على التنمية لذلك ضمنت تشريعاتها ومواثيقها الداخلية حقوقاً للطفل وقررت العقوبات على من يحاول النيل من تلك الحقوق، بالإضافة إلى إنشاء الجمعيات الحكومية والأهلية التي تعنى بالطفل .

وقد ارتبطت الحماية القانونية المقررة للطفل المصري في الدستور المصري بحماية الأمومة والحفاظ على الأسرة باعتبارها أساس المجتمع، وباعتبار أن نظام الأسرة هو أفضل وأنسب الأجواء لتربية الأطفال وتنشئتهم وغرس معاني الود والتراحم في نفوسهم .

وقد كان من أبرز مظاهر الاهتمام المصري بالطفل إصدار قانون موحد يغطي جميع الجوانب المتعلقة بحقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية، فقد شكل هذا القانون نقلة حضارية على طريق رعاية وحماية الطفل المصري، وقد صدر القانون المصري رقم 12 لسنة 1996 متضمناً حقوق الطفل ، بدءاً من الحقوق المدنية ومروراً بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية ، والأطفال ذوي الظروف الصعبة ، بما في ذلك الرعاية الجنائية وانتهاء برعاية الأم الحامل وقد صدر القانون متفقاً مع المواثيق والاتفاقيات الدولية

وجاء قانون الطفل المصري لسنة 1996 في تسعة أبواب تناولت كافة الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية .

ويهمنا في هذا الصدد الباب الثامن من الاتفاقية، الذي أورد في مواده الخمسين أحكام المعاملة الجنائية للأطفال، وتنبع فلسفة هذا الباب من أن الطفل هو مجني عليه وضحية ظروف خارجة عن إرادته وليس جانياً، وبالتالي يستهدف القانون تقويم سلوكه وليس عقابه، وبالتالي جاءت المواد 94 وحتى 193 لتوضح حالات انحراف الطفل وأنوا ع المحاكم المختصة بالنظر للمنحرفين منهم ، مع توفير الضمانات القانونية والاجتماعية في جميع مراحل محاكمته .

وبالإضافة إلى قانون حماية الطفل للعام 1996، فقد أولت القيادة السياسية اهتماماً خاصاً بالطفولة، حيث تمخض هذا الاهتمام عن صدور عقدي مبارك لحماية الطفل المصري عام 1989 وعام 2000 بهدف إعطاء الأولوية لمشروعات الطفولة في خطط الدولة المستقبلية، والعمل على خفض نسبة الوفيات ، والسعي لتوفير حياة أفضل للأطفال، بالإضافة إلى توفير قدر مناسب من الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للأطفال .

ورغم أن مصر تعدّ من أوائل دول العالم في العهد الحديث التي شاركت في وضع

وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة، ورغم مشاركتها في المؤتمرات الدولية وتوقيعها وتصديقها على المعاهدات الدولية ، وتضمينها في التشريعات والمواثيق الوطنية، بحيث جاءت بعض القوانين المصرية المدنية والعسكرية مشتملة على العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني، إلا أن قانون حماية الطفل لسنة 1996، جاء خالياً من أي قواعد أو أحكام خاصة بحماية الطفل في النزاعات المسلحة. ورغم أهمية هذه الملاحظة إلا أنه من المسلم به أن الدول المتعاقدة والموافقة على أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني هي المسئولة عن عدم انتهاكات أحكامه ، وذلك بتقرير التشريعات الوطنية الملائمة، لأنه بدون ذلك تصبح قواعد القانون الدولي فارغة من مضمونها ولا تؤدي الوظيفة المرجوة منها .

وإذا كانت مصر قد ضمنت قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني في شريعاتها ومراسيمها الداخلية ، فقد كان من الواجب عليها تضمين قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية الطفل في قانونها الخاص بحماية الطفل رقم 12 لسنة 1996، لذلك يوصى بإضافة باب عاشر يتضمن قواعد وأحكام حماية الطفل في النزاعات المسلحة الدولية غير الدولية المضمنة في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والملحقين الإضافيين الصادرين لسنة 1977، استكمالاً للنقص التشريعي في هذا الخصوص، وحتى يصبح قانون حماية الطفل لسنة 1996 قانوناً جامعاً وشاملاً لكافة الأحكام والقواعد المتعلقة بحماية الطفل على المستويين المحلي والدولي.

الكتب والمراجع :

1 – وثيقة اتفاقية حقوق الطفل ، الأمم المتحدة ، 1989 .

2 – ماريا تيريزا دوتلي ، "الأطفال والمقاتلون الأسرى" ، (مقال) المجلة الدولية للصليب الأحمر ، العدد 15، سبتمبر / أكتوبر 1990 .

3 – ساندرا سنجر ، "الأطفال في حالات النزاع المسلح" ، (مقال) الترجمة العربية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، مايو / يونيو 1986 .

4 – ممدوح البلتاجي ، (مقال) ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب ، العدد 53 ، القاهرة، أبريل 1993 .

5 - عبد الوهاب العادلي ، جرائم الأحداث ودور إدارة شرطة الأحداث في مكافحتها، بحث غير منشور .

6 - تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى ، دور الانعقاد العادي الحادي عشر لسنة 1990 ، ، الطفل في المجتمع المصري ، الواقع والمتطلبات .

7 - وثيقة مبارك الأولى والثانية لحماية الطفل المصري .

8 - جهود جمهورية مصر العربية في إنماء وتطوير القانون الدولي الإنساني ، وثيقة مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف والمنعقدة في القاهرة ، نوفمبر 1999 .

9 - شريف علم ، مذكرات في دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنازعات المسلحة الدولية ومسئولية تطبيق القانون الدولي الإنساني ، القاهرة .

10 - القانون رقم 12 لسنة 1996 ، بأحكام حماية الطفل ، المركز القومي للطفولة والأمومة .

11 - دراسات في القانون الدولي الإنساني ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، الطبعة الأولى 2000 .

الخوف عند الأطفال

علاء الدين معصوم حسن ✪

الخوف انفعال يتسم بالقلق وعدم الراحة، مفعم بتوقعات خطرة تتهدد سلامة الفرد مع ظهور مكونات بدنية ظاهرة كسرعة التنفس أو سرعة ضربات القلب، واصفرار الوجه وارتعاش في الأطراف وفرط في التعرق وجفاف في الحلق، وترافقه توترات عصبية يترتب عليها نوعان من المواقف السلوكية : الهرب من المواجهة، أو الصمود والقتال، أما إذا زاد الخوف عن حدّه ؛ فإنه يصبح مرضاً ، كالخوف من الظلام أو العقاب أو مواجهة المجتمع، وبالتالي يؤدي إلى إعاقة طاقات الفرد .

مثيرات الخوف :

- الخوف من الحيوانات والحشرات سواء كانت أليفة ، أم غير أليفة، كالخوف من القطط والكلاب والطيور والفئران والعناكب وغيرها .
- الخوف من الأدوات الجارحة كالسكين والسيف والأسلحة النارية .
- الخوف من الأماكن المُظلِمة أو الواسعة كصالات المطارات أو الفنادق الكبيرة أو الأسواق الواسعة، وكذلك الخوف من الممرات الضيقة والأماكن المرتفعة، والأصوات العالية.
- الخوف من المواقف الاجتماعية والحفلات المختلفة أو الزيارات المتبادلة، كذلك الخوف من مواجهة الجمهور، كإلقاء محاضرة أو خطبة .
- الخوف من الأمراض والتشوهات التي تؤدي إلى الوسواس .

✪ باحث في مجال الطفولة ، سوريا .

- التسلط في المعاملة ومحاولة فرض السيطرة التامة على الطفل .
- تربية الطفل على العزلة والانطواء مما يؤدي إلى مشكلة نفسية .
- سرد القصص الخيالية التي تتصل بالجن والعفاريت .

ومن الأسباب التي توقع الطفل في إسار الخوف : الجوع الذي يقلقه ويهدد حياته من الناحية البيولوجية، كما أن لانفصال الطفل عن الأم أثره الشديد على إثارة المخاوف في نفس الطفل لما يثيره فيه من افتقاد الأمان وعدم الطمأنينة، ولعله من الأمور المعروفة أن الطفل يرتمي على صدر أمه ويحشر نفسه في حجرها محتمياً كلما ألمت به مشكلة تثير الخوف .

ومن الأسباب المثيرة للخوف : شعور الطفل بما ينتاب الكبار حوله من مخاوف تنتقل إليه بالعدوى كما تنتقل جراثيم الأمراض السارية من المريض إلى الأصحاء .

درجات الخوف :

لا يظهر الخوف عند الأطفال على درجة واحدة، ويمكن أن نميز بين الخائفين ، حيث نجد طفلاً خوفه خفيف لا يترك لديه آثاراً ضارة على صحته، وآخر قد انتابته مخاوف شديدة تهزه هزاً وتعصف بكل كيانه .

وقد يصل الخوف ببعض الأطفال إلى درجة الرعب، فنراهم يصرخون ويرتجفون فترتعد أوصالهم وتشحب وجوههم، وقد يسقطون ولا يقوون على الحركة ودفع الخطر الداهم عنهم .

ومن درجات الخوف أيضاً : الذعر الذي ينتاب الأطفال والكبار أحياناً، وخاصة ما نراه في حالات الذعر العام التي تحدث أثناء الحروب والغارات والكوارث الطبيعية .

مظاهر الخوف ودلالاته :

يتبدى الخوف لدى الطفل بمظاهر وعلامات ودلالات مختلفة، وتتباين هذه المظاهر والعلامات والدلالات من طفل لآخر تبعاً لعوامل عديدة، منها ما يتعلق بالطفل نفسه وما يتصف به من ميزات، ومنها ما يتعلق بالخطر أو الضرر والأذى المتوقع حدوثه، ومنها ما

يتعلق بالظروف الزمانية والمكانية التي تحيط بالشخص أو بالخطر أو الضرر والأذى الذي يسبب الخوف له .

فالطفل الذي يتمتع بقوة بدنية جيدة وثقة عالية بالنفس وتفكير راقٍ، فإن الخوف يتبدى لديه بمظهر وعلامة ودلالة تختلف عن ذلك الشخص الذي يشكو من علة أو ضعف في بنيته أو مهزوز الثقة بنفسه، أو سريع الانفعال والتأثر بالأحداث التي تحيط به أو تفاجئه .

ويتمثل القاسم المشترك بين مختلف الأطفال بالنسبة لمظاهر الخوف وعلاماته ودلالته بالآتي :

- القلق والشرود الذهني أحياناً بحيث تتغير نظرات الخائف وتنشد قسمات وجهه ويميل لونه إلى الشحوب والاصفرار .
- الاضطراب في أداء الخائف لأعماله العادية أو في حديثه مع الآخرين، حتى في أمور لا تتعلق بالخطر أو الأذى الذي يتوقع حدوثه، أو قد يصاحب تصرفاته العادية بعض الحذر والتردد.
- شعور الخائف في بعض الأوقات بضربات متلاحقة في قلبه .
- يحسّ الخائف بنوبات ألم في ظهره أحياناً بدون سبب مباشر، وبصعوبة في التنفس .
- شعور الخائف بالتعب أحياناً ، ولو كان قد أخذ قسطاً كافياً من النوم والراحة البدنية.
- عدم تقبل الخائف لبعض الطعام .
- يعتقد الطفل الخائف في قرارة نفسه بأنه لا يرقى إلى مستوى الآخرين .
- يصاب الخائف بحالة تضطره إلى الانزواء بعيداً عن الناس الذين اعتاد لقاءهم .
- يحمل الخائف على الأقل عادة سيئة واحدة لا يتمكن من التخلص منها .

الخوف والتقليد :

للتقليد دور هام في الخوف لدى الطفل، فالأطفال لا يقلدون الكلام والأخلاق والآداب العامة لأهلهم وبيئتهم فحسب، بل إن الموقف الذي يتخذه الطفل حيال أي موقف من المواقف يغلب أن يكون موقفاً من المواقف التي رآها من أهله، فالأم التي تذعر ذعراً

واضحاً من الحيوانات والأماكن المظلمة أو العواصف الهوجاء أو الأماكن العالية يغلب أن تخلق هذه المواقف في ولدها شكلاً من السلوك يحاكيه الطفل محاكاة غريزية .

والتخويف كأسلوب في كسب الطاعة يربي إنساناً جباناً، فالجندي الجبان يكون قد تربى على الجبن والخوف والهلع في بيئته الأولى وليس في ساحة المعركة، وكثير من المخاوف تكتسب في سن مبكرة، ويتجلى عادة الضرر من كثرة المخاوف في فقدان الثقة بالنفس وسيطرة القلق والشعور بعدم الأمن .

أنواع الخوف :

1- الخوف الواقعي : وهو عبارة عن استجابة لخطر حقيقي كحيوان مفترس أو سيارة مسرعة، ويُعَدُّ من أكثر أنواع الخوف تحديداً .

2- القلق : وهو الخوف من المجهول، وموضوعه لا يكون محدداً بشكل ملموس .

3- الخوف اللاعقلاني "الفوبيا" : يمكن تعريف "الفوبيا" بأنها خوف لا عقلاني عادة ما يقوض حياة الطفل دون أن يكون مبنياً على أساس واقعي، إذ إن مصدر الخوف لا يشكل فعلاً أي أذى أو تهديد يُذكر للطفل - مثلاً - من صورة الكلب أو من دعاية تليفزيونية لأغذية الكلاب، أو من صوت كلب بعيد، هنا لا بد من التصرف بعقلانية وحكمة لإخراج الطفل من هذه الحالة، فإجبار الطفل يزيد الأمر سوءاً ويجسد الخوف لديه، كما أن إهمال الموقف وعدم التعرض له يمكن أن يقنع الطفل أن هناك بالفعل شيئاً يجب الخوف منه .

وهنا لا بد من التصرف بموضوعية، ويجب الإجابة عن تساؤلات الطفل بكل صدق ودقة، فالصغار قادرون على التمييز والتفكير ويقدرون الحقيقة حق تقدير . وفي هذه الحالة، يفضل أن نقرب الطفل بروية من الشيء الذي يخافه، ونصغي إلى ما يقوله عن سبب خوفه، ونأخذ ما يقوله على محمل الجد، ونعمل على طمأنته برقة .

الخوف من المدرسة :

الخوف من المدرسة عبارة عن ارتباط الخوف الشديد بالمدرسة والرهبة والحذر من وقوع كارثة، وغالباً ما يترافق مع آلام وصداع وغثيان، وليس غريباً أن يعاني الطفل من

حالة الخوف من المدرسة في أعقاب انقطاعه عنها بسبب الإجازة أو المرض، وعندما يعود إليها يشعر بالخوف، ويكثر هذا عند الأطفال الذين ينتمون إلى أسر يسوء فيها التواصل بين أفرادها وتنتشر فيها المشكلات السلوكية، وقلة اهتمام الوالدين بالأبناء وعدم تعاونهما في تنشئتهم ومعالجة سلوكهم .

تجدر الإشارة إلى أنه ليس جميع الأطفال الذين يرفضون الذهاب إلى المدرسة يعانون من خوف منها، فقد يرفض الطفل الذهاب إلى المدرسة خشية أن يبتعد عن والديه، مثل هذا الطفل يعاني ما نسميه بـ : "قلق الانفصال" .

وهناك أسباب عديدة تؤدي لعدم ذهاب الأطفال إلى المدرسة، منها :

- يمكن للمدرسة نفسها أن تثير الخوف عند الطفل إذا ارتبطت ببعض الأحداث المخيفة والاعتداء والفشل عند الطفل، أو حالات الخصام أو رداءة اللباس مما يسبب الشعور بالحرج عند الطفل .
- قسوة المعلم وغلظته واستخدامه للضرب المبرح وتفننه في ابتكار أساليب للعقاب .
- استخدام الامتحانات كوسيلة تحكم في مستقبل الطلاب، في حين من المفروض أن تكون وسيلة إرشاد وتوجيه، وقد ارتبطت الامتحانات في الأذهان بالخوف من الفشل في أدائها مما يدفع البعض إلى الغش في بعض الأحيان .

الوقاية من الخوف :

ينبغي الأخذ بمقولة "الوقاية خير من العلاج"، فوقاية الطفل من الخوف أجدى وأنفع، وتتم بالوسائل التالية :

- تجنب الحديث عن المواقف التي تثير الخوف لدى الأطفال عند تواجدهم مع الكبار، فالحديث عن العقاب في المدارس – مثلاً – ينبغي ألاّ يثار أمام الأطفال .
- عدم السماح للطفل أن يشاهد أفلام الرعب المختلفة التي تثير الخوف لديه .
- ينبغي على الأم ألاّ تظهر خوفاً من الحيوانات والحشرات أو الظلام أو أية حالة خوف أخرى أمام الطفل. كما ينبغي على الأب أن يظهر المواقف التي تدل على شجاعته كي يعزز في نفس الطفل الشجاعة والإقدام .

- تزويد الطفل بقصص الشجاعة، وانتقاء الكتب المصورة الجميلة عن الحيوانات لإيجاد التفاعل بين الطفل وبين هذه الحيوانات .
- إبعاد كافة أشكال التهديد والتخويف والوعيد لما لها من نتائج سلبية .
- توفير حاجات الطفل الأساسية من حب وشعور بالأمان، ومنحه حرية التصرف في شئونه وتحمله لمسئوليات تتناسب مع مراحل تطوره .
- منح الطفل الثقة والاحترام مع بعض المرح والتفاؤل .
- الابتعاد عن المزاح الذي يتضمن زعزعة ثقة الطفل بنفسه وبالآخرين .
- ربط مصادر الخوف بأمور محببة ، بدلاً من إبقائها مثيرة للقلق .
- تهيئة الطفل للتعامل مع مختلف أنواع المشكلات ، وخاصة التوتر .
- التعاطف مع الأطفال وتنمية حرية التفكير وعدم إصدار الأحكام نحو مخاوف الأطفال.
- التعرض التدريجي للمواقف المخيفة، فعملية التوقف عن إضاءة الغرفة – مثلاً – يجب أن تتم عن طريق خفض الضوء بشكل تدريجي ليلة بعد ليلة .

معالجة الخوف :

- تنشئة الطفل على الإيمان بالله والعبادة .
- إعطاء الطفل حرية التصرف وتحمل المسئولية وممارسة دوره على قدر نموه وتطوره .
- عندما يكون الخوف شديداً ناجماً عن بعد في الخيال ، فإن زيادة تجارب الطفل مع الأشياء وتكرار مصادفته إياها واحتكاكه مع أترابه تخفف من حدة الخوف تدريجياً .
- عندما تكون المخاوف بسبب ما يصادفه الطفل من خبرات نتيجة أخطاء تربوية يرتكبها الوالدان، فإن زيادة المعرفة بالأشياء الموضوعية نتيجة احتكاك الطفل بالمشرفين على رعايته ونموه يخضع الطفل للقواعد النظامية ، ومن ثم يتعلم الحياة الاجتماعية المنظمة.
- يتحتم على الأهل كسب ثقة أطفالهم ليتمكنوا من الوقوف على مخاوفهم وقت حدوثها، ومن ثم يكون بإمكانهم تقديم التوجيه والعون في الوقت المناسب لأطفالهم .
- إن وجود من يتعلق بهم الطفل وجدانياً يؤدي إلى الإقلال من احتمال التعرض لمعاناة

الخوف الشديد، فالوالدان لهما أهمية بالغة في تنشئة الطفل، ولهما أثر كبير في صحته النفسية، وتوفير الطمأنينة عند الطفل يتحقق عن طريق الأسرة الهادئة المستقرة .

- التثقيف والتربية الصالحة القائمة على أسس من فهم واستيعاب مشاعر الآخر.
- أن يكون الأهل القدوة الطيبة والمثل الأعلى للسلوك السوي .
- عدم تعريض الطفل للخوف ثانية، فالطفل يحتاج إلى التهدئة في حالة الخوف حتى يستطيع مواجهة خوف آخر بسهولة .
- ينبغي عدم إرغام الطفل الخائف من المدرسة على الذهاب إليها، وإنما يجب تشويق الطفل على ذلك بمصاحبته والذهاب معه إلى المدرسة لمشاهدة الأطفال وهم يلعبون، ثم المرور بالصفوف الدراسية وزيارة المعلمين والإدارة، وتعاون الإدارة مع أسرة التلميذ بتقديم العون بالأساليب الممكنة، كتقديم الهدايا الرمزية للطفل .

المراجع

- أسعد يوسف ، المشكلات النفسية ، القاهرة 1988 م.
- إسماعيل الملحم ، الأطفال والخوف ، مجلة بناة الأجيال ، آذار 1990م .
- أمل المخزومي ، الخوف لدى الأطفال ، المجلة العربية ، رجب 1414 هـ.
- حامد زهران ، علم نفس النمو "الطفولة والمراهقة" ، القاهرة 1982م .
- رضا أحمد شحاتة ، الخوف عند الطفل ، مجلة منار الإسلام ، جمادى الأولى 1421 هـ .
- عدنان محرز ، ظاهرة الخوف عند الأطفال ، مجلة العربي ، العدد 499 .
- محمد إسماعيل، أحمد السيد ، مشكلات الطفل السلوكية .
- محمد خير أحمد ، الخوف عند الأطفال ، مجلة المعلم العربي ، العدد الرابع 1998م .
- محمد عماد الدين إسماعيل ، الأطفال مرآة المجتمع ، سلسلة عالم المعرفة.
- محمد قاسم عبد الله ، الصحة النفسية ، مديرية المطبوعات الجامعية ، حلب 1997 م .
- محمد وحيد صيام ، الخوف عند الأطفال ، مجلة بناة الأجيال ، تشرين الأول 1999م .
- مجلة عالم الإعاقة ، مخاوف الأطفال ، العدد 21. تموز 2001 م.
- وفيق مختار ، خوف الطفل، مجلة الخفجي ، ذو الحجة 1420 هـ.



- تجربة ليبيا في رعاية الموهوبين والمتفوقين

د. كـــــاظم عـــــبـــــد نور

تجربة ليبيا في رعاية الموهوبين والمتفوقين

د. كاظم عبد نور ✿

بدأت ملامح تجربة ليبيا في رعاية الموهوبين والمتفوقين منذ الستينيات من القرن الماضي عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي للطلبة الموهوبين والمتفوقين في الفنون التشكيلية والآداب والأوائل في المدارس والجامعات. ويقوم **مركز ابن الهيثم للإعداد التقني والبحث العلمي** في طرابلس برعاية المواهب والإبداع في ميدان العلوم والتكنولوجيا في فرعه الرئيس في طرابلس ، وفي فروعه في المدن الليبية الرئيسة. ويعد انعقاد ندوة رعاية الموهوبين والمتفوقين في طرابلس بين 20 - 1992/4/22، خطوة مهمة زادت من الاهتمام بالموهوبين والمتفوقين في الجماهيرية الليبية والوعي بهم، وزادت في عدد البحوث والدراسات التي أنجزت عن الموضوع داخل ليبيا وخارجها. والخطوتان المهمتان والكبريان في توجه ليبيا نحو رعاية الموهوبين والمتفوقين **هما تأسيس مركز الفاتح للمتفوقين** في بنغازي الذي بدأت الدراسة فيه في العام الدراسي 1993 - 1994 والموافقة في عام 2001 على فتح ستة فروع له في كل من طرابلس والزاوية ومصراته وسرت وطبرق ودرنه. وحددت بداية الدراسة في تلك الفروع في العام الدراسي 2001 - 2002 . وفيما يأتي عرض لأهم الخطوات التي سارت عليها التجربة الليبية في رعاية الموهوبين والمتفوقين.

أولاً: تجربة مركز ابن الهيثم للإعداد التقني والبحث العلمي :

تأسس مركز ابن الهيثم للإعداد التقني والبحث العلمي في طرابلس في عام 1989،

✿ مركز التميز التربوي ، عمان ، الأردن .

وحددت له عشرة أهداف رئيسة أحدها هو الهدف (ج) الذي ينص على " الاهتمام بالمواهب والاهتمام بالبارزين " في ميدان العلوم والتكنولوجيا" في مراحل التعليم كافة وتوجيههم واعدادهم وتأهيلهم تقنيا على وفق التطورات العلمية الحديثة "(ص 158) ولتحقيق هذا الهدف أسس المركز " وحدة رعاية المواهب والبارزين " ضمن قسم المسار التقني الذي يتبع إدارة التعليم والتدريب التقني، التي تشكل مع أربع ، ادارات أخرى الهيكل الاداري التنظيمي للمركز.

وحدد المركز عناصر برنامج رعاية المواهب والبارزين وشكل لجانا عديدة لتحقيق أهداف البرنامج. وشملت اللجان الجوانب الفنية والعلمية والتدريبية والإدارية والمتابعة والمناهج ..الخ (ص 154)، ثم حددت مواهب ومواصفات الموهوب والبارز في العلوم والتكنولوجيا (وأكثرها ترتبط بإنتاجه الإبداعي) وطرق اكتشافها. كما أوضحت كيفية مشاركة الموهوب والبارز في المعارض والمسابقات والمعسكرات المحلية والمركزية داخل ليبيا وخارجها في دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب) ولم تتوافر للباحث عند إعداد التجربة، معلومات تقويمية لنتائج نشاطات المركز المخصصة لرعاية الموهوبين والبارزين في ليبيا.

ثانياً:- ندوة رعاية الموهوبين (1992) :

عقد المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريسية التابع لأمانة البحث العلمي "ندوة رعاية الموهوبين" في طرابلس بين 20 - 1992/4/22 ، بعد اجتماعين، عقد الأول في مدينة سبها في 1991/12/11 والثاني في مدينة الزاوية 1992/1/15. وقد حددت أمانة البحث العلمي في الإجتماع الثاني خمس غايات رئيسة لندوة رعاية الموهوبين هي :

1- تقويم الإجراءات التي تمت داخل الجماهيرية بخصوص رعاية الموهوبين .
2- التعرف على الدراسات والتجارب العربية والعالمية في ميدان رعاية الموهوبين.
3- تحديد المبادئ العامة التي ينبغي أن تنطلق منها رعاية الموهوبين والمتفوقين في ليبيا.
4- وضع الإطار العملي لرعاية الموهوبين في ليبيا.
5- اقتراح الخطط والمشروعات التفصيلية لتنفيذ برامج رعاية الموهوبين .

وعلى ضوء الغايات السابقة تمّ تحديد 24 محورا للندوة، تناولت أغلبية جوانب تربية الموهوبين وتعليمهم وتعلمهم، ابتداء من فلسفة الرعاية وأهدافها وأولوياتها واستراتيجياتها إلى نماذج رعاية الموهوبين المتمثلة في الجمعيات العلمية التي تتولى تلك الرعاية والنوادي العلمية والبرامج التعليمية. وعرضت في الندوة (8) أوراق عمل وبحوث تقدم بها أساتذة من الجامعات الليبية ومن أمانة البحث العلمي في طرابلس. وانتهت الندوة بحوالي 29 توصية عامة ومتخصصة تدعو إلى الكشف عن الموهوبين والمتفوقين في شتى ميادين الحياة ورعايتهم وإنشاء أولمبياد للرياضيات في ليبيا وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك وتشجيع البحث العلمي الذي يتناول الموهبة والتفوق والإبداع .... إلخ .

ثالثاً : مركز الفاتح للمتفوقين / بنغازي :

3-1- فكرة تأسيس مركز الفاتح للمتفوقين:

بدأت فكرة تأسيس مركز الفاتح للمتفوقين في عقل واحد من أبناء ليبيا الذين كانوا متفوقين في دراستهم وأصبحوا متفوقين ومبدعين في عملهم وسلوكهم اليومي، ومتفوقين في انتمائهم إلى مدينتهم وبلدهم وأهلهم. إنها فكرة واحد من أبناء مدينة بنغازي المتميزين في إيمانهم في " أن الأعمال أبلغ أثرا من الأقوال والشعارات " مهما كانت الأخيرة كبيرة ورنانة، وأن الاستثمار في إعداد العقول المتفوقة المدربة تدريباً عالياً ، هو أفضل أنواع الاستثمار للبلد والأمة. إنها فكرة الدكتور المهندس علي مفتاح علي أمين اللجنة الشعبية للمركز "مدير عام المركز" .

ومن البديهيات القول: إن تحويل الأفكار الخيرة التي تدور في عقول الناس إلى واقع ومشاريع عملاقة عملية صعبة جدا ، بل ومستحيلة أحيانا في الدول النامية. لكن همّة الرجل (د.علي مفتاح علي) وإيمانه الراسخ بجدوى مشروعه الحضاري، دفعه إلى العمل بكل جد وإخلاص لحشد كل جهد خيِّر يمكن أن يسهم في تحقيق طموحه ، إذ لم يتردد في طرق أبواب الأفراد والجماعات والمؤتمرات الشعبية في بنغازي، شارحاً وموضحاً وداعياً إلى تأسيس مؤسسة تربوية علمية تخصصية لرعاية المتفوقين والمتفوقات في مدينة بنغازي وضواحيها. هذه هي بداية قصة ولادة مركز الفاتح للمتفوقين، كما رواها مؤسس المركز ومديره العام للباحث في أحد لقاءاته معه، وهي كثيرة بحكم تخصصه.

وعلى الرغم من أن عمر المركز لم يتجاوز بعد عشر سنوات، لكنه في تقديرنا – وحسب اطلاعنا وهو محدود بالطبع – استطاع أن يتقدم بخطوات كبيرة وعديدة على التجارب العربية في شمال أفريقيا التي سبقته بعقود وسنوات كثيرة .

ونرى أن من أسرار تقدم تجربة الفاتح للمتفوقين بخطوات واثقة وتفوقها على التجارب التي سبقتها يكمن في سمات فريق العمل الذي يقوده مؤسس المركز ومديره العام ، التي يمكن تلخيصها في مرونة التفكير وسعة الاطلاع وصدق الانتماء وحب العمل والإيمان في أن رعاية العقول المتفوقة وتدريبها تدريباً عالياً هو أجدى استثمار اقتصادي وعلمي وسياسي وحضاري للبلد والأمة، ونجاح مدير عام المركز وفريقه في العمل كأسرة واحدة أمامها تحديات كبيرة وكثيرة ولديها أهداف نبيلة واضحة تعمل بكل جد ونشاط لتحقيقها. كما نعتقد أن من أسرار نجاح التجربة واستمرارها في التقدم بخطوات سريعة تتناسب وسمة العصر هو تعاون ودعم عدد من أساتذة جامعتي قار يونس والفاتح ، ودعم عدد من أمناء اللجان الشعبية في مدينة بنغازي الذين آمنوا واقتنعوا بجدوى المشروع العلمي – التربوي – الحضاري الذي أرسى دعائمه الأخ الدكتور علي وفريق العمل الذي يقوده ، علما أن قرار إنشاء المركز قد صدر في 1994/11/28، أي بعد حوالي سنة من بدء الدراسة فيه.

ونعتقد أن هناك أسراراً أخرى لاستمرار تقدم المركز بالسرعة التي بدأها ، نأمل أن نطلع عليها موثقة من قبل أحد الأخوة الذين عاشوا التجربة منذ بدايتها.

3-2- أهداف مركز الفاتح للمتفوقين :

يسعى مركز الفاتح للمتفوقين إلى تحقيق عدد كبير من الأهداف النبيلة، وفي مقدمتها الأهداف التربوية والعلمية والحضارية الآتية :

– تنفيذ واحدة من الأفكار التربوية التي وردت في خطاب الأخ قائد ثورة الفاتح في الذكرى الحادية عشرة لثورة الطلاب الذي دعا فيه إلى أن يجد كل طالب من الطلبة الضعفاء والمتوسطين والموهوبين " المدرس الذي يناسبه والمدرسة التي تناسبه "، أي أنه دعا إلى تفريد التربية والتعليم. وتفريد التربية والتعليم مبدأ تربوي أثبت تاريخ التربية والتعليم نجاحه وفاعليته. وبتأسيس مركز الفاتح للمتفوقين، وجد الشباب الليبيون المتفوقون في مدينة بنغازي وضواحيها المدرس والمدرسة التي تناسبهم لينطلقوا منها نحو مزيد من

التعلم والتألق والابداع . ويأمل الشباب المتفوقون في شعبيات الجماهيرية الأخرى ، أن يجدوا فرصاً مماثلة للفرصة التي توافرت لأخواتهم وإخوانهم في شعبية بنغازي ، بأقرب وقت ممكن.

- التفاعل الإيجابي الواعي للطالب المتفوق مع معطيات المرحلة الحضارية بشكل يتصف بالعمق والتركيز .
- ترسيخ صفات الالتزام والانتماء لدى الطالب المتفوق وتطويرها إلى إبداع ذهني متميز.
- اكتساب الخبرات والمهارات العلمية المنتجة بشكل واع ومتيقظ وليس بالألفة والاعتياد.
- "إعداد" جيل صناعي متفوق مزود بالمعارف التي تساعده على الفهم والتغلب على الصعوبات والتعقيدات التقنية الحديثة وكسر احتكار هذه التقنيات من قبل البعض.
- حماية المتفوقين من الانحراف والتطرف والتمرد وعدم الاكتراث ، وإعطاؤهم التربية والتعليم اللذين يتماشيان وواقع احتياجاتهم.
- العمل على خلق تبادل المنفعة والاستفادة بين المتفوقين ومؤسسات المجتمع المختلفة.
- أهداف أخرى كثيرة.

3-3- طريقة إدارة المركز :

يدير المركز مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء، أربعة منهم يحمل درجة الدكتوراة وموجهان تربويان ومهندس. ويرأس المجلس أمين اللجنة الشعبية في المركز (د.علي مفتاح علي). ويتابع المجلس أعمال الأقسام والوحدات التي يتكون منها المركز، وفي مقدمتها الشؤون المالية والإدارية والعلمية وشؤون الطلبة والبحوث والدراسات .... إلخ .

3-4- مصادر تمويل المركز :

جميع مصادر تمويل المركز من خزينة المجتمع (من خزينة الدولة)، وبخاصة من أمانة التعليم العالي والبحث العلمي السابقة، التي دعمت المركز ماديًا ومعنويًا. كما يحصل المركز على قليل من التمويل من أمانات شعبية بنغازي ومن الدورات التدريبية التي ينفذها لأمانات الشعبية وموظفيها. أما نصيب الشركات الخاصة والمشاركات فيكاد يقترب من الصفر. وتطمح إدارة المركز إلى الحصول على دعم مادي ومعنوي أكبر وأكثر من أمانات

شعبية بنغازي وشركاتها الخاصة ليستطيع المركز تأدية رسالته بالمستوى الذي تطمح إليه إدارته ، علماً أن الدراسة في المراكز مجانية.

3-5- طريقة اختيار طلبة مركز الفاتح للمتفوقين :

مركزالفاتح للمتفوقين معهد علمي تخصصي (طبي - تكنولوجي) مختلط للبنين والبنات، تبدأ الدراسة فيه من السنة الثانية إعدادي حتى نهاية المرحلة الثانوية من التعليم. ويتم سنوياً اختيار(80) متفوقاً ومتفوقة من بين مئات المتقدمين بطلبات الانضمام للمركز. ويشترط في قبول الطالب في المركز ما يأتي :

- أن يثبت المتقدم تفوقه في دراسته السابقة ، ومنذ الفصل الرابع في المرحلة الابتدائية، بوثائق مصدقة .
- أن يجتار بتفوق اختبار تحصيلي يجريه المركز للمقررات التي درسها الطالب سابقا .
- أن يجتاز بتفوق اختبار قدرات عقلية .
- أن يجتاز بتفوق اختبار ذكاء. وجميع الاختبارات التحصيلية والقدرات والذكاء ، يتم إجراؤها داخل المركز.
- أن يكون المتقدم ليبيًا ومن سكنة شعبية بنغازي فقط ، إذ لا يُقبل المتفوقون غير الليبيين فيه، كما لا يُقبل المتفوقون الليبيون من شعبيات الجماهيرية الأخرى.

وهذا يوضح أن الدخول إلى مركز الفاتح للمتفوقين حق مشاع لكل متفوقة ومتفوق ليبي - يسكن في شعبية بنغازي - واستطاع التفوق في دراسته السابقة وتفوق على زملائه في اجتيازه الاختبارات التي يجريها المركز للمتقدمين له. لذا نجد أن طلبة المركز ينتمون إلى جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسكن بنغازي. ويستمر الطالب في دراسته في المركز ما دام مستمراً في تفوقه وتنافسه الشريف مع زملائه المتفوقين. وعند انخفاض مستوى الطالب التحصيلي عن الحدود التي قررها المركز لطلابه، يعود الطالب إلى الدراسة في المدارس الاعتيادية (كذلك الحال في مصر).

علما أنه لا يوجد قسم داخلي تابع للمركز، لحداثة تأسيس المركز وقلة إمكانياته ولكون طلبته يسكنون الشعبية نفسها، وإن المركز يقدم خدمات النقل المجاني لطلابه الذين يحتاجون لذلك.

وقد بدأ المركز عمله بقبول (350) طالباً وطالبة. أما في العام الدراسي 2000 – 2001، فإن المركز صار يضم 250 طالباً وطالبة موزعين من السنة الثانية اعدادي حتى الثالثة ثانوي، وفي فصول يتراوح عدد طلابها بين 18 – 22 متفوقاً ومتفوقة. ونسبة عدد طلبة المركز إلى أعضاء هيئة التدريس فيه هي (4 – 1) .

وتبدأ الدراسة في المركز من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 2 ب.ظ. لمدة ستة أيام في الأسبوع. وزمن كل حصة (55) دقيقة ولايتجاوز عدد أيام العطلات خلال السنة الدراسية (60) يوما، (45) يوما منها العطلة الصيفية.

ويقدم المركز دعما ماديا ومعنويا لطلبته الذين ينحدرون من فئات اجتماعية منخفضة الدخل بطرق غير مباشرة مثل توفير النقل المجاني والإعفاء من أجور الدورات العلمية والتدريبية الإضافية ومجانية الكتب والملازم الإضافية .

ويحقق طلبة المركز نسب نجاح 100 ٪ سنويًا في الامتحانات العامة الإعدادية والثانوية. كما يحقق عدد من طلبة المركز التراتيب الأولى في نتائج الامتحانات العامة الثانوية على مستوى الجماهيرية الليبية، إذ وصلت معدلات بعضهم في شهادة الثانوية إلى أكثر من 98 ٪.

ويفضل طلبة المركز بعد تخرجهم منه مواصلة دراستهم في كليتي الطب والهندسة، وقليل جداً منهم يواصل دراسته في كلية العلوم. وذلك تحقيقا لطموحهم وطموح أسرهم ولكون معدلاتهم تسمح لهم بذلك وإن العقل الجمعي- الاجتماعي يفضل تلك التخصصات.

ويتابع المركز الطلبة الذين يتخرجون منه في دراستهم الجامعية عبر مكتب في المركز مخصص لهذه المتابعة. ومن ملاحظات المكتب الجديرة بالتوضيح التي أشار اليها الأستاذ مدير المركز (سعد علي) هي استمرارمتابعة تفوق الطلبة وتعاونهم وتوادهم في دراستهم الجامعية مقارنة مع زملائهم القادمين من المدارس الاعتيادية .

3-6- طريقة اختيار أعضاء هيئة التدريس :

عضو هيئة التدريس هو العمود الفقري لنجاح أو فشل أي مشروع لرعاية المتفوقين والموهوبين، لذا يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس في مركز الفاتح للمتفوقين بعناية ودقة، ووفق شروط منها :

– لا تقل شهادة المتقدم للعمل كعضو هيئة تدريس في المركز عن الليسانس أو

البكالوريوس (BA or Bsc) ويضم المركز في العام الدراسي 2000 - 2001 خمسة أعضاء هيئة تدريس يحملون درجة الدكتوراة (Ph.D) وعدد أكثر يحمل درجة الماجستير (Msc) ويواصل عدد من أعضاء هيئة التدريس فيه دراستهم لإكمال درجات الماجستير والدكتوراة .

- أن يجتاز المتقدم للعمل عضو هيئة تدريس في المركز اختباراً تحريريا ومقابلة شفهية تجرى له في المركز من قبل لجنة حسب الاختصاص العلمي للمتقدم .
- في حالة نجاح المتقدم في الاختبار والمقابلة، يبدأ عمله في المركز ويتابع من قبل القسم العلمي وإدارة المركز لمدة سنة دراسية كاملة. يستمر في عمله في حالة نجاحه ويستغنى عن خدماته في حالة فشله في العمل حسب المستوى المحدد من قبل إدارة المركز والقسم العلمي. وهذه الشروط توضح أن المركز ليس للطلبة المتفوقين فقط، بل سمة التفوق مطلوبة من كل من يعمل فيه، سواء كان إدارياً أم عضو هيئة تدريس أم موظفاً.

ويحصّل أعضاء هيئة التدريس في المركز دعماً معنوياً ومادياً. الدعم المعنوي يأتي من عملهم في أحدث تجربة ليبية رائدة لرعاية المتفوقين في الجماهيرية، وربما في شمال أفريقيا، وإنهم يسهمون في إعداد كوادر علمية وطبية وتقنية متفوقة وربما مبدعة في المستقبل، ويأتي الدعم المعنوي أيضاً من كونهم يعملون ضمن فريق عمل وأسرة واحدة يهمها سعادة العاملين في المركز. أما الدعم المادي فيأتي من أنهم يدرسون ساعات قليلة تتراوح بين (8 - 10) ساعات أسبوعيًّا وحصولهم على دورات مجانية في الحاسوب والإنترنت، واستلامهم لرواتبهم بشكل منتظم دون تأخير ، وحصول بعضهم على دعم مادي لإكمال تعليمهم العالي (الماجستير والدكتوراة).

3-7- المناهج التعليمية التي تقدم في المركز :

- يقدم المركز مناهج التعليم العام الليبي التي تقدم في المدارس الاعتيادية .
- يضاف إلى تلك المناهج برامج إثرائية في الليزر والحاسوب والهندسة الوراثية والالكترونيات وما يستجد من علوم واختراعات وتكنولوجيا.
- ربط المحاضرات النظرية والعلوم النظرية بالتطبيق والمعامل.
- التجريب هو سياسة تربوية تعليمية دائمة في المركز.

- معامل (مختبرات) المركز مزودة بأحدث الوسائل والتجهيزات العلمية التي تساعد الأستاذ في تبسيط المعرفة ونقلها إلى الطلبة ، إذ توجد معامل للفيزياء والكيمياء وعلوم الأحياء والحاسوب واللغة الإنجليزية .
- وحدات المركز الأخرى (الوسائل التعليمية والاتصالات ... إلخ) تعد جزءاً من المناهج ومساعداً قوياً في نقل الجديد المفيد في العالم لطلبة المركز وتيسيره.

3-8- أساليب التدريس المستخدمة في المركز :

يستخدم أعضاء هيئة التدريس في المركز واحداً أو أكثر من أساليب نقل المعرفة الآتية :

- أسلوب المحاضرات .
- أسلوب الزيارات الميدانية .
- أسلوب المناقشة .
- أسلوب التجريب في المعامل .
- أسلوب الجماعات الصغيرة .
- المشاريع العلمية .
- أسلوب الأفلام العلمية .
- البرامج العلمية التي تبثها الفضائيات.
- الامتحانات القصيرة اليومية .

وتترك الحرية واسعة للأستاذ لأن يبتكر الأسلوب أو الأساليب المناسبة للمواقف التعليمية التي يعرضها أو يخلقها. ونعتقد ـ في ضوء زياراتنا وملاحظاتنا ـ أن المركز يعمل على وفق مبادئ تربوية حديثة مثل :

- التعلم بالعمل .
- الممارسة والتدريب تؤدي إلى الإتقان وخلق الثقة بالنفس عند المتفوق .
- تفريد التعليم .

3-9- أساليب تقويم تقدم الطلبة وتفوقهم في المركز :

يستخدم أعضاء هيئة التدريس في المركز واحداً أو أكثر من أساليب التقويم الآتية :

- الاختبارات التحريرية .
- الاختبارات الشفهية .
- الاختبارات الأدائية .
- الاختبارات اليومية القصيرة .

وتوجد حرية واسعة للأستاذ للتفكير في أساليب جديدة يقوّم فيها تقدم طلبته وتفوقهم.

3-10- الخدمات التربوية- الترفيهية المصاحبة للدراسة :

يعمل المركز- كما نعتقد في ضوء زياراتنا المتكررة له- على وفق مبادئ تربوية عديدة منها :

- التربية والتعليم والتدريب هي الحياة نفسها.
- التربية والتعليم والتدريب من أجل سعادة المتفوق .
- التربية والتعليم والتدريب يجب أن تكون من أجل التفوق والإبداع، وليس التقليد والترديد فقط .
- التربية والتعليم والتدريب يجب أن تعمل على تنمية جميع جوانب شخصية المتفوق الجسمية والعقلية والانفعالية والمهارية والاجتماعية والمهنية .

لذلك نجد أن إدارة المركز حريصة على تقديم الفنون والآداب وأنواع الرياضات بجانب العلوم الطبيعية والهندسية التخصصية. ومن النشاطات التي يجدها الطالب المتفوق في المركز ما يأتي :

- صالة لألعاب الشطرنج .
- صالة للألعاب الرياضية .
- قاعة للفنون التشكيلية تحت إشراف واحد من الفنانين التشكيليين البارزين في مدينة بنغازي (الفنان محمد نجيب) .
- صالة للموسيقى يشرف عليها متخصص .
- مكتبة مكيفة ومزودة بأكثر من (5000) عنوان كتاب، بالإضافة للمجلات العلمية والثقافية العامة والصحف.
- مقصف للطلبة.
- عقد لقاءات دورية بين إدارة المركز وأولياء أمور الطلبة.
- رحلات ترفيهية لأساتذة المركز وموظفيه وطلبته إلى المناطق السياحية والآثار في ليبيا ، مثل مدينة شحات، مصيف رأس هلال، مدينة سوسة .... إلخ .
- نشاطات أخرى .

3-II- إنجازات المركز داخل الجماهيرية وخارجها :

على الرغم من أن عمر المركز لم يتجاوز عشر سنوات إلاّ أنه حقق إنجازات عديدة لمدينة بنغازي وللجماهيرية، ومنها ما يأتي :

- مركز الفاتح للمتفوقين ، تجربة ليبية رائدة في ميدان رعاية المتفوقين، وهذا بحد ذاته يعد إنجازاً كبيراً تفتخر به مدينة بنغازي التي تفتخر أيضا بأنها احتضنت ورعت أول جامعة في ليبيا.
- شارك عدد من طلبة المركز بفاعلية في المؤتمرات العلمية الطلابية العربية التي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب والجزائر.
- طوّر المركز وحدة بث تلفزيوني تبث الدروس التعليمية النموذجية من مبنى المركز إلى مدينة بنغازي والشعبيات (المحافظات) المحيطة بها. وقد بدأ وصول البث إلى بيوت الطلبة في النصف الثاني للعام الدراسي (2001/2000).
- أصبح المركز عضواً في منظمات ومؤسسات عربية ودولية لها الاهتمام نفسه (رعاية المتفوقين والموهوبين) .
- أصبح مدير عام المركز عضواً فاعلاً في مؤسسات عربية ودولية عديدة ، منها المجلس العربي لرعاية المتفوقين والموهوبين، والاتحاد الدولي لرعاية الموهوبين وعضو لجنة منح الوشاح الذهبي للإبداع والتفوق الليبية ، علما أنه من بين الأعضاء المؤسسين للمجلس العربي للمتفوقين والموهوبين في عمّان - الأردن عام 1996.
- حقق بعض طلبة المركز معدلات عالية في الشهادة الثانوية تحصل لأول مرة على مستوى ليبيا.
- إن نجاح التجربة أدى إلى الموافقة على فتح ستة فروع لها في العام الدراسي 2000-2002 في طرابلس وسرت ومصراته وطبرق ودرنة والزاوية.
- أصبح المركز المكان الملائم لعقد لقاءات واجتماعات الأمانات والفعاليات الاجتماعية في مدينة بنغازي .
- يقدم المركز استشارات ودورات تدريبية لعدد من العاملين في أمانات شعبية بنغازي.
- إنجازات أخرى سنطلع عليها في المستقبل القريب إن شاء الله .

3-12- اختفاء الفصل التقليدي بمقاعده وطاولاته ولوحته ، لتحل محله قاعة الفصل
الحديثة ، التي تشبه في تنظيمها وتأسيسها قاعات الاجتماعات في مجالس الكليات والجامعات والشركات.

3-13- طريقة اختيار الموظفين في مركز الفاتح للمتفوقين:

يعمل في مركز الفاتح للمتفوقين عدد من الموظفين والموظفات يحملون درجات علمية ومؤهلات عديدة مختلفة. ويشترط في من يعمل في المركز العمل على وفق الشروط والظروف التي يتطلبها عمل المركز. ولهم دعم مادي ومعنوي لا يختلف كثيراً عن الدعم المادي والمعنوي الذي يقدم إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين فيه .

رابعاً : المشاريع المستقبلية للمركز :

يطمح مجلس إدارة مركز الفاتح للمتفوقين إلى عمل الكثير، ومن طموحاته :

1 - نشر تجربة المركز إلى الشعبيات في الجماهيرية كافة، وإلى الدول العربية والإفريقية. وقد تمت الموافقة الرسمية - كما أشرنا سابقا - على فتح ستة فروع للمركز في مدن طرابلس والزاوية ومصراته وسبها ودرنه وطبرق، وحدد العام الدراسي 2002/2001 لبدء الدراسة فيها .

2 - فتح أقسام شرف في الجامعات الليبية لاستقبال خريجي مركز الفاتح وفروعه .

3 - خلق وعي جماهيري بأهمية المتفوقين ودورهم في تقدم المجتمع ورفاهيته .

4 - تأسيس جامعة ليبية، وربما عربية- افريقية، للمتفوقين من الأساتذة والمتفوقين من الطلبة، للدراسات الأولية والعليا (الماجستير والدكتوراة) .

5 - حصول دعم مادي ومعنوي، شعبي ورسمي، لنشاطات المركز تتناسب وطموحاته الكثيرة.

6 - أن يبدع المتخرجون من المركز في المستقبل أعمالاً تخدم ليبيا والدول العربية وأفريقيا والعالم.

7 - إعداد مواطن مبدع منتم إلى وطنه وأمته العربية وقارته الإفريقية، يتمتع بصحة جسمية ونفسية وعقلية واجتماعية ومهنية.

8 – الحصول على مبنى أكبر وأوسع يتناسب مع طموحات مجلس إدارة المركز.

9 – الحصول على مبنى ليكون قسماً داخلياً للطلبة الذين يرغبون في ذلك .

10 – طموحات أخرى تظهر مع مرور الزمن ومع ظهور التحديات الجديدة.

هوامش ومراجع :

- العبيدي، مفتاح صالح وزملاؤه (1992) تجربة مركز ابن الهيثم لرعاية المواهب والبارزين، في "وقائع ندوة رعاية الموهوبين"(ص 143-171).
- كاظم عبد نور ، محاضرة عن التجربة الليبية ، ضمن سلسلة محاضرات في تربية الموهوبين والمتفوقين بعنوان "من تجارب الشعوب في رعاية الموهبين والمتفوقين .. التجربة الليبية" قسم التربية وعلم النفس/ جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا ، 1995 – 2001 .
- نشرتان إعلاميتان ، صادرتان عن مركز ابن الهيثم لرعاية المواهب والبارزين ، إحداهما في عام 1996 والثانية في عام 2001 .
- وقائع ندوة رعاية الموهوبين التي عقدت بين 20-1992/4/22، طرابلس-ليبيا .



- ملخص رسالة ماجستير : ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المغربي

د. محمد عباس نور الدين

- فاعلية استخدام برنامج تنمية الأحكام الخلقية لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية

د. سلوى عبد الباقي

- التمييز ضد الأطفال العرب الفلسطينيين في المدارس الإسرائيلية

مروة هاشم

إعـــادة تربيـــة الجـــانحين

عرض : د. محمد عباس نور الدين *

ناقش الباحث **محمد مؤمن** رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في علوم التربية، تخصص : **إعادة تربية الجانحين** بكلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط في موضوع : ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المغربي "دراسة ميدانية" ومن أجل تقريب القارئ من موضوع الرسالة، نعطي ملخصاً عنها .

تطرقت هذه الدراسة إلى ظاهرة أطفال الشوارع بالمجتمع المغربي، وذلك بهدف إلقاء الضوء على بعض الجوانب من هذه الظاهرة من خلال جمع المعلومات الميدانية المرتبطة بواقع هذه الظاهرة، حجمها، مدى انتشارها، ومحاولة التعرف على أسبابها وعلاقتها بعوامل التنشئة الاجتماعية القاصرة للأطفال في الأسرة، والوقوف عند نتائجها وانعكاساتها بالاعتماد على منهج المسح الميداني بتوظيف المقابلة الفردية نصف الموجهة التشخيصية، التي شملت 711 مبحوثاً تتراوح أعمارهم ما بين 7 و 18 سنة ينتمون إلى جهة الرباط – سلا – زمور – زعير التي تضم العمالات والأقاليم التالية : ولاية الرباط – عمالة سلا المدينة – عمالة سلا الجديدة – عمالة الصخيرات تمارة – عمالة إقليم الخميسات .

وقد جاءت هذه الدراسة في بابين :

خصص الأول منها للدراسة النظرية التي تناولت القضايا المنهجية المرتبطة بالبحث في إشكال إبراز أهداف البحث وأهميته ، وأسباب اختيار موضوعه وتساؤلاته والمفاهيم

* أستاذ التعليم العالي ، كلية علوم التربية ، جامعة محمد الخامس بالرباط ، المغرب .

المرتبطة بالموضوع، كذلك عرض الدراسات السابقة والتعريف بالظاهرة وحجمها ثم علاقة التنشئة الاجتماعية القاصرة بظاهرة أطفال الشوارع، وعواقب الظاهرة على المجتمع، ووضعية الطفل المغربي من خلال البعد الديني والقانوني .

وخصص الباب الثاني للدراسة الميدانية التي تضمنت الخطوات العلمية والإجراءات المنهجية، ثم عرض وتحليل النتائج والتحقق من الفرضيات، إضافة إلى تقديم نماذج من المقابلات مع أطفال الشوارع، وعرض مقترح مشروع لإعادة إدماج أطفال الشوارع في المجتمع المغربي معززاً ببعض التدابير العملية للقضاء على الظاهرة .

ومن أهم النتائج التي وقفت الدراسة عندها ما يلي :

- سوء المساكن التي كان يقطنها هؤلاء الأطفال قبل التحاقهم بالشارع .
- تدني الوضع الثقافي للأسر بسبب الأمية المهولة لدى آباء وأمهات هؤلاء الأطفال المبحوثين .
- افتقار التواصل داخل أسر هؤلاء الأطفال المبحوثين ، نتيجة سوء العلاقة بين الوالدين من جهة وبين الأخوة من جهة ثانية .
- وجود علاقة بين التفكك الأسري وبين خروج الأطفال إلى الشارع ، إما بالطلاق أو الهجر أو وفاة أحد الوالدين، أو هما معا، والزواج المتأخر .
- معظم أطفال الشوارع المبحوثين هم ضحايا النزاعات العائلية ورفقاء السوء والفقر والوفاة والطلاق والفشل الدراسي ، التي تعد من ضمن الأسباب التي أسهمت بشكل كبير في أسباب انتشار الظاهرة.
- ممارسة التسول، ومسح الأحذية، وبيع أكياس البلاستيك، وغسل السيارات ومسح زجاجها، وبيع السجائر ومناديل الكلينكس، والسرقة هي من ضمن "الأعمال" التي يمارسها طفل الشارع لكسب قوته اليومي .
- وجود علاقة بين ممارسة طفل الشارع التدخين وتعاطيه الكحول وأحيانا المخدرات، وبين معاناته المتمثلة في الحرمان من الشعور بالطمأنينة والأمان والاستقرار .
- تعتبر المحطات الطرقية ومحطات السكك الحديدية، وقرب المساجد، وقرب المقاهي وأسفل العمارات وأمامها والحدائق العمومية من ضمن الأماكن التي يلجأ إليها طفل الشارع للنوم .

- تعتبر صعوبة العيش، وسوء المعاملة، والضرب والشتم، والاستغلال الجنسي والتعرض للأمراض من أهم المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها أطفال الشوارع المبحوثين.

أما ما يتعلق بالتصورات المستقبلية المتعلقة بإعادة الإدماج والاندماج في المجتمع المعبر عنها من طرف هؤلاء الأطفال ، نجملها في كون الأغلبية الساحقة منهم يرغبون في تشغيلهم وإمكانية عودتهم إلى أسرهم متى تحسنت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أوصت الدراسة بضرورة خلق مراكز متخصصة مفتوحة من أجل إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع بالإضافة إلى اقتراح مجموعة من التدابير العملية للقضاء على هذه الظاهرة من خلال توسيع دوائر الاهتمام العلمي بالظاهرة وبإعطاء دفعة قوية للإصلاحات الجارية في مجال التعليم والصحة والتشغيل، والاقتصاد والإدارة ... إلخ، ووضع استراتيجية وطنية وقائية وعلاجية متكاملة للقضاء على الفقر والأمية والبطالة والفوارق الطبقية .. إلخ وفق مشروع مجتمعي واضح المعالم والأهداف .

فاعلية برنامج تنمية الأحكام الخلقية لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية

عرض : أ.د. سلوى محمد عبد الباقي ٭

رسالة الدكتوراة المعنونة بفاعلية برنامج تنمية الأحكام الخلقية لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، من إعداد د. سميرة أبو الحسن ، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، تقع الرسالة في 338 صفحة .

حددت الباحثة هدف الرسالة ، وهو بناء برنامج لتنمية الأحكام الخلقية لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية .

تلخصت مشكلة البحث في التعرف على العوامل الأساسية التي يمكن أن تؤثر في الأحكام الخلقية وكيفية امتثال الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية للقواعد الخلقية ، ومدى توافر الفرص الملائمة أمامهم لاستيعاب تلك القواعد، وتأثير الظروف المحيطة على نمو الضمير والشعور بالواجب والالتزام بالمسئولية الشخصية، وغيرها من جوانب النضج الخلقي ، ومدى تأثير الحرمان من الرعاية الأسرية على نضجهم الخلقي بصفة عامة، وارتقاء الأحكام الخلقية بصفة خاصة ، وأيضاً كانت للبحث أهداف تطبيقية، تتمثل في توفير قدر من البيانات والمعلومات عن مستوى الأحكام الخلقية لدى أطفال مرحلة الطفولة المتوسطة، وعلاقته ببعض العوامل والمتغيرات، مثل الفئة العمرية ، ونوع الجنس ، وتأثير الحرمان من الرعاية الأسرية .

– بالإضافة إلى إمكانية إسهام البرنامج المقترح للدراسة في تنمية الأحكام الخلقية لدى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية .

٭ أستاذ ورئيس قسم علم النفس – كلية الآداب – جامعة حلوان .

- توفير بعض المعلومات اللازمة لمساعدة القائمين على رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية على وضع السياسات والاستراتيجيات التربوية الملائمة لتنمية الأحكام الخلقية .

- بناء مقياس للأحكام الخلقية لدى أطفال مرحلة الطفولة المتوسطة وتقنينه على البيئة المصرية.

استخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج التجريبي، وطبقت أدواته على ثلاثين طفلاً تتراوح أعمارهم بين 83 - 90 شهراً ، وقسمتهم إلى مجموعتين ، مجموعة تجريبية وأخرى ضابطة . وقد استخدمت عدداً من الأدوات، مثل اختبار رسم الرجل لجودالف هاريس، ومقياس الأحكام الخلقية لدى أطفال مرحلة الطفولة المتوسطة من إعداد الباحثة ، بالإضافة إلى البرنامج الإرشادي لتنمية الأحكام الخلقية لدى أطفال المجموعة التجريبية من إعداد الباحثة .

وقد تعرضت الباحثة للإطار النظري الذي تضمن النمو الخلقي للأطفال ، وآراء الباحثين والمنظرين وأساطين التربية وعلم النفس، أمثال جون ديوي وجان بياجيه ولورانس كولبرج، وتأكيدهم على أن الجانب الخلقي ينمو كنتاج طبيعي للنمو القبلي، وخبرات التفاعل الإجتماعي ومدى ارتباط ذلك بالتنشئة الاجتماعية .

عرضت الباحثة لأهم التوجهات النظرية في مجال دراسة النمو الخلقي ، وهو مرحلة ما قبل التنظير، ومرحلة التنظير، ومرحلة ما بعد التنظير .

أشارت أيضاً إلى وجهة نظر فرويد في هذا الموضوع التي ترى أن الأنا الأعلى يتكون من عنصرين رئيسين، هما الضمير ، والذات المثالية المسئولة عن مقاومة الغواية والشعور بالذنب، من خلال ما تفرض من رقابة صارمة على الأنا .

عرضت الباحثة أيضاً للنظرية السلوكية ووجهة نظرها في النمو الأخلاقي باعتباره نتاجاً حقيقياً للتربية الخلقية . والاكتساب يتم من خلال فنيات محددة، مثل الملاحظة والاقتران والتعزيز واكتساب الأخلاق لا يعتمد على النضج وحده أو التعليم وحده ، ولكنه يتم من خلال التفاعل المتبادل بين الفرد والبيئة ، عن طريق عملية إعادة تنظيم الأفكار والمعارف وتحويلها إلى منظومات أو أنساق من المعاني والمعتقدات. أما نظرية التمثيل الاجتماعي التي قدمها هوجان ، والتي حددها بثلاثة محاور ، هي النسبية الخلقية وطاعة

السلطة والناس وتحديد مصدر الشعور بالالتزام الخلقي ، أما المحور الثالث فهو التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية .

وقد أشارت الباحثة أيضاً إلى نظرية الذات الأخلاقية لأجوستوبلاس Augusto Blass 1984 – 1991م التي حدد محدداتها الأساسية في التحديد الدقيق لمفاهيم العقل الصائب خلقياً . أما المحدد الثاني فهو الإحساس بالمسئولية تجاه إنجاز ذلك الفعل ، وأخيراً المحدد الثالث، وهو وجود دافع داخلي لإنجاز الفعل يهدف إلى تحقيق التكامل والاتساق مع الذات من خلال الصدق مع النفس أثناء القيام بالفعل الخلقي ، أما المحدد الرابع ، فهو كف أي رغبات. وقد أشارت الباحثة إلى تكوين الذات الخلقية وماهية الشخصية الخلقية والإرادة الخلقية الخيرة، والأخلاقيات الشخصية والتفاعل الخلقي.

وقد أشارت الباحثة في هذا الفصل إلى الخصائص العامة للنمو الخلقي لدى أطفال مرحلة الطفولة المتوسطة ، وأيضاً إلى دور الأسرة في النمو الخلقي . وقد أشارت إلى الرعاية المؤسسية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ، وفئات الأطفال الأيتام وفئة الأطفال أبناء الأسر المفككة والمتصدعة وفئة الأطفال المشردين وفئة الأطفال من أبناء المسجونين أو المودعين بمستشفى الأمراض العقلية ، وفئة الأطفال اللقطاء ، وقد تم إيضاح تأثير الإيداع في المؤسسات على نمو الجوانب الخلقية لدى الأطفال .

وقد كشفت عن أن معظم الدراسات والبحوث تشير إلى وجود آثار سلبية واضحة لإيداع الأطفال في المؤسسات وحرمانهم من الحياة الأسرية التي توفر لهم التفاعل بين الوالدين .

استعرضت الباحثة في فصل الدراسات السابقة عدداً من البحوث والدراسات السابقة العربية والأجنبية تتعلق بالمحور الأول، وهو أثر الأسرة على تنمية الجوانب الخلقية لدى الأطفال، والمحور الثاني وهو أثر الإيداع في المؤسسات على النمو والحكم الخلقي وما يرتبط به من جوانب نمائية لدى الأطفال .

وكان المحور الثالث للبحوث التي هدفت إلى تنمية الجوانب الخلقية باستخدام البرامج والفنيات الإرشادية . وقد أفردت الباحثة الفصل الخامس لعرض النتائج وتفسيرها ، فقد كان الفرض الأول ينص على أنه لتسود المرحلة الأولى (توجيه الطاعة وتجنب العقاب)

الأحكام الخلقية لدى أطفال مرحلة الطفولة المتوسطة من أفراد العينة الكلية للدراسة قبل تطبيق البرنامج .

وقد توصلت الباحثة إلى وجود انخفاض في درجات الحكم الخلقي لدى أفراد العينة الكلية للدراسة ، وقد تراوحت ما بين 12 - 15 درجة ؛ مما يؤكد أن المرحلة الأولى من الأحكام الخلقية كانت هي المرحلة السائدة لدى جميع أفراد العينة ذكوراً وإناثاً ، ومع ذلك اتضح وجود فروق فردية بين درجات الحكم الخلقي .

ويعزى ذلك لغياب الإشباع المناسب للمعنى الحقيقي للأمومة ، وأيضاً لحرمان هؤلاء الأطفال من الانتساب الحقيقي للأسرة ، وإذا كانت في هذه المؤسسات أم بديلة، فإن صورة الأب غائبة تماماً . وتتفق الباحثة مع عديد من الدراسات، مثل دراسة مديحة العزبي 1980م، وإيمان القماح 1983 م، وسامية الدندراوي 1993م، وجون ليور وكاترن سنافر John Lyor & kathreine Shafer 2000 ، وغيرها من الدراسات التي أبرزت الآثار السلبية للرعاية المؤسسية على الجوانب النفسية والاجتماعية للأطفال. وتتفق النتائج مع نتائج نجوى العلايلي 1983م وسميرة سند 1983م اللتين أبرزتا الآثار المدمرة لتلك الرعاية على الحكم والالتزام الخلقي .

أما الفرض الثاني فقد كان نصه "لا توجد فروق بين متوسطات درجات الأحكام الخلقية لدى أطفال مرحلة الطفولة المتوسطة من أفراد العينة الكلية للدراسة من الذكور والإناث في القياس القبلي طبقاً لمتغير الجنس" .

اتضح أنه بالرغم من انخفاض درجات الأحكام الخلقية لدى أفراد العينة الكلية عند بدايات المرحلة الأولى، فإن مجموعة الإناث كانت تبدو أكثر انخفاضاً من الذكور .

وترجع مسألة تفوق مجموعة الذكور على الإناث في إصدار الأحكام الخلقية إلى ما أكده بياجيه "أن أهم الدروس الموضوعة تكتسب من خلال التفاعل مع الأفراد الذي يؤدي إلى تنمية الإحساس بالمساواة والقدرة على التعاون والقيام بالدور . كما يمكن تفسير ذلك التفوق لدى الذكور أيضاً من خلال ما طرحه هوجان 1973م في نظرية التمثيل الاجتماعي واكتساب الشخصية الخلقية، حين قرر أنه يمكن للطفل اكتساب مزيد من النمو الخلقي وتعلم مفاهيم العدالة التبادلية من خلال خبرته الشخصية بالظلم أثناء التفاعل مع الأطفال الأكبر منه سناً ، مما يعني أن حرمان الإناث من تلك الفرص للتفاعل مع أقران أكبر سناً

يمكن أن يكون قد انعكس بصورة سلبية على نمو الأحكام الخلقية لديهن ، كما يمكن تفسير ذلك الانخفاض في مستوى الأحكام الخلقية لدى إناث العينة الكلية مقارنة بالذكور إلى ما يمكن أن تتعرض له الإناث من صور الضغوط والأوامر والنواهي الأكثر تشدداً وقسوة مما يتعرض له الذكور ، وهي سمة عامة في المجتمعات العربية، والتي تظهر بصورة أكثر وضوحاً في المؤسسات الإيوائية الخاصة بالبنات اللقيطات .

أما الفرض الثالث فينص على وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات الأحكام الخلقية لدى أفراد المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي .

يتضح من التجربة وجود فروق إحصائية لصالح القياس البعدي لدى الإناث والذكور والمجموعة الكلية . وهذا يرجع إلى نجاح البرنامج في ارتقاء جميع أفراد العينة التجريبية من المرحلة الأولى إلى الثانية . وقد انتقل بعض أفراد العينة التجريبية إلى مستوى التوجه نحو المرحلة الثالثة ، بإصدار بعض الأحكام الخلقية التي تنتمي إلى المرحلة الثالثة كمرحلة ثانوية . وهذه النتيجة تبرز فاعلية البرنامج الإرشادي المقترح في تنمية الأحكام الخلقية لدى أفراد المجموعة التجريبية .

وقد لاحظت الباحثة ترحيب الأطفال بالأسلوب الذي استخدمته الباحثة ، وهو اللعب وحفظ الأغاني والأناشيد ، وقد استهواهم فعلاً تمثيل أدوار الأشخاص والحكايات . وهذا يؤكد أن الخبرات السارة، واتباع الأساليب السوية البعيدة عن القهر والتسلط والفرض الجبري للقواعد والقيم والنماذج الخلقية؛ يعد من أهم العوامل الميسرة للنمو الخلقي للأطفال وتزايد قدراتهم على استدخال النماذج والقيم الخلقية المرغوبة والمستحسنة اجتماعياً . كما كان تأثير قيام الأطفال بلعب الدور عاملاً مهماً من عوامل نجاح البرنامج .

أما أسلوب المناقشات الخلقية فقد كان هو أسلوب بياجيه الأمثل في دراسة النمو الخلقي ونمو الأحكام الخلقية لدى الأطفال ، وقد لاقى هذا الأسلوب نجاحاً كبيراً مع الأطفال؛ لأنه كان يشعرهم بالثقة بأنفسهم ومقدرتهم على التعبير الحر والمباشر عما يجول في خواطرهم ، كما أنه يقودهم إلى التفكير الخلقي السليم وتقليل أسباب إصدارهم للأحكام الخلقية من خلال تفهم الأسباب ، وأكد على التفكير الخلقي السليم ، وأكد على

الدوافع الكامنة خلف الفعل الخلقي ونوايا ومقاصد القائمين بتلك الأفعال . ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب التي كشفت نتائج الدراسات السابقة آثارها الإيجابية والمستمرة في تنمية الأحكام الخلقية لدى الأطفال .

وإذا كان أسلوب المناقشة الخلقية قد لاقى ذلك التأييد الكبير ، فإن استخدام أسلوب القصة المحكية في تنمية الأحكام الخلقية لدى الأطفال لا يقل شأناً أو تأثيراً عن المناقشات الخلقية ، كما أن أسلوب القصص الخلقية هو الأسلوب الذي عمد إليه بياجيه وكولبرج في قياس الحكم الخلقي لدى الأطفال ، وكان اختيار القصص الخلقية بوصفها إحدى الفنيات الأساسية في البرنامج من أهم الأسباب الكامنة وراء نجاحه؛ لأنه أحد الأساليب التي كان لها تأثيرها الفعال على كثير من الفنيات في الدراسات المختلفة .

وقد توصلت الباحثة في فرضها الرابع الذي يُعنَى بالفروق بين الإناث والذكور في درجات الأحكام الخلقية إلى وجود فروق في درجات الأحكام الخلقية بين مجموعتي الذكور والإناث لصالح الذكور . وتفسر الباحثة هذه النتيجة في إطار الاتجاه السائد في هذا المجال ، الذي يؤكد على التباين والاختلاف الشديد بالنسبة إلى تأثير عامل الجنس على النمو الخلقي بصفة عامة والأحكام الخلقية بصفة خاصة . وقد توصلت معظم الدراسات السابقة لهذه النتيجة ، وفي هذه الدراسة يكون التباين أكثر قوة ووضوحاً .

ولذا فإن هذه الفروق بين متوسطات الأحكام الخلقية بين الذكور والإناث ظهرت نتيجة مراحل سابقة من التأخر النمائي الخلقي، الذي يمكن أن يرجع إلى المعاملة الأشد صرامة التي يمكن أن تلقاها الفتيات في مثل هذه المؤسسات ذات الإدارة المركزية القائمة على فرض الأوامر والنواهي دون توضيح أسبابها أو مناقشة أفرادها . هذا الأمر ينطبق على مجموعتي الذكور والإناث معاً .

ونستطيع أن نؤكد – وبقدر كبير من اليقين – أنه في حالة وجود أي ظروف قهرية أو مظاهر للتخلف الاجتماعي، سواء في المجتمع، أو في الجماعة، فإن أكبر أعباء القهر تتجه نحو الطفلة الأنثى وبصورة أقوى وأعنف من الطفل الذكر . ويتم تبرير هذه القسوة والتسلطية على الطفلة الأنثى من واقع الخوف عليها من الضلال والغواية، مع ثقة يقينية بأن المثل الشهير القائل "اكفِ القِدْرَة على فُمَّها تطلع البنتِ لامَّها" هي عبارة تدور في أذهان رعاة هؤلاء الأطفال على الأقل .

أما نتائج الفرض الخامس ، الذي يفترض وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات الأحكام الخلقية في القياس البعدي ثبتت صحتها . وقد وجدت بالفعل فروق كبيرة بين متوسطات درجات الأحكام الخلقية لدى كل من المجموعتين التجريبية والضابطة لصالح المجموعة التجريبية . وهذا يؤكد نجاح البرنامج المقترح للدراسة في تنمية الأحكام الخلقية لدى أفراد المجموعة التجريبية بمقارنتها بالمجموعة الضابطة التي لم تتعرض للبرنامج .

وتتفق هذه النتائج مع ما ذكره كولبرج انطلاقاً من نظريته في النمو الخلقي من استراتيجيات فعالة في تنمية الحكم الخلقي لدى الأطفال في ضوء عدة مبادئ يتمثل أهمها في التأكيد على أن مراحل النمو الخلقي تتشابه لدى كل الأفراد بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية والثقافية ، وأنه لا يمكن تخطي أي مرحلة منها لأن المرحلة اللاحقة تبنى على المرحلة السابقة عليها ، كما أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتم بالتدريج ؛ حيث إن المرحلة الجديدة تحتاج إلى عديد من الخبرات تتيح الفرصة لما يسميه كولبرج بلعب الدور أو وضع الفرد لنفسه في موضع الآخرين وتمثل آرائهم؛ مما يجعل الفرد يسير عبر هذه المراحل، ويؤدي إلى وجود فروق واضحة في النمو الخلقي، ومدى القدرة على إصدار الأحكام الخلقية بين الأطفال الذين تتاح لهم فرص القيام بالدور والتفاعل المستمر مع الأقران، واكتساب الخبرات النمائية وأقرانهم المحرومين من تلك الخبرات المهمة . لذا تركز جميع الاستراتيجيات التي اقترحها كولبرج لدفع النمو الخلقي لدى الأطفال على التأكيد على أهمية التفاعلات وخلق المناخ الملائم، الذي يؤدي إلى تنمية قدرة الطفل على إصدار الأحكام الخلقية ووضعها موضع التنفيذ .

أما الفرض السادس الذي ينص على عدم وجود فروق بين متوسطات الأحكام الخلقية لدى أفراد المجموعة الضابطة في القياس القبلي والبعدي ، اتضح الآتي :

– وجود استقرار نسبي في مستوى الأحكام الخلقية لدى أفراد المجموعة الضابطة في الفترة ما بين القياسين القبلي والبعدي ، مع اتجاه متوسطات الدرجات نحو الانخفاض الواضح والوقوف عند البدايات المتقدمة للمرحلة الأولى ، يتبين عدم حدوث أي ارتقاء أو تقدم جوهري في تلك الأحكام . وهذا يؤكد ما أشار إليه كولبرج وبياجيه اللذان أكدا على أهمية دور الخبرات المربية والذكاء والنمو العرفي والتفاعل مع الرفاق في تنمية الأحكام الخلقية لدى الأطفال ؛ نظراً لتأثيرها الإيجابي على تنشيط المستويات العليا من التفكير

الخلقي لدى الأطفال والمراهقين ، لذا فلا بد من إتاحة فرص مستمرة أمام الأطفال لمناقشة المشكلات والقضايا والمواقف الخلقية ومحاولة التفكير في الحلول المناسبة لها .

أما الفرض السابع فينص على عدم وجود فروق بين متوسطات درجات الأحكام الخلقية لدى أفراد المجموعة التجريبية في القياسين البعدي والتتبعي .

وقد تحقق هذا الفرض ؛ حيث تبين عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطات درجات الأحكام الخلقية لدى أفراد المجموعة التجريبية في القياس البعدي والتتبعي . ويتسق هذا الفرض مع التصورات القطرية للمنحنى الذاتي المعرفي في النمو الخلقي لدى الأطفال، الذي يوضح أن ارتفاع الجوانب الخلقية ، وما تنطوي عليه من أحكام خلقية؛ يسير وفق تتابع معين ، وأنه لا يمكن حدوث طفرات مفاجئة في النمو .

ومع أن البحث قد تم في إحدى المؤسسات ذات المستوى المتميز في رعاية الأطفال، إلا أنه يمكننا القول بأن تلك المؤسسة ، لم تستطع تعويض الأطفال عن الرعاية الأسرية تعويضاً كاملاً ، ومن ثم أوصت الباحثة من خلال هذه الدراسات بالآتي :

1 - أهمية العمل على تعميم عيادات الخدمات الإرشادية الأسرية، واعتبارها إحدى صور العلاج التي يجب أن تتوافر لكل مواطن .

2 - أهمية أن يعمل المجتمع بجميع وكالات التنشئة والتنظيم الاجتماعي على تبصير الوالدين بأهميتها بوصفها نموذجاً يحتذي به الأبناء في أفكارهم وأفعالهم .

3 - الاهتمام بالتربية الدينية بصورتها السوية الفعالة داخل جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، من أسرة ودور حضانة ومدرسة ومؤسسات أمنية وإعلامية وإذاعة مسموعة . وقد تعرضت الباحثة لعدد من التوصيات العلاجية للأطفال اللقطاء أنفسهم، بوصفهم الفئة الأقل والأكثر معاناة من باقي فئات الأطفال على الإطلاق، فأشارت إلى أهمية تكاتف جهود أفراد الفئات الأكثر وعياً من أجل تعديل نظرة المجتمع إلى هؤلاء الأطفال وتقويمها من النبذ والاحتقار إلى نظرة أكثر تعاطفاً معهم وتقديراً لظروفهم؛ بوصفهم من أكثر الفئات حرماناً ، بالإضافة إلى أهمية تكوين اتجاهات موجبة تجاه هؤلاء الأطفال لدى جميع العاملين في المؤسسات التي تؤويهم، بالإضافة إلى الاهتمام بدمج هؤلاء الأطفال في المجتمع بصورة سوية، والعمل على تنمية مهاراتهم الاجتماعية ، وقدرتهم على التواصل والتفاعل الإيجابي السوي مع

الأفراد، سواء في المؤسسات الإيوائية أو خارجها، والعمل على توفير نوع من الاستقرار والاستمرارية ، لمن يقوم برعاية هؤلاء الأطفال في المراحل العمرية الباكرة من حياتهم من الأمهات والمشرفات والأمهات البديلات، والعمل على تحديد فترة معينة ومستمرة كحد أدنى لا يجوز للأم أو المشرفة ترك الأطفال أو التخلي عنهم منها .

4 – ضرورة التزام كل دار رعاية بوجود إخصائي اجتماعي وآخر نفسي؛ لمساعدة الأطفال والأمهات على حل المشاكل النفسية والاجتماعية داخل الدار، مع الاهتمام بالجوانب الترويحية والترفيهية ، وأهمية إشباع حاجات الطفل النفسية ، ومن أهمها تأكيد شعوره بذاته وثقته بذاته وثقته بنفسه ، وإشباع حاجته إلى الشعور بالخصوصية والاهتمام الموجه، مع العمل على إشاعة جو من الحب والدفء والمحبة داخل المؤسسات الإيوائية، مع محاولة إشباع ظمأ هؤلاء الأطفال الشديد إلى الحب بتقبل الآخرين لهم واهتمامهم بهم .

التمييز ضد الأطفال العرب الفلسطينيين في المدارس الإسرائيلية

عرض وترجمة : مروة هاشم ✿

نستعرض في الصفحات التالية تقريراً أصدرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch عام 2001 تحت عنوان "Second Class : Discrimination against Palestinian Arab Children in Israel's Schools" أو "مواطنون من الدرجة الثانية : التمييز ضد أطفال العرب الفلسطينيين في المدارس الإسرائيلية" الذي يقع في 187 صفحة. وتعد منظمة مراقبة حقوق الإنسان التي يقع مقرها في مدينة نيويورك من كبرى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وقد بدأت في ممارسة نشاطها عام 1978 بحيث تقوم بإجراء تحقيقات لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في كل مناطق العالم.

يعتمد هذا التقرير على بحوث أجريت في إسرائيل في شهري نوفمبر وديسمبر عام 2000 ، حيث زارت منظمة مراقبة حقوق الإنسان خلال هذه الفترة 26 مدرسة ما بين يهودية وعربية ومدارس ابتدائية وثانوية وحضانات ومدارس تعليم عام وتأهيل مهني وتربية خاصة ، وتعتبر كل هذه المدارس تقريبا مدارس حكومية. بالإضافة إلى ذلك قامت المنظمة بزيارة عدة مدارس شبه خاصة في المناطق التي تلعب فيها تلك المدارس دورا هاما في تعليم العرب الفلسطينيين ، وبعض المدارس في المناطق الحضرية والريفية ومدارس في مدن يعيش فيها سكان من العرب الفلسطينيين ومن اليهود معا ، كما قامت أيضا بزيارة مدارس البدو.

يستند التقرير أيضا إلى إحصائيات أعدتها الحكومة الإسرائيلية وإلى مقابلات تم

✿ عضو هيئة التحرير

إجراؤها مع التلاميذ والمدرسين العرب واليهود والمسئولين في وزارة التعليم وبعض العاملين في إدارة الاقتصاديات والموازنة والأمانة التربوية بالوزارة ورئيس التعليم العربي ورؤساء مكاتب المنطقة التعليمية في كل من حيفا والناصره والمسئول المحلي عن التعليم في بئر سبع ، إلى جانب العديد من الطلاب الجامعيين والأخصائيين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين وعدد من العاملين من العرب الفلسطينيين بوزارة التعليم. وعند الإشارة إلى المواطنين العرب في إسرائيل استخدم التقرير مصطلح "العرب الفلسطينيين" بدلا من تعبير "العرب الإسرائيليين" الذي تستخدمه الحكومة الإسرائيلية، وذلك لان الكثير من الأشخاص يرفضون التعبير الذي تستخدمه الحكومة الإسرائيلية ويفضلون مصطلح "العرب الفلسطينيين" كما أن الكثير من الدروز والبدو ،وليس جميعهم، يطلقون على أنفسهم العرب الفلسطينيين.

تلتزم إسرائيل بموجب القانون الدولي وتوقيعها على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية حقوق الطفل ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بضمان حق الفرد في التعليم. ووفقا لهذه المعايير القانونية الدولية يجب التمتع بالحق في التعليم بدون أي تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الديانة أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد قامت بالتوقيع على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم عام 1961 والتى تنص على انه إذا استمرت إسرائيل في العمل بنظامين تعليميين منفصلين لكل من اليهود والعرب الفلسطينيين فلابد ان يوفر هذان النظامان نفس مستويات التعليم في ظروف متكافئة ، إلا أن إسرائيل في الواقع تمارس التمييز ضد الأطفال العرب الفلسطينيين في مجال التعليم.

يتناول هذا التقرير الصادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان ذلك التمييز الذي تمارسه إسرائيل ضد الأطفال العرب الفلسطينيين ؛ حيث يوضح أشكاله ومظاهره ونتائجه التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

الأنظمة التعليمية المنفصلة :

ينقسم نظام التعليم المدرسي الذي تديره الحكومة الإسرائيلية إلى نظامين منفصلين ، أحدهما للأطفال اليهود الإسرائيليين، والآخر للأطفال العرب الفلسطينيين. ويبلغ عدد

الأطفال في سن المدرسة في إسرائيل 1,6 مليون طفل ويمثل الأطفال العرب الفلسطينيين نسبة 25٪ منهم يتلقون تعليمهم في مدارس تديرها الحكومة الإسرائيلية ولكنها منفصلة عن مدارس الأغلبية اليهود. وهناك فجوة شاسعة بين المدارس العربية والمدارس اليهودية حيث يحصل أطفال العرب الفلسطينيين على تعليم أقل في المستوى من جميع النواحي عن مستوى التعليم الذي يتلقاه نظراؤهم من الأطفال اليهود. ، كما أن مدارس أطفال العرب الفلسطينيين كثيرا ما تكون مكتظة بالتلاميذ وتعاني من تردي في مستوى الصيانة ، ولا تتوافر بها المرافق أو الفرص التعليمية المتوافرة في مدارس الأطفال اليهود.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي يعطي للعرب الفلسطينيين الحق في التمثيل العادل في النظام التعليمي الذي تديره الحكومة الإسرائيلية ، إلا أن نسبة تمثيل العرب الفلسطينيين بوزارة التعليم ضئيلة جدا ؛ حيث يبلغ عدد الموظفين العرب الفلسطينيين العاملين بالوزارة 127 موظفا (37 منهم من النساء) من إجمالي 2,662 في العام الدراسي 2000 / 2001 أي نسبة 4,8٪ فقط. بالإضافة إلى ذلك قامت وزارة التعليم عام 1987 بإلغاء القسم الخاص بالتعليم العربي الذي كان موجودا بالوزارة وتوزيع موظفيه على فروع الوزارة المتعددة ، ولم يبق سوى ممثل عربي فلسطيني واحد فقط في أغلب أقسام الوزارة الأخرى. وبسبب هذه النسبة الضئيلة للتمثيل العربي الفلسطيني بالوزارة لا تؤخذ آراؤهم بعين الاعتبار.

التسرب من التعليم :

يؤدي التمييز الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضد أطفال العرب الفلسطينيين إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم فيما بينهم حيث يبلغ معدل التسرب من التعليم بين أطفال العرب الفلسطينيين ثلاثة أضعاف نظيره بين الأطفال اليهود. وعلى الرغم من ذلك تقوم الحكومة الإسرائيلية بتوفير برامج لمكافحة التسرب من التعليم للأطفال اليهود ودون أن تقدم برامج مماثلة للأطفال العرب الفلسطينيين. وترتفع نسبة تسرب الأطفال العرب الفلسطينيين من المدارس البعيدة عن بيوتهم والفقيرة في الموارد؛ حيث يخلو الكثير من المجتمعات من مدارس الأطفال ، كما يحظر إنشاء المدارس في بعض المجتمعات العربية الفلسطينية للضغط على السكان العرب الفلسطينيين لإجبارهم على مغادرة بعض المناطق؛

مما يمثل عقبة كبيرة أمام الأطفال ؛ حيث يضطرون للسفر لمسافات طويلة يوميا للوصول إلى المدارس مما يؤدى إلى تسربهم من النظام التعليمي نهائيا. ويوضح الجدول التالي الفرق في معدل التسرب من التعليم بين الأطفال العرب الفلسطينيين والأطفال اليهود في العام الدراسي 1998 / 1999

معدلات التسرب من التعليم للعام الدراسي 1998/1999

العمر	الطلاب اليهود	الطلاب العرب الفلسطينيين
14 سنة	0,3٪	7,4٪
15 سنة	5,8٪	20,6٪
16 سنة	10,4٪	31,7٪

الأداء في الامتحانات واجتياز امتحانات قبول الجامعات :

يؤدي التمييز الذي تمارسه إسرائيل ضد أطفال العرب الفلسطينيين إلى استبعاد نسبة كبيرة منهم خلال تدرجهم في المراحل الدراسية ويسجلون درجات أقل من الطلبة اليهود في الامتحانات في الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية ، ففي كل مرحلة يؤدي النظام التعليمي إلى استبعاد نسبة من الطلاب العرب الفلسطينيين تفوق نظيرها من الطلاب اليهود. بالإضافة إلى ذلك يحرم الكثير من الطلبة الفلسطينيين من فرص التعليم العالي والالتحاق بالجامعات وذلك لعدم اجتيازهم امتحان القبول بالجامعات الموضوع أساسا لمدارس الأغلبية اليهودية ، فالطلبة العرب الفلسطينيون الذين يستمرون في الدراسة يكون أداؤهم أسوأ في الامتحانات العامة وخاصة امتحانات إتمام الشهادة الثانوية وامتحان القبول بالجامعات. وبذلك تفوق بكثير نسبة غير المقبولين من الطلبة العرب الفلسطينيين الذين يريدون الالتحاق بالجامعة نظيرتها من الطلبة اليهود المتقدمين للجامعة. وفى العام الدراسي 1998 / 1999 كان جميع الطلبة الذين حصلوا على أولى شهاداتهم الجامعية من اليهود ؛ عدا نسبة 5,7٪ فقط. ويرجع سبب رسوب أكثر من 40٪ من الطلاب العرب الفلسطينيين في امتحانات القبول بالجامعات إلى فقدهم لمادة إجبارية وهي مادة اللغة الإنجليزية حيث كانت السبب وراء رسوب أكثر من 50٪ من الطلبة العرب

الفلسطينيين الذين رسبوا بسبب مادة واحدة. إن الطلبة العرب الفلسطينيين يدرسون اللغة الإنجليزية كلغة ثالثة بعد اللغة العربية والعبرية ، بينما يدرسها الطلبة اليهود كلغة ثانية.

التمييز في الاعتمادات المالية :

تأتي الأموال اللازمة للتعليم من أربعة مصادر: الحكومة المركزية والمجالس المحلية ومنظمات القطاع الخاص والآباء. وتعتبر الحكومة المركزية هى المصدر الرئيسي في توفير الأموال؛ حيث إنها مسئولة عن توفير التعليم المجاني للأطفال من سن الثالثة عشر حتى سن السابعة عشر وهي التي تقوم بعملية توظيف المدرسين ودفع رواتبهم وتتحمل مسئولية تطوير المناهج والإشراف على المدارس وتقديم المعدات والمستلزمات الخاصة بالمدارس. وقد أقرت سلطات وزارة التعليم بأن متوسط ما تنفقه الوزارة على التلميذ في المدارس العربية أقل من متوسط الإنفاق على التلميذ في المدارس اليهودية ، كما أن المدارس اليهودية تحصل على تمويل إضافي من الدولة ومن الجهات الخاصة بدعم من الدولة تحت بند الإنشاءات والبرامج الخاصة ، من خلال أجهزة حكومية أخرى.

وفي محاولة لتصحيح هذا الوضع ـ ولو جزئياً على الأقل ـ ، قامت الحكومة الإسرائيلية بتخصيص مبالغ مالية للتعليم العربي، من خلال ما أطلقت عليه "الخطط الخمسية" ، ولكن هذه الخطط تنفذ بشكل جزئي ، وقد أعلنت وزارة التعليم في شهر يوليو من عام 1999 أنها وضعت خطة خمسية لتخصيص 62,5 مليون دولار (أي 12,5 مليون دولار سنويا) لمعالجة الفجوة بين نظامي التعليم اليهودي والعربي. وبالرغم من ذلك لا تعتبر هذه الأموال المخصصة لتلك الخطط (إذا تم تنفيذها كاملة) كافية لتحقيق التوازن بين النظامين أو لمعالجة التمييز السابق الذي مارسته إسرائيل ضد الطلاب العرب الفلسطينيين، والأهم من ذلك أن تلك الخطط لا تواجه المشاكل الهامة الموجودة بالهيكل التنظيمي للتعليم العربي. فعلى سبيل المثال .. تتكون الرؤى المستقبلية لخطة عام 1999 من برامج إضافية لعدد محدود فقط من المدارس وتتجاهل حالتها السيئة وتركز فقط على أقلية ضئيلة من الطلاب العرب الفلسطينيين. والجدير بالذكر أنه لم يتم البدء في تنفيذ خطة عام 1999 إلا في بداية عام 2001 ، ولم تحصل كل المدارس المستهدفة على البرامج الإضافية الخاصة بها.

وبالرغم من اعتراف الحكومة الإسرائيلية في تقريرها للجنة حقوق الإنسان بالفجوة الموجودة في الاعتمادات المالية بين النظامين ، إلا أنها لم تقدم أي بيانات رسمية عن إجمالي ما تنفقه سنويا على الطالب العربي الفلسطيني مقارنة بالطالب اليهودي، وذلك لعدم وجود بنود منفصلة للتعليم العربي في ميزانية وزارة التعليم. كما رفضت الوزارة الطلب الذي تقدمت به منظمة مراقبة حقوق الإنسان للحصول على هذه المعلومات ، وأوضحت أنه يستحيل عليها تحديد المبلغ المحدد الذي تنفقه على التعليم العربي، لأن ميزانية الوزارة لا تفصل بين النظامين. وتخصص الحكومة الإسرائيلية الجزء الأكبر من نفقاتها (وليس جميعها) على ما تطلق عليه "الساعات الدراسية" وبالتالي تعتبر "الساعة الدراسية" وحدة تمثل مبلغا معينا من المال ، ولكن من الصعب تحديد هذا المبلغ نظرا لاختلاف سعر وقيمة الساعة الدراسية من عام إلى آخر. وتوضح مقارنة عدد الساعات الدراسية المخصصة لكل من النظامين الفجوة بين ما تنفقه الحكومة على التعليم الإسرائيلي والتعليم العربي، وهي مبينة كالتالي :

توزيع الساعات الدراسية للعام الدراسي 1999–2000

	المدارس اليهودية	المدارس العربية
إجمالي عدد الساعات	٪81,6	٪18,4
الحضانة	٪88,5	٪11,5
الابتدائي	٪78,3	٪21,7
الإعدادي	٪81	٪19
الثانوي	٪84,7	٪15,3

الأبنية المدرسية :

تعتبر الأبنية المدرسية للأطفال العرب الفلسطينيين أسوأ حالاً من مدارس الأطفال اليهود وتفتقر العديد من الأحياء إلى وجود روضات للأطفال البالغين من العمر ثلاث أو أربع سنوات، ويضطر الكثير من التلاميذ العرب الفلسطينيين للسفر إلى مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة لبيوتهم ، كما أن المدارس العربية تحتاج إلى المزيد من الفصول

الدراسية حيث تتسم الفصول فيها بارتفاع أعداد التلاميذ وانخفاض أعداد المدرسين بالقياس إلى مدارس اليهود ومقارنة مع المدارس اليهودية تعاني المدارس العربية من نقص المرافق التعليمية الأساسية مثل المكتبات وأجهزة الكمبيوتر ومختبرات العلوم وغياب مساحات الأنشطة الترفيهية أو قاعات المسارح أو معامل تركيب الأفلام أو الأنشطة الرياضية. كما تفتقد المدارس العربية الكثير من الخدمات التي تقدم بداخل المدارس اليهودية مثل توفير ساعات دراسية إضافية وبرامج علاجية وإثرائية خلال ساعات الدراسة وبعدها ، بالإضافة إلى تعيين أخصائيين للتعامل مع مشاكل التلاميذ وإرشادهم وتوفير فرص التعليم المهني. ويوضح الجدول التالي عدد القاعات الدراسية بالمدارس العربية، مقارنة بالمدارس اليهودية في الفترة من عام 1990 - 1998 .

	المدارس اليهودية	المدارس العربية
عام 1990	29,448 (81,4٪)	6,720 (18,6٪)
عام 1998	34,474 (80,5٪)	8,423 (19,5٪)
القاعات الدراسية التي تم إنشاؤها ما بين عام 1990 إلى عام 1998	5,299 (75,7٪)	1703 (24,3٪)

كفاءات المدرسين :

بالمقارنة مع ما يقدم من تدريب للمدرسين في المدارس اليهودية نجد أن النظام التعليمي يعطي أولوية متأخرة لتدريب المدرسين العاملين بالمدارس العربية ويوفر لهم قدرا محدودا من البرامج التنشيطية للمدرسين. ويتصف المدرسون العرب الفلسطينيون بانخفاض مؤهلاتهم ورواتبهم عن نظرائهم من المدرسين اليهود ، كما أن الحوافز المالية المقدمة إليهم أقل بكثير من تلك التي تقدم إلى المدرسين اليهود.

تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة :

على الرغم من ارتفاع معدلات الإعاقة بين أطفال العرب الفلسطينيين ، فإن نسبة ما تنفقه وزارة التعليم في مجال التربية الخاصة على دمج التلاميذ ذوي المتطلبات التعليمية

الخاصة وعلى خدمات التربية الخاصة ومدارسها من أجل أطفال العرب الفلسطينيين أقل بكثير مما تنفقه على الأطفال اليهود. وتعاني مدارس التربية الخاصة العربية من ندرة الاختصاصيين المدربين، مثل الأخصائيين النفسيين وأخصائيي علاج عيوب النطق. وغالبا لا توجد إلا مدرسة عربية واحدة في المناطق العربية للأطفال المصابين بإعاقة معينة ويضطر الكثير منهم إلى السفر لمسافات طويلة كل يوم أو الذهاب إلى مدرسة يهودية قريبة منهم إذا كان ذلك متاحا لهم. ولكن مدارس التربية الخاصة اليهودية غير معدة لخدمة أطفال العرب الفلسطينيين، ولذلك تضطر الكثير من الأسر إلى إبقاء أطفالهم المعاقين في المنازل وحرمانهم من التعليم. بالإضافة إلى ذلك لا يتوافر بالمدارس العربية مدرسون متخصصون في التربية الخاصة ولا المرافق والبرامج المطلوبة لهذا النوع من التعليم.

المناهج الدراسية :

يدرس أطفال العرب الفلسطينيين مقررات عربية تضعها الحكومة عن طريق تعديل المقررات الموضوعة أصلا للمدارس العبرية . ويتم إعداد هذه المقررات دون مشاركة من الجانب العربي الفلسطيني أو بمشاركة محدودة جدا. ويدرس أطفال العرب الفلسطينيين اللغة العبرية كلغة ثانية في المدارس العربية في الوقت الذي لا يطالب فيه الأطفال اليهود بتعلم اللغة العربية. وتقل الكتب المدرسية والمواد التعليمية في المدارس العربية بنسبة كبيرة عن تلك المتاحة في المدارس اليهودية. وكثيرا ما ينفر محتوى المناهج المدرسين والتلاميذ على حدا سواء ، ففي حصص اللغة العبرية يطالب أطفال العرب الفلسطينيين بدراسة نصوص دينية يهودية من الكتاب المقدس عند اليهود. وتأتي هذه المقررات الإجبارية في امتحانات إتمام الشهادة الثانوية وامتحانات القبول بالجامعات.

مدارس البدو:

على الرغم من أن البدو الذين يعيشون في منطقة النقب يتبعون النظام التعليمي الخاص بالأطفال الفلسطينيين ، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تقدم إليهم خدمات تعليمية أقل من تلك التي تقدمها للعرب الفلسطينيين. ويشكل البدو غالبية السكان العرب الفلسطينيين في منطقة النقب بجنوب إسرائيل ويمثلون حوالى 10٪ من المجموع الكلي للسكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل. ويعيش حوالى 110,000 من السكان البدو في منطقة النقب

حول مدينة بئر سبع ، وحوالى 50,000 إلى 60,000 منهم يعيشون في المناطق الأخرى شمال إسرائيل.

في عام 1948 قامت الحكومة الإسرائيلية بنقل السكان البدو الذين ظلوا في منطقة النقب إلى مناطق عسكرية مقيدة حول بئر سبع، وبذلك فقدوا إمكانية الذهاب إلى المدارس المحدودة التي كانت متوافرة لديهم قبل عام 1948 . وفى ظل هذا الحكم العسكري ، قامت الحكومة الإسرائيلية بتقديم أقل الخدمات التعليمية ؛ حيث كانت أغلب المدارس تقتصر على أربعة صفوف دراسية وكانت معدلات الحضور بها قليلة للغاية خاصة بالنسبة للفتيات. وقبل أن يتم إنشاء أول مدرسة ثانوية للبدو عام 1969 كان لزاما على كل من يرغب في الالتحاق بالمدارس الثانوية ، الحصول على تصريح بالدراسة في المدارس الموجودة بالقرى العربية الشمالية وكذلك توفير نفقات السفر والإقامة.

وفي الفترة من أواخر الستينيات إلى أوائل السبعينيات قامت الحكومة الإسرائيلية بالضغط على البدو المقيمين في منطقة النقب للانتقال منها والاستقرار في سبع مناطق أخرى بعيدة، وتعتبر من أفقر المدن الإسرائيلية، وهى Tal Al-Saha/Tel-Sheva, Rahat, Ar'ara Al-Nagab/Ar'ara BaNegev, Kseife, Shagib Al-Salaam/ Segev Shalom, Hora/Hura, and Laqiya كما تخلو من العديد من الخدمات الأساسية. وقد قاوم البدو قرار حرمانهم من أراضيهم الشرعية وفي عام 1996 كان حوالي 56٪ فقط من بدو منطقة النقب يعيشون في تلك المناطق السبع الرسمية. وقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية البدو والعرب الفلسطينيين - الذين يعيشون خارج تلك المناطق السبع التي حددتها الحكومة الإسرائيلية - يعيشون في قرى غير قانونية وأطلقوا عليها "القرى غير المعترف بها" ولم تضعها على الخرائط الحكومية. وتخلو تلك القرى الغير معترف بها من مؤسسات الحكم المحلي والخدمات الحكومية مثل المدارس وإمداد الكهرباء، وإذا تواجدت فيها مدارس تكون في حالة سيئة جدا ويضطر طلابها السفر لمسافات طويلة جدا للوصول إليها. ومنذ فترة السبعينيات ازدادت مشاركة الأطفال العرب الفلسطينيين في التعليم الثانوي كما ازداد عدد المدارس وخاصة مدارس بدو منطقة النقب ، إلا أن هناك فجوة شاسعة بين نظام التعليم العربي ونظام التعليم الإسرائيلي وتعتبر مدارس البدو هي الأسوأ حالاً بين جميع المدارس العربية ، وخاصة البدو الذين يعيشون في منطقة النقب وخصوصا في القرى غير المعترف بها ، وذلك على كافة المقاييس المذكورة سابقا.

معدلات البطالة :

أثر التمييز في التعليم الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين على قدرات الطلاب التي تؤهلهم للحصول على الوظائف المربحة. وترتفع معدلات البطالة بين العرب الفلسطينيين بشكل كبير عن مثيلاتها بين اليهود ، وطبقا للإحصائيات الرسمية التي أجرتها الإدارة المركزية للإحصائيات في إسرائيل بلغ معدل البطالة 11,4٪ في عام 1999 في مقابل 8,5٪ لليهود الإسرائيليين.ولكن التعريف الخاص بالإدارة المركزية للإحصائيات لمصطلح "البطالة" لا يوضح الحجم الحقيقي لمعدلات البطالة بين العرب الفلسطينيين ، حيث ينص التعريف على أن الأشخاص العاطلين هم هؤلاء الذين تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاما ولا يعملون على الإطلاق (ولو حتى لساعة واحدة) ويجب أن يكونوا مسجلين بالمكتب الخاص بخدمات العمالة ، وبذلك لا تتضمن النسب المذكورة سابقا الأشخاص العاطلين الذين لا ينطبق عليهم مصطلح البطالة الخاص بالإدارة المركزية للإحصائيات. ويتضح المعدل الحقيقي للبطالة بين العرب الفلسطينيين عند مقارنة نسبة الأشخاص الذين "لا يعملون ولا يدرسون" في الوقت نفسه كما هى موضحة بالدول التالي:

المرحلة العمرية	نسبة البطالة بين العرب الفلسطينيين	نسبة البطالة بين اليهود
15 – 17	14,3٪	5,5٪
18 – 24 ✿	42,1٪	43,6٪
25 – 29	43٪	24٪
25 – 34	42٪	24٪
30 – 34	42,4٪	24,5٪

✿ تعتبر هذه المرحلة العمرية (18–24) الفترة التي يؤدى فيها أغلب اليهود والقليل من العرب الفلسطينيين الخدمة العسكرية. ويرجع السبب في ارتفاع نسبة البطالة بين اليهود الإسرائيليين في هذه المرحلة العمرية إلى أن إسرائيل تعتبر الجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية ضمن فئة الأشخاص الذين "لا يعملون ولا يدرسون".

التوصيات :

حثت منظمة مراقبة حقوق الإنسان في نهاية التقرير الحكومة الإسرائيلية على وضع حد للتمييز الذي تمارسه ضد أطفال العرب الفلسطينيين في مجال التعليم ، وقدمت مجموعة من التوصيات ، ومن أهمها ما يلي:

- يجب على وزارة التعليم اعتماد سياسة مكتوبة لتحقيق المساواة بحيث تحرم التمييز على أساس الديانة أو العنصر أو العرق أو النوع تحريما صريحا. ويجب أن تشرع الوزارة على الفور في توزيع كافة المخصصات المالية والبرامج على المدارس على أساس يخلو من التمييز وتخصيص اعتمادات مالية إضافية لسد الفجوات القائمة بين التعليم اليهودي والعربي.
- يجب على الكنيست تعديل قوانين التعليم ، بحيث يحرم التمييز من جانب الحكومة الوطنية.
- يجب على الحكومة العمل على تحسين مشاركة المواطنين العرب الفلسطينيين على نحو يمكن قياسه في جميع جوانب اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات والموارد التعليمية.

ندوات ومؤتمرات

– مؤتمر الإعاقة في الوطن العربي : الواقع والمأمول ، بيروت 2002

إدارة البرامج بالمجلس العربي للطفولة والتنمية

– تقرير حول اللقاء الأورومتوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني

غـــــادة مـــــوسى

– ورشة عمل: ثقافة الطفل العربي والألفية الثالثة

القاهرة ، 15 – 17 يونيو 2002

عـرض: أحـمـد عـبـد العليم

مؤتمر الإعاقة في الوطن العربي: الواقع والمأمول، إطلاق عقد عربي للمعاقين (2003 - 2012)

بيروت 2-5 - 10 - 2002

عرض: إدارة البرامج *

بتنظيم من جامعة الدول العربية ووزارة الشئون الاجتماعية في لبنان، والمنظمة العربية للمعاقين واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، وتحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود، عقد مؤتمر الإعاقة في الوطن العربي: الواقع والمأمول، إطلاق عقد عربي للمعاقين (2003 – 2012) في مقر الأمم المتحدة ببيروت خلال الفترة من 2 – 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2002 .

وقد شارك في المؤتمر ممثلون عن الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية العاملة في مجالات الإعاقة، وممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، وعدد من الخبراء العرب في مجالات الإعاقة، وقرابة مائة معاق يمثلون جمعيات المعاقين في الدولة المعنية والجمعيات الأهلية العاملة في ميدان الإعاقة .

وجاءت المشاركة من عشرين دولة عربية هي : الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، چيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، عمان، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن .

وشارك المجلس العربي للطفولة والتنمية في فعاليات المؤتمر بورقة عمل عن "التوجهات الاستراتيجية لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي، قدمها د. عثمان لبيب فراج، خبير المجلس .

كما نظم المجلس بالتعاون مع المنظمة العربية للمعاقين ورشة عمل خاصة بالأطفال

* إدارة البرامج بالمجلس العربي للطفولة والتنمية .

المعاقين ، انعقدت بالتوازي مع المؤتمر ، شارك فيها 15 طفلة وطفل من المعاقين من كل من الأردن ، العرب ، السودان ، سوريا ، العراق ، قطر ، لبنان ، ومصر ، وذلك بهدف مناقشة موضوعات المؤتمر وتقديم تصورات ومقترحات تمثل وجهة نظر الأطفال المعاقين ، وكذلك إبداء آرائهم بشأن العقد العربي للمعاقين .

ويعد المجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية من الشركاء الرئيسيين في تنظيم المؤتمر .

انعقد المؤتمر في قاعة الأليسكو في بيروت لمدة أربعة أيام ، حيث تمت مناقشة الأوراق الرئيسية المقدمة في المحاور التالية :

- محور الترفيه الرياضة — قدمها د. أشرف مرعي (مصر)
- محور التعليم — قدمها د. جمال الخطيب (الأردن)
- محور التأهيل والعمل — قدمها د. يوسف القريوتي (لبنان)
- محور المرأة المعاقة — قدمتها أ. ليلى عطشان (فلسطين)
- محور التسهيلات والنقل — قدمها د. محمد طراونة (الأردن)
- محور الطفل المعاق — قدمها د. موسى شرف الدين (لبنان)
- محور الإعلام والتوجيه المجتمعي — قدماها د. جاسم الهاجري (قطر) وأ. زياد عمرو (فلسطين)
- محور الصحة — قدمها د. عادل شاكر (تونس)
- محور التشريعات — قدمها أ. غسان مخيبر (لبنان)
- محور الفقر والعولة والإعاقة — قدمها أ. أديب نعمة (لبنان)

كما تم عقد جلسة عمل لمناقشة مسودة العقد العربي للمعاقين ، وتم أيضاً خلال المؤتمر عقد (10) ورشات عمل متخصصة لمناقشة موضوعات المحاور المشار إليها أعلاه .

وتم عقد جلسات خاصة بالافتتاح والاختتام ألقيت فيها كلمات للجهات المنظمة للمؤتمر.

وفيما يلي بيان بالعقد العربي للمعاقين وأبرز التوصيات التي انتهى إليها المؤتمر.

العقد العربي للمعاقين 2003 – 2012

إن الدول العربية

- انطلاقاً من قيمها الأصلية وتراثها الديني والروحي والحضاري.
- والتزاماً منها بما أرسته الرسالات السماوية من شرائع رفعت من مكانة الإنسان وكرامته وجعلته خير المخلوقات.
- واسترشاداً بالعهود الدولية والاتفاقيات والقوانين وقرارات الأمم المتحدة وما أفضت عنه نتائج المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي التي أكدت على حقوق الإنسان في الحياة الحرة والكريمة.
- والتزاماً بميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق العمل الاجتماعي العربي، واستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي وميثاق حقوق الطفل والبيان العربي لحقوق الأسرة والاستراتيجية العربية للتنمية الصحية.
- واستكمالاً للجهود العربية التشريعية الرعائية والتنموية في مجال تأمين حقوق الأشخاص المعاقين ودمجهم في المجتمع باعتبارهم جزءاً هاماً من نسيجه الاجتماعي.
- واقتناعاً بأن الأشخاص المعاقين لديهم من القدرات والإمكانات إذا ما توفرت لهم الظروف الملائمة التدريبية والتأهيلية والفرص المتكافئة سيتمكنوا من المشاركة بفاعلية إلى جانب شرائح المجتمع الأخرى في تحقيق التنمية العربية الشاملة الموجهة للإنسان العربي ومن اجله.
- وإدراكاً لقدرات أمتنا العربية في مواجهة التحديات وبناء مجتمع متماسك متسأو في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق أو الأصل أو الإعاقة.
- ونظراً لاقتناعنا بأن قضية الإعاقة قضية مجتمعية يلزم مواجهتها بتكافل جهود الحكومات والجهات الأهلية والقطاع الخاص والمعاقين أنفسهم وأسرهم.
- وتحسباً للظروف المحيطة التي يمر بها مجتمعنا العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تتعرض له بعض دولنا من احتلال وحروب وحصار والتي أفضت إلى زيادة في أعداد ونسب الأشخاص المعاقين.
- وتلبية لحاجة أمتنا العربية إلى تأطير جهودها المبذولة في مجال رعاية وتأهيل وتنمية الأشخاص المعاقين.

تصدر العقد العربي للمعاقين 2003 ـ 2012 التالي

الأهــداف

- تغيير نظرة المجتمع للإعاقة وتغيير نظرة المعاق لنفسه.
- إدراج قضية الإعاقة على سلم أولويات الحكومات العربية وتوفير الاعتمادات اللازمة لها.
- منح المعاقين ومرافقيهم تخفيضات بنسبة لا تقل عن 50 ٪ على وسائل النقل البرية والبحرية والجوية عند الانتقال داخل الدولة أو بين الدول العربية.
- منح تسهيلات وإعفاءات جمركية للأجهزة والمعينات اللازمة لتسهيل حياة المعاقين ودمجهم في المجتمع.
- دعم وتسهيل انشاء جمعيات للأشخاص المعاقين وضرورة تمثيلها في الهيئات أو المجالس العليا للإعاقة لضمان المشاركة الفعالة في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج للنهوض بالمعاقين.
- إنشاء/تفعيل دور وأداء اللجان أو المجالس أو الهيئات العليا للتأهيل المعنية بوضع السياسات والخطط والبرامج الوطنية للنهوض بأحوال الأشخاص المعاقين.
- تطوير آليات رصد أعداد الاشخاص المعاقين حسب السن والجنس والموقع الجغرافي ونوع الإعاقة ، من خلال إصدار بطاقة المعاق والتعدادات السكانية الدورية والبحوث والدراسات الميدانية.
- تطوير وتحسين الخدمات والبرامج الحكومية والأهلية القائمة لتلبية احتياجات الأشخاص المعاقين.
- توحيد مصطلحات وتعريفات وتصنيفات الإعاقة.
- تأمين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في برامج تدريب وتأهيل المعاقين.
- دعم أسرة المعاق مادياً ومعنوياً وتزويدها بالمعلومات والتقنيات الحديثة اللازمة.
- إجراء الدراسات والأبحاث حول قضية الإعاقة وتأمين التمويل اللازم لها ، وتسليط الأضواء على إعاقات تطور النمو الارتقائي.
- تطوير مهارات وقدرات العاملين مع الأشخاص المعاقين في مجالات التأهيل التربوي والاجتماعي والنفسي والطبي والمهني.
- توفير الظروف المناسبة لنجاح مبدأ الدمج الشامل للمعاقين في الفصول العادية وفي

المجتمع ومواقع العمل والسكن والنوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية.

- ضمان التمثيل للأشخاص المعاقين في المجالس النيابية وفي المجالس المحلية وعلى المستويات كلها.
- اقتصار المؤسسات الإيوائية على شديدي الإعاقة وذوي الظروف الاستثنائية ، حتى تنضج ظروف دمجهم في المجتمع.

المحـــاور

1 - الترفيه والرياضة

تحقيق النمو الشامل للشخص المعاق ، من خلال اتاحة الفرص له لممارسة الأنشطة الرياضية والترويحية التي تتميز بالمتعة والأمان ومناسبتها لقدراته وتهيئة الظروف أمامه لممارستها بشكل أساسي مع أقرانه من غير المعاقين ما أمكن ذلك.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

- توسيع قاعدة الممارسة للأنشطة الرياضية والترويحية بين الأشخاص المعاقين بدون تمييز على أساس السن أو الجنس ووفقاً لقدراتهم المتاحة.
- توفير الكوادر المؤهلة في المجالات الرياضية والترويحية.
- توفير الأجهزة المساعدة لتسهيل ممارسة الأشخاص المعاقين للأنشطة الرياضية والترويحية.

2 - التعليم

ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الاشخاص المعاقين ضمن جميع المؤسسات التربوية والتعليمية في صفوفها النظامية وفي صفوف خاصة إذا استدعى الأمر.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

- توفير الكوادر التربوية والتعليمية المؤهلة لتربية وتعليم الأطفال المعاقين ضمن سياسة الدمج.
- توفير الوسائل والمعينات التي تسهل العملية التربوية والتعليمية.

- توعية الأسرة والمجتمع بأهمية دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية وتأهيل الأطفال والمدرسين لاستقبال الأطفال المعاقين.
- إعادة النظر في البناء المنهجي للبرامج التعليمية لتتلاءم مع السمات النمائية والنفسية للأشخاص المعاقين وروح العصر والتطور التكنولوجي.
- إصدار البطاقة الصحية المدرسية للأشخاص المعاقين لتسهيل حصولهم على المعينات والأجهزة التعويضية والمتابعة الصحية والعلاجية المدعومة.
- مواصلة توحيد المصطلحات الإشارية للبرامج العلمية لتسهيل تعليم الصم.

3 - التأهيل والتعليم

تأهيل المعاقين وإعادة تأهيلهم في ضوء المستجدات العلمية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل بما يضمن فرص عمل متكافئة لهم.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

- تطوير مهارات المدربين المهنيين وفقاً للتقنيات الحديثة.
- التوسع في إنشاء مراكز تدريب وتأهيل المعاقين وتطوير المراكز القائمة بما يتلاءم مع التطورات التقنية واحتياجات سوق العمل.
- تشجيع الأشخاص المعاقين على إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل ، وتقديم القروض الميسرة لهم.
- تشجيع القطاع الخاص على تدريب وتأهيل الأشخاص المعاقين ، من أجل استيعابهم.

4 - المرأة المعاقة

توعية الرأي العام بوضع المرأة المعاقة ومحاولة تصحيح الأفكار السائدة عن قدراتها المتدنية ، وإبراز ما تتمتع به من إمكانيات تجعلها أسوة بالآخرين.

- تفعيل دور المرأة المعاقة لكي تتمثل في الاتحادات النسائية.
- تثقيف وتوعية المرأة المعاقة لتمكينها من التعرف على حقوقها التشريعية.
- توعية الأسرة والمجتمع باحتياجات المرأة المعاقة.
- ضمان المساواة في تقديم الخدمات والرعاية للمرأة المعاقة والرجل المعاق.

- تأهيل المرأة المعاقة وتوفير فرص العمل المناسبة لها.
- توفير الرعاية الصحية والطبية للمرأة المعاقة قبل الحمل وخلاله، وإلى ما بعد الولادة.

5 - الصحة

التصدي لأسباب الإعاقة بنشر التوعية للوقاية منها وتوفير الخدمات الصحية والعلاجية والتأهيلية للأشخاص المعاقين.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

- وضع برامج وقائية ترتكز على الكشف المبكر والتوعية والتثقيف الصحي.
- تأمين وسائل كفيلة بالتدخل المبكر والمتخصص.
- إعداد دراسات وطنية للتعرف على أسباب الإعاقة وتداعياتها.
- توفير الكوادر الصحية المتخصصة في مجال الإعاقة بمختلف أنواعها.
- تضمين مناهج كليات الطب والمعاهد الطبية المتخصصة المواد التعليمية التي تمكن المتخرجين من تشخيص الإعاقة، وخاصة إعاقات النمو الارتقائي.
- توفير المعينات والاجهزة التعويضية التي تساعد الأشخاص المعاقين على تحقيق الدمج وتيسير حياتهم.

6 - التشريعات

تفعيل وإصدار التشريعات التي تضمن حق المعاق في الدمج الاجتماعي والمساواة مع باقي فئات المجتمع.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

- تفعيل واصدار القوانين الوطنية التي تكفل التحاق الأشخاص المعاقين بالعمل في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.
- تفعيل وإنشاء المجالس أو الهيئات الوطنية المعنية بشؤون الأشخاص المعاقين.
- إصدار بطاقة للمعاقين، مع بيان يوضح أوجه استعمالها.
- ضمان حق الإنسان المعاق في العلاج والتأهيل الطبي.
- ضمان حق الشخص المعاق في التعليم، عن طريق إصدار التشريعات اللازمة لضمان

دمج الشخص المعاق في المؤسسات التعليمية.

- الالتزام بتشغيل نسبة ملائمة من المعاقين المؤهلين في القطاعين العام والخاص.
- التأكيد على حق الشخص المعاق في الحصول على السكن المؤهل والملائم لأوضاعه واحتياجاته.
- تأمين حق الإنسان المعاق في ارتياد الأماكن العامة العلمية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها.
- إعفاء سيارات الأشخاص المعاقين والأجهزة التعويضية الخاصة بهم من الضرائب الجمركية.

7 - التسهيلات والنقل

- العمل على تأمين حق الشخص المعاق بالتنقل والوصول إلى الأماكن والمرافق العامة دون عوائق.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

- إزالة كافة العوائق البيئية التي تحول دون وصول الشخص المعاق إلى مواقع السكن والتعليم والعمل وغيرها.
- إعفاء وسائل النقل الخاصة بالأشخاص المعاقين والعائدة للمؤسسات والهيئات المعنية بخدمات المعاقين، من الضرائب الجمركية وأية ضرائب أخرى.
- إدخال المعايير الهندسية التي تلبي احتياجات الأشخاص المعاقين في المناهج الدراسية لكليات الهندسة.
- تخصيص مواقف لوسائل نقل الأشخاص المعاقين وتوعية رجال الشرطة للالتزام بذلك.
- تمكين الشخص المعاق من الحصول على رخص القيادة.

8 - الإعلام والتوعية المجتمعية

العمل على تغيير نظرة المجتمع نحو الإعاقة، والابتعاد عن كل ما يسيء للأشخاص المعاقين في وسائل الإعلام المختلفة.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

- التزام وسائل الإعلام تقديم المعلومات الصحيحة عن قضية الإعاقة.
- إبراز وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة للنماذج الناجحة من المعاقين ومن الجنسين وفي مختلف المجالات.
- توسيع مساحة التغطية الإعلامية لأنشطة وفعاليات جمعيات ومنظمات الأشخاص المعاقين.
- تشجيع إصدار المجلات والصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيونية الخاصة بالأشخاص المعاقين.
- التأكيد على استعمال لغة الإشارة في وسائط الإعلام المرئية لضمان حق الشخص الأصم في الحصول على المعلومات والمعارف.
- إصدار النشرات وغيرها ، المكتوبة بالحروف البارزة (برايل) ، التي تتيح للشخص الكفيف قراءة الرسائل الإعلامية.

9 - العولمة والفقر والإعاقة

التخفيف من الانعكاسات السلبية للعولمة على حياة الاشخاص المعاقين ، والتدخل في المناطق الفقيرة للحد من الإعاقات ، وتمكين الأشخاص المعاقين في هذه المناطق من رفع مستواهم الاقتصادي لتحسين واقع أسرهم.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى :

- الحد من تعرض الأشخاص المعاقين للبطالة بسبب التحولات الاقتصادية التي تفرضها العولمة.
- التدخل في المناطق الفقيرة عن طريق برامج التوعية التثقيفية للوقاية من تزايد الإعاقات التي تسببها حالة الفقر.
- تنظيم برامج تأهيلية في المناطق الفقيرة لمساعدة الأسر على التعامل الإيجابي مع الأشخاص المعاقين لديها والعمل على تنمية الشخص المعاق وتعزيز قدراته الفكرية والمهنية لتحويله إلى طاقة منتجة وفعالة داخل الأسرة والمجتمع.

10 - الطفل المعاق

ضمان حصول الطفل المعاق على كافة حقوقه بالتساوي مع أقرانه من الأطفال وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك.

ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

- التأكيد على أهمية برامج التأهيل المرتكز على المجتمع كاستراتيجية وسياسة لضمان وصول الخدمات الصحية والرعائية والتأهيلية إلى الأطفال المعاقين في كل مكان.
- إعداد أبحاث ودراسات في مجال الطفولة والإعاقة.
- الاهتمام ببرامج الكشف المبكر عن الإعاقة والتدخل المبكر وتوفير الرعاية الصحية والتأهيلية للأطفال المعاقين.
- توعية الأسرة والمجتمع بأسباب الإعاقة للحد منها.
- تدريب الكوادر العاملة مع الأطفال المعاقين على الأساليب الحديثة والتكنولوجيات المساعدة.
- تقديم المساعدة والدعم للأسرة وتدريبها على التعامل السليم مع الأطفال المعاقين.

التوصيات العامة لمؤتمر الإعاقة في الوطن العربي، الواقع والمأمول

- دعوة الدول العربية إلى المشاركة في مناقشات الاتفاقية الدولية حول الإعاقة المزمع إقرارها من الجمعية العامة للأمم المتحدة والعمل مع المؤسسات الإقليمية والعالمية والأشخاص المعاقين على سرعة إقرارها.
- تشجيع عمل الأشخاص المعاقين في وسائل الإعلام المختلفة.
- إصدار التشريعات التي تضمن حق الشخص المعاق في استعمال وسائل النقل العام.
- حث الدول العربية التي لم توقع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتأهيل والعمل، بالتوقيع عليها والالتزام بها.
- تجهيز مراكز التأهيل والعمل بالتقنيات الفنية اللازمة لتسهيل أداء الشخص المعاق لعمله وإتقانه ، ولضمان الأمن والسلامة المهنية وتجنب إصابات العمل.
- تعزيز الشراكة مع أصحاب العمل ، وتثمين دورهم في توفير فرص عمل للمعاقين.

- تدريب وتطوير مهارات العاملين في مجال التأهيل المهني وتوعيتهم بقضايا الأشخاص المعاقين واحتياجاتهم وحقوقهم.
- دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية كلما أمكن ذلك، وعند الضرورة تفتح صفوف أو مدارس خاصة تؤهل بالمستلزمات التي تسهل عملية التعليم للأطفال المعاقين.
- تطوير المناهج الدراسية الخاصة بإعداد معلمي المعاقين ، وتعديلها لتتلاءم مع الخصوصية العربية.
- مواصلة توحيد أدوات الاتصال والتواصل بين المعاقين كلغة الإشارة وتوحيد اختصارات برايل.
- تأسيس مركز معلومات لتسهيل تبادل الخبرات والتجارب العربية الناجحة في مجالات التعليم والتأهيل والعمل والدمج وغيرها.
- تنظيم حملات مكثفة لتوعية المجتمع بقضايا الإعاقة وحقوق المعاقين في التعليم ، وتوعية الأسر والمعاقين بأهمية التعليم ودوره في تحقيق الاعتماد على الذات والاندماج في المجتمع.
- التوسع في إنشاء وحدات للكشف المبكر عند الإعاقة في الريف والحضر وتزويدها بالمتخصصين المؤهلين القادرين على التدخل المبكر للحد من مضاعفات الإعاقة.
- التأكيد على اشتراك الأشخاص المعاقين في الأنشطة اللامنهجية والأنشطة الصيفية التي تنظمها المؤسسات التعليمية.
- التأكيد على الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية ، من أجل النهوض بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والرياضية وغيرها.
- مشاركة الأشخاص المعاقين وأسرهم في تخطيط وتنفيذ البرامج المخصصة لهم ، ومتابعة تنفيذها.
- تنظيم لقاءات بين الأشخاص المعاقين والعاملين معهم وبين الإعلاميين والعاملين في وسائط الاتصال الجماهيري لتعزيز الشراكة وإنجاز الرسائل الإعلامية المبنية على الحقائق.

تقرير حول «اللقاء الأورومتوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني»

عرض : غادة موسى ✪

عقد في المملكة المغربية - مدينة مراكش (قصر المؤتمرات) - في الفترة بين 22 - 24 أكتوبر 2002م لقاء «المنتدى الأورومتوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني» .

وقد قام بتنظيم اللقاء المرصد الوطني لحقوق الطفل تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس والرعاية الفعلية لسمو الأمير للامريم .

وقد شارك في تنظيم اللقاء أيضاً كل من البرلمان الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة التالية : اليونسيف ، اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية .

وعقد على هامش اللقاء ، لقاءات أخرى للأطفال من الكشافة وبرلمان الطفل المغربي والأطفال المدعوين من الدول العربية الأخرى .

محاور اللقاء الأورومتوسطي حول حقوق الطفل والأمن الإنساني :

تناول اللقاء عدة محاور للعمل والمناقشة :

* مدخل إلى التبادلات العلمية المتعلقة بالمنتدى .
* سوء معاملة الطفل واستغلاله الجنسي .
* سوء معاملة الطفل واستغلاله الاقتصادي .
* أمن الطفل والهجرة .
* الطفل في مواجهة الأخطار المرتبطة بداء الإيدز أو فقدان المناعة .

✪ سكرتير تحرير المجلة .

* الطفل في مواجهة المخدرات .
* أمن الطفل والنظم التعليمية .
* النزاعات المسلحة وأمن الطفل .
* حقوق الطفل والأمن البشري واقتراحات من أجل أسلوب العمل .

هذا بالإضافة إلى بعض المحاور الأخرى التي تناولت تجارب بعض الدول والمناطق والحالات التي درسها الأطباء ، خاصة حالات الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجسدي والجنسي والأطفال المصابون بمرض الإيدز .

وقد تركزت الكلمات التي قدمت في الجلسة الافتتاحية على الموضوعات التالية :

- الأطفال هم الضحية الأولى للتنمية غير المتوازنة بين الدول .
- وجوب احترام الكرامة الإنسانية للطفل .
- ضرورة تحريم عمل الأطفال .
- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري والمتمثل في الطفل الذي هو مواطن المستقبل.
- الاهتمام بمطالب أطفال برلمان الطفل المغربي في اللقاء ، حيث طالبوا بأن توضع مطالبهم ضمن أولويات خطط الطفولة المستقبلية ، ومن هذه المطالب (القضاء على كافة صور وأشكال سوء معاملة الطفل ، القضاء على الفقر - حل مشاكل التعليم وإلحاق جميع الأطفال بالمدارس ، دراسة أثر الهجرة على الطفل ، معالجة مشاكل الإيدز والمخدرات ، العمل على القضاء على الفوارق بين دول الشمال ودول الجنوب) .
- توجيه نداء إلى السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لتعيين مقرر عام لشئون الأطفال .
- ضرورة احتضان فكرة تأسيس مصرف لأمن وسلامة الطفل في المحيط الأورومتوسطي ، على أن يكون على هيئة صندوق تناقش أفكاره الأساسية وآلياته وتفاصيله في الاجتماع القادم لسفراء النوايا الحسنة المنعقد في باريس ، في شهر فبراير عام 2003 .

وقد أعربت كلمات سفراء النوايا الحسنة عن انشغالهم بمستقبل الطفل في العالم وفي حوض البحر الأبيض المتوسط ، استناداً إلى الحقائق التالية :

- رغم الجهود المبذولة من أجل ضمان واحترام حقوق الطفل لم تعرف مكانة الطفل

تغييراً جذرياً في مجتمعاتنا .

- تشير التقارير المقدمة حول وضعية الطفل على المستويات الوطنية والإقليمية أنه رغم الإقرار بالتقدم الحاصل على صعيد الحقوق الأساسية للطفل ، إلا أن الأطفال في كل مكان ما زالوا معرضون لمخاطر تهدد أمنهم وتنذر بإحباط الجهود المبذولة من قبل المنظومة الدولية لصحالهم .
- بمناسبة اجتماع سفراء النوايا الحسنة المنعقد في باريس في الفترة من 11 – 12 فبراير 2003 ، أعربت صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم عن قلقها بشأن وضع حقوق الطفل وحمايتهم وأمنهم في المنطقة الأورومتوسطية .
- منتدى «حقوق الطفل والأمن الإنساني في الفضاء الأورومتوسطي» . يعتبر فضاء للحوار وتبادل الأفكار ويضع الأسس الأول لمرجعية مشتركة تهدف إلى توجيه الأفكار والجهود لتحقيق مصالح الأطفال وأمنهم .
- يأتي هذا اللقاء الأورومتوسطي في إطار الاستجابة لتوصيات القمة العالمية حول الطفولة في إطار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك في شهر مايو 2002 . وبهذه المناسبة تعهدت الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل بإعداد خطط عمل وطنية تسلم عام 2003 .

وقد سعى هذا اللقاء إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على التحديات الرئيسية المتعلقة بحقوق الطفل وأمنه .
- وضع مقاربات ترتكز على نقاط مشتركة بين عدة قطاعات وتخصصات تدمج بعدي الحقوق والأمن في السياق الأورومتوسطي وذلك في ضوء التطورات السايسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت على مدى العشر سنوات الماضية في مجال التنمية البشرية وكذلك في ضوء السياسات والاتفاقيات متعددة الأطراف والوثائق الدولية المنبثقة عنها .
- وضع قاعدة بيانات تشترك فيها الجامعات والباحثون والمراكز المتخصصة والجمعيات العاملة في مجال حقوق الطفل .
- إحياء دينامية للدفاع عن حقوق الطفل .
- كما أكد السيد «أمين بوشكوش» رئيس اتحاد البرلمانيين العرب على قيامه بنقل

توصيات اللقاء إلى البرلمانيين العرب لوضعها ضمن خطط عمل البرلمانات العربية في مجال الطفولة ، كما طالب بإنشاء برلمان عربي للطفل أسوة ببرلمان الطفل المغربي .

- وأكد السيد «جيبرت كابيلار» ، المستشار الإقليمي لمنظمة اليونيسيف على خطط اليونيسيف المستقبلية في مجال تفعيل جوانب الأمن الإنساني والتحقق من معاييره في بلدان المنطقة .
- وأشار السيد «بايريك بودري» رائد الفضاء – محطة الفضاء الدولية – وسفير النوايا الحسنة لدى اليونسكو ومقرر ومنسق اللقاء إلى غزارة تجربة اللقاء الأورومتوسطي وثراء المناقشات .

التوصيات الرئيسية التي صدرت عن اللقاء :

- تكرار تجربة اللقاء الأورومتوسطي في دول أخرى لتجمع كل الفاعلين في مجال حقوق الطفل من دول ومنظمات دولية وإقليمية وغير حكومية إلى أفراد ومهتمين .
- الاستفادة واستثمار العلاقات التي نشأت خلال اللقاء بين العاملين المختلفين من شمال وجنوب حوض المتوسط والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل .
- الاستخدام الأمثل للأفكار والمداخلات في وضع خطط إقليمية وقطرية لتحقيق أمن الطفل واستخدام البيانات والمعلومات الواردة في بنوك المعلومات .
- تبني فكرة إنشاء صندوق أو مصرف اورومتوسطي توجه موارده لصالح الطفل في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط .
- تكوين جمعية من العلماء والباحثين في مجال حقوق الطفل يقع على عاتقها تقديم الأبحاث التي تفيد في الارتقاء بوضعية الطفل في المجال الأورومتوسطي .
- الإعلان عما يعرف باسم «نداء أو ميثاق مراكش» الذي ينص فيه على أن منطقة البحر المتوسط هي منطقة حضارية وثقافية ومجال للتعايش والتعاون بين شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط .

كما ينص النداء على إعطاء الأولوية في برامج التعاون الإقليمي لحقوق وقضايا الطفل ، خاصة حقه في الحصول على الماء والغذاء وحماية الأطفال في ظل النزاعات المسلحة ، وبصفة خاصة الطفل الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية للطفل اللاجئ .

ورشة عمل:
ثقافة الطفل العربي والألفية الثالثة
القاهرة، 15-17 يونيو 2002.

عرض: أحمد عبد العليم ✪

انعقدت ورشة العمل الإقليمية: ثقافة الطفل العربي والألفية الثالثة، في إطار الإدراك الواعي لأهمية الثقافة ودورها في عملية التنمية، في القاهرة، خلال الفترة من 15-17 يونيو 2002، بناء على دعوة من المجلس العربي للطفولة والتنمية، ودعم من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير: طلال بن عبد العزيز ، رئيس المجلس.

وقد شارك في الورشة لفيف من الخبراء، والمختصين، والقائمين على الطفولة العربية في عديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية، وممثلين عن بعض المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، حيث بلغ عدد المشاركين قرابة 300 مشارك من 17 دولة عربية، منها: الأردن ، تونس ، لبنان ، ليبيا ، السعودية ، قطر ، الإمارات ، فلسطين ، المغرب، السودان، مصر ، سوريا ، الكويت ، اليمن ، العراق ، البحرين .

استهدفت الورشة الإعلان والدعوة لتبنى المشروع العربي لتنمية ثقافة الطفل، الذي يسعى إلى تبنى ودعم تأسيس مراكز ثقافية نموذجية للطفل في البلدان العربية، تسعى إلى تنشئة جيل من الأطفال العرب قادر على الحفاظ على الهوية الثقافية العربية بمقوماتها الأصيلة من خلال صقل شخصيته، وتطوير قدراته ومهارته، وتنمية وعيه، والارتقاء بوجدانه، وإعداده لمجتمع جديد، ومستقبل جديد، يمتلك أدواته ولغته، من خلال أنشطة

✪ باحث بالمركز القومي لثقافة الطفل- مصر .

عديدة تعتمد على مشاركة الطفل، وتنمية قدراته على التعلم الذاتي، والأداء الحر، من خلال توفير بيئة محفزة ومثيرة لذكاء الطفل وحواسه.

كما استهدفت الورشة مناقشة عدد من قضايا الطفل العربي في ظل المتغيرات العالمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. الخ، التي تضع المجتمعات العربية في مواجهة ظروف خاصة، وتفرض عليها تحديات عديدة تتعلق بصميم وجودها ومصيرها، الأمر الذي يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد على مستويات عديدة ، تأتي في مقدمتها قضايا الطفولة وثقافة الطفل العربي.

وقد ناقشت الورشة عدداً من الموضوعات ، كان أهمها:

- مضمون ثقافة الطفل في عالم متغير.
- نماذج مراكز ثقافة الطفل عربياً وعالمياً.
- اللغة العربية عند أطفالنا.
- دور وسائط ثقافة الطفل في الألفية الثالثة.
  - صحافة الأطفال.
  - الإذاعة والتليفزيون.
  - السينما والمسرح.
  - الفنون واللعبة.
  - الكتاب والمكتبات.
  - متحف الطفل.
- الطفل والإبداع.
- الثقافة العلمية والأطفال.
- ثقافة ذوى الاحتياجات الخاصة.
- الثقافة الصحية والرياضية والترفيهية للأطفال.

حيث قدمت الورشة حوالي 40 ورقة عمل بين أوراق أساسية وأخرى فرعية ، عرضت من خلال 5 جلسات عمل عامة، و10 جلسات عمل فرعية متوازية، على مدار 3 أيام ، تطرقت خلالها الورشة إلى هذه الموضوعات سالفة الذكر، حيث دارت فاعليات الورشة على هذا النحو:

جلسة ثقافة الطفل في عالم متغير:

قدمت في هذه الجلسة 4 أوراق عمل ،كانت الأولى تحت عنوان "ثقافة الطفل في عالم متغير" وقدمها أ.د/ قدري حفني أستاذ علم النفس– مصر، ودارت حول مقارنة منهجية بين عالم قديم ينهار، وبداية تشكل عالم جديد، لم تتحدد بعد ملامحه، كما أكدت الورقة على ضرورة عمل مراجعة شاملة لأداء المؤسسات الثقافية العربية ، خاصة المعنية بالطفل، بالإضافة إلى أهمية تدعيم مهارات التفكير الإبداعى، ومهارات الحوار التي تدعم قبول الاختلاف، وتقبل الآخر.

وأما الورقة الثانية ، فكانت تحت عنوان: ثقافة الطفل العربي – رؤية مستقبلية، وقدمها الأستاذ الدكتور/ عبد القادر بن الشيخ، أستاذ الإعلام والاتصال، تونس، حيث عرضت الورقة لرؤية جديدة لثقافة الطفل العربي، وأكدت على ضرورة تبني رؤية مستقبلية في معالجتها للواقع العربي، ودعت إلى أهمية إيجاد صياغة جدلية لعلاقة المحلي والعالمي من الوجهة الثقافية.

– أما الورقة الثالثة ، فكانت تحت عنوان" تأملات في الأسرة والطفل في عصر العولمة" وقدمها أ.د. أحمد صدقى الدجاني، أستاذ التاريخ– فلسطين، حيث تعرضت لعدد من التأملات ، أهمها:–

– التغيرات العالمية، وجدلية العلاقة بين الثابت والمتغير في الثقافة العربية المعاصرة.

– دور الأسرة في تنشئة الطفل، والعلاقة بين الأسرة والطفل.

– سبل تأسيس ثقافة عربية للطفل، ودور الهوية الثقافية.

وكانت الورقة الرابعة تحت عنوان: "التنشئة الأخلاقية للطفل العربي في الألفية الثالثة قدمها الدكتور/ عثمان العامر، السعودية ، ودارت حول :

– عوامل التردي في الواقع العربي.

– أهمية التنشئة الأخلاقية القائمة على أسس إسلامية.

– دور الممارسة الأخلاقية في عملية تنشئة الأطفال.

– القضية الأخلاقية بوصفها مرتكزاً رئيسياً في عملية التنشئة الثقافية للطفل.

جلسة عامة (2): نماذج مراكز ثقافة الطفل :

قدمت في هذه الجلسة 4 أوراق كانت الأولى تحت عنوان: "نماذج مراكز ثقافة الطفل عربياً وعالمياً" وقدمها الأستاذ/ عبد التواب يوسف، كاتب أدب الأطفال- مصر.

حيث عرضت الورقة عديداً من التجارب العربية والعالمية، مركزة على عدد من النقاط كان أهمها:

- كيفية ممارسة الطفل للأنشطة الثقافية داخل هذه المراكز، والخدمة الثقافية المتاحة بها.
- الرؤية التي تحكم كل مركز.
- رؤية مقترحة لمركز ثقافي نموذجي عربي للأطفال.

أما الورقة الثانية ، فكانت تحت عنوان: "تجربة مراكز الطفولة في إمارة الشارقة، وقدمها الأستاذ/ أحمد سليمان الحمادي - المجلس الأعلى للأسرة- الإمارات، ودارت حول أهمية تحديد ما يريده المجتمع من الطفل، وما يريده الطفل من المجتمع، وأكدت على ضرورة طرح التساؤلات حول المقصود بالثقافة ومضمونها.

وكانت الورقة الثالثة تحت عنوان: " إدارة ثقافة الطفل العربي والألفية الثالثة" ، وقدمها الدكتور/ إسماعيل عبد الكافي، وقد دارت الورقة حول :-

- أهمية عنصر الإدارة بوصفها الخطوة الأولى لحل المشكلات.
- التعددية الثقافية في الوطن العربي وضرورة وضع آليات التنسيق والتواصل بين المؤسسات الثقافية المعنية للطفل.
- أزمة ثقافة الطفل العربي، عناصرها، وأساليب الخروج من دائرتها.

وكانت الورقة الرابعة تحت عنوان: "مقترح المركز النموذجي لثقافة الطفل" وقدمتها الأستاذة/ آمال بيومي، مخرجة- مصر، ودارت حول مجموعة من النقاط، أهمها:

- ضرورة قلب نظام الحكم في الأسرة والمدرسة العربية.
- العلوم الحديثة، أهميتها، وأساليب توصيلها للطفل العربي .
- أسلوب المعسكرات الجماعية كوسيلة للتواصل الثقافي العربي على مستوى الطفل.

جلسة عامة (3): اللغة العربية عند أطفالنا :

قدمت هذه الجلسة ورقتين، كانت الأولى تحت عنوان: اللغة العربية: واقعها ومستقبلها من منظور ثقافة الطفل العربي، وقدمها الدكتور/ عبد الله الدنان ، أستاذ العلوم اللغوية والتطبيقية- سوريا، وتعرضت الورقة لطبيعة تعلم اللغة العربية الفصحى بالنسبة للأطفال، وأهمية أن يكون ذلك في سن مبكرة، بالإضافة إلى علاقة اللغة العامية بالطفل وتأثيرها على تعليم اللغة الفصحى، وفي النهاية تعرضت الورقة لتجربة الكاتب في تعليم اللغة الفصحى لأطفال مرحلة الطفولة المبكرة وتمكنهم من تعلمها.

أما الورقة الثانية ، فكانت تحت عنوان: "توظيف أدب الأطفال لتنمية ثقافة الطفل"، وقدمتها الأستاذة/ مارجو ملاتيجليان ، مدير مؤسسة تنمية ثقافة الطفل- الأردن، حيث عرضت الورقة إلى الأبعاد المختلفة في اللغة العربية الفصحى وعلاقتها بثقافة الطفل، وضرورة اكتشاف العلاقة التربوية بين كل منهما، ودور الأدب في إكساب الطفل مهارات القراءة والتعبير، والارتقاء بحسه الجمالي، ودور اللغة الفصحى في ربط الطفل بالكتاب وتنمية عادة القراءة.

جلسة موازية (أ): صحافة الأطفال:

قدمت هذه الجلسة ورقتي عمل، كانت الأولى تحت عنوان: "نحو صحافة فعالة لأطفالنا في عصر ثورة الاتصال والمعلومات" وقدمتها الأستاذة/ نتيلة راشد ، كاتبة أدب الأطفال- مصر، حيث عرضت الورقة لعدد من النقاط ، أهمها:-

- أهمية الصحافة ودورها المؤثر على الطفل.
- صعوبات العمل في مجال الصحافة.
- واقع صحافة الطفل في البلدان العربية.
- تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وأثرها على صحافة الأطفال.

وكانت الورقة الثانية تحت عنوان: الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وثقافة الأطفال وقدمها الأستاذ/ نبيه ريال ، مدير مركز هيا الثقافي- الأردن، وتعرضت الورقة لموضوع الاتفاقية وأهميتها، بالإضافة إلى سبل نشر ثقافة حقوق الطفل بين فئات المجتمع المختلفة.

جلسة موازية (2): الإذاعة والتليفزيون:

وقدمت الجلسة ورقتي عمل، الأولى تحت عنوان: برامج الأطفال في الإذاعة والتليفزيون في العالم العربي، وقدمتها الأستاذة/ هالة الأتاسي ، مديرة إدارة الطفولة بالتليفزيون السوري، وقد أكدت الورقة على عدد من النقاط ، منها:-

- غياب السياسات الواضحة في الإذاعة والتليفزيون في البلدان العربية.
- نسبة الإنتاج العربي في هذا المجال لا تتعدى 5٪ مما يتم عرضه في البلدان العربية.
- المشكلات والصعوبات التى تواجه برامج الأطفال في الإذاعة والتليفزيون.
- ضرورة تأهيل وتطوير قدرات ومهارات القائمين على برامج الأطفال ، لمواكبة المتغيرات العالمية.

أما الورقة الثانية ، فكانت بعنوان: "دور الأفلام في تنمية ثقافة الطفل العربي" وقدمتها الأستاذة/ فريال كامل ، مخرجة أفلام الأطفال - مصر، وقد عرضت الورقة إلى علاقة أفلام الأطفال بثقافة الطفل ودورها في تنمية وعي الطفل ووجدانه، كما أكدت الورقة على ضرورة دعم اقتصاديات إنتاج الأفلام، والعمل على الترويج للمنتج المحلي، وضرورة تأهيل القائمين على صناعة أفلام الطفل.

جلسة موازية (3) : الطفل والإبداع:

وقدمت الجلسة ورقتي عمل ، كانت الأولى بعنوان: "الاستراتيجيات التي تساعد الطفل ليكون مؤلفاً وفناناً ومبدعاً صغيراً، وقدمتها الأستاذة/ لينا الأبيض، الأستاذة/ ابتسام ياسين، من جمعية فتاة الخليج - السعودية، وقد تعرضت الورقة لتجربة الجمعية التي تؤكد على سبل تنمية قدرات الطفل الإبداعية، كما عرضت لضرورة توفير بيئة مثيرة ومحفزة للطفل وحواسه، وتأثير ذلك على عقل الطفل ووجدانه.

أما الورقة الثانية ، فكانت بعنوان: التدريب الإبداعي لمثقفي الطفل..تجربة عملية، وقدمتها الدكتورة/ عفاف عويس ، أستاذ علم النفس- مصر، وقد عرضت الورقة لتجربة عملية لتدريب معلمات رياض الأطفال على سبل العمل بمشاركة الأطفال.

جلسة موازية(4): السينما والمسرح:

وقدمت الجلسة ورقتي عمل، كانت الأولى بعنوان: "سينما الطفل العربي رؤية مستقبلية"، وقدمتها الأستاذة/ زينب زمزم ، مخرجة أفلام الأطفال- مصر، حيث عرضت الورقة لعدد من النقاط الهامة ، منها:-

- أهمية الدراسات السيكولوجية للتعرف على احتياجات الأطفال.
- ضرورة ملائمة الوسائط الثقافية لمعطيات العصر .
- دور الفيلم السينمائي وأثره على نمو الطفل العقلي والوجداني .
- واقع سينما الطفل العربية .

وكانت الورقة الثانية تحت عنوان : الرؤية المستقبلية لمسرح الطفل العربي ،وتضمنت الورقة مناقشة لعدد من النقاط ، كان أهمها :- المسرح بوصفه وسيلة تعليم وتربية غير مباشرة ،التجارب العربية في مجال مسرح الطفل ،العلاقة بين المدرسة المسرح.

جلسة موازية (6): فنون الطفل واللعبة:

قدمت الورشة (5) أوراق عمل ، كانت الأولى تحت عنوان : فنون الطفل العربي، فنون يمارسها وفنون يتفاعل معها ، وقدمها أ.د مصطفي الرزاز ، الأستاذ بكلية التربية الفنية - مصر، حيث عرضت الورقة لدور الفن واللعبة ، وأثرهما على عقل الطفل ووجدانه ، ومعوقات العمل في هذا المجال وأساليب التغلب عليها ، بالإضافة إلى دور التراث في تفعيل الهوية العربية للطفل ، واختتمت الورقة بعرض لأنشطة مقترحة للمركز النموذجي لثقافة الطفل .

وكانت الورقة الثانية تحت عنوان : نحو عروسة عربية ليلى ، وقدمتها أ.د عبلة إبراهيم، مدير إدارة الطفولة بجامعة الدول العربية ، حيث أشارت الورقة إلى التحديات التي تواجه المجتمعات العربية ، وخاصة في مجال لعبة الطفل ،ثم قدمت عرضاً للعروسة المقترحة "ليلى" من حيث الشكل والمضمون ، والجدوى التربوية والقومية والاقتصادية لهذه العروسة ، ودورها في تأصيل الهوية الثقافية للطفل العربي.

أما الورقة الثالثة ، فكانت تحت عنوان : العروسة المصرية نوسة ، وقدمها د.كمال الدين حسين أستاذ رياض الأطفال - مصر- ،حيث أشارت الورقة إلى دور اللعبة في حياة

الطفل ، وأهمية اللعبة واللعب الإيهامي في التأثير علي نمو الطفل العقلي والوجداني ، ثم عرضت الورقة لتجربة العروسة نوسة ، والدعوة لتبني هذه العروسة لإنتاجها إنتاجاً تجاريًا.

وكانت الورقة الرابعة تحت عنوان: الدمية وثقافة الطفل العربي ، وقدمتها د.سميرة الشريف ، أستاذ بكلية التربية الأساسية – الكويت – وقد تعرضت الورقة لتجربة عملية حول الدمية وأثرها على الطفل ، وقياس تفاعلها مع الطفل والمعلمات ، كما أشارت إلى أهمية وجود صناعة محلية للدمى.

وكانت الورقة الخامسة بعنوان : اصطحاب أغاني وألعاب أطفال – مدخل لتعليم الكتابة والقراءة وتنمية الحواس ، وقدمتها أ. منى رزيق الصايغ ، أستاذ بوزارة التربية والتعليم – لبنان – حيث عرضت الورقة لأهمية الموسيقي ، والإيقاع الحركي في تعليم الأطفال المهارات المختلفة ، ودورها في إعداد الطفل لتعلم العلوم المختلفة ، من خلال الممارسات العملية المختلفة ، كما أشارت لدور الموسيقى واللعب في تعرف الطفل على ذاته، وتنمية قدراته الحركية وتنمية التآزر الحسي الحركي العصبي .

جلسة موازية (6): الكتاب والمكتبات.

وقدمت خلالها ورقتي عمل ، كانت الأولى بعنوان: "مضامين كتب ومكتبات الأطفال في الوطن العربي"، وقدمتها الأستاذة الدكتورة/ كافية رمضان ، أستاذ أدب الأطفال– الكويت، وقد تعرضت الورقة لواقع ثقافة الطفل العربي ومشكلات ومعوقات العمل في هذا المجال، وسبل التغلب عليها، كما أكدت الورقة على ضرورة دعم الكتب والمكتبات المعنية بالطفل، ودعم المبدعين في مجال الطفولة، وضرورة تربية الطفل مكتبياً، وتدريبه على البحث واستخلاص المعلومات.

وقدمت الورقة الثانية تجربة مكتبة الإسكندرية، حيث قدمها الأستاذ/ رأفت صالح مسئول مكتبة الطفل بمكتبة الإسكندرية– مصر.

جلسة موازية (7): المتحف والطفل :

قدمت خلالها (3) أوراق عمل، كانت الأولى بعنوان: "الطفل العربي والمتحف"، وقدمتها

الأستاذة الدكتورة/ سرية صدقى ، الأستاذة بكلية التربية الفنية- مصر، حيث عرضت الورقة لدور المتحف في مجال ثقافة الطفل، ولواقع متاحف الطفل في مصر، وعقبات ومعوقات العمل في هذا المجال، وأشارت إلى أهمية التربية المتحفية للطفل، بالإضافة إلى ضرورة إعداد وتأهيل القائمين على المتاحف للتعامل معها.

وكانت الورقة الثانية بعنوان: "دور المتحف في إثراء ثقافة الطفل" تجربة عملية، وقدمتها الدكتورة/ سناء على، أستاذ مساعد بكلية التربية الفنية- مصر، حيث عرضت لتجربة الكاتبة في متحف الخزف وأشارت إلى ضرورة ربط المتحف ببيئته، وربط الطفل ببيئته، بالإضافة إلى دور المتحف في تنمية ذوق الطفل، وأكدت على ضرورة تأهيل المربين المتحفيين.

أما الورقة الثالثة ، فكانت بعنوان: "متحف الطفل والتربية المتحفية ضرورة في الألفية الثالثة" وقدمتها الأستاذة الدكتورة/ فاتن عبد اللطيف ، أستاذ العلوم الأساسية- كلية رياض الأطفال- الإسكندرية، حيث تعرضت لمجموعة من النقاط ، أهمها: الثورة المعرفية المعاصرة، والمتغيرات العالمية، طبيعة الطفل وأنواع الذكاء، تنمية قدرات الطفل ذاتياً، التعلم من خلال الحواس، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل القائمين على المتحف تربوياً وثقافياً.

جلسة موازية (8) : الثقافة العلمية للأطفال :

وقدمت خلالها ثلاث أوراق عمل ، بالإضافة إلى تجربة عملية، قدم الورقة الأولى الأستاذ الدكتور/ هادي نعمان الهيتي- العراق. وكانت بعنوان: الروح العلمية في ثقافة الأطفال العرب وتداعيات الألفية الثالثة"، حيث تعرضت الورقة لعدد من النقاط ، كان أهمها: معنى الثقافة، الروح العلمية، التفكير العلمي، أساليب غرس الروح العلمية في الأطفال العرب، واقع الثقافة العلمية في البلدان العربية.

وكانت الورقة الثانية بعنوان: "الدور المتوقع للتقنية الحديثة في مجالات ثقافة الطفل، وقدمتها الأستاذة/ منى يونس. إسلام أون لاين- قطر، حيث تعرضت الورقة لواقع مواقع الإنترنت العربية، كما أكدت على عناصر التخطيط والدراسة واستخدام الأساليب التقنية الحديثة، ودعت إلى ضرورة وضع معايير خاصة للعمل في مجال الطفولة ، مثل خصائص

الطفل، معايير العمل الفني، خصوصية الطفل العربي.

أما الورقة الثالثة، فكانت بعنوان: "الحاسوب والتنمية العقلية لطفل ما قبل المدرسة، وقدمها الأستاذ/ علي يوسف- مصر، حيث تعرضت الورقة لأساليب تعليم الطفل للحاسب الآلي "الكمبيوتر"، مع عرض تجربة عملية في هذا الصدد.

جلسة موازية (9) : ثقافة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة:

وقدم خلالها (4) أوراق عمل كانت الأولى بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في رعاية وتثقيف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة"، وقدمتها الأستاذة الدكتورة/ ليلى كرم الدين مدير مركز دراسات الطفولة- مصر، وقد تعرضت الورقة لمجموعة من النقاط ، كان أهمها:

التعريف بالاتجاهات الحديثة في تثقيف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وضرورة تغيير النظرة لذوي الاحتياجات الخاصة ، والتأكيد على الرعاية المبكرة لهؤلاء الأطفال ، وضرورة السعي إلى الدمج بين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال الأسوياء، الاهتمام بالتثقيف إلى جانب الرعاية والتأهيل .

أما أ. نعم الباز ، فقد قدمت ورقة تحت عنوان : فنون في عملية الدمج داخل مجتمع الأسوياء، حيث عرضت لتجربتها الشخصية طوال السنوات الماضية مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وطرحت أ. فاطمة المعدول ، رئيس المركز القومي لثقافة الطفل – مصر، تجربتها مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في ورقة بعنوان : فنون الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، أكدت فيها علي أهمية الفنون ودورها في مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتنميتهم ، وتأهيلهم بالإضافة إلى الدعوة لتبني الدمج بين الأسوياء.

وكانت تجربة مركز سيتي (كاريتاس) آخر التجارب التي تم عرضها ، وذلك من خلال أ. جانيت سمير ، أ. إجلال شنودة ، حيث أكدت على ضرورة تعديل الاتجاهات السلبية التي تعرض للطفل المعاق من خلال الإعلام .

جلسة موازية : الثقافة الصحية والترفيهية والرياضية للأطفال :

وقدمت خلالها (4) أوراق عمل ، كانت الأولى بعنوان : الثقافة البيئية للأطفال في

الوطن العربي ، وقدمها أ.د. أحمد الحطاب ، الأستاذ بالتعليم العالي – المغرب – حيث عرضت الورقة عدة نقاط هامة ، منها : الثقافة البيئية، دورها وأهميتها ، العلاقة بين عمليتي المعرفة والممارسة والتوظيف.

أما الورقة الثانية ، فقد قدمها د. عبد الحليم جوخدار ، منظمة الصحة العالمية ، وكانت بعنوان : أهمية الثقافة الصحية لدى الأطفال ،حيث عرضت الورقة لأهم البرامج الصحية المتخصصة للطفل التي تقدمها منظمة الصحة العالمية ، بالإضافة إلى العلاقة بين الفقر والصحة ، وكذلك ضرورة التفاعل بين المدرسة أو المركز وبين المحيط الاجتماعي أو البيئة المحلية.

وأما الورقة الثالثة ، فكانت بعنوان : مقترح لثقافة حركية للطفل العربي ، وقدمها د.أمين الخولي ، أستاذ المناهج وطرق التدريس – مصر، حيث تعرضت لأهمية الثقافة الحركية صحيًا وعقليًا ، وقصور المدرسة في الدول العربية عن أداء دورها الرياضي والحركي، ثم عرض لبرنامج مقترح يمكن تضمينه ضمن المركز النموذجي.

وقدمت الورقة الرابعة الكاتبة فاطمة هانم طه ، وكانت بعنوان : تثقيف الطفل بيئيًا كي نربح المستقبل ، حيث عرضت لأهمية الطفولة وعلاقتها بالمستقبل ، كما أكدت على أهمية التفاعل الإيجابي بين الطفل والبيئة، ثم عرضت تجربتها الخاصة في مجال الكتابة للطفل عن البيئة .

الجلسة الختامية

وبعد مداولات ومناقشات عديدة دارت بين المشاركين خلال الجلسة الختامية ، تم التوصل إلى عديد من التوصيات المتخصصة التي دارت النقاشات حولها خلال الجلسات ، بالإضافة إلى توصيات عامة حول ثقافة الطفل العربي ، وكان أهمها :

- أهمية الاستمرار في تشجيع إنشاء مجالس قومية ولجان عليا للطفولة في الوطن العربي، يكون الاهتمام بثقافة الطفل جزءا أساسيا من اهتماماتها.
- التأكيد على تكامل وتضافر كل جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إثراء ثقافة الطفل العربي ، وفق رؤية موحدة.
- أهمية العمل على إعمال اتفاقية حقوق الطفل الموقع عليها من جميع الدول العربية في

المجال الثقافي ، وترجمة تلك الحقوق في كافة المنتجات الثقافية الموجهة للطفل.

- تشجيع العمل على الإنتاج العربي المشترك في مجال تنمية ثقافة الطفل العربي.
- ضرورة وضع الخطط الاستراتيجية للنهوض بثقافة الطفل عربيًا.
- التأكيد على ضرورة التواصل وتبادل الخبرات والتجارب ما بين الدول العربية في مجال ثقافة الطفل.
- العمل على خلق مزيد من التفاعل الثقافي بين أطفالنا العرب ، من خلال الملتقيات والمؤتمرات فيما بينهم.
- إجراء المزيد من البحوث الميدانية مع الأطفال ، لنتعرف على آرائهم ومقترحاتهم.
- العمل على إعداد الطفل لاكتساب المقدرة على القراءة الناقدة للمضامين الثقافية المقدمة له.
- التأكيد على تراثنا الإسلامي ودعم الهوية العربية، وغرس الانتماء للوطن ، من خلال برامج وأنشطة تعد للطفل العربي ، ويتم من خلالها تحقيق الأهداف.
- تأهيل الكوادر البشرية العاملة في المؤسسات والهيئات المعنية بثقافة الطفل من أجل القيام بدورها في إعداد وتثقيف الطفل العربي لمواكبة تحديات العصر.
- توعية المتعاملين مع الطفل ، وبخاصة الوالدين والمعلمين بخطورة الدور الذي يمكنهم القيام به للكشف عن مهارات وقدرات الأطفال الكامنة
- تشجيع الأعمال التي من شأنها الإسهام في تثقيف الأطفال سواء أكان كتاباً ، أَمْ قصة أَمْ شعراً أَمْ لعبة أَمْ وسيلة تعليمية، على أن تتصف بالبساطة والوضوح.
- التأكيد على التربية الإبداعية للطفل ، من خلال المواقف التعليمية المباشرة (التعلم من خلال الحواس).
- العمل على دعم دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال ثقافة الطفل.
- العمل على إنشاء مؤسسة ثقافية متكاملة ومستقلة بميزانيتها ، لا تهدف إلى الربح، يكون لها الدور الفاعل في إنتاج الوسائل الثقافية للطفل العربي، وضمان وصولها للطفل بيسر وسهولة وبسعر مناسب.
- التأكيد على دعم مراكز ثقافة الطفل القائمة في الدول العربية ، بما يساعدها على تحقيق الدور المنوط بها في خدمة تنمية ثقافة الطفل العربي.

وكان ختام التوصيات ما كان يختص منها بالمجلس العربي للطفولة والتنمية ، وكان أهمها :

- أهمية أن يصدر المجلس مجلة قومية للأطفال ، مع توفر كافة مقومات إصدارها.
- أن يتولى المجلس إقامة مسابقات سنوية للأطفال في شتى مجالات ثقافة الطفل، وذلك بهدف تشجيع وتكريم المبدعين والموهوبين من الأطفال العرب.
- العمل على إصدار الأدلة الخاصة بالعاملين في شتى مجالات ثقافة الطفل العربي.
- أن يتولى المجلس تنفيذ برامج تدريبية للعاملين في شتى مجالات ثقافة الطفل.
- دعوة المجلس لمواصلة جهوده نحو إنشاء المراكز النموذجية لثقافة الطفل، والعمل على تدعيمها بشكل مستمر ، وبما يسهم في استمرار دورها الفاعل نحو تنمية ثقافة الطفل العربي.
- أن يتولى المجلس إصدار كتاب وقرص مدمج (CD) يضم كل أوراق العمل وتوصيات تلك الورشة ،بهدف تعميم الاستفادة منها بين المعنيين بثقافة الطفل .

وفي إطار هذه الورشة دعا المجلس العربي للطفولة والتنمية أطفال الدول العربية للمشاركة في ورشة عمل تحت عنوان : **الأطفال العرب وثقافة الألفية الثالثة**،شارك فيها 20 طفلاً من 13 دولة عربية ، وذلك في الفترة من 13-17 يونيه 2002 ،بالتوازي مع ورشة خبراء ثقافة الطفل .

وقد استهدفت الورشة توفير مناخ مناسب لتمكين الأطفال من التعبير عن أنفسهم ، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات ، ووضع التوصيات فيما يعنيهم من أمور، وقد أنتجت الورشة مجموعة من التوصيات التى عرضت خلال جلسات عمل ورشة الخبراء، وتمت مراعاتها من قبلهم ،وقد كان لهذه التوصيات دورها في إثراء المناقشات والتعرف على ما يريده الأطفال من المسئولين عن إعدادهم وتأهيلهم، وقد أقرت ورشة الخبراء توصية تؤيد ضرورة وضع هذه التوصيات ضمن وثائق الورشة .



- عرض ملخص تقرير التنمية الإنسانية 2002

د. لحسن بونعامة

- الإطار العربي لحقوق الطفل

جامعة الدول العربية

تقرير للتنمية الإنسانية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عرض : د. لحسن بونعامة*

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر أول تقرير حول التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ضمن سياق عام يدعو إلى خلق الفرص للأجيال القادمة، ويؤكد التقرير بوضوح أن : "التنمية الإنسانية في هذه المنطقة العربية لا ترقى لمستوى غناها فهي أغني مما هي نامية" .

وجاء هذا التقرير لتقييم حالة التنمية البشرية في الوطن العربي من منظور يركز على الإنسان والأجيال الصاعدة كمتغير أساسي في صلب عملية التنمية . وقد شمل التقرير بالتغطية 22 بلداً عربياً وتناول قضايا هامة وجوانب أساسية في التنمية الإنسانية في هذه الدول، وشمل هذا التقرير : الأوضاع الصحية، والتعليمية، والمعرفية، وبناء القدرات البشرية في مجال البحث والتطوير، وخلق فرص العمل، ومحاربة البطالة والفقر، والتحدي البيئي، والنمو الاقتصادي من خلال إحصائيات وأرقام قدمها للعالم العربي .

وحسب ما جاء في هذا التقرير تحتاج الاقتصاديات العربية إلى نمو سريع يقوم على قاعدة متينة من المعرفة، وأن التعاون العربي إذا كان حلماً فقد أصبح ضرورة للبقاء والمنافسة .

ويكشف التقرير جوانب التقدم في إرساء قواعد متينة في قطاعات الصحة والسكن والتعليم. ويشهد على ذلك ما أنجزته البلدان العربية في هذا المضمار .

* أستاذ علوم اقتصادية ، بجامعة بومرداس ، الجزائر .

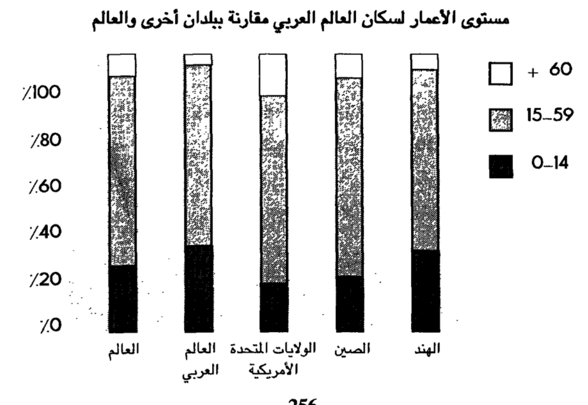
في مجال السكان :

لقد غطى هذا التقرير 280 مليون عربي يقطنون 22 دولة عربية في عام 2000، ويشكلون 5٪ من سكان العالم. والملاحظ أن السكان في العالم العربي أصغر سنًا من المتوسط في سكان العالم بأسره .

حيث نجد أن نصف عدد السكان يعيش اليوم في المدن، بينما لم تتجاوز هذه النسبة الربع في عام 1950، وما زالت نسبة النمو السكاني عالية حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ما بين 410 و459 مليوناً في عام 2020، ضمن هيكل جديد للأعمار تزداد فيه نسبة المسنين وتقل فيه نسبة الأطفال. وبقدر ما تطرح السمات السكانية الجديدة تحديات متعددة، بقدر ما توفر في الوقت نفسه فرصاً كبيرة. أما التركيب العمري للسكان فيبين أن البلدان العربية أصغر سناً في المتوسط من سكان العالم بأسره، مما يعكس النسبة الكبيرة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً .

وتتفاوت نسبة التركيب العمري تفاوتا ملحوظاً من بلد لآخر، إذ تتراوح نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً 26 في المائة في الإمارات العربية المتحدة بينما تصل إلى 50 في المائة في اليمن، وهي أعلى نسبة مسجلة مقارنة بدول العالم الأخرى .

مستوى الأعمار لسكان العالم العربي مقارنة ببلدان أخرى والعالم



ورغم أن معدلات الخصوبة عرفت انخفاضاً محسوساً في العديد من البلدان العربية حتى وصلت سنة 1998 إلى 3,5 في المائة، إلا أنها لا تزال مرتفعة عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 2,7 في المائة. وترتبط معدلات الخصوبة المرتفعة بالنمو السكاني السريع وتتراوح معدلات النمو السكاني من منخفضة تبلغ 1,1 في المائة في تونس، إلى مرتفعة تبلغ 4,1 في المائة في اليمن .

في مجال الصحة :

يسجل التقرير تفاوتاً كبيراً في العمر المتوقع عند الميلاد بين الدول العربية، فهو يبدأ بمستوى منخفض (حوالي 45 سنة) في جيبوتي والصومال، ويصل إلى مستوى 75 سنة في الإمارات العربية المتحدة، بمعدل توقع للحياة عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي الذي هو 67 سنة وقريب من مستواه في البلدان عالية الدخل 78 سنة في عام 1998. ويشير التقرير إلى أن الأمراض والإعاقة يخفضان من معدل العمر الحالي من 5 إلى 11 سنة، ويقل معدل العمر للنساء العربيات عن المعدل العالمي؛ ويعود ذلك جزئياً إلى معدل الوفيات العالي لدى النساء الحوامل .

ولقد تم إحراز إنجازات جيدة في تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة رغم تفاوت هذه المعدلات من بلد لآخر. فيتراوح هذا المعدل من متدن جداً حيث إنه أقل من 20 وفاة لكل 1000 طفل في الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت في حين أنه مرتفع جداً في الصومال وموريتانيا وجيبوتي واليمن والسودان والعراق .

كما يوجد تباين داخل كل بلد من البلدان العربية في مستوى وفيات الأطفال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فهذه النسبة في المناطق الريفية قد تصل حتى إلى الضعفين منها في المناطق الحضرية .

وقد كانت المنطقة العربية أول منطقة في العالم النامي قلصت فيها أغلب بلدانها معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى المعدل العالمي وهو 70 لكل 1000 طفل بحلول عام 1990 .

وهناك تحد صحي خطير هو ارتفاع نسبة توقف النمو (التقزم) التي قد تتجاوز 50٪

من الأطفال دون الخامسة في بعض البلدان الفقيرة وتلك التي تعاني من النزاعات، كما تعتبر حوادث الطرقات والتدخين من المسببات الهامة للوفاة، ففي عام 1998 لقى 182,000 عربي حتفهم من أمراض تتعلق بالتدخين. وفي حين أن مرض نقص المناعة المكتسبة أندر وجوداً في المنطقة منه في باقي المناطق، إلا أنه ما زال أمراً يدعو للاهتمام. كما توجد مشاكل تغذوية خطيرة في العديد من البلدان العربية لا تتناسب مع القدرات الاقتصادية الكبيرة لهذه البلدان .

ويتراوح الإنفاق على الصحة بين 2,5 في المائة و5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتنفق معظم الدول العربية بين 3 في المائة و4,5 في المائة من الناتج الإجمالى، وهذا أقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط التي تنفق 5,7 في المائة، ويتراوح الإنفاق على الصحة لكل فرد بالدولار من مستوى منخفض يبلغ 11 دولاراً إلى مستوى مرتفع يبلغ 1105 دولارات، وتؤثر برامج إصلاح القطاع الصحي سلباً على الفئات الضعيفة في المجتمع. وتتأثر الإنجازات الصحية تأثراً كبيراً بمستوى الموارد الاقتصادية .

ويتركز اهتمام النظم الصحية في البلدان العربية بشكل رئيسي على الصحة العلاجية وعلى الصحة البدنية دون الصحة العقلية والاجتماعية، مما يغفل قياس تبعات عدم الراحة والإحساس بعدم الرضى التي تؤدي بدورها لكثير من الأمراض العضوية.

ويؤدي هذا إلى ارتفاع التكلفة لا سيما عند اللجوء إلى استخدام التكنولوجيا، الذي يقود إلى إهمال مرافق الخدمات الصحية لنسبة مرتفعة من السكان ، خاصة قطاع الفقراء منهم .

ولا يقتصر التحدي الذي يواجهه النظام الصحي في العديد من الدول العربية على رفع المستوى الصحي العام، بل يشمل تقليل التفاوت وضمان العدالة للجميع في تلقى الرعاية الصحية الملائمة . لذا يبقى تحقيق العدالة والرعاية الصحية بالنسبة لجميع البلدان العربية تحدياً تنموياً حقيقياً .

قضايا البيئة :

تواجه بلدان المنطقة العربية بدرجات متفاوتة في الحدة عدداً من المشاكل البيئية

أهمها شح الموارد والتلوث البيئي، حيث تقع 15 دولة عربية تحت خط الفقر في مصادر المياه – أقل من 1000 متر مكعب للشخص في السنة – ويفاقم من حالات نقص المياه مشاكل تلوث المياه الناتجة عن إلقاء الملوثات في الأنهار والجداول والمواد الكيميائية المتسربة مع مياه الصرف، وتعاني أيضاً من نقص في الأراضي الصالحة للزراعة، حيث انخفضت نسبة الأراضي الزراعية للفرد في الدول العربية من 0,4 هكتار عام 1970 إلى 0,24 هكتار عام 1998، كما يزيد من تفاقمها التدهور البيئي والتصحر، وقد أسهمت الصراعات والحروب في الإضرار بالبيئة أيضاً .

وقد أدى التلوث الذي مصدره البر إلى تدهور المنطقة الساحلية والشواطئ البحرية مما يكلف الدول بين 1 و 2 بليون دولار سنوياً على شكل عائدات سياحية ضائعة .

وتحاول الدول العربية استخدام استراتيجيات رشيدة لحماية البيئة، والتصدي لهذه المشكلات ومعالجة الجوانب المتعلقة بشح الموارد الطبيعية .

مجال التعليم :

لقد خطت البلدان العربية خطوات واسعة في تحسين نسبة القراءة والكتابة حيث انخفضت نسبة الأمية من 60٪ في عام 1980 إلى حوالي 43٪ في منتصف التسعينيات. ومع ذلك فإن عدد الأميين لا يزال أعلى من المتوسط الدولي، فهناك 60 مليون بالغ أمي، معظمهم من النساء خاصة في المناطق الريفية .

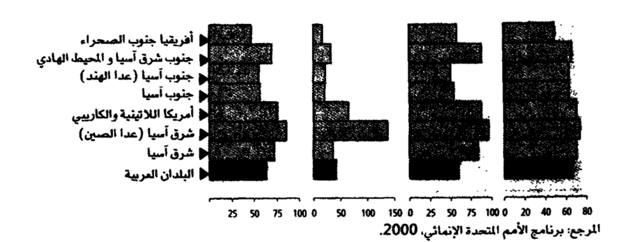
وعلى الرغم أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالتعليم قبل المدرسي تضاعف في الفترة بين عام 1980 وعام 1995، إلا أن عدد الملتحقين بهذا التعليم عام 1995 لا يتجاوز 2,5 مليون طفل، وهذا العدد يشكل نسبة التحاق تقل عن المتوسط الالتحاق في البلدان النامية غير أن الأسوأ من هذا هو انخفاض نصيب البلدان العربية من جملة أطفال البلدان النامية الملتحقين بالتعليم المدرسي من 408 في المائة في عام 1980 إلى 4 في المائة في عام 1995 .

أما التعليم النظامي فتشير بيانات الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة في البلدان العربية إلى ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين بمستويات التعليم الثلاثة من 31 مليون طالب في

عام 1980 إلى ما يقارب 56 مليون في عام 1995 .

وفي نفس السنة 1995 كانت نسبة طلاب المرحلة الابتدائية أكثر من 90٪ من الذكور و75٪ من الإناث، وما يقارب 60٪ من الذكور و50٪ من الإناث في المدارس الثانوية. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عشرة ملايين طفل بين سن 6 و 15 سنة خارج النظام التعليمي .

موقع البلدان العربية من مناطق العالم النامي على مؤشرات التنمية البشرية 1998



المصدر : (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالإنجليزية، 2000) .

وحسب هذه البيانات تبقى نسبة الالتحاق بالتعليم العالي محدودة ؛ حيث لا تتجاوز 13٪. ومع أن هذه النسبة أعلى من مثيلتها في الدول النامية (9٪)، إلا أنها ما زالت أدنى كثيراً من النسب السائدة في الدول الصناعية التي تصل إلى 60٪ .

وعلى الرغم من التوسع العددي الكبير في التعليم في البلدان العربية ما تزال نسب الالتحاق هذه دون مثيلتها في الدول النامية، وبخاصة فيما يتعلق بالفتيات، فمعدلات التحاق الإناث لا تزال أقل من معدلات التحاق الذكور، وتعاني الفئات الأضعف اجتماعياً مثل الفتيات والأطفال الفقراء خاصة في المناطق الريفية من حرمان من التعليم يتصاعد في المراحل التعليمية العليا.

بالنسبة للإنفاق على التعليم تشير البيانات إلى أن نسبة الزيادة في الإنفاق قد بدأت تتضاءل بعد عام 1980 ، فالنسبة التي تنفقها الدول العربية مجتمعة من دخلها على التعليم هي أعلى منها في الدول النامية الأخرى .

وكان لضغط الإنفاق الحكومي في سياق برامج التصحيح الاقتصادي والتضخم وانتشار الفقر، وفرض رسوم على التعليم لاسترداد كلفته، آثار سلبية، كان وقعها أشد على الفقراء والإناث. وكانت النتيجة أن جودة التعليم تتوفر بشكل متزايد فقط للقادرين على تحمل نفقاتها؛ ولذلك يفقد التعليم دوره كأداة فاعلة في تحقيق الصعود الاجتماعي .

وتواجه الأقطار العربية مشكلة تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم تتجلى ملامحها في ارتفاع نسبة الرسوب، وحسب بعض الدراسات التي تعطي دلائل على تردي نوعية التعليم، تؤكد أن ناتج التعليم في البلدان العربية تغلب عليه ثلاث سمات، هي تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها .

وأسهم الخلل الحادث بين سوق العمل ومستوى التنمية من جهة ومخرجات النظام التعليمي من جهة أخرى، في ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور، وتفشي البطالة وتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى، مما يعني ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم .

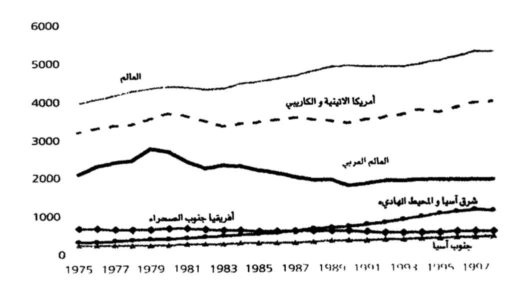
ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية، وهذا لا يعني فقط أن التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي، بل إن البلدان العربية أيضاً أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية .

النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر:

تشير الأرقام أن الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية بلغ ما مقداره 531,2 بليون دولار أمريكي ، أي أقل من دخل دولة أوروبية واحدة كإسبانيا، البالغ ناتجها المحلي الإجمالي 595,5 بليون دولار أمريكي .

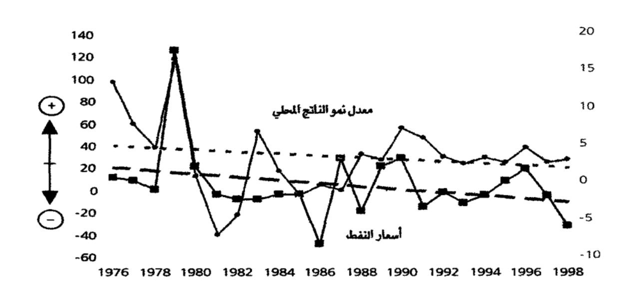
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد والعالم العربي ومناطق مختارة

1998 - 1975



فإذا ما نظرنا إلى النمو حسب الفترات يتبين أن العالم العربي قد شهد في النصف الثاني من السبعينيات نمواً اقتصادياً هائلاً على معدل 8,6 في المائة في السنة – 1975 – 1980 تلاه انخفاض ضخم وصل إلى 0,7 في المائة فيما بين 1982 إلى 1990 ، وهذه الفترة سميت بالعقد الضائع، ثم تلاه تحسن نسبي خلال السنوات من 1990 إلى 1998 حيث ارتفع إلى معدل 3,3 بالمائة واتسم النمو الاقتصادي في العالم العربي بتقلبات دورية، ويرجع ذلك إلى ارتباطه القوي بالسوق النفطية. وتذبذب الإنتاج الزراعي .

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط (أسعار 1995)
العالم العربي، 1976 - 1998



أما الاستثمار ، فقد بلغ معدله الإجمالي 24,6 في المائة في المتوسط، وبلغت إسهامات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التراكم الرأسمالي في العالم العربي خلال الفترة 1975 - 1998 حوالي 0,8 في المائة في المتوسط ، حيث كانت حوالي 0,7 في المائة عام 1975 وعام 1990 وازدادت منذ ذلك إلى 1 في المائة. وبلغت حصة العالم العربي في مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقريباً 1 في المائة، وبالمقابل يبقى العالم العربي مستبعداً من العولمة المالية .

وشهدت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضاً مستمراً بلغ 0,2 في المائة خلال الفترة الممتدة من عام 1960 إلى عام 1990 بينما كانت تتصاعد في المناطق الأخرى من العالم، ويمكن تفسير الانخفاض النسبي في النمو والإنتاجية بكون البلدان العربية تتخلف عن البلدان سريعة النمو، وقد هبطت إنتاجية الفرد في البلدان العربية إلى أقل من نصف إنتاجية الفرد في كوريا الجنوبية ، بعد أن كانت تتجاوزها قبل ثلاثين عاماً .

كما انخفض الدخل الحقيقي للمواطن العربي مقاساً بمعدل القوة الشرائية إلى 13,9٪ فقط من الدخل للمواطن في منطقة منظمة التعاون والتنمية في أواخر التسعينيات .

إلا أنه لم تزل تتسم الدول العربية بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها، مقارنة بجميع مجموعات الدول النامية الأخرى. ؛ حيث ما زال واحد من بين 5 من العرب يقل دخله عن دولارين في اليوم. وما زال فقر القدرات أكثر استشراء بسبب ارتفاع نسب الأمية وانحسار فرص التعليم والتدريب .

وقدر حجم البطالة السافرة في الدول العربية بما لا يقل عن 12 مليون عاطل عن العمل في عام 1995 أو ما يوازي 15٪ من قوة العمل. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو 25 مليوناً بحلول عام 2010 .

وعلى صعيد البلدان العربية ككل تبقى أسواق العمل تقليدية غير قادرة وغير مؤهلة لمواكبة التطورات الحديثة على أداء وظائفها، مما يجعل آلية تداول اليد العاملة ضعيفة وغير فاعلة، وهذا ما يشكل عائقاً على خلق فرص للعمل جديدة. كما أن تدابير التصحيح الهيكلي لم تهتم حقاً بالإصلاح الهيكلي الذي يضمن بناء أسواق ذات كفاءة وقادرة على المنافسة، أي الإصلاح الذي يضمن الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي .

توظيف القدرات الإنسانية من خلال إنعاش الاقتصاد

إن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة بشكل وثيق بكل من آلية وأهداف التنمية الإنسانية ، لأن تحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة هو شرط ضروري، ولكنه ليس كافياً لمواجهة تحدي التشغيل والتوظيف الكامل للقدرات البشرية ولمكافحة الفقر. إن إنعاش الاقتصاديات العربية يتطلب منهجاً متعدد الأبعاد ويعتمد بشكل كبير على ترسيخ التنمية الإنسانية .

يؤكد التقرير على أن خلق فرص للتشغيل من الأولويات الصريحة للسياسات المتبعة ، بالإضافة إلى أهمية تعبئة إمكانات القطاع الخاص من خلال سياسة مرنة ورشيدة، إضافة إلى ذلك يتعين خلق ظروف تمكن من العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي في مجالات البحث والتطوير بحيث يتم التركيز على مجالات البحث والتطوير

التقاني كثيفة المهارات البشرية أكثر منها من تلك كثيفة رأس المال، وبخاصة في مجال العلوم المعلوماتية. وعلى الحكومات بهذا الخصوص، السعي على تقوية دورها التنظيمي والرقابي، وتوفير قاعدة قوية لتنمية مستدامة تعتمد على الخدمات والصناعة. وحسب التقرير فإن التعامل المجدي مع العولمة يتمثل في الانفتاح والاندماج البناء في الاقتصاد العالمي بحيث تشارك في تشكيله الدول العربية مجتمعة من ناحية، وتستفيد منه من ناحية أخرى. ولهذا فإن الهدف من التكامل العربي هو ضمان القدرة على المنافسة والبقاء في عالم اليوم .

إن شرعية الدول ومؤسساتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على حشد الموارد في الحرب ضد الفقر. ويقتضي ذلك اعتماد نهج التنمية الإنسانية وتخفيض نسب الفقر كمحور أساسي من محاور خطط التنمية الاقتصادية. فالتنمية الإنسانية هي عنصر حيوي لنجاح المنطقة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وأن أولوية هذه السياسة في الأقطار العربية يتجسد في خلق حلقة بين النمو والتنمية حيث يؤول النمو الاقتصادي إلى تقوية التنمية الإنسانية وتؤول هي بدورها إلى تعزيز النمو الاقتصادي .

كما يجب إلغاء السياسات المثبطة لخلق الوظائف كخطوة نحو التشغيل الكامل. فمن ضمن الإجراءات الضرورية، مراقبة سوق العمل والمساعدة في اتخاذ إجراءات لصالح إطلاق القدرات البشرية الكامنة من خلال التعليم والتدريب وأنظمة الرعاية الصحية، وإعادة إصلاح المؤسسات العمومية، وإخضاعها إلى معايير المردود الاقتصادي والمالي .

كما توجد حاجة ماسة للتصدي لظاهرة تأنيث البطالة من خلال إزالة التمييز ضد المرأة في سوق العمل، بما في ذلك فروق الأجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل. وهذا يستند إلى إزالة الفروق ما بين الذكر والأنثى في نظم التعليم والتدريب. ويتعين توفير قدرات مؤسسية وإنسانية إضافية لتوسيع انتشار التمويل الصغير لأكبر عدد من الأسر الفقيرة خاصة تلك التي تكثر فيها النساء ، حيث إن نسبة الأسر الفقيرة التي تستطيع - حالياً - الحصول على الخدمات المالية لا يتجاوز 2٪. وينبغي أن تكون الأولوية للمرأة القادرة على العمل. وفوق ذلك، يجب توسيع شبكة الضمان والأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق عليها من 0,2٪ إلى 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

الإطار العربي لحقوق الطفل المصدق عليه من مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

المملكة الأردنية الهاشمية – عمان ، 28 مارس 2001

تقديم :

تبلور الاهتمام العالمي بقضايا الطفولة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بعقد مؤتمر قمة عالمية للطفولة عام 1990 ، صدر عنه إعلان عالمي لبقاء الطفل ونمائه وحمايته.

وبمناسبة مرور عشر سنوات على هذا الحدث ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد " دورة خاصة للطفولة " في سبتمبر 2001؛ وذلك بهدف :

استعراض وتقييم مستويات الأداء والتقدم، تنفيذاً لأهداف الإعلان العالمي للطفولة وخطة العمل الملحقة به .

وضع رؤية للعمل المستقبلي ، وبلورة أطر الالتزام في سبيل تنفيذها .

ونظراً لأهمية المبادرات الإقليمية في تحديد الأولويات وإلقاء الضوء على القضايا التى يجب تركيز الاهتمام عليها ، فقد كان للجنة الفنية الاستشارية للطفولة العربية –وهي إحدى لجان جامعة الدول العربية – إجراءاتها المواكبة للاستعدادات الإقليمية الأخرى، وإعداد الوثائق العربية التي يتعين إصدارها بهذه المناسبة الهامة، والتي كان منها وضع "مشروع وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل " كإطار استرشادي للعمل في القضايا المتعلقة بالطفولة خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، وذلك في ضوء أهداف الإعلان العالمي واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والأهداف العالمية الجديدة ، وبما يتفق مع الواقع العربي وأهداف واستراتيجيات المجالس الوزارية العربية المتخصصة العاملة في نطاق الجامعة .

وقد تم وضع مشروع هذه الوثيقة بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ونخبة من الخبراء المتخصصين من ممثلي الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة، ومن بعض المنظمات العربية المعنية والوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة .

وبعرض مشروع الوثيقة على اللجنة الفنية الاستشارية للطفولة العربية في دورتها السادسة (يونيه 1999) ، أعربت عن تطلعها إلى رفع هذه الوثيقة إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة لاعتمادها ، بما يؤكد التوافق العربي مع الاهتمام العالمي بحقوق الطفل، ويعكس التوجه الإيجابي على أعلى مستويات صنع القرار العربي والالتزام بقضايا الطفولة العربية التي تعني الرصيد البشري المستقبلي للأمة .

وبعرض مشروع هذه الوثيقة على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دور انعقاده في 27 - 28 مارس 2001 الذي عقد في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية - عمان ، أصدر قادة وزعماء الدول العربية القرار التالي :

الإطار العربي لحقوق الطفل

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ، بعد اطلاعه على وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل ..

يقـــــرر

1- الموافقة على وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل ، والعمل بها كإطار استرشادي للقضايا المتعلقة بالطفولة على الصعيد العربي .

2- دعوة الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في أعمال الدورة الخاصة بالطفولة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد أعمالها في سبتمبر/ أيلول 2001 ، وإيدا ع وثيقة "الإطار العربي لحقوق الطفل " لدى الأمم المتحدة كوثيقة رسمية .

3- الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي رفيع المستوى؛ لوضع الآليات والخطط المناسبة؛ بهدف تفعيل العمل العربي المشترك في هذا الإطار .

4- مناشدة الدول العربية تقديم كل الرعاية للطفل الفلسطيني الذي يتعرض للاعتداءات اليومية الإسرائيلية السافرة ، واحترام حقوقه في الدراسة والعيش الآمن والتعريف دولياً بنضاله .

(ق.ق.د.ع.،21-2001/3/28)

الإطار العربي لحقوق الطفل (الديباجة)

إن الدول العربية ..

- التزاماً بميثاق جامعة الدول العربية، وبما تضمنته المواثيق والاستراتيجيات القومية من مبادئ وأهداف وسياسات ..
- ووعياً بجسامة المسئولية القومية والوطنية تجاه الطفولة التي تمثل نصف القاعدة السكانية العربية ومستقبل الأمة ..
- وتأكيداً على أن إيلاء مصالح الأطفال الفضلى يمثل الأولوية القصوى، ويعد خياراً استراتيجياً لتقدم الأمة ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي العربي ..
- وانطلاقاً من المساهمات العربية في الجهود الدولية المعنية بقضايا الطفولة ، التي توجت بإقرار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1989 ، ومصادقة الدول العربية عليها، والإعلان العالمي لرعاية الطفل وحمايته ونمائه ، الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للطفولة عام 1990، وما تم من جهود عربية في ضوء هذه المواثيق الدولية ..
- وسعياً لتطوير الأداء والإنجاز في مجال تنفيذ ميثاق حقوق الطفل العربي الصادر عام 1983 و"الخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها " الصادرة عام 1992 و"البيان العربي لحقوق الأسرة " الصادر عام 1994 ..
- واستكمالاً لما تم من تقدم ملحوظ على أوضاع الطفولة العربية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وعلى وجه الخصوص خفض معدلات وفيات الأطفال ، ورفع معدلات التغطية بالتحصينات ، وخفض معدلات سوء التغذية ، و زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي ، والاتجاه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في هذه المجالات ..
- واعترافاً بأن هذه الإنجازات التي تحققت لم تعد كافية لإعمال حقوق الأطفال ومعالجة مشكلاتهم ، خاصة في ضوء التغيرات العالمية المتسارعة ، وانعكاساتها على أوضاع الطفولة ، الأمر الذي يتطلب تطوير آليات العمل التقليدية..
- وإيماناً بأن الأمر يقتضي اتخاذ موقف عربي يكرّس الالتزام بحقوق الطفل ، ويؤكد العزم على مواصلة الجهد؛ لتفعيل هذه الحقوق ، وتذليل العقبات ، والتصدي للتحديات ..

أهم التحديات :

وإدراكاً بأن العمل الجاد يبدأ بتحديد المشكلات والتحديات المتراكمة والمتوقعة؛ للتعامل معها بأسلوب عملي وموضوعي، والتي يأتي في مقدمتها :

1- التحولات الاقتصادية وما صاحبها في بعض الدول العربية من برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية ، والانضمام لاتفاقيات تجارية عالمية ، وتقليص حجم الإنفاق الاجتماعي، والمشكلات الناجمة عن حدة الفقر واتساع رقعته ، وارتفاع معدلات البطالة ، وإغفال البعد الديمغرافي في بعض السياسات التنموية ، وازدياد حدة التفاوت الاجتماعي؛ مما ينذر بالتنافر والاغتراب .

2- الضغوط التي تواجه دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتربية الأجيال الناشئة؛ نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والدور المتعاظم للعولمة بما يؤثر سلباً على منظومة القيم والمفاهيم والاتجاهات ومشاعر الانتماء والروابط الأسرية والمجتمعية .

3- معاناة أعداد كبيرة من الأطفال، بخاصة الأطفال الرضع وأمهاتهم، من نقص الرعاية الصحية الأولية والخدمات الصحية الأساسية ، وسوء التغذية والتغذية غير المتوازنة ، وعدم توفر مياه الشرب النقية والمرافق الصحية الملائمة، خاصة في المناطق الريفية والبادية والأحياء الفقيرة ومخيمات اللاجئين ، وازدياد مخاطر التلوث البيئي ، ومخاطر انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة ، ونقص أوجه الرعاية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة .

4- ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية ، أو قصور العملية التعليمية ، أو بعض الأنماط السلبية من الموروثات الثقافية، خاصة بالنسبة إلى الأطفال الإناث ، أو كل هذه الأسباب مجتمعة؛ مما يفاقم من ظاهرة الأمية .

5- الحاجة الملحة إلى مراجعة المناهج التعليمية وتطويرها ، والحاجة إلى مزيد من الاهتمام "بالثقافة العلمية" و "ثقافة الهوية " للطفل ، واكتشاف الأطفال الموهوبين وتنمية قدراتهم .

6- التطور المتسارع في العلم والمعرفة وثورة المعلومات والاتصالات، التي فرضت تحولات هامة في أساليب الأداء والأنماط المطلوبة لسوق العمل ، لصالح الفئات الفنية والمهنية

الأكثر إلماماً بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والفئات التي تتمتع بكفاءات عالية قادرة على الابتكار والإبداع .

7- تفاقم مشكلات عمالة الأطفال والأطفال المشردين ، ومخاطر إدمان المخدرات ، وتزايد مظاهر العنف ضد الأطفال ، والعنف لدى الأطفال ، واستغلالهم وإساءة معاملتهم بدنياً وذهنياً واجتماعياً، سواء في الأسرة، أو المدرسة، أو المجتمع المحلي، والتي تسهم في جنوح الأحداث وانحرافهم واتجاههم إلى السلوك المعادي لمجتمعاتهم.

8- الآثار السلبية للتمييز – وفقاً للنوع – بما يؤثر على أوضاع الطفولة العربية، وعلى فرص إعدادها وتنميتها وتأهيلها لتولي أدوارها المتوقعة في الأسرة والمجتمع .

9- عدم توفر الاتفاقيات التي تيسر اصطحاب العاملين لأسرهم إلى بلدان العمل ، وعدم توفر أنظمة لتسهيل إقامة هذه الأسر وحصول أبنائها على فرص التعليم بجميع مراحله ، وعلى الرعاية الصحية والاجتماعية ، وكذلك تعرض أطفال المهجر إلى الانصهار في حضارات أخرى ، وفقدان لغتهم وهويتهم العربية .

10- محاذير الاكتشافات الخاصة بالخريطة الجينية والهندسة الوراثية، ومنها ما يتوقع من تأثيراتها السلبية المحتملة على فرص المساواة بين الأطفال في مناطق عديدة من العالم ، ومنهم الأطفال العرب ، من حيث التميز في القدرات الجسمية والعقلية .

11- تأثير العقوبات الدولية والحصار المفروض على بعض الدول العربية الذي يعاني منه بالدرجة الأولى الأطفال والنساء ، ومخاطر الحروب والنزاعات المسلحة ، والألغام الأرضية، وتهديدات التسلح النووي ، وتسرب الإشعاعات من المفاعلات الإسرائيلية، وما يسببه ذلك من مخاطر مدمرة .

12- معاناة أطفال فلسطين من الممارسات الإسرائيلية العدوانية الموجهة لقتل الأطفال وإصابتهم بعاهات مستديمة، وعدم توفر آليات لحمايتهم ، وإهدار إسرائيل لكل القيم وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ، ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة السلام العادل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ؛ مما يزيد من معاناة السكان العرب تحت الاحتلال، ويحرم أطفالهم من كافة الحقوق التي أرستها الشرائع السماوية والقانون الإنساني .

المقومات والإمكانات والفرص المتاحة :

وبرغم هذه التحديات، فإن الأمة العربية تدرك أيضاً أن لديها مقومات وإمكانات متوفرة وفرص متاحة، يأتي في مقدمتها :

1- توفر موارد وثروات طبيعية وبشرية ، وموقع استراتيجي يتوسط العالم ، ورصيد بشري مستقبلي متمثل في الطفولة التي تشكل ما يزيد على نصف القاعدة السكانية العربية ، بما يتيح إمكانية تحقيق آفاق تنموية واعدة، على اعتبار أن الإعداد الجيد لأطفال اليوم يعد أفضل استثمار للمستقبل .

2- القيم الدينية والاجتماعية التي تحتل فيها الأسرة والطفل مكانة مميزة ، والتاريخ الحضاري وفضائل الميراث الثقافي والقيمي الأصيل الممتدة جذوره عبر الزمان والمكان العربي .

3- اهتمام الحكومات العربية بالتنمية البشرية وشرائع حقوق الإنسان وصيانة كرامته، على أساس المساواة والعدل والحرية ، والتوجه لإرساء قواعد وأسس المشاركة والديمقراطية ، بما يوفر الإطار الملائم لتفعيل حقوق الطفل .

4- اهتمام الحكومات العربية بمواكبة التطور العالمي في العلوم والمعارف ، وتنمية قدراتها البشرية والتقنية في مجال المعلومات والاتصالات .

5- تصديق الحكومات العربية على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، بما يعكس توفر الإرادة السياسية والتزامها بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

6- اهتمام الحكومات العربية بوضع الخطط الوطنية للطفولة والسعي الجاد لتنفيذها؛ تمشياً مع بنود الإعلان العالمي للطفولة ، والخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها .

7- اهتمام الحكومات العربية بتطوير وتنفيذ البرامج الوطنية الموسعة لتطعيم الأطفال وإحراز التقدم المطلوب في خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ، وفي تنمية الوعي الصحي والبيئي في مجتمعاتها، والسعي المتواصل في سبيل النهوض بالعملية التعليمية كماً وكيفاً .

8- حرص الحكومات العربية على تطوير تشريعاتها المتعلقة بحقوق الطفل، بما يضمن تفعيل هذه الحقوق وتنفيذها .

9- تنامي دور مؤسسات المجتمع المدنى العربى في المشاركة في قضايا الطفولة والأمومة والنهوض بأوضاعها .

10- الإسهام العربي في تحديد الأولويات العالمية الجديدة؛ للعمل من أجل الأطفال في القرن الجديد، والاهتمام بالمشاركة الفعالة في "الحركة العالمية من أجل الأطفال"، الداعية إلى تعبئة جهود منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدول والمؤسسات المانحة ، والسعي إلى التنسيق مع هذه المنظمات والمؤسسات والاستفادة من خبراتها، ودعمها المساند للجهود العربية الموجهة لصالح الطفولة .

الأهـــداف

أولاً : أهداف عامة :

1- تكريس مفهوم الحقوق للطفل حتى إتمام سن الثامنة عشرة دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الثروة أو المولد، أو لأي سبب آخر .

2- حشد الإمكانات العربية ، وتكثيف المبادرات من قبل الحكومات ، ومؤسسات المجتمع المدني، والأفراد، والمنظمات الإقليمية والدولية ، نحو تمكين الأطفال من حقوقهم التي أرستها الديانات السماوية ، وما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية .

3- تبني سياسات تنموية تراعي الأبعاد الاجتماعية والديمغرافية عند تطبيق الإصلاحات الهيكلية ، واتخاذ التدابير والإجراءات العاجلة؛ لمكافحة الفقر والبطالة، وتوفير الاحتياجات الأساسية للفئات الأشد احتياجاً، وبخاصة الأطفال .

4- توفير العيش الكريم للأسرة العربية، وزيادة قدرتها، وتمكينها من توفير الرعاية والحماية لأفرادها؛ بما يحقق الأمن والاندماج الاجتماعي، وإعطاء الرعاية اللازمة للأم؛ باعتبارها الراعية الأولى للطفل منذ مرحلة ما قبل الولادة .

5- دعم دور المرأة، وضمان حقوقها، وتمكينها من الفرص المتكافئة في الحياة الكريمة والعمل والمشاركة ؛ بما يتيح تفعيل نصف القوى البشرية العربية ؛ لما لها من دور هام في التنمية والارتقاء بأوضاع الأسرة والطفل وحمايتها من العنف والإيذاء

والتصدي للتمييز، وفقاً للنوع الذى يؤثر على حقوقها منذ الطفولة، خاصة في الصحة والتعليم والتأهيل .

6- وضع ومساندة الخطط والبرامج والمشروعات الساعية إلى النهوض بأوضاع الطفولة على المستويين الوطني والقومي ، وإعطاؤها الأولوية في المخصصات المالية ، والكوادر الفنية المتخصصة ، واعتبارها جزءاً أصيلاً من الخطط التنموية ، ومحوراً أساسياً للتنمية البشرية المستدامة، ووضع معايير يقاس بها التقدم المحرز .

7- تمكين الطفل من حقوقه التى أرستها الأديان السماوية والقيم الأخلاقية والاجتماعية العربية ، والإيجابي من الموروثات الثقافية ، وما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية، وفي ضوء الحوار والتواصل الدولي والمستجدات العلمية والمعرفية.

8- إنشاء الآليات اللازمة – وتطوير القائم منها – من مجالس أو هيئات وطنية للطفولة، وتأكيد مسئولياتها في التخطيط والمتابعة في كافة المجالات المتعلقة بحقوق الطفل، وفي تنسيق الجهود الحكومية وغير الحكومية .

9- مراجعة التشريعات المتعلقة بالطفولة، وسن قانون خاص بالطفل، والاسترشاد بالدليل التشريعي النموذجي الجامع لحقوق الطفل العربي، الذي أصدرته جامعة الدول العربية واعتمده مجلس وزراء العدل العرب ، ووضع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

10- وضع الخطط الوطنية التي تحقق هذه الأهداف في ضوء خطة عربية للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، ووضع إطار زمني لتنفيذها وفقا لظروف وإمكانات كل دولة، مع الالتزام بأسس ومعايير قياسية موحدة، تتيح التقييم المستمر لمستويات الأداء والإنجاز في كافة الدول الأعضاء .

ثانياً : أهداف تتصل بتطبيق وتفعيل حقوق الطفل :

في ضوء المفهوم المعاصر لحقوق الطفل الذي يعتبر أن نمو الطفل ونماءه بصورة سوية يتحقق من خلال تكامل هذه الحقوق وتواصلها، بدءاً من مرحلة الحمل والميلاد وطوال مرحلة الطفولة وحتى إتمام سن الثامنة عشرة ، فإنه يتم السعي لتحقيق الأهداف التالية :

في مجال حقوق البقاء (الحق الأصيل في الحياة) :

11- تمكين الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة من حقه في النمو البدني والنفسي والنماء الروحي والاجتماعي والأمان العاطفي والقدرة على التعلم ..

وفي سبيل ذلك يتم العمل على :

- تسجيل كافة الأطفال عند مولدهم؛ ضماناً لحقوقهم المدنية .
- استمرار التقدم في تنفيذ برامج التطعيم الشامل للأطفال، وبخاصة الرضع منهم.
- استمرار التقدم في تقليل وفيات الرضع منهم ومن تقل أعمارهم عن الخامسة ، ووفيات الأمهات، وتشجيع الرضاعة الطبيعية .
- تعزيز الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة، على اعتبار أنها الركيزة الأساسية لنمو ونماء الطفل ، والعمل على وضع مشروعات وبرامج لتأمين طفولة مبكرة سوية وسعيدة ، وأمومة آمنة .
- الارتقاء بالمستوى الصحي للأمهات والأطفال ، وتطبيق التأمين الصحي الشامل .
- نشر التوعية الصحية العامة للأم والأسرة ومقدمي الرعاية والأطفال ، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية الجيدة .
- تأمين التغذية السليمة المتوازنة ، ونشر الوعي الغذائي .
- تأمين مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية الملائمة، وتوفير بيئة صحية آمنة ، وتعميم التوعية والتثقيف البيئي .

في مجال حقوق النماء :

12- تمكين الطفل من حقه في التنشئة والتربية في إطار الأسرة الطبيعية ، وفي الالتحاق بالتعليم الأساسي واستكمال مراحله ، وحقه في التعليم جيّد النوعية الذي يستثير قدراته في الإبداع والابتكار، ويؤكد القيم الأخلاقية والاجتماعية، وينمي المهارات الحياتية ..

وفي سبيل ذلك يتم العمل على :

- تبني سياسات تستهدف الاستيعاب الكامل في مرحلة التعليم الأساسي والسعي الجاد للقضاء على الأمية ، خاصة في أوساط الأطفال .

- تعميم التعليم الأساسي الإلزامي المجاني، مع السعي للوصول به إلى إتمام التعليم الثانوي ، وتوفير فرص متساوية لتعليم الإناث .
- الارتقاء بجودة جميع عناصر المنظومة التعليمية، خاصة نوعية المناهج، بدءاً من رياض الأطفال، حتى مرحلة التعليم قبل الجامعي .
- تطوير برامج اكتشاف الأطفال الموهوبين، وتنمية قدراتهم الإبداعية .
- الاهتمام بالتنمية البدنية والرياضية والترويحية للطفل طوال مراحل نموه المتعاقبة.
- تطوير برامج التعليم والتدريب المهني، بما يتواكب مع متغيرات العصر ومتطلبات سوق العمل .
- الارتقاء بسبل إعداد المعلم ، والنهوض بأوضاعه مادياً ومعنوياً وأدبياً.
- صيانة الأبنية التعليمية وتحديثها وتطويرها، بما يتلاءم مع الأنشطة المختلفة .
- تأكيد الاهتمام بثقافة الطفل، خاصة الثقافة العلمية ، وثقافة الهوية .
- استنهاض دور مؤسسات الإعلام العربية، كمصدر هام لتعليم الطفل وتثقيفه، وبما يمكنها من منافسة ما تبثه الأقمار الصناعية، والتصدي لما تنقله من قيم واتجاهات تتناقض مع القيم العربية .

في مجال حقوق المشاركة :

13- تمكين الطفل اليافع (في سن المراهقة) من تنمية قدراته الفتية الخلاقة وتأكيد اتجاهاته الإيجابية والمشاركة الفعالة في تقدم مجتمعه .

وفي سبيل ذلك يتم العمل على :

- إيلاء مزيد من الاهتمام بمرحلة المراهقة ، وتوفير الخدمات الاستشارية الصحية والتأهيلية للطفل اليافع ، وتوعيته بحماية نفسه من المخاطر والأمراض .
- تعريف الطفل بحقوقه، وتمكينه من المشاركة في الجهود المبذولة لصالحه، والتعبير عن آرائه وأداء أدواره في إطار الأسرة والمدرسة والمجتمع ، وعبر المؤسسات الإعلامية والثقافية والجمعيات والهيئات الخاصة بالأطفال .
- تخصيص مساحات كافية في الوسائط الإعلامية – بمختلف أنواعها – للإعلام

الموجه للأطفال ، الذي يشارك فيه الأطفال أنفسهم ، والإعلام الموجه للأسرة وسائر القائمين على شئون الأطفال .

في مجال حقوق الحماية :

14- تمكين الطفل من حقه في الحماية من العنف وسوء المعاملة والأذى والإهمال والتعرض للمخاطر والانحراف وإدمان المخدرات ومخاطر النزاعات المسلحة ، ومن الاستغلال الاقتصادى .

وفي سبيل ذلك يتم العمل على :

- التوعية بضرورة حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإيذاء والإهمال في المنزل والمدرسة والمجتمع المحلي ، ومن الممارسات التقليدية الضارة، خاصة للطفلة، ووضع آليات توفير الحماية والمساعدة للأطفال المحرومين من الرعاية .
- القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ، واكتمال الانضمام العربي للاتفاقيات الدولية المعنية بالموضوع ، والعمل على تنفيذها .
- وضع خطط قصيرة المدى، تهدف إلى منع دخول أطفال جدد إلى حيز مشكلة عمالة الأطفال ، ووضع خطط طويلة المدى، تهدف إلى القضاء نهائياً على مشكلة عمالة الأطفال في الوطن العربي .
- تحسين أوضاع الأطفال العاملين والأطفال المشردين ، واتخاذ الإجراءات الاجتماعية والتدابير التشريعية الكفيلة بحمايتهم ، والحد من تردي ظروفهم المعيشية وأحوالهم الصحية ، وتقديم كل الدعم؛ لتنفيذ مشاريع وقائية وعلاجية وتعليمية وتأهيلية؛ لاستيعابهم وتأمين اندماجهم في إطار مجتمعي سوي .
- معالجة الظروف الصعبة للأطفال الجانحين واليتامى واللاجئين والأطفال الذين في ظروف الاحتلال والحصار والمجاعات والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، والذين يعيشون في ظروف غير طبيعية؛ نتيجة لتفكك الأسرة، والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين بدنياً أو ذهنياً أو اجتماعياً ، وتوفير سبل الوقاية والعلاج المبكر والتأهيل لهم .

في مجال الحقوق المدنية :

15- ضمان الحقوق المدنية وحقوق المواطنة للطفل .

وفي سبيل ذلك يتم العمل على :

- تأكيد الاعتراف للطفل بحقوقه الشخصية ، وما يترتب عليها من حقه في الاسم واللقب وثبوت النسب والجنسية وفي الحريات ، وحقه في تدابير الرعاية والإصلاح،
- توعية الأطفال والمجتمع بهذه الحقوق ، والعمل على تنفيذها، من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بالطفولة. ومن المفضل " سن قانون خاص بالطفل "، ووضع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

تحليل نتائج صحيفة استبيان استطلاع رأي القراء حول مجلة الطفولة والتنمية

في إطار انقضاء عام على صدور مجلة الطفولة والتنمية باعتبارها مجلة – علمية – محكمة – متخصصة ، يصدرها المجلس العربي للطفولة والتنمية ، وفي ضوء صدور سبعة أعداد من المجلة ، برزت الحاجة إلى استطلاع رأي جمهورالقراء في البلدان العربية حول المجلة ومحتوياتها طوال عام كامل منصرم .

ومن أجل هذا الهدف تم تصميم صحيفة استبيان حوت 13 سؤالاً تغطي بيانات حول محتويات المجلة من حيث المضمون والشكل .

وجاء العدد الأكبر من الأسئلة في شكل أسئلة مفتوحة ليتيح للقراء التعبير عن آرائهم ووضع تصوراتهم ومقترحاتهم بحرية في هذا الشأن ، بالإضافة إلى التعرف على حجم اتساع تداول المجلة والاطلاع على ما ينشر فيها .

وكان **الهدف** من تعميم صحيفة الاستبيان ، تلمس جوانب القصور ومحاولة تصحيح الخلل في كل ما يتعلق بالمجلة ، بدءاً من التصميم الفني مروراً بالموضوعات والقضايا المطروحة ، وانتهاءً بالتوزيع والتسويق .

وباستعراض الأسئلة التي وردت في الصحيفة ، قد يلحظ القارئ الذي قام بتعبئة الاستمارة تكرار عدد من الأسئلة بصيغ مختلفة ، وهو تكرار مقصود ، كان الهدف منه التأكد من بعض الإجابات وتثبيتها .

وعليه ، جاء وضع الأسئلة بشكل متدرج ، بحيث يتم قياس مدى الاطلاع على المجلة ، ثم رأي القارئ من حيث قضايا الطفولة التي نشرت فيها ، سواء نشرت هذه القضايا أو الموضوعات في شكل بحوث أو دراسات أو مقالات ، ثم شكل إخراج المجلة الفني وتوقيت الإصدار ، ثم المقترحات العامة .

وقد تم إرسال صحيفة الاستبيان إلى القراء والمشتركين في المجلة والمدونة بياناتهم في قاعدة مراسلات المجلس ، واستجاب منهم 58 جهة أو فرداً قاموا بتعبئة الاستمارات وإرسالها للمجلس مرة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم انخفاض عدد المستجيبين ، إلا أن إجاباتهم على الصحيفة تفيد في وضع مؤشرات لسياسة المجلة في السنوات المقبلة ، وإذا كانت الاستجابات لا يمكن تعميمها ، إلا أنها تعطي اتجاهاً عاماً أو اهتمامات القراء والباحثين في الدول العربية ومجالات التركيز في حقل الطفولة والتنمية .

وقد جاءت الجمهورية اليمنية في طليعة الدول التي استجاب القراء والباحثون فيها لتعبئة الاستمارة ، وتلتها كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية اللبنانية .

علماً بأن هذه الاستجابات وإن كانت قليلة إلا أنها تعكس اهتماماً من تلك الدول بقضايا الطفولة وبالمجلة ، كما تعكس اتساع تداول وتوزيع المجلة فيها وانتظام وصول أعدادها ، وزيادة عدد المشتركين من تلك الدول في المجلة وإصدارات المجلس بصفة عامة دون غيرهم .

وبناءً على ما سبق ، وبسبب ضعف الاستجابة وانخفاض عدد الاستمارات التي تم تعبئتها ، فقد قررت هيئة تحرير مجلة الطفولة والتنمية إعادة توزيع صحيفة الاستبيان مرة أخرى في النصف الثاني من عام 2003 بعد ادخال تعديلات عليها على أكبر عدد من المهتمين بمجالات الطفولة في العالم العربي ، الذين يسعدنا التعرف على آرائهم ومقترحاتهم وسبل تطوير المجلة .

تحليل نتائج صحيفة الاستبيان :

ليس الهدف من تحليل الاستمارة عرض الجداول والاستجابات وتكرارها ، ونسب هذه التكرارات من إجمالي عدد الأسئلة ، بقدر ما هو التعرف على أهم المؤشرات التي كشفت عنها الإجابات التي وردت إلينا من الباحثين والمهتمين بموضوعات الطفولة في الدول المختلفة .

فبالنسبة **للسؤال الأول** الخاص بالاطلاع على المجلة ، فقد اطلع 55 فرداً أو مؤسسة ومركزاً بحثياً على المجلة بشكل منتظم من إجمالي 58 مبحوثاً ، وبنسبة 95٪.

وقد حاز **العدد الأول والثالث والسادس** على أكبر قدر من القبول من الباحثين والقراء بنسبة 15,5 ، 10,3 ، 10,3٪ على التوالي . ويُعزى ارتفاع نسبة الاطلاع على العدد الأول إلى تنوع وعمومية القضايا التي تناولها ، وهي قضايا الطفولة التي تغطي معظم محاور التنمية ، المحاور الاجتماعية والنفسية والثقافية ، بالإضافة إلى تناول ملف العدد لظاهرة أطفال الشوارع ، وهي الظاهرة التي بدأت في الانتشار وتنذر بعواقب وخيمة في الدول العربية التي تشهد اصلاحات اجتماعية واقتصادية جذرية ، وتلك التي ينتشر فيها الفقر وتتدنى فيها مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية المقدمة للأسرة والطفل .

فضلاً عن تناول ملف العدد الثالث لقضية محورية في الفكر العربي ، وهي قضية الهوية، وربطها بثقافة الطفل العربي ، وذلك في ظل التيارات والأفكار الغربية الوافدة ، وهو ذات الموضوع الذي أكد عليه ملف العدد السادس ، حيث حرصت هيئة تحرير المجلة على دراسة تناول دور الإعلام وتأثيره على ثقافة الطفل العربي ، لما لوسائل الإعلام من إنعكاسات خطيرة على تشكيل هوية وفكر الطفل العربي في عصر ثورة الاتصالات .

أما بالنسبة **للسؤال الثاني** والخاص بأفضل دراسة نشرت في المجلة على مدار سبعة أعداد ، فقد جاء مجال " الأطفال في الأزمات وفي الظروف الصعبة" في المرتبة الأولى من حيث الموضوعات التي جذبت انتباه القراء ، ومنها :

أ – وصف أوضاع الأطفال العاملين في الصناعة .

ب – نحو استراتيجية حماية الطفل من سوء المعاملة .

جـ – الأطفال في الأزمات .

كما حظي مجال الإعاقة والصحة النفسية على قدر كبير من الأهتمام أيضاً ، بنسبة 24٪ من إجمالي عدد الإجابات ، ومن بين هذه الدراسات وعلى سبيل المثال لا الحصر :

أ – فاعلية استخدام أنواع مختلفة من اللعب في تعديل اضطرابات السلوك .

ب – اضطرابات قصور الانتباه .

جـ – دراسة فاعلية الإرشاد الأسري في خفض حدة اضطرابات الانتماء المصحوب بالنشاط الحركي المفرد لدى الأطفال المتخلفين عقلياً .

أما مجال الإعلام وثقافة الطفل ، فقد حظي بنسبة 23٪ من اهتمام القراء . ومن الدراسات التي ذكرت في هذا المجال :

أ - الهوية الثقافية للطفل العربي .

ب - وسائل الإعلام وثقافة الطفل .

جـ - القصة وإثارة تفكير الأطفال .

ثم جاء مجال التعليم والموضوعات المرتبطة به من ضمن المجالات التي حظيت باهتمام القراء بنسبة 11٪. ومن الدراسات التي تمت الإشارة إليها في هذا الصدد ما يلي:

أ - المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق .

ب - الطفل العربي والتعليم .

جـ - التعليم في الوطن العربي .

السؤال (3) ما هي القضايا الرئيسية في الوطن العربي المعنية بالطفولة والتي يمكن تكريس الإعداد القادمة لها .

البنـد	العدد	الاستجابات	نسبة الحالات
ثقافة الطفل والدراما	94	35,6	167,9
الأطفال في ظروف صعبة	26	9,8	46,4
الطفل اليتيم أو المهمل	35	13,3	62,5
قضايا الأسرة	9	3,4	16,1
الطفلة الأنثى والنوع الاجتماعي	3	1,1	5,4
الأطفال في ظل النزاعات المسلحة	2	,8	3,6
الطفولة المبكرة	2	,8	3,6
المراهقة	5	1,9	8,9
حقوق الطفل	28	10,6	50,0
التعليم	7	2,7	12,5
الصحة	28	10,6	50,0
وسائل الإعلام	14	5,3	25,0
الطفل والإعاقة	11	4,2	19,6
الإجمالي	264	100,0	471,4

وفيما يتعلق **بالسؤال الثالث** ، الذي تطلب من المبحوثين وضع مقترحاتهم وإلقاء الضوء علي قضايا الطفولة التي يجب تناولها في الأعداد القادمة للمجلة ، فقد أكد 36٪ من المبحوثين على أهمية التركيز على قضايا ثقافة الطفل ، ثم قضايا الطفل المهمل ومجهول النسب بنسبة 11٪ ، ثم قضايا حقوق الطفل وقضية صحة الطفل بنسبة 11٪ لكل منهما، تلتها قضية تأثير وسائل الإعلام على الطفل المعاق .

ورغم تعرض عدد كبير من الدول العربية لحروب أهلية أو بينية وأشكال مختلفة من المقاطعة والحصار الاقتصادي ، إلا أن قضية وضع الطفل في الأزمات لم تحظ باهتمام كبير من قبل القراء ، 0,8٪ ، كما لم تحظ قضية الطفولة المبكرة سوى بنسبة 0,8٪ ، وهو نفس الأمر الذي ينطبق أيضاً على قضايا الطفولة من منظور نوعي ، رغم قيام هيئة تحرير المجلة بتخصيص ملف العدد السابع حول الطفلة العربية .

السؤال (2) ما هي الموضوعات المقترحة التي يمكن أن نكتسبها في هذه القضايا ؟

البنـد	العدد	الاستجابات	نسبة الحالات
أطفال الشوارع	2	8,3	33,3
الطفل في ظروف صعبة (العراق – فلسطين)	3	12,5	50,0
الأسرة والطفل	5	20,8	83,3
الطفل والبيئة	5	20,8	83,3
الطفل والتعليم	7	29,2	116,7
الطفل والإعلام	1	4,2	16,7
صحة الطفل	1	4,2	16,7
الإجمالي	24	100,0	400,0

وجاء **السؤال الرابع** للتعرف بشكل أدق على مجالات اهتمام القراء والعاملين في حقل الطفولة بشكل عام والموضوعات المكتسبة في هذا الشأن ، حيث طلب من المبحوثين وضع رؤوس موضوعات تتم دراستها بشكل أوسع وأدق . وقد أسفرت الاجابات عن احتلال قضية التعليم وعلاقتها بالطفل المركز الأول بنسبة 30٪ من إجمالي عدد المبحوثين ، تلتها قضية الطفل والأسرة بنسبة 21٪ ، وهو أمر منطقي في ضوء حقيقة أن الأسرة هي زاوية المجتمع وركيزته وبيئة الطفل الأولى ، وفي ضوء حقيقة تعرض الأسرة العربية في السنوات المنصرمة لهزات قوية وتراجع دورها لصالح وسائل الإعلام والمدرسة ، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة الاعتبار للأسرة العربية والتأكيد على دورها في التنشئة الاجتماعية والثقافية للطفل ، وحمايتها من المخاطر التي تهدد كيانها .

بالنسبة **للسؤال الخامس** ، فقد دار حول عدد من الأسئلة المغلقة التي استهدفت قياس آراء المبحوثين في الجوانب الفنية لمحتويات وموضوعات المجلة ، من حيث حجم الدراسات وتكرار الموضوعات وتغطية مجالات الطفولة بأنواعها المختلفة .

وبصفة عامة يمكن القول أن 52٪ من إجمالي عدد المبحوثين وجدوا أن دراسات المجلة تغطي معظم مجالات الطفولة والقضايا المرتبطة بها ، كما أعرب 57٪ من إجمالي المبحوثين عن أن حجم الدراسات والمقالات والبحوث المقدمة مناسب ، كما أشار 33٪ من إجمالي المبحوثين المستجيبين (32 استمارة صحيحة) إلى أن موضوعات المجلة غير مكررة على مدار سبعة أعداد .

فيما يتعلق **بالسؤال السابع** حول أنواع وموضوعات التجارب القطرية التي يود الباحثون والقراء الاطلاع عليها وقراءتها في المجلة ، فقد أعرب 50٪ من المبحوثين عن رغبتهم في قراءة تجارب قطرية في مجال رعاية الطفل المهمل ومجهول النسب ، في حين أشار 13٪ من إجمالي المبحوثين إلى رغبتهم في التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في مجال رعاية الطفولة وحمايتها ، بالإضافة إلى رغبة 9٪ من إجمالي المبحوثين في التعرف على تجارب قطرية في مجال محو الأمية وتطوير مناهج وأدوات تعليم الصغار.

وقد تناولت **السؤالان 9 ، 10** في صحيفة الاستبيان بعض جوانب المجلة الفنية ، حيث أبدى 50٪ من إجمالي المبحوثين اقتناعهم بالإخراج الفني للمجلة ، وأعرب 53٪ عن

رغبتهم في أن تصدر المجلة كل ثلاثة أشهر ، في حين أعرب 22٪ من المبحوثين تفضيلهم بأن تصدر المجلة كل أربعة أشهر .

بالنسبة **للسؤال الحادي عشر** ، فقد انقسم إلى ثلاثة تساؤلات مفتوحة ، وتتعلق بكيفية تطوير مجلة الطفولة والتنمية وفق ثلاثة محاور : محور الكتاب ، ومحور المحتوى العلمي ، ومحور أسلوب التوزيع والتسويق .

أولاً : محور الكتاب في المجلة ، فقد تم تقديم المقترحات التالية :

أ - الاهتمام بالباحثين والكتاب من الشباب في مجال الطفولة وعلم الاجتماع وعلم النفس.

ب - جذب الكتاب في مجال ثقافة الطفل والمسرح .

جـ - الاستفادة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة في ترشيح أسماء جديدة لكتاب في مجال الطفولة .

د - مخاطبة ومراسلة كتاب وباحثين غربيين للكتابة في المجلة .

هـ - الاستفادة من الباحثين والكتاب الذين يجيدون اللغات الأجنبية في ترجمة الأبحاث والدراسات الغربية الحديثة .

و - تقديم حوافز مادية مجزية للكتاب والباحثين في البلدان العربية ، لتشجيعهم على الكتابة في المجلة .

ز - الاهتمام بالأبحاث الجماعية التي يشترك فيها أكثر من باحث داخل القطر الواحد ، أو بين عدة أقطار عربية .

ثانياً: محور المحتوى العلمي ، فقد تركزت الاستجابات في الآتي :

أ - الاهتمام بالدراسات الميدانية وتعزيزها بالمراجع العلمية .

ب - ربط الجانب التطبيقي بالجانب النظري .

جـ - البعد عن الإطناب والاستطراد في الدراسات المقدمة .

د - الاهتمام بجانب المؤشرات والإحصاءات المنشورة .

هـ - ربط قضايا الطفولة بالمجتمع .

و - وضع ملحق بالمجلة يتوجه إلى الطفل مباشرة ، أو يكون بيد طفل حول أحد الموضوعات أو القضايا التي تهمه .

ز - الاستعانة بمتخصصين لقييم الدراسات .

ثالثاً : محور التوزيع والتسويق ، فقد وردت إلى المجلة المقترحات التالية:

أ - التوسع في ارسال المجلة إلى الجامعات ومراكز الأبحاث العربية والمؤسسات التربوية ، خاصة تلك المعنية بالطفولة أو المتخصصة في علم الاجتماع وعلم النفس .

ب - اعتماد موزع للمجلة في كل قطر عربي ، خاصة في سوريا والجزائر .

جـ - توزيع مطويات المجلة التي توضح سياسة النشر على أكبر عدد من العاملين في حقل الطفولة والتنمية .

د - طرح المجلة للبيع في الأسواق المحلية .

هـ - إسهام المنظمات الدولية كاليونيسيف في تحمل جزء من تكلفة طباعة المجلة؛ ليصبح ثمنها في متناول أيدي القراء .

ز - عرض المجلة وموضوعاتها على موقع الإنترنت ، بما يمكن جميع الباحثين من الاطلاع عليها .

ز - عرض المجلة في معارض الكتاب وفي المؤتمرات الخاصة بالطفولة في البلدان العربية.

ح - تكثيف الدعاية والإعلان عن المجلة .

وقد تناول **السؤال الثالث عشر** في صحيفة الاستبيان ، المقترحات التي يرى المبحوثون إمكانية إضافتها أو تقديمها في شأن المساعدة على خروج مجلة الطفولة والتنمية في صورة أفضل من حيث الشكل والمضمون .

وعليه تم تصنيف الإجابات التي وردت إلى أربعة محاور ، هي :

- **المحور الأول** ، والخاص بالموضوعات ، حيث وردت في إجابات المبحوثين ضرورة أن تكون الموضوعات والقضايا المعروضة حديثة ومواكبة للتطورات العامة في مجال الطفولة ، وتعزيز المقالات والدراسات المنشورة ببعض الصور والبيانات التوضيحية ، خاصة في دراسات الجغرافيا الحضرية المعمارية وارتباطها بالطفل ، ووضع ملخص يتم فيه تبويب آخر الإحصاءات الخاصة بالطفل العربي في المجالات المختلفة والمتنوعة ، وليس فقط الصحة والتعليم ، بالإضافة إلى عرض عدد أكبر من ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراة مع كتابة بيانات صاحب الرسالة المنشورة .

- **المحور الثاني** ، وهو المتعلق بالبعد المادي والتمويلي ، حيث اقترح قراء المجلة تنمية

الموارد من أجل وضع موضوعات المجلة على أحد محركات البحث الإليكترونية ، وعمل مجلدات متطورة يسهل البحث فيها وفقاً للموضوع وللكاتب في كافة أعداد المجلة التي صدرت حتى الآن .

الخلاصة :

وإذ تشكر هيئة تحرير مجلة الطفولة والتنمية - القراء والباحثين والكتاب الذين استجابوا واقتطعوا جزءاً من وقتهم الثمين لتعبئة صحيفة الاستبيان ، فإننا نؤكد على استفادتنا الهائلة من المقترحات والآراء التي قُدمت ، والتي استلهمنا منها أفكاراً تساعد على الارتقاء بشكل المجلة وبموضوعاتها ، بالإضافة إلى تعرفنا على نواحي القصور ، حيث وضعت المقترحات والآراء المقدمة أيدينا على النقاط السلبية التي سوف نسعى إلى تجاوزها في الأعداد القادمة ، خاصة تلك المتعلقة بتعديل سياسة التوزيع والتسويق ، حتى تصل المجلة إلى أكبر عدد من المهتمين والباحثين العاملين في مجالات الطفولة .

كما نود التأكيد على أن هيئة التحرير لاتألو جهداً - رغم محدودية الموارد المتاحة - من أجل توسيع دائرة قراء المجلة في الاقطار العربية ، سواء بالتوزيع ، أو من خلال تقديم نسخ مجانية من المجلة في المؤتمرات والندوات التي ينظمها المجلس العربي للطفولة والتنمية ، كما أننا حريصون أشد الحرص على الانفتاح على التجارب والخبرات العالمية، ونقلها لكم ، دون الإخلال بالبعد العربي الإسلامي والحضاري للمجلة .

من القراء وإليهم

وصلت إلى **هيئة التحرير توصيات ندوة الأرقام العربية** ، المنعقدة بمقر دار الكتب والوثائق بالقاهرة ، في 21 أكتوبر 2002 ، والتي ترى أهمية استخدام الأرقام العربية (٠١٢٣٤٥٦٧٨٩) . وهيئة التحرير تتدارس طلب الجمعية المصرية لتعريب العلوم ، ودار الكتب والوثائق القومية بهذا الشأن ، وتعد بإعلام القراء في حالة وجود أي تغيير في كتابة الأرقام .

✿✿✿

ورد إلى هيئة تحرير المجلة رسالة من د. **عباس علي السوسوه** ، أستاذ علم اللغة الحديثة بجامعة تعز في الجمهورية اليمنية ، وفيها بعض الملاحظات القيمة بشأن مقال "اضطرابات النطق عند الأطفال"، والذي نشر في العدد الخامس ، وهيئة التحرير إذ تشكر د. عباس على جهده ومبادرته ، تعد بالاستفادة من كل الملاحظات التي تصل من القراء وستعمل على تصحيح ذلك باستمرار .

✿✿✿

كما ورد إلى هيئة التحرير شكر خاص من الدكتور **أحمد صدقي الدجاني** قال فيه : "أثني ثناءً عطراً على الجهد المبذول في إخراجها وأشيد بتنوع أبوابها وأحيي ما إتصفت به موادها من علمية مع تحية خاصة لدراسات وثيقة الصلة بمجتمعنا العربي".

كشاف مجلة الطفولة والتنمية
2001 - 2002

إعداد أسامة سلامة ✿

دأبت مجلة الطفولة والتنمية منذ عددها الصفري الصادر في سنة 1999 وخلال عامي 2001 و 2002 ، والذي صدر خلالهما ثمانية أعداد – دأبت على الاحتفاظ بهيكلها المتماسك وعمق المادة المقدمة بها مما حدا بها أن تكون نموذجاً للمجلة العلمية الأكاديمية المحكمة في مجال الطفولة ، فضلاً عن كونها قطب جاذب للأقلام الجادة والدراسات الدقيقة .

ومن هذا المنطلق أيضاً وضماناً لتعظيم الإفادة من هذا العمل العلمي صدر الكشاف التحليلي للمقالات والذي يشمل أعداد سنتين ماضيتين هما 2001 ، 2002 ليعطي أداة مساعدة تضمن لقراء المجلة التعرف إلى محتوى مقالات الأعداد السابقة كافة .

وقد تم ترتيب هذا الكشاف هجائياً بأسماء المؤلفين مرفقاً به كشافين مساعدين هما كشاف المؤلفين وكشاف الموضوعات والذي شمل على موضوعات عديدة منها : (الصحة ، إعلام وثقافة الطفل ، أطفال الشوارع ، عمالة الأطفال ، سؤ معاملة الأطفال ، حقوق الطفل، وغيرها من الموضوعات المهمة .

✿ مركز معلومات الطفولة بالمجلس العربي للطفولة والتنمية .

كـشـاف مـجلة الطفـولة والتنـمـيـة

1 - آيات ريان

التربية الجمالية للطفل/ آيات ريان؛ في: مجلة الطفولة والتنمية . – القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 4 ، شتاء 2001 .– ص ص 181 – 196 .– تدمد 8681 – 1110 .

2 - إبراهيم السعودي

فلسفة قرى الأطفال (SOS) في جمهورية مصر العربية/ إبراهيم السعودي؛ في : مجلة الطفولة والتنمية . – القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية . – مج2، ع7، خريف 2002 . – ص ص 83– 100 . – تدمد 8681–1110

3 - إجلال شنودة

برنامج التأهيل الأسري: خبرات من تجربة تمكين الأسر في مصر: تجربة مركز سيتي/ إجلال شنوده ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية . – القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية . – مج2، ع7، خريف 2002 . – ص ص 221– 224 . – تدمد 8681–1110 .

4 – أحمد اليازجي

الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني/ أحمد اليازجي؛ في: مجلة الطفولة والتنمية .– المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 4 ، شتاء 2001 .– ص ص 175 – 180 .– تدمد 8681 – 1110 .

5 – أحمد اليازجي

عمالة الأطفال في فلسطين : تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عمالة الأطفال في فلسطين / إعداد أحمد اليازجي؛ في : مجلة الطفولة والتنمية .– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 5 ، ربيع 2002 .– ص ص 171 – 180 .– تدمك 8681 – 1110 .

6 - **أحمد مصطفى العتيق**

تأثير الضغوط البيئية المختلفة على احتمالية نمو أشكال متباينة لسلوك النمط أ لدى الأطفال / أحمد مصطفى العتيق ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية .- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 2 ، صيف 2001 .- ص ص 37 - 78 .- تدمد 8681 - 1110 .

7 - **أحمد مصطفى العتيق**

الصدمة النفسية المرتبطة بتعرض الأطفال وإصاباتهم في حوادث الطريق / أحمد مصطفى العتيق؛ في: مجلة الطفولة والتنمية .- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 4، شتاء .- ص ص 47 - 83 .- تدمد 8681 - 1110 .

8 - **أرجوان سعد الدين مصطفى**

من أجل مستقبل مشرق لأطفال الوطن العربي في الألفية الثالثة / أرجوان سعد الدين مصطفى ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية .- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 3 ، خريف 2001 .- ص ص 153 - 163 .- تدمد 8681 - 1110 .

9 - **إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي**

القراءة للأطفال الصغار بواسطة الكبار/ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية .- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 5 ، ربيع 2002 .- ص ص 49 - 78 .- تدمد 8681 - 1110 .

10 - **أشرف عبد العزيز يوسف**

الحماية الدولية للطفل في قانون النزاعات المسلحة ودور التشريعي الوطني في تفعيلها/ أشرف عبد العزيز يوسف ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية .- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 8 ، شتاء 2002 .- ص ص 159 - 168.- تدمد 8681 - 1110 .

11 - **أمل دكاك**

خصائص الأسرة واختيار مهنة المستقبل بين الأطفال / أمل دكاك ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- ع صفر ، نوفمبر 1999 .- ص ص 115 - 149 .- تدمد 8681 - 1110 .

12 – أميرة طه بخش

فعالية الإرشاد الأسري في خفض حدة اضطراب الانتباه المصحوب بالنشاط الحركي المفرط لدى الأطفال المتخلفين عقلياً / أميرة طه بخش ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 2 ، صيف 2001 .– ص ص 51 – 74 .– تدمد 8681 – 1110 .

13 – أنوار عبد الخالق

إعادة تقييم أدب الطفل المقارن : دراسة بين حكايات هذا الزمان / أنوار عبد الخالق؛ في: مجلة الطفولة والتنمية .– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.– مج 2 ، ع 8 ، شتاء 2002 .– ص ص 73 – 75.– تدمد 8681 – 1110 .

14 – بشير البكري

نحو ثقافة جديدة لأطفال الألفية الثالثة / بشير البكري ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– ع صفر ، نوفمبر 1999 .– ص ص 13 – 21 .– تدمد 8681 – 1110 .

15 – بلال عرابي

قضايا في إعلام الطفولة / بلال عرابي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 6 ، صيف 2002 .– ص ص 123 – 147 .– تدمد 8681 – 1110.

16 – الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة

تجربة مركز السمع والنطق / الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 4 ، شتاء 2001.– ص ص 230 – 243 .– تدمد 8681 – 1110 .

17 – حاتم قطران

أولويات إعمال اتفاقية حقوق الطفل في ضوء الاتفاقيات الدولية المطروحة / حاتم قطران ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.– مج 2 ، ع 8 ، شتاء 2002 .– ص ص 78 – 106 .– تدمد 8681 – 1110 .

18 – حسن كاوز

ثقافة الطفل العربي من خلال وسائل الاتصال : التلفزيون كنموذج / حسن كاوز ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .–ع صفر ، نوفمبر 1999 .– ص ص 67 – 55 .– تدمد 8681 – 1110 .

19 – حلمي سعيد

عناصر مشروع خطة عمل لإدماج أطفال الشوارع في المغرب / حلمي سعيد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.– ص ص 153 – 162 .– تدمد 8681 – 1110 .

20 – حمد العقلا العقلا

الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية / حمد العقلا العقلا ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.– ص ص 165 – 169 .– تدمد 8681 – 1110 .

21 – حمزة خالد السعيد

اضطرابات النطق عند الأطفال / حمزة خالد السعيد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.– ص ص 79 – 100 ، .– تدمد 8681 – 1110 .

22 – حمزة خالد السعيد

الخصائص السيكولوجية لأطفال المعوقين سمعياً / حمزة خالد السعيد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 2، صيف 2001.– ص ص 79 – 91 .– تدمد 8681 – 1110 .

23 – حنان عيسى سلطان الجبوري

الرعاية الصحية المدرسية في المدرسة الابتدائية للبنات بين الواقع والتطلعات المستقبلية / حنان عيسى سلطان الجبوري ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.– مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.– ص ص 144 – 107 .– تدمد 8681 – 1110 .

24 - خالد بن علي آل خليفة

حماية الطفل في النزاعات المسلحة / خالد بن علي آل خليفة ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.- ص ص 29 - 45 .- تدمد 8681 - 1110 .

25 - خالد بن محمود بن سعد الحمود

قواعد وتنظيمات وزارة المعارف لحماية حقوق الطفل / خالد بن محمود بن سعد الحمود ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 2 ، ع 8، شتاء 2002.- ص ص 131 - 144 .- تدمد 8681 - 1110 .

26 - خالد عبد الرازق السيد

فاعلية استخدام أنواع مختلفة من اللعب في تعديل بعض اضطرابات السلوك لدى طفل الروضة/ خالد عبد الرازق السيد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 1 ، ع 2، صيف 2001.- ص ص 75 - 101 .- تدمد 8681 - 1110 .

27 - خضير عباس المنشداوي

صحة الأم والطفل في تراث العرب الطبي / خضير عباس المنشداوي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 7، خريف 2002.- ص ص 161 - 184 .- تدمد 8681 - 1110 .

28 - خلف الله إسماعيل محمد

الواقع وتجربة الرعاية والتأهيل : تجربة جمعية صباح لرعاية وتنمية الطفولة / خلف الله إسماعيل محمد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 7، خريف 2002.- ص ص 143 - 158 .- تدمد 8681 - 1110 .

29 - سعد زهران

أطفالنا في السياسات التعليمية / سعد زهران ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.- ص ص 120 - 143 .- تدمد 8681 - 1110 .

30 – سهير كامل محمد

تجربة مصر في مجال رعاية الموهوبين والمتفوقين / سهير كامل محمد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.– ص ص 203 – 229 .– تدمد 8681 – 1110 .

31 – صادق الخواجا

ظاهرة أطفال الشوارع في الأردن / صادق الخواجا ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.– ص ص 163 – 184 .– تدمد 8681 – 1110 .

32 – صفاء الأعسر

تنمية التفكير حق لكل طفل / صفاء الأعسر ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– ع صفر ، نوفمبر 1999.– ص ص 71 – 90.– تدمد 8681 – 1110 .

33 – طلعت منصور

الاتجاهات المعاصرة في الرعاية المتكاملة للأطفال الصم : التعرف ، التقدير ، التدخل/ طلعت منصور ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 7، خريف 2002.– ص ص 13 – 36 .– تدمد 8681 – 1110 .

34 – طلعت منصور

نحو استراتيجية لحماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال/ طلعت منصور ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.– ص ص 13 – 28 .– تدمد 8681 – 1110 .

35 – عادل شاكر

الدراسة الوطنية حول الإعاقة عند الأطفال في تونس / عادل شاكر ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– ع صفر ، نوفمبر 1999.– ص ص 171 – 151.– تدمد 8681 – 1110 .

36 - عاطف العبد

العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم / عاطف العبد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 8، شتاء 2002.- ص ص 13-44.- تدمد 8681 - 1110 .

37 - عايد سبع السلطاني

الطفل الأصم واندماجه في المجتمع/ عايد سبع السلطاني ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.- ص ص 189 - 195 .- تدمد 8681 - 1110 .

38 - عبد الباسط مرغني

سيكولوجية تأهيل المعوقين / عبد الباسط مرغني ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- ع صفر ، نوفمبر 1999.- ص ص 173 - 186.- تدمد 8681 - 1110 .

39 - عبد الحميد الأنصاري

نحو فهم أفضل لاتفاقية حقوق الطفل في ضوء أحكام الشريعة/ عبد الحميد الأنصاري ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.- ص ص 169 - 174 .- تدمد 8681 - 1110 .

40 - عبد الرحمن الغريب

إشكالية الهوية بين الإعلام التلفزي والتنشئة الأسرية للطفل العربي/ عبد الرحمن الغريب ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 1 ، ع 2، صيف 2001.- ص ص 129 - 147 .- تدمد 8681 - 1110 .

41 - عبد الرحمن عبد الخالق

أدب الأطفال في اليمن : الواقع والإنجازات / عبد الرحمن عبد الخالق ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.- ص ص 208 - 201 .- تدمد 8681 - 1110 .

42 - عبد الرحمن عبد الخالق

دور الأسطورة والحكاية في تنمية مخيلة الطفل العربي وإثرائها : رؤية مغايرة/ عبد الرحمن عبدالخالق ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.- ص ص 181 - 188 ، 24 سم .- تدمد 8681 - 1110 .

43 - عبد الرحمن عبد الوهاب

اتفاقيات حقوق الطفل والتمييز في التعليم / عبد الرحمن عبد الوهاب ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 2 ، ع 8، شتاء 2002.- ص ص 145- 156.- تدمد 8681 - 1110 .

44 - عبد الرحمن عبد الوهاب

التشريعات الوطنية والدولية وحقوق الطفل / عبد الرحمن عبد الوهاب ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 2، صيف 2001.- ص ص 185 - 194 .- تدمد 8681 - 1110 .

45 - عبد السلام بشير الدويبي

ثقافة الطفل العربي : الأبعاد المأزقية والجهود العربية / عبد السلام بشير الدويبي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.- ص ص 107 - 119 .- تدمد 8681 - 1110 .

46- عبد العزيز بوودن

انحراف الأحداث في المدينة الجزائرية : دراسة تحليلية لمظاهر السلوك الانحرافي في الوسط الحضري / عبد العزيز بوودن ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 7، خريف 2002.- ص ص 185 - 194.- تدمد 8681 - 1110 .

47 - عبد الله صالح عبد العزيز الرويتع

إضطراب قصور الانتباه .. النشاط الزائد / عبد الله صالح عبد العزيز الرويتع ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 2 ، ع 6، صيف 2002.- ص ص 39 - 58 .- تدمد 8681 - 1110 .

48- عبد الواحد علواني

أطفالنا في ظل العولمة / عبد الواحد علواني ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 1 ، ع 2، ربيع 2001.- ص ص 165 - 172 .- تدمد 8681 - 1110 .

49 - عبلة حنفي عثمان

التربية المتحفية وثقافة الطفل العربي / عبلة حنفي عثمان ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 6، صيف 2002.- ص ص 183 - 194 .- تدمد 8681 - 1110 .

50 - عثمان لبيب فراج

استراتيجيات مستحدثة في برامج رعاية وتأهيل الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة / عثمان لبيب فراج ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 2، صيف 2001.- ص ص 13 - 35 .- تدمد 8681 - 1110 .

51 - عثمان لبيب فراج

التكنولوجيا المتطورة لخدمة برامج التربية الخاصة وتأهيل المعوقين / عثمان لبيب فراج ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 7، خريف 2002.- ص ص 37 - 58 .- تدمد 8681 - 1110 .

52 - عزيزة محمد السيد

مهارات القراءة والكتابة وتنمية التفكير / عزيزة محمد السيد ، يحيى فرغلي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 8، شتاء 2002.- ص ص 53- 72.- تدمد 8681 - 1110 .

53 - عطيات مصطفى

الأوضاع الصحية للأطفال في السودان / عطيات مصطفى ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.- ص ص 145 - 150.- تدمد 8681 - 1110 .

54- علاء الدين معصوم حسن

الخوف عند الأطفال / علاء الدين معصوم حسن : في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 8، شتاء 2002.– ص ص 169– 178.– تدمد 8681 – 1110 .

55 – علي الحوات

خواطر باحث حول الطفولة العربية / علي الحوات ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 7، خريف 2002.– ص ص 107 – 116 .– تدمد 8681 – 1110 .

56 – علي الحوات

الطفل والتعليم في نموذج الجماهيرية العظمى / علي الحوات ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.– ص ص 145 – 152 .– تدمد 8681 – 1110 .

57 – عوض توفيق عوض

مدارس الفصل الواحد لتعليم ورعاية الفتيات في المناطق المحرومة من الخدمات التعليمية / عوض توفيق عوض ؛ في مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 7، خريف 2002.– ص ص 127 – 141 .– تدمد 8681 – 1110 .

58 – فاتن عبد اللطيف

نحو استراتيجية متكاملة للصحة المدرسية / فاتن عبد اللطيف ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 2، صيف 2001.– ص ص 93 – 107.– تدمد 8681 – 1110 .

59 – فيولا الببلاوي

الأطفال في الأزمات : نماذج من استراتيجيات إرشاد الأزمات للأطفال / فيولا الببلاوي ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.– مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.– ص ص 25 – 59 .– تدمد 8681 – 1110 .

60 - قدري حفني

ثقافة الطفل العربي بين الهوية القومية وتحديات المستقبل / قدري حفني ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- ع صفر ، نوفمبر 1999.- ص ص 23 - 36 .- تدمد 8681 - 1110 .

61 - كمال الدين حسين

مدخل في العلاج بالدراما للطفل / كمال الدين حسين ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 6، صيف 2002.- ص ص 13 - 38 .- تدمد 8681 - 1110 .

62 - لولوة راشد

تأثير الرسوم المتحركة المستوردة على الطفل القطري / لولوة راشد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 2 ، ع 7، خريف 2002.- ص ص 59 - 81 .- تدمد 8681 - 1110 .

63 - ليلى خلف الله

رؤية المنظمات غير الحكومية للأولويات الدولية المطروحة ودورها في الإعداد للدورة الخاصة للأمم المتحدة حول الطفولة : البعد الدولي / ليلى خلف الله ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 8، شتاء 2002.- ص ص 107- 118.- تدمد 8681 - 1110 .

64 - ليلى عبد المجيد

العلاقة بين الأطفال العرب والتليفزيون : دراسة تحليلة للدراسات والبحوث الميدانية التي أجريت على الطفل العربي من 1960 - 2000 / ليلى عبد المجيد : في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 2 ، ع 6، صيف 2002.- ص ص 149 - 164.- تدمد 8681 - 1110 .

65 - مازن خضرة

صحة الطفل في سوريا : لمحة موجزة / مازن خضرة ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.- ص ص 151 - 155 .- تدمد 8681 - 1110 .

66 – مبارك سالمين

الخصائص النفسية والسلوكية لأطفال ما قبل المدرسة / مبارك سالمين ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 6، صيف 2002.– ص ص 195 – 205 .– تدمد 8681 – 1110 .

67 – محمد إبراهيم عيد

الهوية الثقافية العربية في عالم متغير / محمد إبراهيم عيد ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.– مج 1 ، ع 3، خريف 2001.– ص ص 109 – 126 .– تدمد 8681 – 1110

68– محمد حسن إسماعيل

دور وسائط الثقافة والإعلام في تشكيل الوعي الثقافي للطفل / محمد حسن إسماعيل ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية .– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– ع صفر ، نوفمبر 1999.– ص ص 37 – 53 .– تدمد 8681 – 1110 .

69 – محمد سيد فهمي

أطفال الشوارع : الأسباب والدوافع : رؤية واقعية / محمد سيد فهمي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.– مج 1 ، ع 1، خريف 2001.– ص ص 139 – 152 .– تدمد 8681 – 1110 .

70 – محمد عباس نور الدين

تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصر / محمد عباس نور الدين ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.– مج 1 ، ع 3، خريف 2001.– ص ص 13 – 26 .– تدمد 8681 – 1110 .

71 – محمد عباس نور الدين

من حاجات الطفل إلى حاجتنا للطفل / محمد عباس نور الدين ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 6، خريف 2002.– ص ص 167 – 181 .– تدمد 8681 – 1110 .

72 – محمد عبد العظيم

وصف أوضاع الأطفال العاملين في الصناعة : دراسة ميدانية على منطقة الخشابة بمدينة المنيا / محمد عبد العظيم ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 6، صيف 2002.– ص ص 59 – 87 .– تدمد 8681 – 1110 .

73– محمد عبده الزغير

التقرير الاجتماعي العربي / عرض محمد عبده الزغير ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.– ص ص 237 – 244 .– تدمد 8681 – 1110 .

74– محمد عبده الزغير

المؤتمر الدولي السابع للإرشاد النفسي / عرض محمد عبده الزغير ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.– ص ص 261 – 266 .– تدمد 8681 – 1110 .

75 – محمد وحيد صيام

فاعلية الرسم واستخدام الألوان في تعليم أطفال الرياض أسس الصحة والسلام : دراسة تجريبية على الفئة العمرية من 5 – 6 سنوات / محمد وحيد صيام ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.– مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.– ص ص 61 – 83 .– تدمد 8681 – 1110 .

76– محمود قاسم

الموسوعية والأطفال ومستقبل ثقافة المعرفة / محمود قاسم ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 2، صيف 2001.– ص ص 175 – 184.– تدمد 8681 – 1110 .

77 – محمود قاسم

هوية ثقافة الطفل في العالم العربي/ محمود قاسم ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 3، خريف 2001.– ص ص 127 – 141 .– تدمد 8681 – 1110 .

78- محمود مدحت

تنمية التفكير الإبداعي لدى الأطفال / محمود مدحت ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية.- مج 2 ، ع 7، خريف 2002.- ص ص 209 - 214 .- تدمد 8681 - 1110 .

79- محمود مدحت

الهوية الثقافية للطفل العربي : رؤية من الواقع المصري / محمود مدحت ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 3، خريف 2001.- ص ص 143 - 150 .- تدمد 8681 - 1110 .

80- مراد محمود الرعوبي

الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل وصداها التشريعي في الجماهيرية الليبية/ مراد محمود الرعوبي؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.- ص ص 195 - 200 .- تدمد 8681 - 1110 .

81 - مرهان حسين الحلواني

المهارات التي تعكسها برامج التلفزيون المصري لطفل ما قبل المدرسة : دراسة تحليلية / مرهان حسين الحلواني ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج1، ع 1، ربيع 2001.- ص ص 115 - 136 .- تدمد 8681 - 1110 .

82- المعهد السعودي البحريني للمكفوفين

عرض تجربة المعهد السعودي البحريني للمكفوفين / المعهد السعودي البحريني للمكفوفين ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2، ع 7، خريف 2002 .- ص ص 217 - 219 .- تدمد 8681 - 1110 .

83 - مها البسيوني

دور مجلات طفل ما قبل المدرسة في تنمية بعض قدراته العقلية / مها البسيوني ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 2، صيف 2001.- ص ص 109 - 119 .- تدمد 8681 - 1110 .

84 - **مها البسيوني**

المدرسة والتربية الصحية / مها البسيوني ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.- ص ص 157 - 162 .- تدمد 8681 - 1110 .

85 - **ميسون الوحيدي**

الآثار النفسية للعنف الإسرائيلي على الأطفال الفلسطينيين / ميسون الوحيدي، وآخرون ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.- ص ص 85 - 105 .- تدمد 8681 - 1110 .

86 - **ميسون الوحيدي**

الأسرة الفلسطينية والموروث الثقافي الداعم وقت الأزمات/ ميسون الوحيدي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 2، ربيع 2001.- ص ص 195 - 199 .- تدمد 8681 - 1110 .

87- **ميسون الوحيدي**

الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني/ ميسون الوحيدي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.- ص ص 209 - 228 .- تدمد 8681 - 1110 .

88 - **ميسون الوحيدي**

ظاهرة التسول في محافظة غزة/ ميسون الوحيدي ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 2 ، ع 6، صيف 2002.- ص ص 89 - 97 .- تدمد 8681 - 1110 .

89 - **ميلاد علي سبيقة**

الطفل والقراءة / ميلاد علي سبيقة ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.- القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .- مج 1 ، ع 3، خريف 2001.- ص ص 177 - 186 .- تدمد 8681 - 1110 .

90 – نادر فرجاني

محددات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في مصر بين المدرسة والسياق الاجتماعي/ نادر فرجاني ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– ع صفر ، نوفمبر 1999.– ص ص 91 – 114 .– تدمد 8681 – 1110 .

91 – ناهد رمزي

حماية صغار الفتيات في سوق العمل في البلدان العربية/ ناهد رمزي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج2 ، ع 5، ربيع 2002.– ص ص 13 – 33 .– تدمد 8681 – 1110 .

92 – نبيلة الورداني عبد الحافظ

دور الصناعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة في تنمية معارف ومهارات الفتاة الريفية والحضرية/ نبيلة الورداني عبد الحافظ ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 7، خريف 2002.– ص ص 117 – 126 .– تدمد 8681 – 1110 .

93 – نجوى عبد الحميد سعد الله

طقوس الحمل والولادة : دراسة اثنوجرافية في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة / نجوى عبد الحميد سعد الله ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.– ص ص 85 – 114 .– تدمد 8681 – 1110 .

94 – هادي نعمان الهيتي

الاتصال الجماهيري حول ظاهرة الإعاقة بين الأطفال/ هادي نعمان الهيتي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 5، ربيع 2002.– ص ص 35 – 47 .– تدمد 8681 – 1110 .

95 – هادي نعمان الهيتي

أدب الأطفال بين المرونة والتعصب / هادي نعمان الهيتي ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 1، ربيع 2001.– ص ص 15 – 23 .– تدمد 8681 – 1110 .

96 – هادي نعمان الهيتي

الهوية الثقافية للأطفال العرب إزاء ثقافة العولمة / هادي نعمان الهيتي ؛ في مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 2، صيف 2001.– ص ص 149 – 163 .– تدمد 8681 – 1110 .

97- هادي نعمان الهيتي

ثقافة حقوق الطفل / هادي نعمان الهيتي ؛ في مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 8، شتاء 2002.– ص ص 45 – 53 .– تدمد 8681 – 1110 .

98 – هدى عبد الرحمن الشيال

الطفل والإدراك البصري في الفراغات العمرانية : دراسة ميدانية بالقاهرة لأطفال المرحلة الإعدادية/ هدى عبد الرحمن الشيال ؛ في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 3، خريف 2001.– ص ص 27 – 50 .– تدمد 8681 – 1110 .

99 – وعد الأمير

التليفزيون واكتساب السلوك العدواني/ وعد الأمير : في: مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 4، شتاء 2001.– ص ص 195 – 200 .– تدمد 8681 – 1110 .

100 – وفاء الحلو

حقوق الطفل : نموذج من البحرين / وفاء الحلو ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 2 ، ع 7، خريف 2002.– ص ص 195 – 207 .– تدمد 8681 – 1110 .

101 – يحيى عبد الله المتوكل

الوضع التعليمي للأطفال في اليمن : الإجراءات المتخذة لتحسين نوعية التعليم/ يحيى عبد الله المتوكل ؛ في : مجلة الطفولة والتنمية.– القاهرة : المجلس العربي للطفولة والتنمية .– مج 1 ، ع 3، خريف 2001.– ص ص 165 – 176 .– تدمد 8681 – 1110 .

كشـــاف المـؤلفـــين

كشـــاف الموضـوعــات

سياسات وقواعد النشر

مجلة الطفولة والتنمية .. مجلة علمية ، متخصصة ، فصلية ، مُحَكَّمة ، تُعنى بشئون الطفولة والتنمية في الوطن العربي .

سياسات النشر :

- تنشر المجلة الأعمال العلمية ذات الصلة بالطفولة والتنمية ، والتي لم يسبق نشرها أو تقييمها في جهة أخرى .
- تُعبِّر الأعمال التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس العربي للطفولة والتنمية .
- تُعرض البحوث والدراسات المقدمة للنشر على اثنين من المحكمين ويكون رأيهما ملزماً، وفي حالة اختلاف الرأي يعرض البحث أو الدراسة على مُحكم ثالث ، يكون رأيه قاطعاً.
- الأعمال العلمية التي تُقدم للمجلة ولا تنشر ، لا تُعاد إلى صاحبها.
- الالتزام بالأصول العلمية في إعداد وكتابة العمل العلمي من حيث كتابة المراجع وأسماء الباحثين والاقتباس والهوامش ، ويفضل وضع الهوامش والمراجع في نهاية الموضوعات .
- تكون أولوية النشر للأعمال المقدمة حسب أهمية الموضوع ، وأسلوب عرضه، وتاريخ الاستلام ، والالتزام بالتعديلات المطلوبة.

قواعد النشر :

- أن تُرسل الأعمال العلمية من نسختين ، ومطبوعة على جهاز الكمبيوتر . ويفضل

إرسال الموضوع على ديسك (ماكنتوش) برنامج الناشر المكتبي أو الناشر الصحفي .

- يُشار إلى جميع المراجع - العربية والأجنبية - ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف وسنة النشر ، ووضعها بين قوسين ( ) ، الموضوع ، دار النشر ، الطبعة (إن وجدت) ، المدينة ، والصفحات (في حالة الهوامش) .
- الأعمال المقدمة ينبغي أن تكون مكتوبة بلغة عربية سليمة وبأسلوب واضح .
- كتابة اسم الباحث وجهة عمله وأرقام الاتصال ووالبريد الالكتروني ،وعنوانه كاملاً على ورقة مستقلة، وإرفاق نسخة من السيرة الذاتية .
- يعتبر العمل العلمي قابلاً للنشر إذا توافرت فيه المعايير السابقة في سياسات وقواعد النشر ، بالإضافة إلى مراعاة اتباع الآتي :

الدراسات والبحوث :

- أن تقدم في حدود (25 صفحة) .
- أن تخضع لسياسة التحكيم المشار إليها في سياسات النشر .

مقالات :

- ألا يزيد عدد صفحات المقال على (20) صفحة .
- أن تكون الموضوعات حديثة ، وألا يكون قد مضى على إعدادها أكثر من سنة واحدة .

تجارب قطرية :

- ألا يزيد عرض التجربة على (15) صفحة ، لتلقي الضوء على نجاحات تجربة حكومية أو أهلية عربية لتعميم الفائدة .
- أن تكون عروض التجارب حديثة ومستمرة .

عروض كتب :

- ألا يزيد عدد صفحات العرض على 10 صفحات .
- أن تكون الكتب المعروضة حديثة ، وألا يكون قد مضى على إصدارها أكثر من ثلاث سنوات .

عروض الرسائل الجامعية :

- ألا يزيد عدد صفحات العرض على 10 صفحات .
- أن تكون الرسائل المعروضة حديثة ، وألا يكون قد مضى على إعدادها أكثر من ثلاث سنوات .

عرض تقارير المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش :

- ألا يزيد عدد صفحات العرض على 8 صفحات .
- أن تكون تلك الفعاليات حديثة ، وذات أهمية بما تعكسه من مردود إيجابي .

الترجمات :

- ألا يزيد عدد صفحات الموضوعات المترجمة على 10 صفحات .
- أهمية أن تكون تلك الترجمات حديثة ، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنص واسم كاتبه .

تنويه هام

قراء مجلة الطفولة والتنمية الأعزاء

- تهيب مجلة الطفولة والتنمية قراءها الأعزاء بالمشاركة فى تقديم البحوث والدراسات والمقالات فى ملفات الأعداد القادمة وهى كالتالي:

العدد التاسع : الأطفال فى النزاعات المسلحة

العدد العاشر : أطفال العرب فى المهجر

العدد الحادي عشر : الطفل والبيئة

- تدعو هيئة التحرير المساهمين في الكتابة إلى إرفاق البحث أو الدراسة بقرص مرن (Flobby Disk)، وتوضيح اسم البرنامج المستخدم فى كتابة النص، وكذلك إرفاق السيرة الذاتية لمقدم الورقة مع توضيح أرقام الهواتف وعنوان المراسلة .

والمجلة فى انتظار إسهاماتكم الثرية والتى تشرف بنشرها

Question 4 : How can children's Literature in the Arab World reflect a fair / positive image on the West ?

Answer 4 : We cannot deny the existence of a cultural dependency on the West. However the Media all over the world has started to categorize what we call "Children literature". We cannot deny also the positive steps taken in the Arab World especially in the field of children's Literature . What we need is to "review" the traditional style for example, if someone wants to introduce a new style of Arabic language he would be severly attacked !!

Question 5 : "Nur And The So-Called Cunning Wolf". The story that was refused by a publisher in 1974 and that obtained in 1999 the Suzan Mubarak Award. Do you think that the evaluation of children's Literature has changed ?

Answer 5 : Definetly, what happened is a drastic change in the evaluation, also the awareness of how important children's Literature . In 1974, the publisher simply wanted a Realistic / Scientific story.

Question 6 : How Do you see the future of children Literature in Egypt and the Arab world ?

Answer 6 : I am very optimistic, I discovered a lot of positive things as far as the context and the special language used for the child.

Appendix – I
An Interview With Prof. El Messiri
April , 2002

Question 1: In your auto biography you referred to "a cultural dependency" what do you mean exactly by this ?

Answer 1: There is "a cultural dependency" on the Western world in the "Commercial sense of the word". It is a materialistic vision of man as an economic being and every body is moving in this realm companies are attracting the child to the market and the commercials. The Media, T.V. has introduced the child to this commercial world, where a child is keen on simply buying a toy more than "Playing" with it.

Question 2 : Do you think stories like "Nur And The So – Called Cunning Wolf" or "Cindrella and Zeinab Hanem Khatoun" have a communicative effect between the Eastern / Western cultures or the Old/ new and the realistic / imaginary world ?

Answer2 : I wanted to transform the traditional fairy tales and to re create them in order to suite the child in the modern world, for example I changed the traditional negative image of the mother in law who became another positive mother. At the same time there is the important role of the grandmother. There are always modern elements and traditional ones. The sultan and his son who helds a party to celebrator his "doctoral degree ". I wanted to dismantle the traditional limitations introduce Nur and Cindrella to Zeinab Hanem Khatoun… as so on..

Question 3 : What is the role of children's Literature in the " Character formation "?

Answer 3 : The " Character formation " takes place at a very early stage in a human being's life. I believe ignoring this stage is very dangerous. Therefore, we must introduce very creative, interesting subjects to the child in order to help him obtain his own cognitive patterns . As a child I remember the beautiful cheerful and colorful books of School, and how they attracted my attention to the basic information in them ..

٦ – المسيري ، عبد الوهاب (١٩٩٩) : حكايات هذا الزمان (الرحلة الأسبوعية إلى جزيرة الدويشة)، القاهرة ، دار الشروق .
٧ – فؤاد ، فاروق جيهان (٢٠٠٢) : رحابة الإنسانية المركبة في الرحلة الفكرية والسيرة الشعرية وقصص الأطفال ، القاهرة ، تحت الطبع .
8 – Abou Nasr Julinda, Hunt Peter (ed.) (1983): International Companion Encyclopedia of Children's Literature, London & New York.
9 - Bator, Robert (1983): Signposts to Criticism of Children's Literature, Chicago, American Library Association.
10 - Beckett, Sandra L. (ed.) (1997): Reflections of change: Children's Literature since 1945, Greenwood Publishing Group. Inc.
11 - Chesterton, G.K. Auden, H (ed) (1970): A selection from his Non – Fictional Prose. London, Falser and Faber.
12 -Hazard, Paul, Mitchel, Margruite (trans.) (1944) Books, Children And Men, Boston, The Horn Book.
13 - Hunt, Peter (1985): Criticism and Children's Literature: theory and Practice, England Cardiff – Univ. of Wales Institute of Science and Technology.
14 – Nikolajeva Maria , (1988): The Magic code, Gate borg, Almqvist and Wiskell International.
15 – Oberstein Karin Lesnik (1997): Children's Literature's Criticism and The Fictional Child, London, Faber & Faber.
16 – Tucker Nicolas (1981): The Child and The Book A Psychological And Literary Exploration, Cambridge Univ. Press.
17 – Townsend J.K. Chambers, N. (ed.) (1980): Standards Of Criticism for Children's Literature In The Signal Approach Teachers Books, London, Kestrel Books.
18 – Rowling J.K. (1998): Harry Potter and the Sorcerer's stone, U.S.A. Scholastic Press.
19 - Zipes, Jack (1989) : Trials And Tribunes of Little Red Riding Hood, Massachusetts, Bergin and Garvey Publishers Inc.

Internet & Interviews :

1 – Interview with Prof. Abdel Wahab El Messiri , April 2002.
2 – Rowling / author / http./www. Scholastic.com.index.htm.
3 – http/www.faithefer x town.org.
4 – http./www firsthings.comijacobsreviews/htm.

are the tools that help the child reach human knowledge that is not absolute or certain.

The Media and the successful propaganda were behind the popularity of HARRY POTTER (41 million copies , translated into 33 different languages). In Egypt and the Arab world very positive measures were taken to encourage childhood development and children's literature, like for example establishing the IBBY(*), The Arab Council for Childhood And Development.

In an interview with El Messiri concerning the cultural dependency , he said that he cannot deny a cultural dependency. However, we have to admit that there are phenomenal efforts exerted in the last decade in order to develop childhood and children's literature .

V. Recomenalations :

- Arabic children's literature is still waiting for students and researchers who should approach it as "Literature".
- Commercial products (successful propaganda for Arabic children's Literature) e.g. T-Shirts, post cards, since they create an "emotional identification" that the Arab child needs.
- Parents, Teachers and scholars should share in the serious process of forming a child's character (Refusing to isolate the child or treat him as an immature human being).

Works Cited :

١ - الحديدي ، علي (١٩٩٧) : في أدب الطفل ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .
٢ - المسيري ، عبد الوهاب (٢٠٠٠) : رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر - سيرة ذاتية غير موضوعية ، القاهرة ، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة .
٣ - المسيري ، عبد الوهاب (١٩٩٩) : حكايات هذا الزمان (نورو الذئب الشهير بالمكار) ، القاهرة ، دار الشروق .
٤ - المسيري ، عبد الوهاب (١٩٩٩) : حكايات هذا الزمان (سر اختفاء الذئب الشهير بالمختار) ، القاهرة، دار الشروق .
٥ - المسيري ، عبد الوهاب (١٩٩٩) : حكايات هذا الزمان (سندريلا وزينب هانم خاتون) ، القاهرة ، دار الشروق .

* International Board for Book of Young People .

puts him in "Gryffindor". But not before telling him that he could achieve real greatness in "Slytherin". This comment haunts Harry simply because " Slytherin is the house of voldemort who had tried to kill Harry – Harry asks Dumbledore :

" So I should be in Slytherin".

Harry Said , looked desperately in Dumbledor's face "The sorting hat could see Slytherin's power in me", and "It – put you in Gry findor", Said Dumbledore calmly. " Listens to me, Harry. You happen to have many qualities Salazar slytherin prized in the head. Picked students. Resourcefulness... determination, a certain disregard for rules... "Yet the sorting hat placed you in Gryffindor. You know why that was, think"...

"It is our choices, Harry that show what we truely are for more than our abilities". Harry sat motionless in his chair stunned (Ch. 10, P. 160).

Harry is stunned because he realizes that his confusion has been wrong headed from the start: he should be asking the question "what must I do in order to became what I should be ?".

His character is not a fixed pre- existent thing, but something that has the responsibility for making that's why the greeks called it "character": That which is engraved. It is also what the Germans mean when they speak of "Bildung" character formation (huttp/ww firsthings.com.Jacobs/htmi) we see therefore , that Harry Patter is a story of " education " that is to say of "character formation".

IV- Conclusion :

Despite the confusion in the scholarly and academics circles with regards children's literature, a clear change in the evaluation is noticed.

Abdel Wahab El Messiri and Joan Rowling adopted a similar theory that of "character formation", through imagination. In fact imagination is the greatest value behind the success of the works .

El Messiri believes that children's literature addresses the child as a "Full" human being able and capable of understanding the world provided that we offer him the right "paradigms patterns" . Such patterns

We notice that the fundamental moral frame work of HARRY POTTER AND THE SORCERER'S STONE, is magic. The origin of techniques of Hogwarts School of witchcraft and wizardy is in the business of teaching people how to employ certain powers, at the same time it cannot guarantee that people will use those powers wisely responsibly and for the common good.

We came to know that Hogwarts was founded by four Wizards, one of whom, Salazar Slytherin, at least dabbled and perhaps reveled in the Dark arts, he uses his power for questionable if not down right evil purposes, and for centuries many of the young Wizard who reside in slytherin House have exhibited the same tendency. Albus Dumbledore trains his students not just in technology of magic but also in the moral discernment necessary to avoid the continual reproduction of the few dark lords like Voldemort and their multitudinous followers (http./www firsthings. Com.Jacobs review ws/htmi)

When Harry Potter is attracted to the Mirror of Erised (hope) Dumbledore explains to him his mistake in employing certain powers of magic:

> *"So" Said Dumbledore, slipping off the desk to sit on the floor with Harry, You like hundreds before you, have discovered the delights of the Mirror of Erised Now can you think what the mirror of Erised shows us all.*
> *Harry shook his head...*
> *It shows us what we want... whatever we want...*
> *"Yes and No", Said Dumbledore quietly. It shows us nothing more or less than the deepest most desperate desire of our hearts (Ch.14, P. 216)*

A very significant component of Harry Potter character is his awareness that he is not an inevitably good boy. Also, his choices in life are what makes him unique and different .

In the story when first year students arrive at Hogwarts, they come to an assembly of the entire school, each of them sits on a stool in the midst of the assembly and puts on a large , battered old hat " The Sorting Hat" the sorting hat decides which of the four houses the student will enter. After an unusually long reflection, the sorting hat, to Harry's great relief

Similar to the use of El Messiri of Hassan the Rooster, the flying carpet and Zareef the humanized camel.

The Owl similar to the Rooster in the Eastern fairy tales, is a vital element in the Hogwarts school of witchcraft. It is a messenger which should be paid for its services:

Hagrid himself was asleep on the collapsed sofa, and there was an owl wrapping its claws on the window, a newspaper held in its beak
" Pay him ", Hagrid grunted into the sofa. What ?
He wants pay in for delivering the paper (Ch. V, , P. 61).

Another element in the school of magic is the broom that reminds us of the flying carpet.

Their teacher, Madam Hooch, arrival she had short gray hair, and yellow eyes like a hawk, " well, what are you all waiting for ? " she barked.
" Everyone stand up by a broomstick . come on, hurry up ".
Up: everyone shorted
Harry's broom jumped into has hand at once, but it was one of he few that did . (Ch. 9, P. 149)

Different from El Messiri, Rowling has positively portrayed magic. In her own words she said "that" I don't believe in magic the way I describe it in my books. Yet she added "but I'd love it to be true. It's important to remember that we all have magic inside us (http/www.failt efetxtown.org).

Despite the popularity of Harry Potter Books, reviwers had a controversial evaluation for the book basically because of the idea of magic and the imaginary world, Maria Nikoljav. in her book The Magic Code , suggests that the: History of fantasy of children is the history of innovations and transformations of creative reconstruction of old variables (Nikolajeva , 116).

In fact , the redefinition of accepted modes of perception and the stimulation of new insights into the nature and significance of magical power provide a revealing window into the evolution of fantasy during the past few decades, a period that has involved rapidly accelerating innovation in so many fields.

after its sale to Bloomsbury (U.K.) the book won in 1997 several international awards.

Rowling shares the main idea of El Messiri that of the complex world of imagination which offers the child the possibility of emotional and mental growth. At the beginning of the story, Harry Potter leads a miserable life with the Dursley's, horrible aunt and uncle, their abominable son Dudley. Harry's room is a tiny closet at the foot of the stairs and he hasn't had a birthday party in eleven years. Harry's destiny changes when an owl messenger arrives with a letter invitation to the Hogwartes school of witchcraft. This is in fact a shift from real world to the imaginary world of magic .

The child experiences the shift from the real to the legendary world when he went to the train station and discovered that platform nine does not exist is the world of reality a mother of four boys helped Harry experience the shift from the real to the legendary world .

"How to get out to the platform ?
She said kindly , and Harry nodded.
Not to worry ", she said, " All you have to do is walk straight at the barrier between platform nine and ten. don't stop and Don't be scared you'll crash into it " (Chapter 6 , P. 70).

Rowling and El Messiri like the writers of science fiction and fantasy in search for striking new imaginative concepfions of alternate realities precisely worlds and societies that are not like ours have discovered in ancient myths, ideas, themes and characters that are stimuli for constructive fictive models of new realities .

Both El Messiri and Rowling found in the ancient fairy tales new interpretations of reality that are useful for their own purposes of taking readers out of their lived reality into an imaginary universe of possibility and potential . We notice that El Messiri interweaves the real / imaginary, the old / new worlds as well as the Eastern / Western fairy tales whereas , Rowling interweaves the real / imaginary the old and the new worlds.

The use of supernatural elements in HARRY POTTER AND THE SORCERER'S STONE like the owl, the broom, the invisible cloack and the mirror of hope represents the western cultural tradition of fairy tales.

satirizing the publisher who refused in 1970 o publish his works for children because of their "extreme imaginary themes !" This event is very significant because (ironically) it shows the change that happened since 1970 with regard to the child and the degree of respect that we give him now, This event points to the change that took place in evaluating children's literature since 1970.

Since 1970, post modernism has left its mark on the formal aspects of children's literature, which thus has reflected dominant trends in adults fiction. Also, post modernism has contributed to the emergence of a more complex literature for more sophisticated child reader. It seems that boundaries between children's and adult literature are collapsing in favour of literature for all ages and that there are more and more authors addressing books to a dual audience of adults and children (Becket x, xi). Obviously, children's literature will continue to evolve rapidly as we move into the twenty first century. The result of change made children's literature, subtle, colorful but more interesting and diversified.

According to El Messiri the complex world of imagination / reality is what he wants for the child's character formation or "bildung". The belief that children are not angels, they are not immature human beings is very important. We should respect their humanity .El Messiri believes that a child is an intelligent capable being who can perceive every thing in life provided that we use a suitable method (El Messiri, 525).

III – HARRY POTTER AND THE SORCERER'S STONE :

Joan Rowling is a graduate of exter university, a teacher, and then an unemployed single parent, she said that she wrote HARRY POTTER when she was in low spirits, and that she had to achieve something. Without the challenge she would have gone stark raving mad. Commenting on Harry Potter Rowling Said that.

The idea that we could have a child who escapes from the confines of the adult world and goes some where he has power , both literally and metaphorically appealed to me. (Rowling/author / http./ ww. scholastic. com.index.htm)

HARRY POTTER AND THE SORCERER'S STONE rescued her. Actually, the Scottish Arts council gave her a grant to finish the books

these tales are thought to find within them reflections of some of their most personal fantasies, but disguised by fairy tale imagery (Tucker, 84).

In The Weekly Trip To El Dewisha Island, El Messiri introduces the child into an enchanted island where all the rules are broken. The main aim is to allow the child experience the freedom of expression for a short period of time in an imaginary island. In a dream like fantasy the children visit this island.

Little creatures looking cute and mischievous came walking in a Zig Zaged line. They do what they like.
This Dewishi eats with his dirty hands Lots of chocolates.
The second refuses the Dinner food. The third refuses the medicine. The fourth is bouncing continuously on the floor and turning the carpet up side down.
Then, Nur, Yasser and Nadim stepped down the throne and joined them in the Zig – Zag line (5).

Actually, El Messiri believes that his work for children expresses the same ideas and visions presented in his other works (including the Encyclopedia). There is the basic idea of the "Paradigm pattern" hidden in all the stories, and this is the main tool of analysis and perception. The paradigm pattern used in the Encyclopedia rejects the negative receptive objectivity or the simple contextual information or even the regional explanations like for example the story of The So-Called Cunning Wolf, which simply depends on the informative contextual situation without any analytical interpretation of what might occur. A crucial point is the belief in the open endings that only a cognitive mind can produce. There is also the transcendental power of man that enables him to exceed the human limitations. A human being can re-iterate his will power and his freedom of choices. To quote El Messiri :

The concept of human nature is not simple in all my works. There is always the conflict between good and evil, the external and the internal. There is the duality of chaos and discipline. I always wanted to introduce a complex criteria to the child to allow him conceive and live in the complex real world (El Messiri: 524- 525).

In writing An Extremely Realistic Story El Messiri was actually

go with her brothers and Sisters to Cindrella's palace. The mother agreed, and gave her the weekly food basket to deliver to her grand mother. When Nur reached the palace together with her brothers and sister, on the flying carpet they found Hassan the rooster sitting with Prince Qamar El Zaman Listening to Oriental music (3).

In an interview with El Messiri asking him about connecting different famous family tales like Cindrella and Little Red Riding Hood with Eastern culture, he said that he wanted to transfer the traditional negative influence of such fairy tales. For example, Cindrella is a friend of Nur in the modern age, they both meet together at Zainab Hanem Khatoun's palace. The main aim was to deconstruct the traditional negative barries of fairy tales (Interview, 2002).

In Cindrella and Zeinab Hanem Khatoun, El Messini connects old / new, Eastern / Western cultures, in order to develop the paradigm pattern in the child's mind.

At exactly half past ten Hassan the rooster crowed, Cindrella and Nur got immediately on the flying carpet that was waiting for them.

While flying on the flying carpet, she dropped a pair of her slipper, Zeinab Hanem told her never mind, it is only a slipper!...

Cindrella Said "why don't we try the slipper first ?" The Prince Said it is unnecessary. Our talk proved how intelligent and cultured you are ? That is why I am asking you to marry me" (4).

We notice the radical transformation of several elements in the traditional fairy tale: "The flying carpet" replaces the carriage and Hassan the rooster replaces the clock. It is not twelve o'clock, instead it is half past ten. Also the prince admires the beauty of Cindrella's mind more than her physical beauty. "The glass slipper is unnecessary". Commenting on the continuity of fairy tales, Critics like Nicolas Tucker in his book. The Child And Literary Exploration, believes that the general continuity and the occasional correspondence in detail can be referred to the psychological unity of the species. Readers coming to

and toys. The significance of the constellation always depends on the socio – historical context and the cultural struggle of sexes over social roles. Readers will even be provoked to try their hands at changing fairy tales like Red Riding Hood, as such tales pass through their lives as part of the civilizing process (Zipes , 160).

It is interesting to refer to a modern adaptation of Red Riding hood (1978) written by O.F. Gurelin :

> Once upon a time there was a fearless girl, who was loved by all who laid eyes upon her , but most of all by her grand mother,...
> Little Red Cap quickly fetched some large stones in front of the house and filled the Wolf's stomach with them ...
> He tried to jump up and run away,
> But the stones were too heavy so that he sunk to the ground and lay there lifeless (Zipes, 256).

Despite the differences in the Eastern / Western adaptations we notice that the two tales share one basic element, that is the modern child is no longer innocent, helpless and disobedient. Rather she is fearless, intelligent and confident. It is very significant that the child demonstrates a capacity to learn through experience and can stand on her feet. Through confrontations with the wolf, the child establishes her own identity and becomes her own person, a person who represents his culture whether Eastern or Western.

In the Second story known as The Secret Behind The Disappearance Of The Confused Wolf El Messiri radically transformed the structure of little Red Riding Hood. He employs the "tale within a tale" technique so that the frame tale contains all the modern elements and the fairy tale is at the heart of the story (G. Farouk, 5). By introducing other structures the child can think always of other alternative realistic endings to such a fairy tale :

> *When Nur came home from school, her mother asked her to take the food basket to her grand mother . She took the metro and returned quickly... Few days later Cindrella called Nur and told her that Zainab – Hanem Khatoun who loves Nur very much left her a gift. Nur took her mother's permission to*

whizzed by... She saw the old wolf sitting as usual under his favorite tree, singing a horrid . song, he called her, but she did not answer. She knew what he wanted because she had read the story about him in the book of fairy tales (1).

El Messiri has transformed the character of Red Riding Hood or Nur into a fearless independent girl supported by her family members and that includes her grand mother. The Wolf is defeated because he is no longer a threat in modern life. We notice that the eastern cultural elements are inter woven in the tale like for example "Hassan" the rooster, "the flying carpet", the grand mother at the end narrating the famous folkloric tale of El – Shateer Hassan or "Clever Hassan", and the three famous paths.

> *Nur put her bicycle on the flying carpet. The children said good bye to their grand mother , got onto the flying carpet and flew among the clouds until they got home. The rooster Hassan crowed. They got off the carpet, dreaming of the path of safety, clever Hassan and Alaaeddin's " lamp, thinking about tomorrow's school day " (2).*

Contrary to the direct didactic method that simplifies life and negatively dictates the child, the stories introduce major hidden life themes like man and nature in Nur And The So – Called Cunning Wolf. It is worth noting that, despite the Fact that all the stories en sure the possibility of reaching knowledge however this human knowledge is not absolute or certain (J. Farouk, 5).

Through "imagination" a child can re- live a fairy tale and adds interesting details to it. Paul Hazard said that fairy tales date from the "primeval ages of humanity and in listening to them, we think ourselves to be the most. remote members of our race" (Hazard, P. 62). If this is so then Stories Of This Day And Age , ought to be entertaining. This acceptance of what ought to be astonishing, so profoundly expressed may be a quality of all good literature for children, perhaps of all good literature.

In the Western adaptations of Little Red Riding Hood Zipes believes that "Red Riding Hood is a pervasive sign". You can find the constellation of the girl and the wolf on Television , post cards , games

value of STORIES OF THIS DAY AND AGE . Zipes believes that the essence of our lives has been prescribed and circumscribed by common "Cultural discourses" and filled with artifacts that we can never really by pass . For instance, we all pass through "fairy tales" which inscribe indelible marks on our imagination and affect our behavior and role playing "Literary fairy tales" were consciously employed in the 17th century to reinforce the western civilizing process and their discourse on manners and norms has contributed more than we realize to the creation of social norms (Zipes , xi).

El Messiri believes that a human being cannot live in the materialistic daily life. "Imagination" encourages the human mind to create an alternative world where changing life is possible. Children's literature is related to all that is noble in life, what is great and pure, exactly like the legendary stories or folk tales. G.K. Chesterton once said that fairy tales founded in me two convictions about existence. Firstly, that this world is a wild and startling place, which might have been quite different but which is quite delightful . Secondly, that before the wildness and delight, we may well be modest and submit to the queerest limitations of so queer a kindness (Chesterton , 60).

The world we inhabit is mysterious, trying to understand it is one way of coping with mystery. El Messiri in reconstructing a classical fairy tale, may in fact imply another equally satisfying response to the wonders of the real world. A child's view of the world is always shifting in response to new, strange things, then he find the world described in fairy tales insist by their very lack of astonishment that acceptance is possible.

El Messiri's earliest tales were adaptations based on classical legendary tales. "...to insert the legend into the modern real world without losing the main idea of the legend" (El Messiri, 520).

The first tale was called "Nur And The So – Called Cunning Wolf ".

To re–create the fairy tale of Little Red Riding Hood El Messiri transformed the tale in order to fit modern life, also to enable the child enjoy the imaginary / real events of the tale.

... Nur was very happy because She likes to go to her grandmother's house at the edge of the city where the tall trees are, she asked her mother to let her go on her new bicycle instead of taking the bus.. As she

Literature is the journey from Innocence to maturity and back
To innocence (El Messiri, 517)

In an interview with El Messiri asking him about the meaning of what he calls in he autobiography the "cultural dependency", and the "commercial conspiracy" against the child in general, he said that what he meant was a "dependency" in the commercial sense of the word. The child is simply converted into a consumer who cares about his materialistic motives. He explained that the materialistic civilization of the Western world does not represent the American identity or the European identity. It is a "materialistic vision", that aims at the destruction of the privacy or the identity of the child. At the end, the child becomes a materialistic being whose instincts are also materialistic (Interview, 2002).

Perhaps the main motive behind writing for children was El Messiri's own children Nour and Yasser (Later for his grandson Nadeem).

They were living in a foreign country and as a father / thinker El Messiri was concerned about protecting their national identity. He designed a "humanized" camel and called him "Zareef", in order to relate his children to their culture . He believes the market in Western culture has invaded the child's world, for example companies, like Beanie Babies, produce special toys and limited numbers of such toys, the child is not keen on "playing" with the toy as much as he wants to " buy" it .

II. STORIES OF THIS DAY AND AGE

The Body of El Messiri's works for children comprises thirty stories they are actually divided into selections that addresses the child's major interest in a "tale". Some of the stories concentrates on what we call "meta fiction". It introduces the child to different types of narration. Other selections are either realistic or imaginary, symbolic or very short stories . Hence, the child learns through such stories how a story is born, how he can even narrate and participate in the story. Through such a pattern a child can handle reality as if it is "a raw material that he can reshape" (G. Farouk, 6).

"Imagination", as the product of the human mind is the greatest

writers who chose not to use a simple Arabic language. Thirdly, by the early providers of children's books who relied too much on translations of European works which tended to describe situations and settings alien to Arab children (Abu Nasr , 788).

Ali El Hadidi in Egypt believes that it is a mistake to imagine that the material of children's literature is separate from the main stream of literature. The standard of children's literature is not different by any means from adult's literature. Besides, the critical assessment has changed completely so that now it considers " Folklore " as one of the most sophisticated genres (El Hadidi, 104).

Concerning the qualities of a writer for children's literature, El Hadidi explains that he should be similar to a " Pediatrician ", someone who understands the nature of a child, he should also be a knowledgeable writer who masters the language which is the medium of communication in the child's world, a world that is constantly changing (El Hadidi: 108).

Abdel Whahab El Messiri in his Autobiography "My Intellectual Journey" expresses his early interest in folklore and characters like El-Shater Hassan, and the Hilali Siraha. He also recalls that during his stay in the U.S.A. he read Dr. Seuss books. El Messiri was interested in his works and he describes him as a real genuis who can re-shape words and the language to serve his aims, and at the same time he handles human nature easily, especially in his famous stories known as The Cat in The hat and The Cat In The Hat Comes Back (El Messiri, 516).

During his stay in the U.S.A., El Messiri studied The Morphology of Folklore, a book that deals with the structure of Folktales, also the subtle similarities of other tales .

El Messiri was influenced by his professor David Wimer, who was a novelist and who explained to him his experiences with "character formation": The writer puts the character in different situations then he simply leaves the character to react and develop according to its type.

The remarkable passion for children's Literature as a genre is expressed by El Missiri as follows :

I am enchanted by innocence. All that is innocent touches
My heart, until now I adore the innocent faces especially
When they express sadness. Among my favorite themes of

and the Fictional Child believes that children's Literature might seem in a modern multimedia world, to be a marginalized, if not positively elitist, field. And yet it is placed and places itself at the heart of discussions of vitality sensitive issues: on some levels it claims pertinence to emotional life and experience, control of vision, consciousness, ethics and morality (Oberstein , 7).

On the other hand, Peter Hunt points out that "Children's books" is a very curious classification. A chaotic collection of texts that have in common nothing other than some undefined relationship to children (Hunt, 12).

It seems that definitions of children's Literature and childhood are contradictory because critics implicitly assume that there are independent definitions of "Literature" and "childhood", which only meet to their mutual benefit, within children's literature and its criticism. Townsend suggests that most disputes over standards are fruitless, he believes that different kinds of assessment are valid for different purposes" I would only remark that the view points of psychologists, sociologists and educationalists of various descriptions have rather little in common with each other or with whose approach is mainly literary " (Townsend , 207).

Another argument is that children's literature is placed on the "cultural peripherary" and that it occupies a small place from the "central concerns" of literary criticism . However, there are noticeable changes in children's books – a rediscovery of the ritual / magic / terror complex and a widening of focus to include other themes. This points to a "state of cultural excitation", to a desire for inclusiveness and unity, which children's books cannot match. It will only be by decompartmentalizing that the children's field will be likely to achieve a comparable effect on the culture of the country as a whole (Bator, 64).

When we turn to the Arabs World in search for a definition , we realize that there is almost no tradition of any special literature in the Arab World. Although Arab countries introduced characters such as "El Shater Hassan", buffoons like Goha and epics about heroes of the past such as Abu Zaid El- Hilali, Antar and El Khalifa, as well as famous Tales from the Arabian Nights, such tales were opposed: First, by educators who believed they had no educational value. Secondly, by the

(UK), a New York Public Library Best Book of the year 1998 Parenting Book of the year Award. Further more a Hollywood production of the book promoted the publicity of HARRY POTTER all over the world.

Perhaps an analysis of STORIES OF THIS DAY AND AGE, HARRY POTTER AND THE SORCERER'S STONE is necessary to prove that both works adopted a similar theory, that of the "Character formation" (buildung theory) – through creating an imaginary/real world in such works. It is worthmentioning that the character formation theory was employed by El Messiri almost thirty years before Rowling's Harry Potter. Unfortunately in 1974, the publishing Media and critics did not recognize the value of his work for children because they primarily failed to define children's Literature. Secondly, the schools of criticism in the seventies adopted different methods than those of the nineties. Finally, it is necessary to re- evaluate the children's Literary theory to reveal the problems that face such genre.

The present study is divided into the following sections :

I. Definition of children's Literature .

II. STORIES OF THIS DAY AND AGE.

III. HARRY POTTER AND THE SORCERER'S STONE.

IV. Conclusion.

V. Recommendations.

I. Definition of children's Literature :

Children's Literature is not an island completely distanced from main stream Literature, but a Peninsula dependent on and emanating from the main body of literature. Failure to define it, including the failure to separate mere books from literature , is a key element in the critical confusion (Bator /xiii).

In the Western world attempts to define children's Literature and childhood are confusing. We notice that there are more problems than solutions articulated by different critics like for example, how should critics approach such literature? or is it a "Literature" ? or what are the qualities of a writer of this genre?

Karin Lesnik Oberstein in her book Children's Literature Criticism

RE-EVALUATING CHILDREN'S LITERATURE:

A comparative study of Abdel Wahab El Messiri Stories Of This Day and Age and Joan Rowling's Harry Potter and The Sorcerer's Stone

Dr. Anwaar Abdel Khalik Ibrahim✿

Despite the growing attention paid to Children's Literature as a direct result of its importance and success, the scholarly, critical and academic circles in the East as well as in the West have not yet dedicated adequate research efforts to this Literature as "Literature ". However Some well known scholars and writers of Literature for adults have turned to the study of children's Literature. Abdel Wahab El Messiri, a prominent thinker , historian and writer started experimenting in this field as early as 1970. He believes that children's Literature still faces what he calls a cultural dependency (El Messiri, 519).

The Objective of the Paper :

Through a comparative study between STORIES OF THIS DAY AND AGE , HARRY POTTER AND THE SORCERER'S STONE , the study examines the change in the evaluation of children's Literature. It raises the question of the cultural dependency of the Arab world on Western culture and the Western culture international effects.

In 1974 STORIES OF THIS DAY AND AGE were neglected by the publishing Media, a publisher refused to publish them claiming that they are "extremely imaginary tales". (El Messiri, 520). Ironically, in 1999 STORIES OF THIS DAY AND AGE obtained the Suzan Mubarak National Award for children's book. This does not seem to be a coincidence especially when we think of HARRY POTTER AND THE SORCERER'S STONE obtaining in 1997 the National book Award

✿ Ph.D. English Literature - Egypt

The Convention on the Rights of the Child and the Indications of Discrimination in Education

Abdel Rahman Abdel Wahab

This article tackles the issue of discrimination in education in Yemen that needs more research and studying in order to define the problems and to set the possible solutions to solve them in the future. It clarifies that children in Yemen suffer from a lot of various problems as they were not included in the State's agenda. However, Yemen's signature on the Convention on the Rights of the Child makes it responsible for drafting programs and strategies to implement the Convention's articles and create a better life for children. In this regard the State has made a number of procedures as:

- Holding the First Conference of Population on 1991 and drafting strategy which includes motherhood and childhood.
- Establishing a Council for Motherhood and Childhood.
- Organizing a national Seminar on children's rights in cooperation with the NGOs Coordination Body for Childcare.

The article clarifies that the Educational Law proclaims that the State has the duty to provide free primary education, and to promote equality of opportunity and treatment for all children in education. Although law and legislation have expressed children's rights in education, the society is still suffering from discrimination in education, for instance:

- Increasing the educational opportunities for the children belonging to rich families, as the private schools are provided with all the educational facilities and requirements. This is in contrast to the governmental schools where children face various difficulties concerning the building, books, and libraries...etc.
- Children of the poor families are unable to pay the school's fees and the other required financial commitments for the educational requirements. The result is that those families prevent their children from going to schools and especially girls.

* Psychiatrist – Adan University – Yemen

The Rules and Regulations of the Ministry of Education for Protecting Child Rights

Khaled Bin Mohamed Al-Hamood

The significance of this article stems from the fact that it clarifies the following points:

- Islamic religion has stressed and legislated regulation which grant protecting human's rights, with a special regard to children. Hence, it preceded all the efforts exerted in the modern age to find out mechanism or regulations for child care and protection.
- Islamic religion has focused on protecting child rights starting from choosing the right wife till he becomes a good citizen. Those rights include: child right in breast feeding, getting social, medical, psychological, and health care, in addition to his right in education, fulfilling his basic needs, and his right to have an accepted name.
- The educational policy in Saudi Arabia is based on Islamic religion in its curriculum for all its levels and stages. The article also reviews the procedures and activities that are executed by both the Saudi Ministry of Education and the Saudi National Committee for Child Care.

The article offers a number of proposed recommendations including the following:

- The need to unify the efforts in Saudi Arabia, especially among the institutions concerned with child affairs, and acknowledging the type of this relationship, as well as taking the required procedures regarding that.
- Establishing communication channels between the Saudi committees for protecting child rights and their counterparts in the Gulf countries.
- Holding further conferences and seminars on protecting human rights and clarifying the view of Islam in them.

* Educational Supervisor of Direction – Department of Advisory and Direction – Ministry of Education - Saudi Arabia

Reading & Writing Skills in Relation to Thinking Development

Dr. Aziza Mohamed El-Sayed* - **Dr. Yehya Farghaly****

This study discusses the relationship between thinking and language, and it mentions that scientists have concluded that studying language is done through three pivots: syntax, phonetics, and morphology. It explains the association of reading and writing skills with human's higher thinking skills. The aim is to understand the nature of that relationship in order to use these two skills for the benefit of the individual, the field of education, and the whole society. The study seeks to answer this question: To what extent reading and writing skills are associated with the levels of human's thinking?

The study points out that writing is not considered to be a way of representing ideas for only the purpose of transmission, but it is a way of thinking in itself. Moreover, writing is not only a chance to present ideas, it is also a way of improving thinking process. The study also clarifies that reading is one of the methods of upgrading higher thinking skills, and having the skill of reading means that one has the phonological coding skills and is aware of the meaning of both the separated and connected words.

* Head of Psychology Department – Collage of Women - Ain Shams University – Egypt
** Professor in the Department of Arabic Language – Collage of Women - Ain Shams University – Egypt

- Physical and sexual abuse.
- Children's exploitation in labor and armed conflicts.
- Children's exposing to bear the burdens of international conflicts and the new samples that follow to solve these conflicts.

An obvious instance for that is the siege and destruction that are addressed to the Iraqi and Palestinian peoples and their poor children in front of the whole world and under the name of the vague international legitimacy.

The study sheds light on the issue of sustainable development and explains that the states that are about to achieve child welfare are those who choose to direct their efforts towards sustainable development. The idea of that kind of development is based on the belief that it is the only way to reach human's respect and to protect the society from the phenomenon of social discrimination. Sustainable development is based on a number of pivots as: controlling the demographic growth, improving basic health care in cities and villages, improving educational systems, and stopping the various forms of discrimination against women.

The importance of this study lies in the fact that it seeks to examine the status of children in the Arab countries after ten years from its signing on the Convention on the Rights of the Child. It stresses the need to adopt a strategy that aims to achieve various and integrated objectives that can be classified into three categories of essential considerations:

1- Ensuring a good start in life for all children.
2- Providing quality basic education for all children.
3- Enabling all teenagers to develop their skills and positive participation in society.

The Mechanisms of Activating the Convention on the Rights of the Child in the light of the raised global priorities for "A World Fit for Children"

Dr. Hatem Katran

This study discusses the issue of respecting human rights that started by how children are being treated in their society. It indicates that the society who really takes care of his children, gives them freedom, dignity, and provides them with the circumstances that allow increasing and developing their skills and talents.

The study points out that the Convention on the Rights of the Child is distinguished by its being inclusive, and it urges its States Parties to take the necessary procedures and mechanisms that meet children's various needs during the different stages of their physical and mental growth. In addition, it is the role of the States Parties to protect children from the various types of abuse that they face inside the family or the society, as well as, insuring their active participation in the fields of family and society lives together with making decisions regarding their status. The Convention is considered to be one of the flexible international conventions that needs the interference of the concerned authorities in the States Parties in order to fully activate and integrate the Convention in the national laws and systems. Those concerned authorities should decide the appropriate strategies, programs, and legislative procedures required to activate the Convention practically in the law.

Despite all this global interest in children, it has to be admitted that children were not exposed to the dangers they face nowadays as a result of the increase in forms of abuse and exploitation worldwide, which include:

* Professor of Special Law – Faculty of Legal, Political and Social Sciences – Tunisia

- Commitment to peaceful settlement of conflicts; and
- Efforts to meet the developmental and environmental needs of present and future generations.

The study mentions that the United Nations considers that achieving fuller development of a culture of peace is integrally linked to fourteen requirements including:

- Promoting peaceful settlement of conflicts, mutual respect and understanding and international cooperation;
- Complying with international obligations under the Charter of the United Nations and international law;
- Promoting democracy, development and universal respect for and observance of all human rights and fundamental freedoms;
- Enabling people at all levels to develop skills of dialogue, negotiation, consensus-building and peaceful resolution of differences; and
- Strengthening democratic institutions and ensuring full participation in the development process.

The study concentrated on the critical role that should be played by the United Nations in promoting and strengthening the culture of peace worldwide. The General Assembly has issued a Program of Action tackling the Culture of Peace which includes aims, strategies, and supportive activities that should be considered by all the relevant active bodies on the national, regional, and international levels. This Program of Action encourages motivating a global movement for a culture of peace. The study also discusses the methods of promoting the culture of peace and non-violence in the official and unofficial education, as well as the roles of mass media, United Nations, National Committees, and modern communication technology in this regard.

International Decade for a Culture of Peace and Non-Violence for the Children of the World 2001-2010

Dr. Atef Adly Elabd Ebid

In the introduction, this study reviews the international interest in children that has started since Geneva Declaration of Children's Protection in 1924 till the Convention on the Rights of the Child in 1989. This interest was crowned by holding the 1990 World Summit for Children in which the international society has agreed, for the first time, on international developmental goals to improve children's lives. The United Nations, by its resolution 52/15 of 20 November 1997, proclaimed the year 2000 as the "International Year for the Culture of Peace", and by its resolution 53/25 of 10 November 1998 proclaimed the period 2001-2010 as the "International Decade for a Culture of Peace and Non-Violence for the Children of the World".

The study defines the culture of peace, as it is mentioned in the first article of the United Nations' Declaration on the Culture of Peace, as "a set of values, attitudes, traditions, modes of behavior, and ways of life that are based on nine elements including:

- Respect for life, ending of violence and promotion and practice of non-violence through education, dialogue and cooperation;
- Full respect for the principles of sovereignty, territorial integrity and political independence of States and non-intervention in matters which are essentially within the domestic jurisdiction of any State;
- Full respect for and promotion of all human rights and fundamental freedoms;

* Public Opinion Consultant – Faculty of Mass Communication – Cairo University – Egypt

Articles:

- The International Protection for Children in the Armed Conflicts Law and the Role of the Egyptian National Legislation in its Activation
  Ashraf Abdel Aziz Youssef
- Children's Fear **Alaa-Eldin Maasoum Hassan**

Regional Experiments:

- Libya's Experiment in taking care of Talented and Distinguished Children

Thesis & Books:

- The Phenomenon of Street Children in the Moroccan Society
  Presented by: **Dr. Mohamed Abbas Nour Eldin**
- The Effectiveness of Using the Program of Developing Morals in Children Deprived from family care
  Presented by: **Dr. Salwaa Abdel Baky**
- Discrimination against Palestinian Arab Children in Israel's Schools
  Translated & Presented by: **Marwa Hashem**

Seminars & Conferences:

- The Conference of Disability in the Arab World: Reality and Expectations - Beirut 2002 **Mohamed El-Zagher**
- Euro – Mediterranean Conference on Child's Rights and Human Security **Ghada Moussa**
- Workshop on Arab Child Culture and the Third Millennium – Cairo 15-17 June 2002 **Ahmed Abdel Alliem**

Documents & Reports:

- Briefing Presentation on the Report of Human Development 2002
  Dr. Lahcen Bounaama
- Arab Frame of Children's Rights Adopted by The League of Arab States
- An Analysis to the Results of the Quarterly's Questionnaire
- Quarterly's Year Index: **Osama Salama**

Contents

Research & Studies:

Profile:

CHILDHOOD & DEVELOPMENT

Quarterly

Board of Editors

Deputy Editor -in-Chief
Dr. Kadry Hefny

*

Counselor
Dr. Sarwat Ishak Abdel Malek

*

Managing Editor
Mohamed Al-Zaghir

*

Assistant Editor
Ghada Moussa

*

Layout
Mohamed Amin

Advisory Committee

Dr. Agwa, Ali
Professor of Public Relations – Dean of Faculty of Information
Cairo University, Egypt

Dr. Almofadda, Omar Abdel Rahman
Professor of Developmental Psychology – Head of Psychology Department
King Saud University – Riyadh, Saudi Arabia

Dr. Al-Naggar, Baker Soliman
Professor of Sociology – Faculty of Arts – University of Bahrain

Dr. Dakak, Amal Hamdy
Expert in Media and Childhood Affairs
Head of Children Programs in Radio – Damascus, Syria

Dr. El-Hawat, Ali El-Hady
Professor of Sociology – University of Al-Fateh – Libya

Dr. El-Heitty, Hady No'man
Professor of Information – Faculty of Arts
Baghdad University - Iraq

Dr. Ghanem, Azza Mohamed Abdo
Professor of Educational Psychology - Faculty of Education
Sana'a University – Yemen

Dr. Hadidi, Mu'men Suliman
Professor of Forensic Medicine – Head of National Institute of
Forensic Medicine – Amman, Jordan

Dr. Hassan, Amna Abdel Rahman
Professor of Educational Psychology
International African Association – Sudan

Dr. Katran, Hatem
Professor of Special Law – Faculty of Legal, Political
and Social Sciences – Tunisia

Dr. Nour-Eldien, Mohamed Abbas
Professor of High Education – Faculty of Education
University of Mohammed the Fifth in Rebate, Morocco

Dr. Ramadan, Kafya
Professor of Children's Literature – College of Education
Kuwait University – Kuwait

The research, studies and articles published in this periodical express their writers' views and not necessarily the periodical's view. The order of research in this periodical is not reflective of the importance of any particular research or to the status of the researcher.

*

Price per issue :
Egypt: LE 15
Arab Countries: US$ 8
Foreign Countries: US$ 15

*

Annual Subscription including mail :
Egypt: LE 48
Arab Countries: US$ 30
Foreign Countries US$ 50
Supportive Subscription: US$ 75

*

For Correspondence:
Childhood And Development Quarterly
Arab Council For Childhood And Development
P.O.Box : (15) Orman, Giza, Egypt
Tel : (+202) 7358011- Fax : (+202) 7358013
E-mail: accd@arabccd.org , www.accd.org.eg

This issue is funded by The Arab Gulf Programme For United Nations Development Organizations (AGFUND)

CHILDHOOD &
DEVELOPMENT
Quarterly

Childhood And Development Quarterly
A scientific periodical specialized in accurate research
issued by The Arab Council For Childhood And Development
under the supervision of The Institute of Arab Research & Studies
Arab League (ALECSO) Cairo, Egypt.

*

Copyright 2002 by
The Arab Council For Childhood And Development
All rights reserved

*

Summarized & Translated by
Marwa Hashem

CHILDHOOD & DEVELOPMENT
Quarterly

Arab Counil for Childhood And Development

CHILDHOOD & DEVELOPMENT Quarterly

Periodical - Scientific - Specialized
Issued by : ACCD
Issue No.8 Vol.2 Winter 2002

Special Issue

Arab Child's Rights... Profile

International Decade for a Culture of Peace and Non-Violence for the Children of the World

Re-evaluating Children's Literature

Discrimination against Palestinian Arab Children in Israel's Schools

Children's Fear

ISSN: 1110-8681